د. وسيم خليل قلعجية

روسيا الأوراسيّة

زمن الرئيس فلاديمير بوتين

قدّم له

معالي الوزير سيرغي لافروف

وزير خارجية روسيا الاتحادية



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

روسيا الأوراسيّة

زمن الرئيس فلاديمير بوتين

د. وسيم خليل قلعجية

قدّم له

معالي الوزير سيرغي لافروف

وزير خارجية روسيا الاتحادية



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ردمك 978-614-01-1771-6



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تقديم معالي الوزير سيرغي لافروف
وزير خارجية روسيا الاتحادية

أيها القراء الأعزاء،

أقدم لكم كتاب الدكتور وسيم قلعجية "روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين" الذي يشكّل محاولة موضوعية من خلال منظور محايد تسعى إلى سبر أغوار الفترة الأخيرة من تاريخ روسيا القريب ودورها ومكانتها في عالمنا المعاصر، كما يشكّل مدخلاً إلى فهم المسائل والقضايا الرئيسية على جدول الأعمال الدولي اليوم. في ظل اتخاذ خطوات غير مسبوقة تسعى إلى تشويه سمعة السياسة الروسية وتشويه الصورة الموضوعية لبلدنا، قام المؤلف بعمل مهم ومكثّف معتمداً على المراجع الغنية والمصادر الموثوقة المتعددة، ما يستحق منا عميق الاحترام. بالطبع، ليس كل ما ورد في هذا الكتاب من تحليلات وتقييم يعكس بالضرورة وجهة النظر الروسية، لكن هذا إنما يؤكد على الطابع الاستقلالي والموضوعي لهذا الكتاب.

في روسيا، يُعرف وسيم قلعجية كشخصية عامة بارزة وككاتب موهوب وكصديق مخلص لبلدنا. كما يحظى بتقدير كبير لمشاركته النشطة والفاعلة في أعمال مجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا والعالم الإسلامي" وجهوده الرامية لترسيخ مفهوم الشراكة بين الحضارات وتعزيزها والدفع بها قُدُماً.

تهتم روسيا اليوم بتوسيع علاقاتها المثمرة مع العالم العربي، ودعم شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سعيهم إلى الازدهار والحياة الأفضل والوصول إلى المصالحة الوطنية والسلم الأهلي عبر تجاوز الخلافات والانقسامات الداخلية ومكافحة حالات التطرّف والإرهاب.

وإننا في روسيا، نواصل العمل، وسنستمر، للتوصّل إلى حلــول وتســويات سياسية للأزمات التي تعصف بالمنطقة، سعياً إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين وتمتينهما، ما يشكّل أرضية صلبة من أجل تنمية مستدامة.

أنا على قناعة تامة، أن هذا الكتاب سيحقق انتشاراً واسعاً عند القراء المهتمين بقضايا السياسة الدولية وبدور روسيا في وقتنا الحاضر.

من كل قلبـــي، أتمّنى للمؤلف مزيداً من النجاحات الجديدة وكل التوفيق.

سيرغي لافروف

وزير خارجية روسيا الاتحادية

موسكو أيلول 2015

المقدمة

بعد أقل من عقدين ونصف العقد من نهاية نظام القطبين وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبزوغ نظام الأحادية القطبية الجديد عقب حرب الخليج الثانية، تشهد العلاقات الدولية تغييراً جوهرياً في عودة أجواء الحرب الباردة بين القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأميركية، روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي). كذلك، فإن محاولة "إعادة تشكيل الحدود في العالم" قد بدأت، وسترخي بظلالها على مستقبل الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، ليس فقط في منطقة أوراسيا، ولكن في مناطق أخرى من العالم، مثل البلطيق والبلقان والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

بالتأكيد، إن عودة روسيا الاتحادية إلى ساحة الصراع الدولي، أحدثت تطوراً وتغيراً كبيراً في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي. أول هذه التطورات هو عودة السياسة الروسية الواقعية، غير المدفوعة ببعد عقائدي، لتصدّر المشهد الدولي مرة أخرى بعد عقود من الانزواء والتجاهل للشؤون الدولية. وثانيها هو طغيان أهمية الصراعات الجغرافية - السياسية على الصراعات الجغرافية - الاقتصادية في تحديد المصير لمستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي.

إن وجود الرئيس فلاديمير بوتين في موقع صانع القرار في روسيا الاتحادية، منذ توليه الحكم في العام 2000، وطريقة إدراكه ورؤيته للصراع في منطقة أوراسيا وللعلاقات الروسية الأميركية خصوصاً، وللعلاقة مع الغرب عموماً، ساهم في التعامل بأسلوب مختلف مع الولايات المتحدة الأميركية، بعدما ظهر أن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت مصرة على التعامل بمنطق أنها المنتصر في الحرب الباردة، وأن روسيا الاتحادية هي المنهزمة.

بدأ الرئيس فلاديمير بوتين التعامل بندية مع الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما بدا جلياً في مواقف روسيا الاتحادية في أزمات مثل الحرب في الشيشان، وتوسع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية، والدرع الصاروخية الأميركية، والصراع في جورجيا، والبرنامج النووي الإيراني، والأزمات الليبية والسورية واليمنية، وصولاً إلى الأزمة الأوكرانية الأخيرة والتدخل العسكري الروسي في سورية.

لن يقبل الرئيس فلاديمير بوتين، بأي حال من الأحوال، أن يخضع أو يرضخ لمن يريد أن يمعن في إذلال روسيا الاتحادية أو يبالغ في إقصائها. لا بل، هو يسعى إلى حمل الولايات المتحدة الأميركية على تغيير نظرتها الدونية إلى روسيا الاتحادية وإلى فرض بناء علاقات متكافئة على قدم المساواة تتضمن احتراماً لأمن روسيا الاتحادية وسيادتها ومصالحها، وشراكة كاملة معها ومع حلفائها.

وانطلاقاً من كونه يعتبر أن المنطقة الأوراسية، جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والمصالح الوطنية الروسية المركزية التي لا يمكن التهاون بها، وفي سبيل الحفاظ على هذه المصالح، يعمل الرئيس فلاديمير بوتين على انتهاج سياسة ثلاثية الأبعاد:

البعد الأول يتمثل في محاولة إقامة نظام إقليمي جديد يشكل بديلاً للاتحاد السوفياتي، تحت مسمى "الاتحاد الأوراسي" وهو عبارة عن محاولة لإقامة نوع من التكامل الإقليمي في منطقة أوراسيا بقيادة روسيا الاتحادية، وعضوية مجموعة من الجمهوريات السوفياتية السابقة (روسيا البيضاء وكازاخستان) في مواجهة الاتحاد الأوروبي.

البعد الثاني هو مواجهة المساعي الأوروبية لتطويق روسيا الاتحادية واحتوائها، وذلك عن طريق اللجوء للتدخل العسكري الصريح في بعض الدول التي يحاول الغرب استقطابها، وضمها للتحالف الغربي بشكل يساهم في الإخلال بالتوازن بين روسيا الاتحادية والغرب، وهو ما حدث حتى الآن في جورجيا وأوكرانيا.

البعد الثالث يتمثّل بالتوازن في وجه الغرب خارج منطقة أوراسيا مثل الشرق الأوسط والشرق الأقصى، في محاولة لزعزعة السيطرة الغربية على النظام الدولي

وتخفيف قبضة الغرب وتحكّمه في إدارة الشؤون الدولية، أي السعي إلى تحويل النظام الدولي إلى نظام متعدّد الأقطاب.

يحاول هذا الكتاب، استشراف مستقبل العلاقات الدولية بين القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد بناء على التطورات التي شهدها الساحة الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وكيف يتم النظر إليها وإلى تبعاها وتأثيرها على مستقبل النظام والتوازن الدوليين.

والله ولي الأمر والتوفيق

وسيم قلعجية

الفصل الأول

روسيا الاتحادية في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي

أكبر كارثة جيوسياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي.
من لم يحزن على انهيار الاتحاد السوفياتي، لا قلب له.
ومن يريد إعادته بحلته السابقة، لا عقل له.

الرئيس فلاديمير بوتين

بداية النهاية

انتهى الاتحاد السوفياتي رسمياً في 26 كانون الأول 1991 باستلام الرئيس بوريس يلتسين مقاليد الحكم وتوقيع رؤساء الجمهوريات السوفياتية على وثيقة حلّ الاتحاد السوفياتي. ترتّب على كل ذلك، تفكّك الاتحاد السوفياتي واستقلال بلدان آسيا الوسطى وحوض البلطيق والقوقاز، إلى جانب خروج دول أوروبا الشرقية عن الهيمنة السوفياتية وقيام جمهورية روسيا الاتحادية التي تضم إلى جانب الجزء الأكبر من روسيا التاريخية، سبعة أقاليم إسلامية صغيرة مجاورة لها.

لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي تفكّك "دولة" بقدر ما كان سقوط "مبدأ" ونهايته عالمياً بعد احتدام الصراع الذي نشب عقب الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. بدأ هذا الصراع مع إطلاق رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونستون تشرشل من ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأميركية في 5 آذار 1946 شعار «الستار الحديدي» على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، فيما

اعتُبر تاريخياً إعلاناً ببدء «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ضد الاتحاد السوفياتي ومعسكره. ما سُمّي «بالحرب الباردة»، لم يكن فقط صراعاً دولياً بين معسكرين وإنما كان صراعاً بين مبدأين: الرأسمالية والاشتراكية. ولم تقتصر ساحات هذا الصراع على أوروبا وحدها بل تجاوزتها إلى العالم بأسره. انتهى هذا الصراع بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّكه إلى دول، وبسقوط المبدأ الاشتراكي الماركسي كنظام اقتصادي وسياسي وكطريقة للعيش بالنسبة إلى هذه الدول وشعوبها.

كان طبيعياً أن تعتبر الولايات المتحدة الأميركية ومعها المعسكر الغربي بوجه عام، هذا الانهيار انتصاراً تاريخياً للمبدأ الرأسمالي، كنظام وكطريقة عيش. وقد بالغ المدافعون عن الرأسمالية في التنظير لهذا الانتصار، لدرجة أن أحد أهم مفكري المحافظين الجدد الفيلسوف الأميركي فرانسيس فوكوياما اعتبره «نهاية التاريخ»، وأن كل الدول التي كانت تربطها علاقات مع المعسكر الشرقي سوف تدفع الثمن. كتب فرانسيس فوكوياما تحت عنوان «نهاية التاريخ» قائلاً إن تاريخ الاضطهاد والنظم الشمولية قد ولى وانتهى إلى غير رجعة مع انتهاء الحرب الباردة وهدم جدار برلين، لتحل محله الليبرالية وقيم الديمقراطية الغربية.

قصد فوكوياما أن يعارض، في فكرة «نهاية التاريخ»[1]، نظرية كارل ماركس الشهيرة «المادية التاريخية» التي اعتبر فيها أن «نهاية تاريخ الاضطهاد الإنساني» سينتهي عندما تزول الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. تأثّر فوكوياما في بناء

(1) طرأت تحولات على مواقف فرانسيس فوكوياما وقناعاته في نهاية عام 2003 خصوصاً في أحدث كتبه "ما بعد المحافظين الجدد: حينما اتجه اليمين خطأ". تخلّى فوكوياما صراحة عن ولائه وانتمائه لأفكار المحافظين الجدد في مقال نشرته المجلة التابعة لصحيفة نيويورك تايمز في عام 2006، ونفى أن تكون الحرب العسكرية هي الإجابة الصحيحة على الحرب على الإرهاب. عبّر فوكوياما في مقالاته ومؤلفاته في السنوات الأخيرة عن قناعته بأن الإدارة الأميركية أساءت تقدير ردود الفعل السلبية لاستخدامها القوة في ترويجها للديمقراطية ولقيم الثقافة الغربية، ما أدى إلى ازدياد مشاعر العداء للولايات المتحدة الأميركية في العراق والشرق الأوسط بصورة خاصة والعالم بصورة عامة.

نظريته بآراء الفيلسوف الألماني الشهير غيورغ هيغل[1] وأستاذه الفيلسوف ألن بلوم[2] حيث ربط كلاهما بين «نهاية تاريخ الاضطهاد الإنساني» واستقرار نظام السوق الحرة في الديمقراطيات الغربية. كان ذلك واضحاً في إشارة المؤلف إلى "أن ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أو مرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب، وإنما نهاية للتاريخ، بوضع حدّ للأفكار الأيديولوجية في التاريخ الإنساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية". إن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين "السادة" و"العبيد" لا يمكن أن تجد لها نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية واقتصاد السوق الحرة. والاشتراكية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها، لأسباب عدة، أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة. وبالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الاشتراكية الديمقراطية.

مع سقوط الشيوعية في حصنها الحصين وما سبقها من هزيمة للجيش السوفياتي في أفغانستان وانسحابه من هناك وما تبعه من تفكّك الاتحاد السوفياتي، أُسدل الستار على أول تجربة لنظام اشتراكي يقوم على أفكار كارل ماركس وفريدريك إنجلز وفلاديمير أوليانوف (لينين). لكن يبقى الجدل حتى اليوم: هل كان السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي خللاً في النظرية الاشتراكية ذاتها أم هو خلل في التطبيق؟

(1) يرى هيغل أن وعي "السيد" أرقى وأعظم إنسانية من وعي "العبد". "العبد" خاف من الموت من أجل قضاياه فصار "عبداً"، أما "السيد" فهو الذي لم يأبه بالموت ووقف أمامه ليحصل على حريته فصار "سيداً". "العبد" لا يشعر أنه "عبد" بل يتحرك في إطار عقلاني يستوعبه ويستوعب "سيده". الوعي العبودي لا أهمية عنده إلا للحفاظ على الذات ولذا هو يظل "عبداً". لم يتمرد "العبيد" وإنما الذين تمردوا هم الباحثون عن الحرية "للعبيد". انتهاء العبودية لم يكن عن وعي "العبيد"، كما لم يكن عن شفقة "الأسياد" وإنما جاء كنتيجة بديهية لعدم الحاجة إليهم فقد حلت المحركات الآلية محل "العبيد".

(2) كتاب «انسداد العقل الأميركي» للبروفيسور ألان بلوم (1930-1992)، الذي يشرح فيه كيف أن المفارقة بين الانفتاح المفرط والنسبية في تعليم الحقائق قادا إلى إضعاف التفكير النقدي وإعاقة وجهات النظر المعرّفة للثقافات، ما أدى بالتالي إلى إغلاق أو انسداد العقل الأميركي.
Allan Bloom-The Closing of the American Mind-The New York Times Book Review, 1988.



23 آب 1991 الرئيس بوريس يلتسين مانعاً الرئيس ميخائيل غورباتشوف من إلقاء خطابه أمام البرلمان الروسي ليعلن بعدها أنه قام بتوقيع الأمر الرئاسي رقم 90 القاضي بتعليق جميع أنشطة الحزب الشيوعي السوفياتي على الأراضي الروسية ومصادرة جميع ممتلكاته.

لا شك أن تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي حتى عام 1965، كان يسير في خط متصاعد. في فترة زمنية قصيرة تاريخياً تحولت روسيا القيصرية المتخلّفة ذات العلاقات ما قبل الرأسمالية، إلى بلد من أكثر بلدان العالم تقدماً وحداثة من حيث المقاييس الاقتصادية والاجتماعية. في 21 كانون الأول 1959، الذكرى الثمانين لولادة جوزيف ستالين، يعترف رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونستون تشرشل، المناهض الشرس للشيوعية، أمام مجلس العموم البريطاني: "لقد استلم ستالين روسيا وهي تملك محراثاً خشبياً، وتركها وهي تملك قنبلة ذرية".

استخدم الشيوعيون، انطلاقاً من واقعية الوضع القائم في بناء الاشتراكية، أساليب اجتماعية واقتصادية متنوعة، بدءاً من سياسة الـ "نيب" (السياسة الاقتصادية الجديدة) إلى نشر التعاونيات واعتماد الخطة الخماسية الأولى من أجل بناء الاشتراكية. كانت الصفة الأساسية لمحرك البناء الاشتراكي تقوم دائماً بتحديد

حلقة أهدافها الرئيسة بدقة ومن ثم تعبئة الجماهير الشعبية حولها.

إن محاولة حل المشاكل الاقتصادية للاشتراكية بوسائل رأسمالية، وضعت الأسس الأولية لتفسخ المجتمع الاشتراكي. بدأت هذه العملية في الاقتصاد مع بداية حقبة "البيريسترويكا" (إعادة البناء) لكنها سرعان ما انتقلت إلى المجال الاجتماعي. وبعد فترة قصيرة من الزمن أصبحت الروح الاستهلاكية البرجوازية سائدة في الأخلاق العامة للمجتمع الاشتراكي. كما أن الإجراءات الاقتصادية – الاجتماعية السلبية التي اتبعت في رفض البناء الفوقي السياسي والاعتراف بالأخطاء والتراجع عنها ومن ثم تجاوزها، كلها عوامل زادت في تخريب البنيان الاشتراكي.

وقد عرقلت البنية السياسية الفوقية، في تراكم أخطائها وبكل الأساليب، التطور الاقتصادي في الاتجاه المتوافق مع متطلبات بناء الأطر الاشتراكية وتحديثها. لذلك، بدأت تبرز بشكل متزايد تلك الظاهرة التي أطلقت عليها تسمية "الركود" (باللغة الروسية: زاستوي). كما استدعت الظواهر السلبية في مجال الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي، الاستياء المشروع لدى المواطنين. ولّما كان أساس الظواهر السلبية هو إدخال العناصر الرأسمالية إلى الاقتصاد الاشتراكي، مغلفاً بغطاء من الشعارات الاشتراكية، فإن هذا الغلاف هو الذي غدا موضعاً للانتقاد عوضاً عن المضمون.

كانت النتيجة الرئيسية للتسرّع في صياغة هذه الإصلاحات وفرضها، ومن ثم الفشل في تطبيقها، فقدان الثقة التامة في تصرفات الحكومة السوفياتية. يعتقد كثير من المحللين السياسيين والمؤرخين، أن فشل الإصلاحات السياسية والمالية التي اعتُمِدت في الاتحاد السوفياتي في العام 1991، قوّضت صدقية القيادة السياسية السوفياتية تماماً لدى المواطنين والثقة في قدرتها على اجتراح الحلول، وكان لهذا تأثير كبير على الأحداث المتلاحقة في تفكك الاتحاد بين الجمهوريات السوفياتية...

المسمار الأخير.. انقلاب

جرى في منتصف آذار عام 1991 الاستفتاء الشعبي في عموم الاتحاد السوفياتي، حيث صوتت أغلبية المواطنين تأييداً للحفاظ على الاتحاد السوفياتي باستثناء الجمهوريات السوفياتية الست: لتوانيا، لاتفيا، إستونيا، جورجيا، مولدافيا وأرمينيا التي

كانت قد أعلنت استقلالها. في 17 حزيران 1991، قام الرئيس ميخائيل غورباتشوف وزعماء الجمهوريات التسع، وهي روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، أذربيجان وتركمانستان بتنسيق مشروع معاهدة تشكيل "اتحاد الدول المستقلة" كفيدرالية لامركزية.

وكانت أغلب الضغوطات على الرئيس ميخائيل غورباتشوف تأتي من الثلاثي المتشدد: الرئيس الروسي بوريس يلتسين والأوكراني ليونيد كرافتشوك والكازاخي نور سلطان نزربايف. طالب الثلاثة أن تحل الاتفاقية الاتحادية الجديدة محل الاتفاقية التي وقعت في عام 1920 التي أسست الاتحاد السوفياتي، على أن تحصل هذه الجمهوريات، في نص الاتفاقية، على استقلالها التام مع حق التمثيل المستقل الكامل في منظمة الأمم المتحدة على أن تعقد بينهم اتفاقيات اقتصادية وعسكرية.

قبل مغادرته موسكو في 4 آب 1991 للاستراحة في منتجع فاروس، كان الرئيس ميخائيل غورباتشوف قد أنهى اجتماعاً صعباً مع الرئيسين بوريس يلتسين ونور سلطان نزربايف ناقشا فيه الاتفاقية الجديدة، واتفقوا فيما بينهم أن يقود الاتحاد الجديد الرئيس ميخائيل غورباتشوف وأن يُشكل مجلس لهذا الاتحاد الجديد من رؤساء جمهوريات الدول المستقلة. كما كان من البنود التي توافقوا عليها أن يُحال وزير الدفاع في الاتحاد السوفياتي المارشال ديمتري يازوف على التقاعد. وكان من المقرر أن توقع تلك المعاهدة في يوم 20 آب 1991. هذه المعاهدة كانت قد أثارت استياء كبيراً لدى المسؤولين عن الدفاع والأمن في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ولدى الحرس القديم في الحزب الشيوعي السوفياتي.

صباح 19 آب 1991 أعلنت وسائل الإعلام السوفياتية حالة الطوارئ في عموم الاتحاد السوفياتي، كما أعلنت عجز الرئيس ميخائيل غورباتشوف عن أداء مهامه الرئاسية لحالته الصحية السيئة وانتقال السلطة إلى لجنة الدولة لحالة الطوارئ. وفي الوقت نفسه، أُدخلت القوات العسكرية إلى موسكو، وأُعلن أن ممثلي المعارضة الديمقراطية سيعتقلون فور العثور عليهم. تشكلت المعارضة للجنة الدولة لحالة الطوارئ من قيادة روسيا الاتحادية بصفتها إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي حينذاك، برئاسة بوريس يلتسين رئيس الجمهورية وإيفان سيلاييف رئيس الحكومة

الروسية وروسلان حزبولاتف رئيس مجلس السوفيات الأعلى. وقام الرئيس بوريس يلتسين بنشر بيان إلى مواطني روسيا الاتحادية، حيث وصف أعمال لجنة الدولة لحالة الطوارئ بأنها انقلاب حكومي، ووقّع مرسوماً حول عدم شرعية اللجنة، كما دعا الشعب إلى الوقوف إلى جانب الديمقراطية الروسية الفتية.

يذكر أن الجنرال يوري بليخانوف، مدير الفرع التاسع لجهاز مخابرات أمن الدولة، والمسؤول الشخصي عن أمن الرئيس ميخائيل غورباتشوف وأمن المباني الرئاسية، كان في 4 آب 1991 قد أعد المكتب الذي جرى فيه اللقاء الثلاثي في الكرملين ووضع في هذا المكتب جهاز تنصت وسجل الحديث كله، الذي تمّ تسريبه لاحقاً إلى الشخصيات القيادية التي دبرت الانقلاب، ليعرفوا ما دار في الاجتماع. وأكد الرئيس بوريس يلتسين لاحقاً، أنه سمع الحديث الذي دار في ذلك الاجتماع على شريط مسجل.

نهاية الانقلاب وبداية الديمقراطية بمخالفة دستورية!

... فشل انقلاب 19 آب 1991 وتراجع الانقلابيون[1]، فقفل الرئيس ميخائيل غورباتشوف عائداً في 22 آب من معتقله في منتجع فاروس الرئاسي الصيفي في شبه جزيرة القرم إلى موسكو. كان مسروراً لبقائه على قيد الحياة وفي

---

(1) راجع كتاب يفغينيا ألبتس، كي جي بي، دولة داخل الدولة، منشورات توريس، 1995.
الكتاب متوافر على الرابط التالي:
https://www.google.com/search?tbo=p&tbm=bks&q=isbn:1850439958
كذلك راجع التفاصيل الواردة في كتاب المؤرخ الروسي ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة وإعداد طه والي، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، سورية - دمشق 2001، ص 12. كذلك، كتاب روبرت باريلسكي، العسكر في السياسة الروسية. الجزء الأول، الفصل الرابع: الانقلاب المزدوج آب 1991، مطبوعات ترانسكشين بوليشر، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأميركية، الطبعة الأولى، 1998، ص 102-104. الكتاب متوافر على الرابط التالي:
http://books.google.com.lb/books?id=P86TpQywbKEC&pg=PA103&lpg=PA103&dq=general+plekhanov+1991&source=bl&ots=3U2987Skeg&sig=UwvTEdnanW0dguzHiUc7

السلطة. لكنه تأخر في استيعاب حقيقة أن الانقلاب قد غير كل شيء.

حاول الزعيم السوفياتي متابعة نشاطه بشكل طبيعي كالمعتاد، ولكنه لم يكن يعلم أن الرئيس بوريس يلتسين كان يعلم تماماً كل تفاصيل الانقلاب. كان الرئيس بوريس يلتسين يعلم بالتفصيل أن قادة الانقلاب عقدوا، قبل القيام بانقلابهم، اجتماعاً مع الرئيس ميخائيل غورباتشوف مساء 18 آب 2011 بهدف إقناعه بالانضمام إلى لجنة الطوارئ، وأنه وافق معهم على المبدأ وفكرة الانقلاب، لكنه اعترض على طريقة التنفيذ.

في نهاية الأمر، فشل الانقلابيون في إقناع الرئيس ميخائيل غورباتشوف بالانضمام إليهم. كان الرئيس بوريس يلتسين يعلم علم اليقين بأن بعضاً، من أهم رجال الرئيس ميخائيل غورباتشوف قد شاركوا في الانقلاب[1]. لكن، يبقى السؤال: لماذا لم يستخدم الرئيس ميخائيل غورباتشوف صلاحياته المثبتة في الدستور، بصفته الرئيس الشرعي للاتحاد السوفياتي، في التحرك السريع لمنع هؤلاء القادة من تنفيذ مخططهم وبذلك يوقف انهيار الاتحاد السوفياتي ويحافظ على نظامه الاشتراكي؟ هل كان الرئيس ميخائيل غورباتشوف، قد نسق مسبقاً مع الانقلابيين بهدف توظيف الانقلاب كذريعة للتخلص من الرؤساء المعارضين له؟

يوم 18 آب 1991 كان الرئيس بوريس يلتسين في ضيافة نظيره الرئيس الكازاخي نور سلطان نزرباييف. وكان قد أنهى للتو زيارته برحلة إلى سهول كازاخستان. كان من المقرر أن يعود إلى موسكو في الساعة الرابعة من بعد ظهر 18 آب، إلا أن شيئاً ما أخر عودته، التي تأجلت لبضع ساعات. فيما بعد، أخبر الرئيس بوريس يلتسين المقربين منه، أن تأجيل العودة لبضع ساعات قد أنقذ حياته من موت محتم، إذ إن طائرته كانت قد أُسقطت لو أنها طارت باتجاه موسكو في موعدها المحدد الساعة الرابعة من بعد الظهر، في ذلك اليوم. هنا يطرح السؤال أيضاً: لماذا لم يسقط القادة الانقلابيون طائرة الرئيس بوريس يلتسين عندما اتجهت نحو موسكو بعد انتهاء رحلته إلى كازاخستان بعد تأجيل عودته بضع ساعات؟

---

(1) كتاب روبرت باريلسكي، العسكر في السياسة الروسية، مصدر سابق، ص 102.

أسئلة، قد يكون من الصعب الإجابة عليها، اليوم. لقد تطورت الأمـــور، و لم يعد هناك ما يوقف المد الانفصالي عبر الجمهوريـــات الســـوفياتية. في الأول مـــن كانون الأول 1991 أُجري استفتاء شعبـــي في أوكرانيا، فأيـــد 90 بالمئـــة مـــن المشاركين في الاستفتاء موافقتهم على إعلان استقلالها. أعلنت أوكرانيا استقلالها، بعد أن حلمت طويلاً بالتخلص من روابطها مع الاتحاد السوفياتي، وهذا أيضاً مـــا فعلته جمهوريات الاتحاد الأخرى.

سافر الرئيس بوريس يلتسين سراً عبر غابات غرب روسيا البيضـــاء لمقابلـــة زعيمي جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء. واجتمع رؤساء جمهوريـــات روســـيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا في منتجع فيسكولي في غابـــة بيالوفيجزكايـــا، قرب مدينة بريست وقرروا الاتفاق على إنشاء منظمة "صداقة الدول المســـتقلة"[1] من خلال التوقيع على "إعلان مينسك" في 8 كانون الأول عام 1991.

تتألف وثيقة إنشاء "صداقة الدول المستقلة" من ديباجة و14 مادة، ذكر فيها أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً ككيان قانوني دولي وكواقع جيوسياسي. اتفق الرؤساء الثلاثة على إقامة علاقات جديدة بين دول مستقلة، واعتبروا بـــذلك، أن الاتحاد السوفياتي لم يعد قائماً. وجهت الضربة النهائية لإسقاط الاتحاد السوفياتي في منتجع ناء، و لم يُستشَر الرئيس ميخائيل غورباتشوف في الأمر.

بعد توقيع الاتفاق[2] مباشرة، اتصل الرئيس بوريس يلتسين بالرئيس الأميركي جورج بوش ليبلغه بما فعلوه، حتى قبل إعلام الرئيس ميخائيل غورباتشوف. قـــال الرئيس بوريس يلتسين للرئيس جورج بوش على الهاتف: "ما كنت لأشعر بشـــيء غير الفرح لأن هذه البلدان ستصبح ديمقراطية حرة. أعتـــبر أن هـــذا ســـيكون في

---

(1) راجع التفاصيل الواردة في كتاب المؤرخ الروسي ليونيد مليتشين، المصدر السابق نفسه، ص 14.

(2) عرّبت إلى اللغة العربية خطأ رابطة الدول المستقلة. التسمية الوحيدة للتكتل الجديد التي وافق عليها المجتمعون هي "الصداقة" رافضين الخروج من صيغة الاتحـــاد إلى أي صـــيغ أخرى تربطهم بالماضي السوفياتي.
نص الاتفاقية متوافر على الرابط التالي:
http://cis.minsk.by/reestr/ru/index.html#reestr/view/text?doc=1

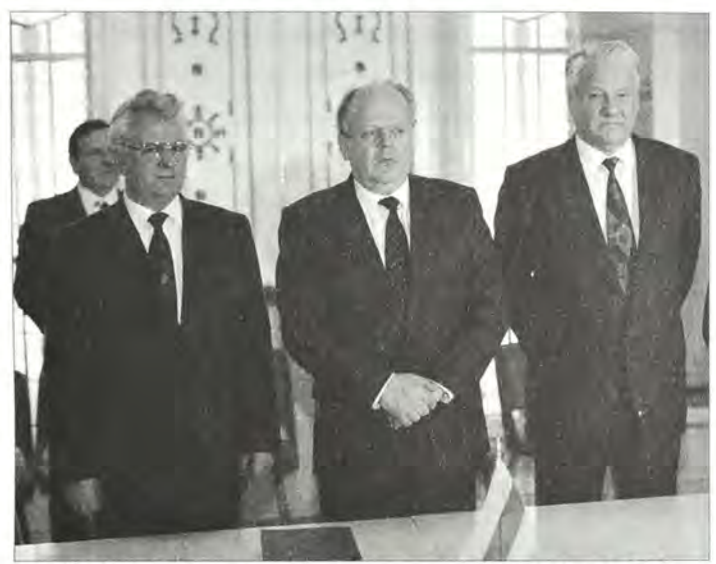
مصلحة الولايات المتحدة الأميركية"! سأل الرئيس جورج بـوش: "مـاذا عـن غورباتشوف؟" أجابه الرئيس بوريس يلتسين: "لم نخبره بعد، سوف نتصل به على الفور!"[1]. وما حصل فعلاً هو أن الرئيس بوريس يلتسين تصرف بغير علم مـن الرئيس ميخائيل غورباتشوف. كان من المنتظـر أن يقـدم الـرئيس ميخائيـل غورباتشوف استقالته احتجاجاً على الخطوات العملية الجارية لتفكيـك الاتحـاد السوفياتي، بتنسيق مع الخارج، لكنه لم يفعل! في الوقـت نفسـه، لم يسـتخدم صلاحياته التي منحه إياها الدستور برفض ما يجري وإيقافه، لكنه سكت.

تم التصديق على الوثيقة في 10 كانون الأول 1991 في كـل مـن مجلسـي السوفيات الأعلى لروسيا البيضاء وأوكرانيا. في 12 كانون الأول 1991، في مجلس السوفيات الأعلى لروسيا الاتحادية صدقت الوثيقة بأغلبية ساحقة لكن هذا الأمـر شكل انتهاكاً صارخاً للمادة 104 من دسـتور روسـيا الاتحاديـة الاشـتراكية السوفياتية. وكان تصديق اتفاق بيالوفيجزكايا يستوجب عقد الهيئة العليا لسـلطة الدولة، مجلس نواب الشعب وليس مجلس السوفيات الأعلى، لأن نـص الاتفـاق يطالب بتغيير بنية الجمهورية الروسية وبالتالي ينطوي علـى تغـيير في الدسـتور. وخلال دورته التشريعية في نيسان 1992، رفض مجلس نواب الشعب في روسـيا الاتحادية ثلاث مرات التصديق على اتفاق إنشاء "صداقة الدول المسـتقلة" عنـد طرحه على التصويت، وحتى إلى حين حله في تشرين الأول 1993، لم تتم مصادقة مجلس نواب الشعب على هذه الوثيقة.

أعد رؤساء جمهوريات "صداقة الدول المستقلة" رسالة إلى الرئيس ميخائيـل غورباتشوف يبلغونه فيها قرارهم بإلغاء الاتحاد السوفياتي وكل مؤسسات السـلطة السوفياتية، بما فيها الرئيس وطاقمه الإداري والتنفيذي. تقبل الـرئيس ميخائيـل

---

(1) راجع كتاب فرانك تاكيراي وجون فيلدينغن: من النهضة الأوروبية حتى الحرب علـى الإرهاب، منشورات أ ب ث كليو، 2012. كذلك، راجع الشهادات حـول سـقوط الاتحاد السوفياتي المتوافرة على الرابط التالي:
http://www.nabilkhalil.org/history010.html
والتشجيع الأميركي لكل من الرئيس بوريس يلتسين ووزير الخارجية اندرية كوزيريف. المؤرخ الروسي ليونيد مليتشين، المصدر السابق، ص 47.



من اليمين إلى اليسار: الرئيس الروسي بوريس يلتسين، رئيس روسيا البيضاء ستانيسلاف شوشكوفيتش، الرئيس الأوكراني ليونيد كوتشما لحظة التوقيع على وثيقة اتفاق مينسك التي تقضي بحل الاتحاد السوفياتي وإنشاء صداقة الدول المستقلة في 8 كانون الأول 1991.

غورباتشوف حقيقة أنه لم يعد لديه عمل يقوم به وأن الكرملين لم يعد ليتسع إلا لرئيس واحد بعد اليوم. لقد تمّ التخلص منه باحترافية: "بعد تشكيل صداقة الدول المستقلة، يجب أن أوقف نشاطاتي كرئيس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". في عيد الميلاد، رفرف العلم الشيوعي الأحمر لآخر مرة فوق سارية الكرملين، في الوقت ذاته الذي كان الرئيس جورج بوش يشكر فيه الرئيس ميخائيل غورباتشوف على جهوده[1].

عندما حُلّ الاتحاد السوفياتي في أواخر عام 1991 كان هناك اعتراف بروسيا الاتحادية بوصفها الوريث القانوني للاتحاد السوفياتي على المسرح الدولي. ورثت

(1) راجع كلمة الرئيس جورج بوش إلى الشعب الأميركي بتاريخ 25 كانون الأول 1991، المتوافرة على الرابط التالي: http://www.webcitation.org/5kwPvzwbi

روسيا الاتحادية التركة الدولية للاتحاد السوفياتي، بما في ذلك ديونه ومقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج كما ورثت الترسانة والمحفظة النووية وأدوات نقلها (الصواريخ العابرة للقارات وغيرها..).

الحقبة اليلتسينية

انتُخب بوريس يلتسين رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية في 12 حزيران 1991 في أول انتخابات رئاسية مباشرة في التاريخ الروسي. وواكب هذه المرحلة انهيار اقتصادي وارتهان سياسي للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي نتيجة فشل السياسات السوفياتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وانعكس حلّ الاتحاد السوفياتي سلباً على جمهوريات الاتحاد السوفياتي، أولاً، وعلى الثنائية القطبية التي أمّنت حالةً من التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثانياً. وعانى العالم إثر هذا التفكك، من قيام الأحادية القطبية "الأميركية"، ومن عدم الاستقرار الدولي ومن التدخل السافر في الشؤون الداخلية لكثير من الدول ذات السيادة وخاصّةً النامية منها.

تركت روسيا الاتحادية حلفاءها يعانون من الانكشاف الأمني والسياسي والاستراتيجي، علماً بأنها كانت قادرة على فرض نوع من الحماية السياسية ومظلة حماية للأمن الإقليمي والتعاون الاستراتيجي في ظل الممانعة الأوروبية، ولو بمعارضة شكلية لكثير من السياسات الأميركية. ولعل الصراع في مجلس الأمن حول الحرب الأميركية على العراق يشكل أحد أبلغ الأمثلة على ذلك.

بدت روسيا الاتحادية، أمام المجتمع الدولي، في موقف المتخلي عن كل شيء والرافض للتدخل بأي شيء. لذلك فرض التخلي الروسي على حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق إعادة تقييم لدورهم وسياساتهم داخلياً وخارجياً. لم تعد روسيا الاتحادية في موقع البديل للولايات المتحدة الأميركية، بل أصبحت تابعاً وحليفاً وليس منافساً. وأدّى غياب التوازن الدولي إلى التخبط السياسي وسط تسارع الأحداث وتفاقم النزاعات المسلحة. وقد أدركت دول العالم خطورة غياب هذا التوازن، فتبنّت كل دولة موقعاً يعزز من مواقفها في مجابهة الخطر الكامن في طيات النظام العالمي الجديد.

المعضلات السياسية في تحديد هوية روسيا الاتحادية

لعل أهم المعضلات التي واجهت روسيا الاتحادية، بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي هي التالية:

1- كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا الاتحادية يتفق مع مقدرتها العسكرية، في ظل ضعف اقتصادها وعيشها في حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، مع بروز حركة المطالبة بالانفصال عن الاتحاد السوفياتي؟

2- كيفية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى، مع ما يترافق ذلك من التزامات مالية وسياسية ضخمة لتلك العظمة، والتي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟

3- كيفية تحديد المنظور الجديد للتعامل الدولي الروسي مع القوى الدولية الجديدة الصاعدة كالاتحاد الأوروبي، الذي تكوّن بموجب معاهدة ماستريخت في هولندا في كانون الأول 1991، أي في الشهر نفسه الذي تفكّك فيه الاتحاد السوفياتي واستقلت فيه روسيا الاتحادية؟

منذ استقلال روسيا الاتحادية، تمت إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا الاتحادية هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية؟ ويجب التذكير هنا، بالشعار الرسمي المعتمد حاليا لروسيا الاتحادية والذي يمثل النسر الإمبراطوري المزدوج الرأس، واحد ينظر في اتجاه الشرق (آسيا) والآخر في اتجاه الغرب (أوروبا)، على درع أحمر اللون (شعار الإمبراطورية الروسية). وفوق النسر توجد ثلاثة تيجان تاريخية للقيصر بطرس الأكبر (فوق كل من الرأسين تاج صغير وفوق التاجين تاج كبير)، يمسك النسر بمخالبه صولجاناً ذهبياً وصليباً ذهبياً. وعلى صدر النسر درع أحمر شعار النبالة من موسكو، الذي يصوّر القديس جاورجيوس، يهاجم التنين ويهزمه وهو يرتدي زياً مدرعاً أبيض اللون ويعتلي جواداً أبيض ويرتدي قبعة زرقاء ممسكاً درعاً أزرق ويقف على حقل أحمر. الشعار الرسمي المعتمد حالياً لروسيا الاتحادية أعاد بعث الصراع بين الهويتين وعلى موقع النسر ذي الرأسين، جاء تظهيره في توجهين أساسيين للسياسة الخارجية الروسية، أولهما: التوجه "نحو أوروبا" والثاني التوجه "الأوراسي الجديد".

زمن الانفتاح على الغرب والخيبات

سيطرت فكرة التوجه "نحو أوروبا" على كل السياسات الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995. وبدت معالم هذه السياسة واضحة في ظل أهداف صاغها وزير الخارجية الروسي آنذاك أندريه كوزيريف والاقتناع التام بها من قبل الرئيس بوريس يلتسين. انطلق هذا التوجه[1] من مقولات خمس:

1- ضرورة اندماج روسيا الاتحادية مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي، على اعتبار أن هذا الاندماج في المجال الأوروبي – الأطلسي، سيكون وحده القادر على تمكين روسيا الاتحادية من النهوض اقتصادياً.

2- إن قوة وسرعة الانطلاق في طريق "الاندماج غير المشروط" مع المجال الأوروبي – الأطلسي، سيكون وحده القادر على إخراج روسيا الاتحادية من عزلتها الدولية أولاً، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة النزعة الشيوعية إلى روسيا الاتحادية ثانياً. وهو أمر، لا بد أن ينظر إليه الغرب بعين الرضا كونه يشكل نقطة ارتكاز كبرى في صميم سياساته ويخدم مصالحه.

3- إنّ الواقعية السياسية تفرض ضرورة التواضع والاعتراف بأن روسيا الاتحادية قد أصبحت قوة دولية و لم تعد قوة شاملة وليست قطباً عالمياً، أي أنها إحدى القوى الكبرى التي يتشكل منها النظام العالمي الجديد، وإنها لم تعد أحد ركني هذا النظام. وأمام هذا الواقع، سوف يتوجب على موسكو أن تعتاد على اتباع سياسة تتفق مع واقعها الدولي الجديد. كل ذلك، يتطلب التخلي عن تطلعات العظمة والهيمنة الروسية. لذلك، يجب أن تنصبّ موارد روسيا الاتحادية المحدودة على حلّ المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأتّية من المحيط القريب، أي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

---

(1) ريتشارد بايبس، روسيا في نظامها القديم، موسكو، الطبعة الروسية، 2004.

4- أهمية عدم لجوء روسيا الاتحادية بعد اليوم إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي.

5- إن كل سياسات روسيا الاتحادية ينبغي أن تكون، منذ الآن فصاعداً، سياسات مصلحية "غير أيديولوجية"، لأن روسيا الاتحادية بتوجهها الجديد لم يعد لها أعداء في النظام العالمي، ولا توجد أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي.

في إطار هذا التوجه، الذي نظّر له الرئيس بوريس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيريف، ركّزت روسيا الاتحادية على التوجّه غرباً، وعلى اتباع سياسة الابتعاد عن مجموعة الدول المستقلة والاكتفاء بالحد الأدنى من التفاعل مع هذه الدول بما يحفظ مصالح روسيا الاتحادية الحيوية.

معاهدة كامب ديفيد

ركّزت روسيا الاتحادية على التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية من منطلق القبول بالمنظور الأميركي للعلاقات الدولية، وتقديم التنازلات السياسية المؤلمة الواحد تلو الآخر ومن طرف واحد، بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطرافه، ولكن من منطلق القبول بالتفوق الأميركي. وأكثر ما تجلّى هذا التوجه في زيارة الرئيس بوريس يلتسين للولايات المتحدة الأميركية في 31 كانون الثاني – 1 شباط عام 1992، حيث أشار إلى أن روسيا الاتحادية تسعى إلى بناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا الجديدة.

عرض الرئيس بوريس يلتسين على الولايات المتحدة الأميركية بناء مظلة درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على صناعة تقنيات أميركية – روسية مشتركة، مؤكداً بأن القوات العسكرية الروسية لن تصوّب صواريخها النووية، بعد اليوم، نحو المدن والقواعد العسكرية الأميركية "... فأميركا لم تعد عدواً محتملاً لروسيا الاتحادية، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". تجسّد



الشعار الرسمي المعتمد حالياً لجمهورية روسيا الاتحادية

تغيير العقيدة العسكرية الروسية في زمن "اليلتسينية"، في إبـــرام "وثيقـــة التعـــاون الأميركي - الروسي" التي وُقعت في كامب ديفيد في 1 شباط 1992 بين الرئيسين الأميركي جورج بوش الأب والرئيس الروسي بوريس يلتسين والـــتي تضـــمنت التوافق على انتهاء الحرب الباردة وعلى أسس جديدة تقوم على التحـــالف بـــين الدولتين المرتكز على ستة جوانب أساسية:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات بين خصوم أو بين أعداء متنافسين، وإنما علاقات صـــداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بمفـــاهيم الديمقراطية والحرية الكاملة.

2- ستعمل الدولتان، بكل ما أوتيتا من قوة، على إزالة آثار العدوان الـــذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائمـــاً بينـــهما، وإلى اتخـــاذ كـــل الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية.

3- سوف تعمل الدولتان على توفير السعادة والرفاهية للشعبين، ودعم الروابط بينهما على قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح التام والتفاهم المتبادل.

4- سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حريـــة التجـــارة، الاســـتثمار، والتعاون الاقتصادي.

5- سوف تبذل الدولتان معاً، كل جهد ممكن لكي تزيدا من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات والحدود.

6- سوف نعمل معاً على أساس:

أ- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة،

ب- إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً،

ج- مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة.

وأضافت وثيقة كامب ديفيد أنه اعتباراً من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "تعزيز أواصر صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شريكين يعملان معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التي نواجهها معاً".

سيطر هذا التوجه على كل سياسات روسيا الاتحادية الخارجية ابتداء من زيارة الرئيس بوريس يلتسين إلى واشنطن في 15-19 تموز 1992. فقد سعت روسيا الاتحادية إلى طمأنة الولايات المتحدة الأميركية إلى نياتها الحسنة تجاه الغرب من خلال سياسة تقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح الاستراتيجي والتعاون العسكري. ومقابل ذلك قررت الولايات المتحدة الأميركية تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة قيمتها 5.4 مليارات دولار أميركي مقابل النوايا الروسية الحسنة. كما زار الرئيس بيل كلينتون موسكو في 9-10 أيار 1995 في الذكرى الخمسين للانتصار على النازية وهي الزيارة الثانية له بعد الزيارة الأولى في 12-15 كانون الثاني 1994. ونتيجة المحادثات رفض الجانب الأميركي التعجيل بخفض الأسلحة النووية الأميركية، مؤكداً على ضرورة احتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووي حتى تتمكّن من المشاركة في "صناعة المستقبل".

استمرت روسيا الاتحادية باعتماد سياسة الانفتاح على حلف شمال الأطلسي، وتجاوزت في بعض الأحيان حدود اللامعقول، حتى وصل الأمر إلى رصد الولايات المتحدة الأميركية مبلغ 400 مليون دولار لمساعدة مجموعة الدول المستقلة على تخفيض ترسانتها النووية عبر تدمير أجزاء منها، بناء على طلب روسيا الاتحادية.

هذا، في الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون في تدعيم قدرتهم النووية. خرج اللقاء بمكسب وحيد، إذ ربطت الولايات المتحدة الأميركية بين عدم توجيه الصواريخ الروسية إلى أراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ الأميركية إلى الأراضي الروسية.

بدأها تشرشل وأنهاها يلتسين:

"الحرب الباردة" هل انتهت في مسارها المختصر؟

كامب ديفيد بدلاً من سفينة حربية

بتاريخ 1 شباط 1992 في منتجع كامب ديفيد، كان الحدث التاريخي يجري دون أن يلاحظه أحد من غالبية المواطنين الروس الذين كانوا يعيشون باقة أفراح "العلاج الاقتصادي بالصدمة" في ذلك الوقت.

أثناء أول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة الأميركية كرئيس لجمهورية روسيا الاتحادية المستقلة وقّع بوريس يلتسين سلسلة من وثائق تحدد مستوى جديداً من العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. أصبحت الوثيقة الرئيسية في هذه الحزمة، الإعلان الروسي - الأميركي المشترك حول انتهاء "الحرب الباردة" الذي وقعه الرئيسان بوريس يلتسين وجورج بوش الأب والذي ورد فيه أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأيديولوجية الشيوعية، توقفت المواجهة بين البلدين وبدأت حقبة التعاون ذات المنفعة المتبادلة.

بالنسبة إلى روسيا الاتحادية لم تعنها هذه الوثيقة في شيء تقريباً. أما الإعلان من الولايات المتحدة الأميركية عن انتهاء "الحرب الباردة" فيشبه كثيراً صك استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، الذي وقّع في 2 أيلول 1945 من على متن البارجة الأميركية "ميسوري".

شكّلت "الحرب الباردة" فترة طويلة من الصراع الأيديولوجي والمواجهة الحادة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. أما إذا أردنا التحدث على نطاق أوسع، فيمكننا القول إن "الحرب الباردة" بين الدول الغربية والمعسكر الاشتراكي قد

بدأت على الفور، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. سبب "الحرب الباردة" بين الجانبين أضحى النهج المختلف جذرياً حول فهم ومقاربة قضايا النظام العالمي.

في البدء كان تشرشل...

أعطيت إشارة بدء انطلاق "الحرب الباردة"، لحظة إلقاء خطاب رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في 5 آذار 1946 في مدينة فولتون الأميركية. وشكّلت هذه الحرب التبرير الأيديولوجي لعنوان المواجهة السياسية الجديدة: "من شتايتن على بحر البلطيق إلى تريست على البحر الأدرياتيكي، يمتد الستار الحديدي عبر القارة. أما على المقلب الآخر من الخط الوهمي، فتقع كل عواصم الدول القديمة في أوروبا الوسطى والشرقية. أطبقت الأحزاب الشيوعية، التي كانت صغيرة جداً في جميع دول الشرق الأوروبي، على السلطة في كل مكان وأحكمت سيطرتها التامة. الحكومات البوليسية تسيطر في كل مكان تقريباً. وحتى الآن، باستثناء تشيكوسلوفاكيا، لا توجد ديمقراطية حقيقية في أي مكان... المعطيات هي: أنه بالتأكيد، ليست هذه هي، أوروبا المحررة، التي قاتلنا من أجلها. ليس هذا، ما هو مطلوب لتحقيق سلام دائم".

تجدر الإشارة، إلى أن داعية السلام الدائم ونستون تشرشل، كان في العام 1945 قد دبّر خطة عملية "لا يمكن تصورها"، لتكون بداية حرب ليست "باردة"، بل أكثر ما يمكن من أن تكون "ساخنة" ضد الاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي اعتبر غير واقعي وتم رفضه من قبل القيادة العسكرية البريطانية.

على مدى السنوات الخمس والأربعين التي تلت، شكّلت "الحرب الباردة" العامل المحدد للقرارات والإجراءات المتخذة لهذه الأطراف أو تلك. فقد تدخل الاتحاد السوفياتي في المجر العام 1956، وقمع "ربيع براغ" عام 1968. بينما دعمت الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية ديكتاتورية فرانكو في إسبانيا، ودعمت الطغمة العسكرية الحاكمة "العقداء السود" في اليونان، ودعمت حركة التضامن في بولندا في 1980. وكل ذلك يُفسر إلى حدّ كبير، على أنه نتيجة صراع بين نظامين سياسيين في إطار "الحرب الباردة". وقد حتمت المواجهة القوية بين القوتين العظميين إنشاء تكتلين من التكتلات العسكرية: حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة دول حلف وارسو.

ميخائيل غورباتشوف "المتخاذل"

تم الحفاظ على التوازن النسبي للقوة بين الجبارين حتى منتصف الثمانينيات، حين بدأ الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف تطبيق سياسة "البيريسترويكا"، فبدأت معها ممارسة التنازلات الأحادية الجانب في السياسة الخارجية السوفياتية. هذه السياسات كانت نتيجتها، إضعاف موقف "الكتلة السوفياتية" بشكل كبير.

إن التخلي عن دعم القوى الموالية لسياسة الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية، في الوقت نفسه الذي تتم به المساعدة العلنية للقوى الموالية لسياسات الغرب في هذه الدول من قبل الولايات المتحدة الأميركية في الفترة 1988-1989 أنتج سلسلة من "الثورات المخملية" في ما يسمى "دول الديمقراطيات الشعبية"، وهو ما تسبب في إسقاط الحكومات الاشتراكية الموالية لسياسات الاتحاد السوفياتي بالقوة، استبدال حكومات أخرى موالية للغرب بها.

في 9 تشرين الثاني 1989 سقط جدار برلين. بعد ذلك، أعطى ميخائيل غورباتشوف موافقته على توحّد الألمانيتين الشرقية والغربية في دولة واحدة، دون وضع أي شروط مسبقة. وحتى يومنا هذا، لا يزال المؤرخون يعبرون عن عدم فهمهم: **كيف يمكن لزعيم القوة التي هزمت النازية، أن لا يضع شروطاً مسبقة على توحيد ألمانيا، مثل الموافقة على توحّدها شرط إضفاء طابع الدولة المحايدة رسمياً عليها واشتراط عدم مشاركتها في التكتلات العسكرية.**

ويعتبر بعض المؤرخين أن "الاستسلام الأول" للاتحاد السوفياتي في "الحرب الباردة"، قد تمّ في باريس في 21 تشرين الثاني 1990، عند التوقيع على "الميثاق من أجل أوروبا جديدة"، الذي أعلن النهاية الفعلية لنصف قرن من المواجهة بين النظامين وبداية عهد جديد من "الديمقراطية والسلام والوحدة". وفي 25 شباط عام 1991، ألغيت الهياكل العسكرية لحلف معاهدة وارسو. وفي 1 تموز 1991 في براغ تم التوقيع على بروتوكول بشأن وقف كامل مفاعيل عقود منظمة معاهدة دول حلف وارسو.



"الاستسلام الأول" للاتحاد السوفياتي في "الحرب الباردة" تمَ في باريس في 21 تشرين الثاني 1990 عند التوقيع على الميثاق من أجل أوروبا جديدة.



في 1 شباط 1992 ومن كامب ديفيد صدر الإعلان الروسي - الأميركي المشترك حول انتهاء "الحرب الباردة" الذي وقعه الرئيسان بوريس يلتسين وجورج بوش مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأيديولوجية الشيوعية، بدأت حقبة التعاون ذات المنفعة المتبادلة.

يتحدث المؤرخون الغربيون عن الاستسلام الكامل للاتحاد السوفياتي ومن خلفه لجمهورية روسيا الاتحادية كوريثة له في "الحرب الباردة". ولدعم هذه الفرضية، فهم يشيرون إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يضع شروطاً، ليس فقط حول توحيد ألمانيا ولكن أيضاً حول مستقبل حلفائه السابقين. و لم يتم الحصول على أي ضمانات موثقة تؤكد عدم دخول البلدان الاشتراكية السابقة في حلف شمال الأطلسي. وغني عن القول أيضاً أن حل حلف شمال الأطلسي وانتفاء سبب وجوده، يُنظر إليه على أنه مقياس منطقي لما بعد تفكّك منظمة معاهدة دول حلف وارسو، إلا أن هذا الأمر لم يحدث.

المهم أن نلحق عند تناول كؤوس الفودكا!

كان الاتحاد السوفياتي يعيش في أزمة اقتصادية خانقة وفي خضم تحولات سياسية عميقة، دفعته إلى فقدان سريع لتأثيره على الساحة الدولية. وقد انعكس هذا الأمر على قادته الذين حرموا حتى من الإرادة السياسية. وشكّل انهيار الاتحاد السوفياتي – الذي وقع بين شهري آب وكانون الأول عام 1991 – أكبر كارثة جيوسياسية في أوروبا الشرقية.

لم ينظر الغرب إلى الزعيم الجديد لروسيا الاتحادية، بوريس يلتسين بشكل جدي، بل كانت نظرتهم إليه نظرة دونية ونظرة عطف مبتذل. وقد وصف نظرة التحقير هذه بدقة ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في إدارة بيل كلينتون حين قال: "يلتسين موافق على تقديم أي تنازلات لكن المهم الآن، أن نلحق في الحصول عليها عند تناول كؤوس الفودكا".

في أوائل عام 1992، عمل الرئيس بوريس يلتسين على إدارة السياسة الخارجية الروسية، وكرّر كل ما كان يفعله سلفه الرئيس ميخائيل غورباتشوف: الحرص، كل الحرص على إرضاء الغرب. وهذا ما يفسر إقدامه في 2 كانون الثاني 1992 على إصدار بيان رئاسي روسي أعلن فيه أنه من الآن فصاعداً، لن توجه أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق إلى مدن الولايات المتحدة الأميركية. وفي الحقيقة، لم تتحالف روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الأميركية من منطلق التكافل الاستراتيجي، بل من منطلق القبول بالتفوق الأميركي الشامل.



الرئيس بيل كلينتون ممسكاً بذراع الرئيس الروسي بوريس يلتسين وهو بحالة سكر شديد.

يقول الخبراء العسكريون إن الأهداف التي توجّه إليها الأسلحة النووية الأميركية، والأسلحة النووية الروسية وأسلحة الدول النووية الأخرى، مسألة لا يعرفها على وجه التحديد إلا دائرة ضيقة جداً من القادة العسكريين. علاوة على ذلك، فإن مسألة إعادة توجيه صواريخ مجهزة برؤوس نووية، ممكن أن تتم في غضون دقائق معدودة. لذلك، كان بيان بوريس يلتسين الرئاسي لا يحمل طابع توجيه السلاح النووي بشكله العملاني العسكري بقدر ما كان يحمل الطابع الإعلامي، الذي يرمز إلى استعداد السياسة الخارجية الروسية الجديدة في الذهاب إلى أقصى درجات التنازل السياسي في مقابل الحصول على مساعدات مالية أجنبية. هذا ما كانت عليه الأوضاع التي سبقت التوقيع في 1 شباط 1992 على إعلان انتهاء "الحرب الباردة". بالنسبة إلى الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، كان هذا الإعلان فرصة أخرى لإثبات نجاحه في إدارة الصراع على الساحة الدولية والتي كانت ضرورية لضمان إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية.

قبل ثلاثة أيام من توقيعه على إعلان كامب ديفيد، في 28 كانون 1992، أعلن الرئيس جورج بوش الأب أمام الكونغرس، إن الولايات المتحدة الأميركية قد

فازت في "الحرب الباردة" وأن الشيوعية قد ماتت. لكن الناخبين الأميركيين، الذين تعبوا بالفعل من طول أمد استسلام "إمبراطورية الشر" السابقة صوتوا لصالح المرشح الديمقراطي الشاب بيل كلينتون، الذي ركّز، خلال حملته الانتخابية، على قضايا السياسة الداخلية وليس على السياسة الخارجية الأميركية.

إن لعنة الفوز في "الحرب الباردة" من قبل الولايات المتحدة الأميركية كانت لعنة شريرة: محاولات تأسيس "النظام العالمي الجديد" تحولت إلى سلسلة من الحروب تفاقم فيها الوضع الدولي ككل، ما ساعد على ازدهار ونمو التطرف الإسلامي وما رافقه من العوامل السلبية الأخرى. كل ذلك، أصاب في المقام الأول الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

بدايات التحول نحو "أوراسيا الجديدة"

مع نهاية سنة 1993، بدأت تظهر متغيرات داخلية ودولية جديدة حدت بروسيا الاتحادية إلى ضرورة التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، وأهم هذه المتغيرات هي:

1- بدأ الرئيس بوريس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهاته السياسية الأوروبية – الأطلسية، تمثلت في شراسة معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية. انتقدت هذه الأحزاب سياسة "يلتسين" التي أضعفت مكانة روسيا الاتحادية مع المطالبة باتباع سياسة جديدة، قوامها إعادة إحياء التحالف مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق والعمل على حماية المواطنين الروس المقيمين في تلك الدول، مع ضرورة اتباع سياسة دولية تكون "أكثر استقلالية" عن إملاءات الولايات المتحدة الأميركية العدو الأول لروسيا الاتحادية في نظرهم. أما أحزاب الوسط فقد طالبت بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا الاتحادية في "الشرق" (آسيا الوسطى، الصين والشرق الأوسط) وتقوية العلاقات مع مجموعة الدول المستقلة، والتي اصطلح على تسميتها في الأدبيات السياسية الروسية باسم "الخارج القريب".

2- مع بداية عام 1994، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب. فقد بدأت القيادة الروسية تدرك أن هناك حدوداً مرسومة لمدى رغبة الغرب في إدماج روسيا الاتحادية في مجاله الحضاري ومساعدتها في الخروج من محنتها.

3- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية تمثلت:

أ- اندلاع التنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى، وهو ما هدّد مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة.

ب- تدفق المواطنين الروس إلى روسيا الاتحادية من دول "الخارج القريب". ووصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 إلى نحو 200 ألف روسي، الأمر الذي هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد في عز أزماته المتلاحقة.

ج- تصاعد التيارات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى مع لجوء تلك التيارات إلى استخدام العنف، الأمر الذي هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي وعلى سلامة الأراضي الروسية.

د- مطالبة دول آسيا الوسطى، روسيا الاتحادية، بضرورة لعب الدور الضامن للأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

تحت ضغط المتغيرات الجديدة واعتباراً من بداية عام 1994، بدأ الرئيس بوريس يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية، حيث بدأت تتبلور ملامح التوجه "الأوراسي الجديد". وأساس هذا التوجه هو أن روسيا الاتحادية هي دولة أوروبية - آسيوية (أوراسية) وبالتالي، عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي العالم الأوراسي، تقع روسيا الاتحادية، وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي.

من ناحية أخرى، لم يكن الغرب يوماً مهتماً بإخراج روسيا الاتحادية من أزمتها، لأنه حريص على بقائها دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة. والدليل على ذلك، أن الغرب حرص على إهانة روسيا الاتحادية دولياً بإظهارها في موقف الدولة

التابعة. لذلك، فإن روسيا الاتحادية ينبغي أن تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب" والدول المجاورة مثل إيران وتركيا والصين والهند واليابان.

بدأ هذا التحول تدريجاً في نهاية عهد أندريه كوزيريف، الذي بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع مجموعة الدول المستقلة، وأولوية حماية الأقليات الروسية فيها. وزاد التحول الروسي التدريجي نحو التوجه إلى "أوراسيا الجديدة" من أزمات "الخارج القريب" ومن التدخل العسكري الروسي في النزاعات المتلاحقة، الأمر الذي دفع الدبلوماسية الروسية للحديث عن دور روسيا الاتحادية باعتبارها ضامن الأمن والاستقرار في دول "الخارج القريب".

بدأت روسيا الاتحادية تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والصراع الأرمني – الأذري حول إقليم ناغورني قره باخ المتنازع عليه، والحرب الأهلية في طاجيكستان. وتسارع التوجه "الأوراسي الجديد" مع نشر قوات عسكرية روسية وإقامة قواعد في تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا الاتحادية (كازاخستان وأذربيجان).

تكريس التوجّه نحو "أوراسيا الجديدة"

تأكدت جدية التحول نحو التوجه "الأوراسي الجديد" مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا الاتحادية في كانون الثاني عام 1996 كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الروسية نحو هذا التوجّه. ويعتبر يفغيني بريماكوف أحد كبار مفكري روسيا الاتحادية وأحد أهم خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار وصانعي تيار التوجه "الأوراسي الجديد" فضلاً عن سعة معرفته وحسن إدراكه وكفاءته السياسية والدبلوماسية بالمقارنة مع سلفه أندريه كوزيريف. وقد تولى رئاسة الوزراء من أيلول 1998 وحتى أيار 1999.

في هذا الإطار، بلور يفغيني بريماكوف خطة استراتيجية لدور روسيا الاتحادية، وهو ما أصبح يُعرف فيما بعد باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور محددات هذا المبدأ حول النقاط التالية:

1- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.
2- إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأميركية. وانطلاقاً من هذا التصور، أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون. كذلك، شكّلت أفكار يفغيني بريماكوف لواقع التطورات السياسية والعسكرية بعد ذلك الأساس النظري لتطوير فكرة "المثلث الاستراتيجي" بإضافة كل من دولتي جنوب أفريقيا والبرازيل إلى هذا التحالف وتشكيل ما يعرف اليوم بتحالف دول "البريكس".
3- المعارضة الشديدة لتوسع حلف شمال الأطلسي في دول حلف شمال وارسو المنحل.
4- تكريس انتهاء العداء مع دول حلف شمال الأطلسي عبر توقيعه مع سكرتير عام الحلف في أيار 1997 الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة والذي ينص على إنهاء حالة (The Founding Act on Mutual Relations) العداء بين روسيا الاتحادية ودول حلف شمال الأطلسي، وكذلك على مبادئ العلاقات وآلياتها بينهما. إلا أن مساهمة بريماكوف في الوصول إلى توقيع هذا الإعلان المهم، لم يمنعه من إبداء معارضته الشديدة لغزو يوغوسلافيا عام 1999 من قبل حلف شمال الأطلسي بعد عامين فقط من توقيع الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة.
5- الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وإعادة تنظيمها وتقوية دورها الذي بدأ يضعف أمام هيمنة دول حلف شمال الأطلسي.

"فلاديمير بوتين" وصناعة التاريخ الجديد

كانت روسيا الاتحادية قد أصرت على أن لا يخوض حلف شمال الأطلسي حرباً مع صربيا وهي ما تبقى من يوغوسلافيا السابقة. وكان الاختبار الحقيقي الأميركي للقوة الروسية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحرب على صربيا والتوسع في البلقان وهو ما يمس بشكل مباشر المصالح القومية الروسية، ذلك أن صربيا هي

أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي - الأرثوذكسي المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربيا). في 24 آذار 1999، بدأت عملية حلف شمال الأطلسي ضد صربيا. واستمر القصف الجوي المركّز للأراضي الصربية أسابيع عديدة دون أن تستطيع موسكو مدّ يد العون لحليفها الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش.

عندما صدرت تصريحات متشدّدة من صفوف القيادة العسكرية الروسية وتحرّكت بعض قطع الأسطول الروسي صوب منطقة النزاع، خشي العالم من اندلاع حرب نووية بسبب تفوّق حلف شمال الأطلسي على روسيا الاتحادية في السلاح التقليدي مما قد يدفعها إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية ولو بشكل محدود.

كشف "الجناح المنخفض" (Low Profile) الذي اتبعته موسكو خلال الحرب الأطلسيّة على يوغوسلافيا، عجزها عن أي ردّ عسكري[1]. ولم تتمكّن روسيا الاتحادية من استغلال موقعها في مجلس الأمن (باستعمال لحق النقض - الفيتو مثلاً) لأنّ واشنطن لم تلجأ إلى الأمم المتحدة كما فعلت في حرب الخليج الثانية وفي البوسنة وقبلها في الصومال. عرفت القيادة العسكرية الروسية تماماً، أن تمدّد حلف الأطلسي إلى تخوم روسيا المباشرة لا يشكّل تهديداً أمنياً فحسب، لكنه قد يؤدّي إلى انفراط عقد الاتحاد الروسي. ولهذا السبب بالذات تم تجاهل رغبات روسيا الاتحادية بشكل تام، ولضعف نفوذها أصبح الرئيس الروسي بوريس يلتسين ذليلاً.

في 31 كانون الأول 1999 استقال الرئيس بوريس يلتسين، متوجهاً إلى الشعب الروسي بخطاب معبر: "أطلب منكم الصفح عني لأن أحلامكم لم تتحقق، كما أطلب منكم الصفح عني لأنني لم أستطع أن أكون على قدر آمالكم"، معلناً تسليم هذا المنصب إلى رئيس الوزراء، المعيّن حديثاً والقادم إلى السلطة السياسية من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية، فلاديمير فلاديميرافتش بوتين الذي فاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية في 27 آذار 2000.

(1) راجع في هذا الخصوص العدد 45 من جريدة اللوموند ديبلوماتيك، حرب البلقان الجديدة: كيفية الرؤية، أيار – حزيران 1999.

استلم الرئيس فلاديمير بوتين السلطة، عقب حرب كوسوفو وهو يدرك تماماً أن ضعف الموقف الروسي في الرد على الحرب على يوغوسلافيا سيحدد، إلى حد كبير، مستقبل الدور الروسي في السياسة الدولية. وسيكون عنوان المرحلة القادمة وفق القاعدة التالية: "**إذا كان موقف الرئيس بوريس يلتسين في كوسوفو يشكّل عنواناً لتعامل الغرب معه، فإنّ موقف الرئيس فلاديمير بوتين في الشيشان يشكّل عنواناً لتعامله هو مع الغرب**". في الحالة الأولى اضطر يلتسين للإذعان لإرادة حلف شمال الأطلسي. أما، في الحالة الثانية فاضطر حلف شمال الأطلسي للإذعان لإرادة الرئيس فلاديمير بوتين. من هنا أتت شعبيّة الرئيس فلاديمير بوتين الروسية التي أوصلته إلى الرئاسة، ومن هنا أيضاً قلق الغرب على مستقبل العلاقة معه[1]. لقد أرسى وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، إلى تكريس التحولات التاريخية وتعميق التوجه "الأوراسي الجديد" في سياسة روسيا الاتحادية.

مبدأ بوتين

بعد استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من أيار 2000، قدم الرئيس فلاديمير بوتين في حزيران 2000 مبادئ أساسية لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". لم يخرج هذا المبدأ عن الأفكار التي صاغها رئيس الوزراء السابق يفغيني بريماكوف. فعناوين "مبدأ بوتين"، أكدت أن مجمل التوجهات المستقبلية للسياسة الروسية خلال فترة الحكم القادمة، ستشكل امتداداً طبيعياً لما أراد بريماكوف إرساءه، وفي مقدمة تلك المبادئ:

1- التركيز أولاً، على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وعلى أن "الأهداف الداخلية لروسيا الاتحادية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية".
2- الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى.
3- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

---

(1) محمد السماك، "أي روسيا برئاسة بوتين"، جريدة المستقبل، 20 نيسان 2000، ص 17.

4- العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.
5- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

وأضاف "مبدأ بوتين" أربعة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي:

6- التخلص تدريجاً من نتائج "الحرب الباردة" التي تم التعامل فيها مع روسيا الاتحادية على اعتبارها الطرف المغلوب.
7- إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً باتجاه حدود روسيا الاتحادية، فسنعيد دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة خطّ الدفاع الأول.
8- إن روسيا الاتحادية تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأميركية في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.
9- ستعمل روسيا الاتحادية على دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأقصى عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

هجمات 11 أيلول والحرب على الإرهاب

إن أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأميركية وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية الأميركية نحو الحرب الهجومية، واعتبار "الإرهاب" القضية المحورية للسياسة الأميركية الجديدة، كل هذه العوامل أدت إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية، ومجدداً في التوجه "نحو أوروبا".

سعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى استثمار التحول الأميركي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأميركية الجديدة، من خلال تقديم روسيا الاتحادية على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أميركي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية أولاً، والحصول على دعم اقتصادي أميركي للمساعدة على التخلّص من النظام الأفغاني المناوئ وتصفية الحساب مع نظام طالبان ثانياً. إلا أن سبباً آخر لم يكشف عنه، بقي سراً خفياً في عمق هذا التحول، هو أن دول

آسيا الوسطى لم تتحمّس لفكرة إنشاء ائتلاف دولي آسيوي بزعامة روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الائتلاف هو الذي كان يفغيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا السابق، قد طرحه في كانون الأول 1998.

على سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع انضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون بناء على اقتراح رسمي روسي. فقد رأت الهند أن إنشاء ائتلاف دولي آسيوي بزعامة روسيا الاتحادية سيؤدي إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية. أضف إلى ذلك، أن الأزمة الاقتصادية الروسية كانت عام 2000 قد تعمّقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسيا الاتحادية بنحو 150 مليار دولار، ما يضع روسيا الاتحادية دائماً على حافة الإفلاس، إذا ما قررت تلك الدول المطالبة بديونها.

لقد فرض الواقع الدولي نفسه على السياسة الروسية في إطار التوجه "نحو أوروبا". كما أيدت روسيا الاتحادية الغزو الأميركي لأفغانستان في تشرين الأول 2001. كما سهّلت روسيا الاتحادية حصول الولايات المتحدة على قواعد عسكرية في أوزبكستان، لأول مرة، ليسهل منها غزو أفغانستان. وبعد مرور عشر سنوات وفي 23 أيار 2003، في محاولة لكشف النوايا السياسية الأميركية تجاه روسيا الاتحادية أعاد الرئيس فلاديمير بوتين طرح - ما سبق أن اقترحه سلفه الرئيس بوريس يلتسين عام 1993 - على الولايات المتحدة الأميركية التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، لكن الرفض الأميركي لم يتأخر.

الفرص السانحة للتحول نحو "أوراسيا الجديدة"

في ظل استمرار الحرب على الإرهاب وغرق جيوش الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في مستنقعات أفغانستان والعراق، وفي ظلّ السياسة الانفرادية الأطلسية التي تم اتباعها بعد 11 أيلول 2001، وهو ما تمثل في تهميش الدور الروسي بعدم اكتراث الولايات المتحدة الأميركية للمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار 2003، أو حتى التشاور مع روسيا الاتحادية حول مستقبل إقليم كوسوفو،

ومع الارتفاع المستمر لأسعار النفط عالمياً وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد الروسي والتي أدت إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الغربية. هذه العوامل الثلاث مجتمعة، دفعت الرئيس فلاديمير بوتين إلى إعادة البحث عن سياسة جديدة تحقق لروسيا الاتحادية المكانة الدولية، دون أن يعني ذلك الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية أو أوروبا.

أمام ضيق الخيارات والبدائل المتاحة لتوجهات روسيا الاتحادية خرجت القيادة الروسية، بأفكار انتقالية للمرحلة السياسية الجديدة عبر المزج بين التوجهين: التوجه "نحو أوروبا" والتوجه "الأوراسي الجديد". ويمكن إبراز أهم ملامح هذه المرحلة الانتقالية في السياسة الروسية الخارجية فيما يلي:

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى أن محددات القوة الذاتية وحدها تستطيع أن تحقق لروسيا الاتحادية المكانة الدولية المطلوبة، بخلاف التنظير الافتراضي الفلسفي "للاندماج غير المشروط" مع المجال الأوروبي – الأطلسي الذي يمثله تيار التوجه "نحو أوروبا". وقد عبّر الرئيس فلاديمير بوتين عن ذلك في خطابه التاريخي، الذي سبق احتفالات الذكرى الستين ليوم النصر على النازية في موسكو في 9 أيار 2005، والذي توجّه به إلى المجلس الاتحادي الروسي في 25 نيسان 2005 بقوله: "إن روسيا الاتحادية دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية" وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا".

2- معارضة روسيا الاتحادية الغزو الأميركي للعراق عام 2003 بدون قرار صادر عن مجلس الأمن. في هذا المجال، نسقت الدبلوماسية الروسية سياستها مع ما "بدا لها" أنه معارضة ألمانية – فرنسية للسياسة الأميركية. وبعد اكتمال الغزو، طالبت الدبلوماسية الروسية بأن تستكمل لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج

جهودها وهو ما أصرّت الولايات المتحدة الأميركية على رفضه وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

3- عارض الرئيس فلاديمير بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأميركية للدرع الصاروخية ونشر الصواريخ في بولندا والمحطة الرادارية في جمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا الاتحادية ذاتها. ورداً على المشروع الأميركي، أعلن في خطابه السنوي أمام المجلس الاتحادي الروسي في 26 نيسان سنة 2007 "عزم روسيا الاتحادية تجميد عضويتها في معاهدة الحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999، حتى تقوم دول حلف شمال الأطلسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيراً إلى أن روسيا الاتحادية تفعل ذلك من طرف واحد، علماً أن الدول الجديدة في حلف شمال الأطلسي لم توقع هذه الاتفاقية، وهو ما يهدد الأمن القومي الروسي. وفي 13 تموز 2007، تمّ توقيع القانون الذي ينص على أن ظروفاً استثنائية تحتم تجميد تطبيق معاهدة الحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999. ويجدر بالذكر، أن دول حلف شمال الأطلسي لم تصدق على هذه المعاهدة واشترطت على روسيا الاتحادية سحب قواتها العسكرية الموجودة في أبخازيا (جورجيا)، والدنيستر (مولدوفيا) للتصديق على المعاهدة.

4- سعت روسيا الاتحادية إلى الاضطلاع بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط. فقد تحولت الدبلوماسية الروسية من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا العالم العربي إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للشرق الأوسط في شباط 2007، وشملت الزيارة السعودية وقطر والأردن، وأعلن خلال هذه الزيارات أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأميركية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً"، داعياً إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع حول الشرق الأوسط في إشارة إلى ضرورة إشراك سورية وإيران في حل مشكلات المنطقة.

العودة من جديد إلى "الحرب الباردة"

في 5 نيسان 2008، قال الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بعد لقائه مع الرئيس فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود، إن "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية قد انتهت، وأضاف: "لقد بذلنا كثيراً من الجهد المضني لإنهاء "الحرب الباردة"، لكنها بالفعل انتهت. يعتقد كثير من الناس أنها لا تزال مستمرة، لكن الأمر ليس كذلك. لقد فعلنا الكثير لنتصرف بطريقة ودية". وفي 8 آب 2008، بدأ النزاع العسكري في أوسيتيا الجنوبية، وأعلنت المتحدثة باسم الولايات المتحدة الأميركية، من البيت الأبيض، عن بدء "العدوان العسكري الروسي ضد جورجيا".

بعد أن عادت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، تدهورت بشكل ملحوظ العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. وبعدما اعتاد الأميركيون نشوة شعور المنتصر، لم يكن لديهم أي استعداد لقبول روسيا الاتحادية شريكاً على قدم المساواة. استعاد الساسة الأميركيون، على عجل، من خزائنهم القديمة شعارات "الحرب الباردة"[1]. وعندما بدأ الساسة الأميركيون يتلمّسون التغييرات الحاصلة في السياسة الخارجية الروسية، اعتبروا أن كل ما يحصل، ليس إلا عودة "إمبراطورية الشر" إلى سابق عهدها. "إمبراطورية الشر" هي عينها التي تريد أن تعود، مرة أخرى، إلى التوقيع على إعلان مماثل لذلك الإعلان الذي وقعت عليه في كامب ديفيد في 1 شباط 1992.

في 8 آذار 2014، أي بعد مرور ست سنوات بالتمام على تصريح الرئيس جورج بوش الابن عن نهاية "الحرب الباردة"، كتب المحلل السياسي توماس فريدمان: "أن نكون جادين بخصوص ما يجري في روسيا، يعني أن نكون جادين في التعلّم من أخطائنا الكبيرة التي ارتكبت بعد سقوط جدار برلين. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا توسيع حلف شمال الأطلسي إلى ما لا نهاية، عندما كانت روسيا في أضعف حالاتها وعندما

---

(1) راجع ما كتبه المحلل السياسي أندريه سيدورتشيك في جريدة أرغومنتي أي فاكتي الروسية بتاريخ 1 شباط 2014 في ملف حول "الحرب الباردة":
http://www.aif.ru/society/history/1093880

تكون روسيا الأكثر ديمقراطية وأن الروس لن يهتموا لذلك. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا معاملة روسيا الديمقراطية كعدو، كما لو كانت "الحرب الباردة" لا تزال مستمرة، وأن نتوقع من روسيا التعاون معنا كما لو أن حقبة "الحرب الباردة" انتهت، وأن هذا لن يؤدي إلا لأن نُواجَه برد فعل عنيف مناهض للغرب مثل البوتينية[1].

هل كان سقوط الاتحاد السوفياتي مضراً؟

أظهر استطلاع[2] أُجري بمناسبة مرور 22 عامًا على تفكك الاتحاد السوفياتي، في 26 كانون الأول 1991، أن غالبية السكان في 7 جمهوريات من أصل 11 جمهورية سوفياتية سابقة يعتقدون أن ضرر انهيار الاتحاد السوفياتي كان أكبر من نفعه على بلدانهم، وأن الأذريين والكازاخ والتركمان وحدهم يعتقدون أن النفع كان أكبر، في حين تبين النتائج أن الجورجيين منقسمون بالتساوي تقريباً. بحسب نتائج الاستطلاع في كل من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان ومولدافيا وروسيا الاتحادية وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا الذي أجرته مؤسسة غالوب فإن 51 بالمئة من سكان الجمهوريات السوفياتية السابقة يرون أن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان مضراً، بالمقارنة مع 24 بالمئة فقط يعتقدون أن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان لمصلحة بلدانهم.

عاش سكان هذه الجمهوريات حروباً وثورات وانقلابات ونزاعات إقليمية وانهيارات اقتصادية متعددة. لكن الرأي القائل إن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان مضراً هو الرأي الشائع في روسيا الاتحادية، التي ما زالت تمارس تأثيراً اقتصادياً وسياسياً واسعاً في الجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد أسهم هذا التأثير بدور كبير في تحديد نتائج الاستطلاع في تلك الجمهوريات.

---

(1) توماس فريدمان، أن نلعب الهوكي مع بوتين، نيويورك تايمس أنترناشونيال، عدد 8 آذار 2014. المقالة متوافرة على الموقع الإلكتروني للجريدة:
http://www.nytimes.com/2014/04/09/opinion/friedman-playing-hockey-with-putin.html?partner=rssnyt&emc=rss

(2) الاستطلاع بعنوان: Former Soviet Countries See More Harm from Breakup وهو موجود بكامل تفاصيله على الرابط التالي:
http://www.gallup.com/poll/166538/former-soviet-countries-harm-breakup.aspx

العودة من جديد إلى "الحرب الباردة"

في 5 نيسان 2008، قال الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بعد لقائه مع الرئيس فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود، إن "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية قد انتهت، وأضاف: "لقد بذلنا كثيراً من الجهد المضني لإنهاء "الحرب الباردة"، لكنها بالفعل انتهت. يعتقد كثير من الناس أنها لا تزال مستمرة، لكن الأمر ليس كذلك. لقد فعلنا الكثير لنتصرف بطريقة ودية". وفي 8 آب 2008، بدأ النزاع العسكري في أوسيتيا الجنوبية، وأعلنت المتحدثة باسم الولايات المتحدة الأميركية، من البيت الأبيض، عن بدء "العدوان العسكري الروسي ضد جورجيا".

بعد أن عادت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، تدهورت بشكل ملحوظ العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. وبعدما اعتاد الأميركيون نشوة شعور المنتصر، لم يكن لديهم أي استعداد لقبول روسيا الاتحادية شريكاً على قدم المساواة. استعاد الساسة الأميركيون، على عجل، من خزائنهم القديمة شعارات "الحرب الباردة"[1]. وعندما بدأ الساسة الأميركيون يتلمّسون التغييرات الحاصلة في السياسة الخارجية الروسية، اعتبروا أن كل ما يحصل، ليس إلا عودة "إمبراطورية الشر" إلى سابق عهدها. "إمبراطورية الشر" هي عينها التي تريد أن تعود، مرة أخرى، إلى التوقيع على إعلان مماثل لذلك الإعلان الذي وقعت عليه في كامب ديفيد في 1 شباط 1992.

في 8 آذار 2014، أي بعد مرور ست سنوات بالتمام على تصريح الرئيس جورج بوش الابن عن نهاية "الحرب الباردة"، كتب المحلل السياسي توماس فريدمان: "أن نكون جادين بخصوص ما يجري في روسيا، يعني أن نكون جادين في التعلّم من أخطائنا الكبيرة التي ارتكبت بعد سقوط جدار برلين. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا توسيع حلف شمال الأطلسي إلى ما لا نهاية، عندما كانت روسيا في أضعف حالاتها وعندما

(1) راجع ما كتبه المحلل السياسي أندريه سيدورتشيك في جريدة أرغومنتي أي فاكتي الروسية بتاريخ 1 شباط 2014 في ملف حول "الحرب الباردة":
http://www.aif.ru/society/history/1093880

تكون روسيا الأكثر ديمقراطية وأن الروس لن يهتموا لذلك. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا معاملة روسيا الديمقراطية كعدو، كما لو كانت "الحرب الباردة" لا تزال مستمرة، وأن نتوقع من روسيا التعاون معنا كما لو أن حقبة "الحرب الباردة" انتهت، وأن هذا لن يؤدي إلا لأن نُواجَه برد فعل عنيف مناهض للغرب مثل البوتينية[1].

هل كان سقوط الاتحاد السوفياتي مضراً؟

أظهر استطلاع[2] أُجري بمناسبة مرور 22 عاماً على تفكك الاتحاد السوفياتي، في 26 كانون الأول 1991، أن غالبية السكان في 7 جمهوريات من أصل 11 جمهورية سوفياتية سابقة يعتقدون أن ضرر انهيار الاتحاد السوفياتي كان أكبر من نفعه على بلدانهم، وأن الأذريين والكازاخ والتركمان وحدهم يعتقدون أن النفع كان أكبر، في حين تبين النتائج أن الجورجيين منقسمون بالتساوي تقريباً. بحسب نتائج الاستطلاع في كل من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان ومولدافيا وروسيا الاتحادية وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا الذي أجرته مؤسسة غالوب فإن 51 بالمئة من سكان الجمهوريات السوفياتية السابقة يرون أن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان مضراً، بالمقارنة مع 24 بالمئة فقط يعتقدون أن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان لمصلحة بلدانهم.

عاش سكان هذه الجمهوريات حروباً وثورات وانقلابات ونزاعات إقليمية وانهيارات اقتصادية متعددة. لكن الرأي القائل إن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان مضراً هو الرأي الشائع في روسيا الاتحادية، التي ما زالت تمارس تأثيراً اقتصادياً وسياسياً واسعاً في الجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد أسهم هذا التأثير بدور كبير في تحديد نتائج الاستطلاع في تلك الجمهوريات.

---

(1) توماس فريدمان، أن نلعب الهوكي مع بوتين، نيويورك تايمس أنترناشونيال، عدد 8 آذار 2014. المقالة متوافرة على الموقع الإلكتروني للجريدة:
http://www.nytimes.com/2014/04/09/opinion/friedman-playing-hockey-with-putin.html?partner=rssnyt&emc=rss

(2) الاستطلاع بعنوان: Former Soviet Countries See More Harm from Breakup وهو موجود بكامل تفاصيله على الرابط التالي:
http://www.gallup.com/poll/166538/former-soviet-countries-harm-breakup.aspx

من جهة أخرى، يزيد عدد الذين يعتقدون بمنافع تفكّك الاتحاد السوفياتي بين الروس من الفئة العمرية 15 إلى 44 سنة – الذين كان بعضهم لم يولدوا أو كانوا شباباً عندما انهار الاتحاد السوفياتي – ثلاث مرات على الذين يعتقدون بضرر انهياره والذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر. ويصح الشيء نفسه على الجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى كلها باستثناء جورجيا، حيث يقول حوالى نصف السكان، بصرف النظر عن الفئات العمرية، إن انهيار الاتحاد السوفياتي كان لصالح بلدهم. أما غالبية السكان الأكبر سناً في الجمهوريات السوفياتية الإحدى عشرة السابقة، ممن فقدوا مكاسب اجتماعية مثل العلاج المجاني والمعاش التقاعدي المضمون، فيقولون إن انهيار الاتحاد السوفياتي كان مضراً.

عموماً، أظهر الاستطلاع أن غالبية السكان ذوي المستوى التعليمي العالي يرون أن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان مفيداً لبلدانهم بعكس ذوي المستوى التعليمي الأدنى، باستثناء قرغيزستان التي قال غالبية المتعلمين فيها إن التفكك أضر بلدهم. ويُفسَّر هذا المؤشِّر "بالفجوة" التي نشأت بين مستوى التعليم وفرص العمل المتاحة عندما انتقلت هذه الجمهورية الفقيرة بمواردها الطبيعية من الاقتصاد المخطّط مركزياً إلى اقتصاد السوق الحرة.

روسيا الاتحادية في عشرين عاماً بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي

تواريخ أهم المحطات الأساسية منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي حتى الإعلان عن ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية:

- 8 كانون الأول 1991 – اتفاق رؤساء روسيا الاتحادية بوريس يلتسين، وأوكرانيا ليونيد كرافتشوك، وروسيا البيضاء ستانيسلاف شوشكوفيتش، في لقائهم بمنتجع "بيلوفيجسكايا بوشا" في روسيا البيضاء على تفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي) وإقامة رابطة الدول المستقلة بدلاً منه، مع إعلان بتشكيل نواة الكيان الجديد من هذه الدول السلافية الثلاث.

- 21 كانون الأول 1991 – صدور "إعلان ألما – أتا" في العاصمة الكازاخية حول أهداف رابطة الدول المستقلة ومبادئها عن رؤساء 11 جمهورية سوفياتية سابقة هي: روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، أذربيجان، أرمينيا، مولدافيا. وقد رفضت التوقيع على هذه الوثيقة قيادات أربع جمهوريات سوفياتية سابقة (جورجيا، أستونيا، لاتفيا وليتوانيا).
- 25 كانون الأول 1991 – إذاعة بيان الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف حول تنحيه عن منصبه كرئيس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي اليوم التالي (26 كانون الأول) صدرت وثيقة إعلان حل البرلمان السوفياتي بعد إقراره حل الاتحاد السوفياتي وقيام رابطة الدول المستقلة. أصبحت روسيا الاتحادية أكبر دولة مستقلة بين الجمهوريات السوفياتية السابقة حيث احتفظت بـ 17 مليون كيلومتر مربع من أراضي الاتحاد البالغ مساحتها 22.4 مليون كيلومتر مربع، وأكثر من 75 بالمئة من موارده الطبيعية و145 مليون نسمة ما يشكل 51 بالمئة من مجموع عدد سكان الجمهوريات السوفياتية.
- 2 كانون الثاني 1992 – إطلاق حرية الأسعار في سياق التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالية في روسيا الاتحادية بالترافق مع عملية خصخصة ممتلكات الدولة.
- 7 أيار 1992 – تأسيس القوات المسلحة الوطنية لروسيا الاتحادية.
- 15 أيار 1992 – تأسيس منظمة الأمن الجماعي بمشاركة 7 دول من عداد الجمهوريات السوفياتية السابقة وهي: روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان وأرمينيا. وشكلت دول هذا التحالف السياسي والعسكري قوات عسكرية مشتركة للتدخّل السريع.
- 23 أيار 1992 – توقيع بروتوكول خاص في لشبونة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان حول نقل كل الأسلحة النووية المنتشرة في أراضي الاتحاد السوفياتي إلى روسيا

الاتحادية لتتحكم فيها بصفتها دولة وريثة الحقوق والواجبات الدولية للاتحاد السوفياتي في المجال النووي.

- 6–8 آب 1992 – أول مشاركة لروسيا الاتحادية باعتبارها دولة وريثة حقوق الاتحاد السوفياتي في اجتماعات قمة رؤساء دول مجموعة "الثماني الكبار" في مدينة ميونيخ. منذ ذلك الحين، تشارك روسيا الاتحادية في اجتماعات قمة دول المجموعة سنوياً. وفي 24 آذار 2014 أعلنت دول مجموعة الثماني الاقتصادية "G8" تعليق كل اجتماعاتها مع الجانب الروسي لحين تغيير روسيا الاتحادية مواقفها من أوكرانيا، والرجوع عن ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الاتحاد الروسي. ورداً على هذا القرار أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا الاتحادية لا ترى أي مشكلة في قرار دول الغرب بعدم عقد قمة مجموعة الثماني في مدينة سوتشي الروسية. أضاف "إذا كان الغرب يرى أن مجموعة الثماني قد انتهت فلا مانع لدينا". وأوضح الوزير الروسي أن مجموعة الثماني هي عبارة عن "ناد غير رسمي" وأنه "لا يمكن الحديث عن تعليق عضوية أي دولة فيه".
- 3–4 تشرين الأول 1993 – تمرد داخل السلطة الروسية ضد نظام الرئيس بوريس يلتسين الاستبدادي ترأسه نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي ورئيس البرلمان الروسي رسلان حسبولاتوف. انتهى حراك النواب وغيرهم من خصوم يلتسين السياسيين بقصف مبنى المجلس في وسط موسكو وتوقيف مدبّري التمرّد. وقرر بوريس يلتسين حل البرلمان الروسي وتشكيل مجلس نواب على غرار الدوما قبل ثورة أكتوبر 1917 في روسيا القيصرية واعتماد دستور جديد يعزّز صلاحيات رئيس الدولة.
- 12 كانون الأول 1993 – اعتماد الدستور الجديد لروسيا الاتحادية في استفتاء شعبي وإجراء انتخابات مجلس الدوما وفق النظام المختلط لدورة انعقاده الأولى المختصرة بسنتين. وقد فاز في انتخابات مجلس النواب الانتقالي حزبان هما حزب السلطة "خيار روسيا" (64 مقعداً) والحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة القومي المتشدّد فلاديمير جيرينوفسكي (64 مقعداً) أيضاً. وحل الشيوعيون في المركز الثالث (42 مقعداً).

- 24 حزيران 1994 – التوقيع على اتفاقية الشراكة والتعاون بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد والتجارة، الأمن الخارجي، الأمن الداخلي، القضاء، العلوم والتعليم.
- 5 كانون الأول 1994 – دخول معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المعقودة بين موسكو وواشنطن حيّز التطبيق. وتم التوقيع على هذه الوثيقة في أواخر تموز 1991 بين الرئيسين السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والأميركي جورج بوش الأب لمدة 15 سنة وهي تنص على خفض ترسانتي الدولتين النوويتين إلى 6 آلاف رأس نووي خلال 7 سنوات من دخولها حيز التطبيق. وبالفعل، تقلّص عدد الرؤوس النووية لدى روسيا الاتحادية التي أصبحت دولة وريثة حقوق الاتحاد السوفياتي في مجال الأسلحة النووية، إلى 5518 رأساً نووياً (إلى جانب 1136 وسيلة استراتيجية لنقلها من بين الصواريخ والغواصات والقاذفات الثقيلة)، فيما تم خفض عدد الرؤوس النووية لدى الولايات المتحدة إلى 5948 وخفض وسائل نقلها الاستراتيجية إلى 1237 في نهاية العام 2001.
- 11 كانون الأول 1994 – بدء الحملة الشيشانية الأولى للقوات الاتحادية الروسية في جمهورية الشيشان ضد القوى الانفصالية بقيادة جوهر دودايف.
- 17 كانون الأول 1995 – انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الثانية لمدة أربع سنوات. انتهت هذه الانتخابات بفوز ساحق للشيوعيين (157 مقعداً) أمام الحزب الليبرالي الديمقراطي (51 مقعداً) وحزب السلطة "روسيا – بيتنا" (42 مقعداً). وانتُخِب النائب الشيوعي غينادي سيليزنيوف رئيساً للمجلس.
- 2 نيسان 1996 – توقيع معاهدة بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء حول إقامة دولة اتحادية بينهما.
- 3 تموز 1996 – إعادة انتخاب بوريس يلتسين رئيساً لروسيا الاتحادية بعد انقضاء فترة ولايته الأولى التي بدأت بانتخابه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية في إطار الاتحاد السوفياتي بتاريخ 12 حزيران 1991. وقد حقّق يلتسين فوزاً في انتخابات العام 1996 على زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف في

جولتها الثانية بنتيجة (53.82 بالمئة) مقابل (40.31 بالمئة) من أصوات الناخبين.

- 31 آب 1996 – انتهاء الحملة الشيشانية الأولى للقوات العسكرية الاتحادية في جمهورية الشيشان بتوقيع اتفاقيات في بلدة خسافيورت الداغستانية بين السلطات الفيدرالية والسلطة الشيشانية بقيادة أصلان مسخادوف الذي حل محل جوهر دودايف بعد مقتل الأخير بصاروخ روسي أطلقته طائرة حربية روسية في 21 نيسان من ذلك العام بعد رصد مكان وجوده بواسطة هاتفه الخلوي. نصت تلك الاتفاقيات على خروج القوات العسكرية الروسية من الجمهورية ومنحها نظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات في إطار روسيا الاتحادية. بلغت خسائر الطرفين 5500 قتيل لدى الجانب الروسي و17 ألفاً لدى الانفصاليين الشيشان.
- 17 آب 1998 – تفجر أزمة مالية في روسيا الاتحادية بسبب فقدان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل، ما أدى إلى هبوط شديد لسعر صرف عملتها الوطنية الروبل مقابل الدولار والقيمة السوقية للأوراق المالية ومدخرات المواطنين بمقدار أربع مرات خلال أشهر قليلة.
- 11 أيلول 1998 – تعيين الأكاديمي يفغيني بريماكوف، وزير الخارجية السابق، على رأس حكومة روسيا لتنظيم عملية خروج اقتصادها من الأزمة المالية.
- 14 تشرين الثاني 1998 – قبول روسيا الاتحادية في صفوف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. بعد ذلك عادت روسيا الاتحادية لتستضيف قمة رؤساء الدول الأعضاء في هذه المنظمة في منتصف أيلول 2012 في جزيرة "روسكي" قرب مدينة فلاديفوستوك.
- 12 أيار1999 – إقالة يفغيني بريماكوف من منصب رئيس الحكومة بعد دخول الرئيس بوريس يلتسين في خلاف معه حول توجهات حكومته الاقتصادية والسياسية، وتعيين الجنرال سيرغي ستيباشين على رأس مجلس الوزراء الروسي.
- 7 آب 1999 – اعتداء الانفصاليين الشيشان على داغستان المجاورة.

- 9 آب 1999 – إقالة سيرغي ستيباشين من منصب رئيس الحكومة وتعيين مدير هيئة الأمن الفيدرالية الروسية فلاديمير بوتين على رأس مجلس الوزراء لتفعيل عمل الحكومة، بما في ذلك محاربة الانفصاليين الشيشان في شمال القوقاز.
- 4–16 أيلول 1999 – سلسلة تفجيرات من تدبير الإرهابيين الشيشان استهدفت بنايات سكنية في موسكو وبويناكسك وفولغودونسك راح ضحيتها 307 أشخاص.
- 19 أيلول 1999 – انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الثالثة، وقد فاز فيها الحزب الشيوعي شكلياً (113 مقعداً) وأعيد انتخاب ممثله سيليزنيوف على رأس المجلس. غير أن النصر الحقيقي حققته القوى الجديدة وعلى رأسها حزبا "الوحدة" (73 مقعداً) و"الوطن – كل روسيا" (66 مقعداً) اللذان جرى تأسيس حزب "روسيا الموحدة" على قاعدتهما فيما بعد، إلى جانب "اتحاد القوى اليمينية" (29 مقعداً) والمستقلين المناوئين للشيوعيين. كما فقد حزب جيرينوفسكي الليبرالي الديمقراطي مواقعه السابقة بحصوله على 17 مقعداً فقط.
- 30 أيلول 1999 – بدء الحملة الشيشانية الثانية للقوات الاتحادية الروسية بدخولها جمهورية الشيشان من جديد.
- 31 كانون الأول 1999 – إعلان الرئيس بوريس يلتسين المفاجئ والمتوقع في آن معاً، استقالته من منصب رئيس الدولة وتكليف رئيس الحكومة فلاديمير بوتين بتولي صلاحيات الرئيس بالوكالة حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة.
- 26 آذار 2000 – انتخاب رئيس الوزراء الروسي بالوكالة فلاديمير بوتين رئيساً جديداً للبلاد بحصوله على (52.94 بالمئة) من أصوات الناخبين، متقدماً على كل من زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف (29.21 بالمئة) ورئيس حزب "يابلوكو" غريغوري يافلينسكي (5.8 بالمئة).
- 10 تشرين الأول 2000 – توقيع معاهدة حول إقامة المجموعة الاقتصادية الأوراسية بمشاركة روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزستان

وطاجيكستان وأوزبكستان التي علّقت عضويتها في المجموعة فيما بعد. تحضر اجتماعات المنظمة كل من أوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا بصفة "مراقب".

- 15 حزيران 2001 - تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون. وتضم المنظمة حالياً ست دول أعضاء هي: روسيا الاتحادية، الصين، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان. وتشارك في أعمالها أربع دول بصفة "مراقب" هي (الهند، باكستان، إيران ومنغوليا)، ودولتان بصفة "شريك في الحوار" (روسيا البيضاء وسريلانكا). كما تحضر أفغانستان اجتماعاتها بصفة "ضيف".
- 28 أيار 2002 - تأسيس مجلس "روسيا - الناتو" بمشاركة روسيا الاتحادية والدول الـ 28 الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لإقامة مختلف أوجه التعاون الدفاعي والأمني بين الجانبين.
- 23-26 تشرين الأول 2002 - هجوم على دار الثقافة في دوبروفكا بموسكو العاصمة، حيث اختطفت مجموعة من الإرهابيين الشيشان أكثر من 900 من زوار الدار كرهائن وقتلت عدداً منهم. أسفرت عملية تحرير الرهائن من قبل وحدة من القوات الخاصة عن مقتل 130 منهم وتصفية جميع الإرهابيين الـ 40 تحت تأثير الغازات التي تشل للأعصاب ومن جراء تبادل لإطلاق النار داخل المبنى.
- 7 كانون الأول 2003 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الرابعة. فاز فيها حزب "روسيا الموحدة" بأغلبية المقاعد (220 مقعداً من أصل 450) متغلباً على الحزب الشيوعي (51 مقعداً)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (36 مقعداً) حزب "يابلوكو" (4 مقاعد) وحزب "اتحاد القوى اليمينية" (3 مقاعد). انتُخِب بوريس غريزلوف عن "روسيا الموحدة" رئيساً جديداً لمجلس الدوما.
- 12 نيسان 2004 - إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية لفترة ولاية ثانية بحصوله على 71.31 بالمئة من أصوات الناخبين، فيما حل مرشح الحزب الشيوعي نيكولاي خاريتونوف في المركز الثاني بحصوله على 13.69 بالمئة.

- 1- 3 أيلول 2004 - هجوم إرهابي على مدرسة ثانوية في مدينة بيسلان بجمهورية أوسيتيا الشمالية يسفر عن مقتل 334 شخصاً منهم 186 طفلاً وتصفية المجموعة الإرهابية المهاجمة المؤلفة من 30 عنصراً. قبل ذلك بأسبوع جرى تفجير طائرتي ركاب روسيتين من طرازي "تو - 134" و"تو - 154" مع 89 شخصاً من ركابهما وأفراد طاقميهما في الجو في طريقهما من موسكو إلى شمال القوقاز وذلك على أيدي امرأتين انتحاريتين.
- 30 حزيران 2005 - روسيا الاتحادية تُمنح وضع "مراقب" لدى منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حالياً).
- 4 تشرين الثاني 2005 - احتفلت روسيا الاتحادية لأول مرة في تاريخها الحديث بعيد الوحدة الشعبية تخليداً لذكرى تصدي المقاومة الشعبية الروسية للغزاة البولنديين عام 1612.
- 15-17 تموز 2006 - انعقاد قمة مجموعة "الثماني الكبار" في مدينة سان بطرسبورغ الروسية.
- 23 نيسان 2007- وفاة الرئيس بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا المستقلة، عن عمر يناهز 76 عاماً.
- 3 تموز 2007 - أصدرت روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية إعلاناً ينص على التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية.
- 4 تموز2007 - روسيا الاتحادية تنال حق استضافة الدورة الـ 22 للألعاب الأولمبية الشتوية في منتجع سوتشي في الفترة من 7 إلى 23 من شباط 2014.
- 6 تشرين الأول 2007 - اتفاق روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان على إنشاء اتحاد جمركي بينها في سياق إقامة فضاء اقتصادي مشترك بين الدول الثلاث.
- 2 كانون الأول 2007 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الخامسة وفق نظام القوائم الحزبية فقط. فاز فيها حزب "روسيا الموحدة" (315 مقعداً من

أصل 450) أمام الحزب الشيوعي الروسي (57 مقعداً)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (40 مقعداً) وحزب "روسيا العادلة" (38 مقعداً).

- 2 آذار 2008 - انتخاب ديمتري ميدفيديف، مرشح حزب "روسيا الموحدة" رئيساً لروسيا الاتحادية بحصوله على (70.28 بالمئة) من أصوات الناخبين. حل في المركز الثاني زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف (17.72 بالمئة) من أصوات الناخبين وفي المركز الثالث حل رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرينوفسكي (9.35 بالمئة) من أصوات الناخبين.
- 8 آب 2008 - روسيا تدخل في حرب "الأيام الخمسة" ضد جورجيا بعد اعتداء الأخيرة على أوسيتيا الجنوبية التي كانت قد أعلنت انفصالها إلى جانب أبخازيا عن جورجيا. انتهت الحرب بإجبار القوات الجورجية الغازية على الانسحاب واعتراف موسكو باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وتوقيع معاهدات صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة مع هاتين الدولتين، وبموجب هذه الاتفاقيات نشرت روسيا قاعدتين لها في أراضيهما.
- 7 كانون الثاني 2009 - اندلاع "حرب غاز" حقيقية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا بسبب عدم موافقة الأخيرة على شروط رفع سعر الغاز الروسي الجاري توريده لها. أدت هذه الحرب إلى انقطاع في ضخ الغاز عبر شبكة الترانزيت الأوكرانية إلى أوروبا خلال أسبوعين كاملين قبل تسوية الخلافات التجارية السياسية بين الجانبين. دفع هذا النزاع روسيا الاتحادية إلى تفعيل جهودها لتنفيذ مشروع نقل الغاز عبر قاع بحر البلطيق إلى غرب أوروبا بواسطة خط "التيار الشمالي" بالالتفاف على أوكرانيا مع تكثيف المفاوضات حول مد "التيار الجنوبي" "ساوث ستريم" لنقل الغاز عبر قاع البحر الأسود، الذي تم بناؤه من أجل تنويع طرق إيصال الغاز الطبيعي إلى أوروبا. هذا وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الاثنين 1 كانون الأول 2014 خلال وجوده في تركيا أن روسيا في ظل الظروف الراهنة لا يمكن أن تستمر في تنفيذ مشروع "ساوث ستريم" وأن هذا مشروع مغلق ولا عودة إليه. جاء ذلك رداً على الموقف غير البنّاء الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في

فرضه العقوبات على روسيا. في الوقت نفسه، ولتلبية احتياجات تركيا، سوف تقوم روسيا بمد خط أنابيب غاز جديد تحت اسم "تركيش ستريم".

- 15 نيسان 2009 - انتهاء الحملة الشيشانية الثانية للقوات الاتحادية الروسية برفع أحكام "عملية مكافحة الإرهاب" هناك بمساعدة رئيس جمهورية الشيشان رمضان قاديروف الذي وصل إلى سدّة الحكم في 15 شباط 2007. قُتِل في الحملة الثانية أكثر من 6 آلاف جندي وضابط من قوات الجيش والداخلية والأمن الاتحادي الروسي مقابل أكثر من 15 ألفاً من أفراد التشكيلات الشيشانية المسلحة الخارجة عن القانون.
- 8 نيسان 2010 - توقيع المعاهدة الروسية - الأميركية من قبل الرئيسين ديمتري ميدفيديف وباراك أوباما في العاصمة التشيكية براغ حول مواصلة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الموجودة لدى الدولتين العظميين النوويتين. تنص المعاهدة على تقليص عدد الرؤوس النووية لدى كل من البلدين إلى 1550 ووسائل نقلها الاستراتيجية (الصواريخ البالستية العابرة للقارات والغواصات الذرية والقاذفات الثقيلة) إلى 800 خلال عشر سنوات. دخلت معاهدة (سالت - 3) حيز التطبيق في 5 شباط 2011.
- 2 كانون الأول2010 - روسيا الاتحادية تنال حق استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2018 وذلك لأول مرة في تاريخ أوروبا الشرقية.
- 18 تشرين الثاني2011 - روسيا الاتحادية توقع إلى جانب كل من أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا ومولدافيا معاهدة جديدة حول منطقة التجارة الحرة في رابطة الدول المستقلة.
- 18 تشرين الثاني 2011 - توقيع "إعلان التكامل الاقتصادي الأوراسي" واتفاقية تنظيم عمل "اللجنة الاقتصادية الأوراسية" من قبل رؤساء روسيا الاتحادية ديمتري ميدفيديف، وروسيا البيضاء ألكسندر لوكاشينكو، وكازاخستان نور الدين سلطان نزاربايف. يُفترض أن تكون للجنة سلطة فوق قومية في مجال اختصاصاتها بالنسبة إلى سلطات الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن ينجز إنشاء الاتحاد الأوراسي الاقتصادي بمشاركة الدول الثلاث في

البداية بحلول عام 2013 والاتحاد الأوراسي على غرار الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2015.

- 28 تشرين الثاني2011 – انطلاق حملة انتخابات رئيس الدولة في روسيا الاتحادية بعد تمديد فترة ولايته من 4 إلى 6 سنوات. تم ترشيح الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الوزراء وزعيم حزب "روسيا الموحدة" لهذه الانتخابات، إلى جانب غينادي زيوغانوف عن الحزب الشيوعي الروسي، سيرغي ميرونوف عن حزب "روسيا العادلة"، فلاديمير جيرينوفسكي عن الحزب "الليبرالي الديمقراطي"، غريغوري يافلينسكي عن حزب "يابلوكو"، بينما ترشح بصورة فردية الملياردير ميخائيل بروخوروف للمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع من آذار 2012.
- 4 كانون الأول 2011 – انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده السادسة بعد تمديد فترة عمله من أربع إلى خمس سنوات. فاز حزب "روسيا الموحدة" (238 مقعداً من أصل 450)، يليه الحزب الشيوعي الروسي (92 مقعداً)، حزب "روسيا العادلة" (64 مقعداً) والحزب الليبرالي الديمقراطي (56 مقعداً).
- 10 كانون الأول2011 – إقامة أكبر تظاهرة في تاريخ روسيا الاتحادية البرلماني في وسط موسكو بمشاركة 80 ألف شخص حسب تقديرات المنظمين (مقابل 25 ألفاً وفق بلاغات الشرطة) وفي غيرها من المدن الكبرى في البلاد احتجاجاً على المخالفات والتجاوزات التي تم رصدها أثناء انتخابات مجلس الدوما في 4 كانون الأول 2011.
- 16 كانون الأول2011 – قبول روسيا الاتحادية في منظمة التجارة العالمية كعضو رقم 154 بعد 18 سنة من المفاوضات الشاقة. يتوجب على روسيا الاتحادية حالياً إتمام إجراءات المصادقة على بروتوكول الانضمام خلال مدة أقصاها 220 يوماً لتصبح دولة كاملة الحقوق في منظمة التجارة العالمية بعد ذلك.
- 17 كانون الأول 2011 – تجاوزت روسيا الاتحادية بنجاح مرحلة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي تفجرت في عام 2008 وكذلك

آثار الجفاف الذي ضرب القطاع الزراعي الروسي، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 4.5 بالمئة في العام الحالي بالمقارنة مع 3 بالمئة في العام 2009 و3.8 بالمئة في العام 2010.

- 4 آذار 2012 - إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين مرة أخرى رئيساً للجمهورية ليعود الرئيس دمتري ميدفيديف رئيساً للوزراء.
- 18 آذار 2014 - الرئيس فلاديمير بوتين يوقع مرسوم ضّم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الاتحاد الروسي.
- 26 آذار 2014 - إعلان رئيس هيئة أركان القوات الروسية فاليري غيراسيموف، أنه تم رفع أعلام روسيا الاتحادية فوق كل الوحدات والمؤسسات العسكرية في شبه جزيرة القرم والبالغ عددها 193.

الفصل الثاني

عودة روسيا
إلى ساحة الصراع الدولي

"ليس هناك من قوانين تحكم، بل هناك رجال يحكمون"

صن تزو

المقدمة

جاء تكريس التحول في السياسة الخارجية الروسية أولاً، في خطاب الرئيس فلاديمير بوتين أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007، عبر انتقاده "الهيمنة الاحتكارية الأميركية" على السياسة الدولية مع ميل الولايات المتحدة الأميركية إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة، وأضاف قائلاً: "في ظل هذه الظروف، لا أحد يشعر بالأمن ما يغذي من سباق التسلح".

وجاء تكريس التحول في السياسة الخارجية الروسية ثانياً، بعد ثلاثة أشهر بالتمام على خطابه في ميونخ، في 9 أيار 2007 ومن الساحة الحمراء تحديداً بمناسبة الذكرى 62 للانتصار على النازية. خاطب الرئيس فلاديمير بوتين القوات العسكرية الروسية قائلاً: "إن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختفِ، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة، وأفكار الرايخ الثالث التي تتسم بالاحتقار الشنيع للحياة البشرية، والسعي إلى الهيمنة على العالم ما زالت قائمة، وهو ما يعد إشارة إلى أن الخطر الأميركي يعادل الخطر النازي، استنتاجاً. (ننشر الترجمة لنص الخطاب كاملاً كما نشر باللغة الروسية في نهاية هذا الفصل).

في ما يلي، نص الكلمة المترجمة عن اللغة الروسية التي ألقاها الرئيس فلاديمير بوتين أمام الدورة 43 لمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007 التي ركّز فيها على استعراض أحادية القطب للسياسة العالمية المعاصرة ورؤية دور روسيا الاتحادية ومكانتها في العالم الحديث بالنظر إلى الحقائق والتهديدات الحالية.

السيدة المستشارة الألمانية، السيد تيلشيك،

السيدات والسادة المحترمون

شكراً جزيلاً،

أنا ممتن للغاية على دعوتي إلى هذا المؤتمر ذي التمثيل الرفيع الذي جمع سياسيين وعسكريين ورجال أعمال وخبراء من أكثر من 40 بلداً في العالم. إن صيغة المؤتمر توفر لي إمكانية تجنب "اللباقة الزائدة عن اللزوم" وضرورة التحدث بقوالب دبلوماسية منمقة ولكنها فارغة. تتيح صيغة المؤتمر طرح ما يجول في خاطري حقاً حول قضايا الأمن الدولي. وإذا بدت أفكاري لزملائنا حادة بشكل مفرط جدلياً أو غير دقيقة فأرجو المعذرة وعدم الاستياء فهذا مجرد مؤتمر. أعوّل على ألا يشعل السيد تيلشيك "الضوء الأحمر" بعد مرور دقيقتين أو ثلاث دقائق على بدء خطابي. من المعروف أن قضايا الأمن الدولي أوسع بكثير من قضايا الاستقرار السياسي – العسكري. هي تتمثل في ثبات الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، وكذلك الأمن الاقتصادي، وتطوير الحوار بين الحضارات. وينعكس هذا الطابع الشامل للأمن في مبدأه الأساسي: "أمن كل فرد هو أمن الجميع".

قال فرانكلين روزفلت في الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية: "أينما يُخرق السلام، سيكون كل مكان في العالم معرضاً للخطر وتحت التهديد". هذه الكلمات لا تزال صالحة حتى يومنا هذا، وخير دليل على ذلك موضوع مؤتمرنا المكتوب هنا: "الأزمات العالمية – المسؤولية الشاملة".

لقد كان العالم مقسماً قبل عقدين فقط إيديولوجياً واقتصادياً، وكانت تضمن أمنه القدرات الاستراتيجية الهائلة للدولتين العظميين. كانت المواجهة العالمية تسفر عن تهميش القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة للغاية في ساحة العلاقات الدولية وأجندتها. وتركت "الحرب الباردة" كأي حرب لنا إن جاز القول "قذائف موقوتة لم تنفجر". وأقصد بهذا القوالب الأيديولوجية والمعايير المزدوجة والكليشيهات الأخرى من نمط التفكير بروح الأحلاف. أما العالم الأحادي القطب الذي جرى عرضه بعد "الحرب الباردة" فلم يصبح حقيقة واقعة أيضاً.

إن تاريخ البشرية يعرف بالطبع فترات الحالة الأحادية القطب والسعي للهيمنة العالمية. هل يوجد أمر لم يعرفه تاريخ البشرية الحافل؟! مع ذلك، ماذا يعني العالم الأحادي القطب؟ فمهما يجر تزيين هذا المصطلح فإنه سيظل، في نهاية المطاف، يعني شيئاً واحداً فقط في حقيقة الأمر: مركز سلطة واحد، مركز قوة واحد ومركز واحد لاتخاذ القرارات.



ليس بالنسبة إلى الجميع الذين سيكونون ضمن حدود هذا النظام فحسب، بل ولصاحب الحقوق السيادية نفسه لأنه سينخره من الداخل. لا يمت هذا الأمر بالصلة إلى الديمقراطية، طبعاً. ذلك أن الديمقراطية هي كما هو معروف سلطة الأغلبية مع مراعاة مصالح الأقلية وآرائهم.

هذا عالم بسيد واحد وصاحب واحد للحقوق السيادية، ما يعتبر أمراً مهلكاً في نهاية الأمر.

بالمناسبة أقول إنه يجري تعليمنا (نحن في روسيا) الديمقراطية على الدوام، لكن من يزعم أنه يعلمنا، لا يود أن يتعلمها هو بدوره لأسباب غير معروفة. أرى أن النموذج الأحادي القطب ليس فقط غير مقبول بالنسبة إلى العالم المعاصر بل ومستحيل التحقيق على الإطلاق، وليس فقط لأنه في ظل الانفراد بالقيادة في عالمنا المعاصر، المعاصر بالذات، لن تكون الموارد العسكرية - السياسية ولا الموارد الاقتصادية كافية. الأهم من ذلك، هو أن النموذج نفسه لا يعمل لأنه لا يعتمد، ولا يمكن أن يعتمد، على الأسس المعنوية والأخلاقية للحضارة المعاصرة.

مع ذلك، فإن كل ما يحدث في العالم اليوم - وقد بدأنا الآن مجرد مناقشة هذا الأمر - هو نتيجة محاولات تطبيق هذا التصور النظري بالذات في القضايا العالمية، أي فكرة العالم الأحادي القطب.

ما هي النتيجة؟

إن الإجراءات الأحادية الجانب، في الغالب غير القانونية، لم تحل أياً من المشاكل. لا، بل علاوة على ذلك، تحولت إلى مصدر لمآسٍ إنسانية وبؤر توتر جديدة.

أحكموا بأنفسكم: الحروب والنزاعات الإقليمية والمحلية لم تصبح أقل. لقد أشار السيد تيلشيك إلى هذا بليونة بالغة. كما أن عدد البشر الذين يُقتلون في هذه النزاعات لم يصبح أقل وإنما أصبح حتى أكثر من السابق، أكثر فأكثر وبشكل ملموس!

نحن نلاحظ اليوم استخداماً مفرطاً وجامحاً لا يُكبح، لاستعمال القوة في الشؤون الدولية: القوة العسكرية، القوة التي تغرق العالم في لجة نزاعات جديدة الواحد تلو الآخر. في النتيجة، لا تكفي الإمكانيات المتاحة لحل أي منها بصورة شاملة. كما أنه أصبح من غير الممكن إيجاد تسوية سياسية لها.

إننا نرى تزايد الاستخفاف بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأكثر من ذلك، في الواقع إن بعض القواعد الحقوقية المنفردة - تقريباً النظام القانوني برمته لدولة واحدة، وبالطبع تأتي الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى - قد تجاوزت الحدود الوطنية في كل الميادين: في الاقتصاد، في السياسة وفي الميدان الإنساني، وأصبحت تُفرض على الدول الأخرى. لمن يروق هذا الأمر؟ أكرّر، لمن يروق هذا الأمر؟

أصبحنا، بشكل متزايد، نواجه في الشؤون الدولية السعي لحل هذه القضية أو تلك انطلاقاً مما يسمى بالجدوى السياسية المبنية على التقلبات السياسية الجارية. وهذا الأمر خطير للغاية، وهو بالطبع يؤدي إلى تعذر الشعور بالطمأنينة. أود التأكيد على هذا الأمر: يتعذر الشعور بالطمأنينة. ذلك لأنه، لن يستطيع أي فرد الاحتماء بالقانون الدولي بشكل مضمون. وتشكل هذه السياسة بالطبع، عاملاً محفزاً إلى سباق التسلح.

إن عامل هيمنة القوة يغذي سعي عدد من البلدان نحو امتلاك سلاح دمار شامل. علاوة على ذلك، ظهرت مبدئياً أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل ولكنها اليوم اكتسبت طابعاً عالمياً مثل الإرهاب. وأنا على قناعة بأننا اقتربنا من تلك اللحظة الحاسمة التي يتوجب فيها علينا التفكير بجدية بشأن كل بنيان منظومة الأمن العالمي.

هنا، من الضروري الانطلاق في البحث عن توازن معقول بين مصالح كل أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الآن عندما تشهد الساحة الدولية المتغيرات السريعة بشكل كبير، المتغيرات السريعة نتيجة التطور

الديناميكي لعدد كبير من الدول والأقاليم. ولقد أشارت السيدة المستشارة الألمانية (أنجيلينا ميركل) إلى هذا.

إن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الهند والصين، وفق قدرات القوة الشرائية، يزيد على ما لدى الولايات المتحدة الأميركية. أما مجموع الناتج المحلي الإجمالي المحسوب وفق هذا المبدأ لمجموعة الدول التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين فيزيد على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. ووفقاً لتقييمات الخبراء، فإن هذه الفجوة سوف تنمو في المستقبل المنظور.

لا يجوز الشك في أن الطاقات الاقتصادية لمراكز النمو العالمي الجديدة ستتحول بلا ريب إلى نفوذ سياسي وستعزز نزعة تعدّد الأقطاب. في هذا الصدد ينمو بشكل ملموس دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولا بديل عن الصراحة والشفافية والوضوح في التنبؤ في السياسة. أما حق استخدام القوة فعلياً، فيجب أن يكون تدبيراً استثنائياً مثله مثل تطبيق عقوبة الإعدام في الأنظمة القانونية لبعض الدول.

لكننا اليوم، وعلى عكس ذلك نلاحظ وضعاً متناقضاً، عندما تقوم البلدان التي تحظر فيها عقوبة الإعدام، حتى في حق القَتَلَة والمجرمين الآخرين، المجرمين الخطرين، نراها رغم ذلك توافق بسهولة على المشاركة في العمليات الحربية التي يصعب اعتبارها قانونية. في هذه النزاعات يُقتل بشر، مئات وآلاف الأشخاص من المواطنين الأبرياء يقتلون!

مع ذلك وفي الوقت نفسه، يتبادر السؤال: يا تُرى، هل يتوجب علينا أن نبقى ننظر إلى مختلف النزاعات الداخلية في بعض البلدان وإلى إجراءات الأنظمة المستبدة، وإلى الطغاة وإلى انتشار أسلحة الدمار الشامل بتهاون ودون أي مبالاة؟ هذا بالذات، من حيث الجوهر، كان موضوع أساس السؤال الذي وجهه زميلنا المحترم السيد ليبرمان إلى المستشارة الألمانية. أنا فهمت سؤالكم (موجهاً الكلام إلى وزير

الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان) بصورة صائبة أليس كـــذلك؟ إن هذا السؤال جدي بالطبع! أنا سأحاول الإجابة عن سؤالكم أيضـــاً. لا يجوز بالطبع أن نبقى ننظر دون أي مبالاة. بالطبع لا يجوز.

لكن هل تتوفر لدينا الوسائل والإمكانيات لمواجهة هذه الأخطار؟ بالطبع تتوفر. ويكفي التذكير بالماضي القريب. لقد حدث انتقال سلمي في التحول إلى الديمقراطية في بلدنا، أليس كذلك؟ جرى تغيير النظـــام السوفياتي تغييراً سلمياً! ذلك النظام الذي كان يملك كميات الســـلاح الكبيرة بما فيها السلاح النووي! فلماذا يجري الآن، اللجوء إلى القصف وإطلاق النار في كل فرصة متاحة؟ يا تُرى ألا تنقصنا، في ظل غيـــاب خطر الإبادة المتبادلة، الثقافة السياسية واحترام قيم الديمقراطية والقانون؟

أنا على قناعة تامة، بأنه لا يمكن أن يشكل الآلية الوحيدة لاتخـــاذ القرارات بشأن استخدام القوة العسكرية "بمثابة الإجـــراء الأخـــير" إلا ميثاق الأمم المتحدة. بهذا الصدد، إما أنا لم أفهم ما قاله زميلنـــا وزيـــر الدفاع الإيطالي مؤخراً وإما كان تعبيره غير دقيق. أنا على أي حـــال، سمعت أنه لا يمكن اعتبار قرار استخدام القوة قانونياً إلا في حالة اتخـــاذه من قبل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبـــي أو الأمم المتحدة. وإذا كان هذا رأيه حقاً، فإن وجهات نظرنا معه مختلفة أو أكون أنا أخطـــأت في السمع. لا يمكن اعتبار استخدام القوة العسكرية قانونيـــاً إلا إذا اتخـــذ القرار على أساس الشرعية الدولية وفي إطار الأمم المتحـــدة. لا يجـــوز استبدال حلف الناتو ولا الاتحاد الأوروبـــي بالأمم المتحـــدة. عنـــدما ستوحد الأمم المتحدة، فعلياً، قوى المجتمع الدولي التي بوسعها الرد حقاً على الأحداث في بعض البلدان، عندها سنتخلص مـــن الاســـتخفاف بالقانون الدولي، ومن الممكن أن يتغير الوضع. في حالة العكس سيدخل الوضع في طريق مسدود فقط وسيتضاعف عدد الأخطـــاء الجســـيمة. بالطبع، هناك حاجة إلى التوصل إلى أن يكون للقانون الدولي طابع عام في استيعاب الأحكام والقواعد وفي استخدامها على حدٍّ سواء.

لا يجوز نسيان أن نموذج العمل الديمقراطي في السياسة يفترض نقاشاً وعملاً جهيداً على إعداد القرارات.

السيدات والسادة المحترمون

إن خطر زعزعة العلاقات الدولية المحتمل يرتبط بالركود الواضح في مجال نزع السلاح. وروسيا الاتحادية تدعو إلى استئناف الحوار بشأن هذه القضية المهمة جداً.

من المهم الحفاظ على ثبات القاعدة القانونية الدولية في نزع السلاح وبذلك يكون ضمان الاستمرار في عملية تقليص الأسلحة النووية. لقد اتفقنا مع الولايات المتحدة الأميركية على تقليص قدراتنا النووية على الحاملات الاستراتيجية إلى حد 1700–2200 رأس نووي حتى 31 كانون الأول 2012. إن روسيا الاتحادية عازمة على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بدقة. ونأمل أن يعمل شركاؤنا بكل شفافية أيضاً، وألاّ يبقى في كل الأحوال مئتا رأس نووي فائضة "لليوم الأسود". وإذا أعلن وزير الدفاع الأميركي الجديد أمامنا هنا اليوم أن الولايات المتحدة لن تخفي هذه العبوات الفائضة لا في المستودعات، ولا "تحت المخدة" ولا "تحت البطانية"، فأنا أعرض على الجميع الوقوف والترحيب بهذا وقوفاً. سيكون هذا تصريحاً مهماً.

إن روسيا الاتحادية تتمسك بحزم وهي عازمة على مواصلة التمسك بمعاهدة منع انتشار السلاح النووي ونظام الرقابة المتعددة الأطراف على التكنولوجيات الصاروخية. والمبادئ المنصوص عنها في هذه الوثائق تحمل طابعاً عالمياً شاملاً.

وأود التذكير في هذا الصدد، بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وقّعا في ثمانينيات القرن الماضي على معاهدة تصفية صنف كامل من الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى ولكن هذه الوثيقة لم تكتسب طابعاً عالمياً شاملاً.

تتوفر هذه الصواريخ اليوم لدى عدد كبير من البلدان – كوريا

الديمقراطية والجمهورية الكورية والهند وإيران وباكستان وإسرائيل. ويعكف كثير من دول العالم الأخرى على صنع هذه الأنظمة الصاروخية وفي نيتها التسلح بها. أما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية فهما وحدهما تعهدتا بعدم صنع أنظمة السلاح هذه.

من الواضح أننا مرغمون في ظل هذه الظروف على التفكير بالحفاظ على أمننا. ولا يجوز في الوقت نفسه السماح بظهور أصناف سلاح جديدة عالية التكنولوجيا مزعزعة للاستقرار، فضلاً عن الحيلولة دون ظهور ساحات جديدة للمواجهة وخاصة في الفضاء. إن "حروب النجوم" لم تعد كما هو معروف ضرباً من الخيال وإنما حقيقة واقعة. ولقد قام شركاؤنا الأمريكيون في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، بتجربة عملية اعتراض على قمر صناعي لهم.

بوسع عسكرة الفضاء حسب رأي روسيا الاتحادية أن تتمخّض عن عواقب وخيمة للمجتمع الدولي لا تقل عن بدء العصر النووي. وقد تقدمنا مرات عدة بمبادرات ترمي إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء. بودي اطلاعكم اليوم على أننا أعددنا مسوّدة معاهدة حول حظر نشر السلاح في الفضاء، ستوزع في القريب العاجل على الشركاء بمثابة مقترح رسمي. دعونا نعمل على هذا سوية.

كما لا يمكن إلا أن تثير قلقنا مخططات نشر عناصر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا. فمن الذي يحتاج إلى جولة جديدة من سباق التسلح الحتمي في هذه الحالة؟ أشك جداً في أن الأوروبيين أنفسهم يحتاجون إليها.

إن السلاح الصاروخي الذي يهدد أوروبا فعلياً بمدى ما يقارب من 5 إلى 8 آلاف كيلومتر غير متوافر لدى أي من البلدان التي تسمى "بالدول المارقة". لن يظهر هذا السلاح الصاروخي وحتى لا يمكن توقع ذلك في المستقبل المنظور. وحتى إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي الافتراضي على سبيل المثال، باتجاه أراضي الولايات المتحدة الأميركية

عبر أوروبا الغربية يتعارض بكل وضوح مع القوانين البالستية. يقولون عندنا في روسيا إن هذا يشبه تماماً "مد اليد اليمنى إلى الأذن اليسرى".

بوجودي هنا في ألمانيا لا يمكنني إلا الإشارة إلى حالة التأزم التي تمر بها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لقد وقعت المعاهدة المعدلة المكيفة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام 1999 وراعت الواقع الجيوسياسي الجديد ألا وهو حل حلف وارسو. لقد مرت منذ ذلك الحين سبع سنوات و لم تصادق على هذه الوثيقة إلا أربع دول بينها روسيا الاتحادية. إن بلدان حلف الناتو تعلن وبصراحة أنها لن تصادق على المعاهدة بما فيها الوثائق حول التقييدات على الجهات (نشر قوات مسلحة محدودة على الجهات) طالما لم تسحب روسيا الاتحادية قواعدها من جورجيا ومولدافيا. يجري الآن سحب قواتنا من جورجيا وعلاوة على ذلك بشكل سريع. نحن قمنا مع زملائنا الجورجيين بحل هذه القضايا وهذا معروف للجميع. وفي مولدافيا لم تبق إلا مجموعة من ألف وخمسمئة عنصر يقومون بمهمات حفظ السلام ويحمون مستودعات العتاد الباقية من العهد السوفياتي. نحن نناقش مع السيد (خافير) سولانا هذه القضية على الدوام وهو يعرف موقفنا. كما أننا على استعداد لمواصلة العمل في هذا الاتجاه.

رغم كل ذلك، ماذا يحدث في هذا الوقت؟ في هذا الوقت، أخذت تظهر في بلغاريا ورومانيا ما يسمى بقواعد أميركية متقدمة خفيفة مؤلفة من 5 آلاف عنصر في كل منها. بالنتيجة، فالناتو يقوم بتحريك قواته المتقدمة نحو حدودنا الدولية، أما نحن فننفذ المعاهدة بحذافيرها ولا نرد على هذه الإجراءات على الإطلاق.

أعتقد أنه من الواضح أن عملية توسع الناتو ليس لها أي علاقة بتحديث الحلف نفسه أو صيانة أمن أوروبا. على العكس، إن هذا التوسع يشكل عامل استفزاز جدي يقلل من مستوى الثقة المتبادلة بيننا. لدينا ملء الحق في طرح السؤال وبصراحة: ضد من يجري هذا التوسع

وما الذي حل بالتأكيدات التي قدمها الشركاء الغربيون بعد حل معاهدة وارسو؟ أين أصبحت هذه التصريحات الآن؟ لا يوجد حتى من يتذكرها.

لكنني أسمح لنفسي بتذكير الحضور بما قيل. أود هنا ذكر مقاطع من خطاب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي السيد فيرنير في بروكسل في 17 أيار 1990. لقد قال وقتئذ "إن واقعة استعدادنا لعدم نشر قوات الناتو خارج حدود ألمانيا توفر للاتحاد السوفياتي ضمانات أمنية ثابتة". أين هي هذه الضمانات الآن؟

لقد تحولت حجارة وألواح جدار برلين الخرسانية منذ أمد، إلى تحف تذكارية. في الوقت نفسه لا يجوز نسيان أن سقوط جدار برلين تمّ وأضحى ممكناً بفضل الخيار التاريخي، بما في ذلك لشعبنا، الشعب الروسي. الخيار التاريخي في صالح التحول نحو الديمقراطية والحرية والانفتاح والشراكة الصادقة مع كل أعضاء الأسرة الأوروبية الكبيرة.

أما الآن فيحاولون فرض جدران علينا وخطوط تقسيم جديدة، والتي بالرغم من كونها افتراضية لكنها تقسم وتقطع قارتنا المشتركة. فهل يا تُرى، ستنشأ من جديد حاجة إلى عقود وسنين طوال وتغير أجيال عدة من السياسيين بغية "تحطيم وإزالة" هذه الجدران الجديدة؟

السيدات والسادة المحترمون!

إننا ندعو بشكل قاطع إلى تعزيز نظام منع انتشار تكنولوجيا صناعة الطاقة النووية. تتيح القاعدة القانونية الدولية الحالية تطبيق التكنولوجيات لتصنيع الوقود النووي لاستخدامه في الأغراض السلمية. إن كثيراً من البلدان تود بكامل المسوغات امتلاك صناعة الطاقة النووية الخاصة بها كأساس للاستقلال في ميدان الطاقة. ونحن ندرك أيضاً أنه من الممكن تحويل هذه التكنولوجيات بسرعة إلى تكنولوجيات لصنع مواد السلاح.

إن هذا يخلق توتراً دولياً خطيراً، وخير مثال على ذلك الوضع المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. إذا لم يجد المجتمع الدولي حلاً سديداً لصراع المصالح هذا، فإن الأزمات المزعزعة للاستقرار ستواصل هزّ العالم لأن البلدان الواقفة على عتبة ذلك أكثر من إيران. نحن جميعاً ندرك هذا الأمر، وسوف نواجه على الدوام خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد تقدمت روسيا الاتحادية في العام الماضي، بمبادرة إنشاء مراكز متعددة الجنسيات لتخصيب اليورانيوم. إننا لا نعارض إنشاء هذه المراكز، ليس في روسيا فحسب بل وفي البلدان الأخرى حيث توجد صناعة للطاقة النووية السلمية على أساس قانوني. سيكون بوسع الدول التي تود تطوير صناعة الطاقة النووية الحصول على الوقود النووي بصورة مضمونة من خلال المشاركة بشكل مباشر في عمل هذه المراكز، وبالطبع تحت الإشراف الصارم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تنسجم مبادرات الرئيس الأميركي جورج بوش الأخيرة مع المقترح الروسي. وأرى أن من مصلحة روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، بصورة موضوعية وبدرجة متساوية تشديد نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. إن بلدينا بالذات اللذين يعتبران القوتين الرائدتين من ناحية القدرات النووية والصاروخية يجب أن يتصدرا عملية إعداد إجراءات جديدة أكثر تشدداً في مجال منع الانتشار. وروسيا مستعدة لهذا العمل ونحن نجري مشاورات مع أصدقائنا الأميركيين.

على العموم، يجب أن يجري الحديث حول إعداد منظومة كاملة من الوسائل السياسية والحوافز الاقتصادية – الحوافز التي ستسعى الدول في ظلها إلى عدم إنشاء مرافق تخصيب الوقود النووي الخاصة بها، ولكن سيتوفر لديها إمكانية تطوير صناعة الطاقة الذرية، معززة في غضون ذلك قدراتها في مجال الطاقة.





الرئيس فلاديمير بوتين يلقي كلمته أمام الدورة 43 لمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007.

في هذا الصدد، سأتوقف بصورة مفصلة عند التعاون الدولي في ميدان الطاقة. لقد تطرقت السيدة المستشارة الألمانية، ولو باختصار، إلى هذا الموضوع. ترمي روسيا الاتحادية في مجال الطاقة إلى استحداث مبادئ السوق وتطبيقها بشروط شفافة وموحدة للجميع. من الواضح، أن يحدد السوق أسعار منتجات الطاقة ولا يجوز أن تكون الطاقة، مادة لمضاربات سياسية أو ضغط اقتصادي أو ابتزاز.

نحن منفتحون من أجل التعاون. تشارك الشركات الأجنبية في كبريات مشاريع الطاقة لدينا. ووفقاً لتقديرات عدة، فإن 26 بالمئة من النفط الذي يُستخرج في روسيا الاتحادية – أرجو أن تفكروا في هذا الرقم لو سمحتم – يتمّ بتمويل رأس المال الأجنبي. حاولوا أن تقدموا لي مثالاً على وجود المال الروسي بمثل هذه السعة في القطاعات الأساسية من اقتصاد البلدان الغربية. لا وجود لمثل هذه الأمثلة! لا توجد أمثلة على هذا.

أذكر أيضاً، بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على روسيا ومن روسيا إلى بلدان العالم. هذه النسبة تعادل 15 إلى واحد تقريباً. وهذا خير مثال على انفتاح الاقتصاد الروسي واستقراره.

إن الأمن الاقتصادي هو المجال الذي يجدر بالجميع الالتزام فيه بمبادئ واحدة. نحن على أتمّ الاستعداد للمنافسة بشرف.

تتوفر في الاقتصاد الروسي إمكانيات متزايدة لذلك. ويثمن الخبراء وشركاؤنا الأجانب هذه الديناميكية بصورة موضوعية. لقد ارتقت سمعة روسيا الاتحادية مؤخراً في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إذ انتقل بلدنا من مجموعة المجازفة الرابعة إلى الثالثة. أود استغلال هذه الفرصة التي سنحت هنا في ميونخ اليوم، لتقديم شكري للزملاء الألمان على المساعدة في اتخاذ القرار الآنف الذكر. علاوة على ذلك وكما تعرفون، فإن عملية انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية وصلت إلى الطور الختامي. لا بد من الإشارة، إلى أننا سمعنا مرات عديدة خلال المفاوضات الطويلة والصعبة كلاماً حول الحرية وحرية

التعبير وحرية التجارة وحول الإمكانيات المتساوية ولكن، لماذا لا تطبق هذه المعايير إلا حصرياً على سوقنا الروسية؟!

هناك موضوع مهم آخر، يؤثر بشكل مباشر على الأمن العالمي. يكثر الحديث اليوم عن مكافحة الفقر. فماذا يحدث هنا في واقع الأمر؟ من جانب، يتمّ تخصيص الموارد المالية لتمويل البرامج المعتمدة لمساعدة البلدان الأكثر فقراً، وفي أحيان كثيرة تخصص مبالغ مالية غير قليلة. فلنكن صادقين، إن هذا الذي يجري في غالب الأحيان، وكُثُر يعرفون هذه الحقيقة، وهو تحويل هذه الأموال تحت عنوان "التنمية" إلى استثمارات من قبل شركات البلدان المانحة نفسها. من جانب آخر، تستمر البلدان المتطورة في تخصيص الإعانات لدعم قطاع الزراعة الوطنية، بينما تستمر محدودية فرص وصول الآخرين إلى التكنولوجيات المتقدمة.

تعالوا نسمي الأشياء بأسمائها: الحاصل هو أن تُمنح "المساعدات الإنسانية" بيد وباليد الأخرى لا يحافظ على التخلف الاقتصادي فحسب، لا بل وتجنى الأرباح أيضاً. ويتمخّض التوتر الاجتماعي الناشئ في هذه المناطق المتخلفة حتماً إلى تنامي التشدد والتطرف وتغذية الإرهاب والنزاعات المحلية. وإذا كان كل هذا يحدث، فإنه يضاف إلى الشرق الأوسط، على سبيل المثال، ظروف تفاقم الشعور بعدم عدالة العالم الخارجي، وهنا ينشأ الخطر الذي يهدد الاستقرار العالمي.

من الواضح، أنه يجب على دول العالم الكبرى تلمس هذا الخطر. تبعاً لذلك، لا بد من إقامة نظامٍ أكثر ديمقراطية وعدلاً في العلاقات الاقتصادية العالمية – نظامٍ يوفر للجميع، فرص التنمية وإمكانيات التطور.

لدى التحدث في مؤتمر الأمن، لا يجوز أيها السيدات والسادة المحترمون، غضّ النظر عن نشاطات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. فمن المعروف أنها أُسست من أجل النظر في كل جوانب الأمن وأؤكد على هذا، كل الجوانب: العسكرية – السياسية والاقتصادية والإنسانية وعلاوة على ذلك، الترابط بينها.

عملياً، ماذا نرى اليوم؟ نحن نرى وجود اختلال في هذا الميزان بكل جلاء. تجري محاولات رامية لتحويل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى وسيلة "مبتذلة" لضمان المصالح السياسية الخارجية لبلد معيّن أو لمجموعة من البلدان ضدّ بلدان أخرى. ولتسهيل تنفيذ هذه المهمة جرى "تفصيل" هيكل الجهاز البيروقراطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الذي لا يربطه أي رابط على الإطلاق بالدول المؤسسة. في إطار هذه المهمة، جرى "تصميم" إجراءات واتخاذ القرارات عبر استخدام ما يُسمّى "بالمنظمات غير الحكومية". رسمياً نعم، هي مستقلة ولكنها تُمول بشكل هادف وبالتالي فهي خاضعة للرقابة وتحت السيطرة.

وفقاً للوثائق الأساسية، فإن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مدعوة إلى تقديم المساعدة في الميدان الإنساني للبلدان الأعضاء، بناء على طلبهم، لمراعاة الأحكام والقواعد الدولية في مجال حقوق الإنسان. إن هذا مهم ونحن نؤيده. لكن هذا لا يعني، على الإطلاق، التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية، ناهيك "الفرض" على هذه الدول كيف يجب أن تعيش وأن تتطور. خصوصاً، وأنه من الواضح أن مثل هذا التدخل لا يساعد مطلقاً على نشوء دول ديمقراطية حقاً، بل على العكس، يجعلها تابعة وبالتالي غير مستقرة من الناحية السياسية والاقتصادية. نحن نأمل أن تسترشد منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بمهماتها المباشرة وأن تبني العلاقات مع الدول ذات السيادة على أساس الاحترام والثقة والشفافية.

السيدات والسادة المحترمون

في الختام أود الإشارة إلى الآتي، نحن في كثير من الأحيان – وأنا شخصياً – نسمع نداءات موجهة إلى روسيا الاتحادية من جانب شركائنا، بما في ذلك من جانب شركائنا الأوروبيين، للقيام بدور فاعل أكثر وأكثر في الشؤون الدولية. في هذا الصدد اسمحوا لي بتقديم ملاحظة صغيرة جداً. من غير المرجّح أننا بحاجة إلى دفعنا وتحفيزنا نحو

القيام بذلك. إن روسيا، هذا البلد الذي يمتد تاريخه إلى أكثر من ألف سنة، كان على الدوام عملياً يتمايز بممارسة سياسة خارجية مستقلة. نحن لا ننوي تغيير هذا التقليد اليوم أيضاً، ولكننا في الوقت نفسه نرى جيداً كيف تغير العالم، ونقيّم بشكل واقعي إمكانياتنا وقدراتنا.

كما نود بالطبع التفاعل مع شركاء مسؤولين ومستقلين أيضاً، ليكون بوسعنا العمل سوية معهم على إقامة نظام عالمي ديمقراطي وعادل، ضامنين فيه الأمن والإزهار لا للنخب، وإنما للجميع.

أشكركم على اهتمامكم.

مراحل التحول نحو تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية

يبدو الاستياء الغربي من النجاحات والمواقف السياسية الروسية المعلنة على أبواب القرن الحادي والعشرين واضحاً في كتابات المؤرخة والكاتبة والمحللة السياسية الأميركية آن أبلباوم عن "البوتينية"[(1)] والرغبة في عودة أجواء الحرب

(1) **"وساوس بوتين تجاه أميركا"**: هكذا عنونت "آن أبلباوم" مقالها المنشور في" الواشنطن بوست" الاثنين 26 شباط 2007، والذي تقول فيه عبَّر كثير من المعلّقين الصحفيين والساسة، عن دهشتهم من هذه "اللغة الجديدة" التي استخدمها (الرئيس فلاديمير) بوتين في خطابه الذي أطلقه في مدينة ميونخ الألمانية، موجهاً فيه سهام انتقاداته اللاذعة لأميركا، التي اتهمها بدفع العالم إلى متاهة لا قرار لها من النزاعات المستمرة، وبأنها تعمدت توسيع دائرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب تخطيها لحدودها السياسية والجغرافية بشتى الوسائل والسبل. وتساءل المعلقون الصحفيون عما إذا كانت هذه اللغة تعبّر عن بلوغ روسيا طريقاً مسدوداً في مسار تحولها الديمقراطي، أم أن (الرئيس فلاديمير) بوتين كان يخاطب بها مواطنيه الروس، أم هي ببساطة تشير إلى حدوث تحول ما في سياسات روسيا؟... يذكر هنا أن الرئيس بوش (الأب) قد تعامل مع (الرئيس فلاديمير) بوتين، منذ الأيام الأولى لتولي مهام منصبه في البيت الأبيض، بالطريقة ذاتها التي طالما تعامل بها كل الرؤساء الأميركيين مع القادة الروس. كان كل واحد من رؤسائنا يصف نظيره الروسي، بأنه "الصديق الجديد" الأفضل لأميركا في موسكو. وكما علمنا في ذلك التصريح سيئ الذكر والمنسوب لبوش، فقد نظر هذا الأخير ملياً في عيني (الرئيس فلاديمير) بوتين، فرأى فيه شخصاً سوياً مستقيماً وجديراً بالثقة، فلم يتردد في دعوته إلى مزرعته الرئاسية الخاصة! لكن وبعد الذي قاله (الرئيس فلاديمير) بوتين مؤخراً في ميونخ أقول: أما آن لرؤسائنا أن يعيدوا النظر ملياً في عينيه؟!

الباردة أو أقله مضايقة الغرب، وفي كتابات المؤرخ البريطاني ماكس هاستينجز عن أن الرئيس فلاديمير بوتين هو الوريث الروحي لجوزيف ستالين[1] وفي تحذير وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس من أن "حرباً باردة واحدة تكفي"[2] – هذه الكلمات هي بلا شك حمّالة أوجه، فهي قد تعبر عن توصيف لواقع الحال بقدر ما تعبر عن إنذار ضمني. النظرة السائدة في أميركا تحديداً، هي أن موسكو خرجت من الحرب الباردة مهزومة بينما خرجت واشنطن منتصرة. إذن، هو كلام من باب التحذير لروسيا الاتحادية عن الانزعاج الغربي من الخروج من عباءة التوجه "نحو أوروبا"، أكثر منه من باب وصف التحوّلات في السياسة الخارجية الروسية.

لكن، ما الذي جعل صوت الرئيس فلاديمير بوتين يعلو غاضباً في ميونخ؟

"**بوتين يمارس ألعاباً خطرة**": هكذا عنونت "آن أبلباوم" مقالها المنشور في" الديلي تلغراف" الثلاثاء 5 حزيران 2007، والذي تقول فيه إنها قامت بزيارة معرض موسكو للكتاب، ولاحظت أن نوعية الكتب هناك تركز في معظمها على تمجيد التاريخ الروسي وتمجيد أبطال الحرب، والطيارين الروس، بل وتمجيد ستالين صانع النصر العظيم بالإضافة إلى كثير من الصور للنجوم الحمراء والمطرقة والمنجل التي تشكل مكونات العلم السوفياتي الشيوعي. وتعتقد الكاتبة أن تلك المظاهر التي شهدتها في معرض الكتاب تدل على انبعاث موجة جديدة من التقديس لروسيا، وهي موجة يرعاها الكرملين لأنها تدعم السياسات الخارجية التي يتبعها الرئيس فلاديمير بوتين في الوقت الراهن، والتي تقوم على توجيه التهديدات للدول المجاورة التي كانت تدور في الفلك السوفياتي. وأن على بوتين إدراك أنه يمارس ألعاباً خطرة يشك كثُر في أنه يعرف قواعدها.

(1) جريدة الغاردين البريطانية، الاثنين 26 تشرين الثاني 2006.

(2) في 10 شباط 2007، قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن الذي تحدث الرئيس فلاديمير بوتين أمامه: «**حرب باردة واحدة... تكفي**». أوضح وزير الدفاع الأميركي أن كلام (الرئيس فلاديمير) بوتين «ملأني بالحنين إلى الأيام الخوالي. لكن لا توجد رغبة لحرب باردة جديدة مع روسيا». ومستخدماً الدعابة للتخفيف من حدة الخلاف قال الوزير الأميركي، الذي شغل سابقاً منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، في قالب من السخرية اللاذعة مخاطباً المجتمعين بقوله: «لدي مثل، بوتين، الذي كان المتحدث الثاني أمامكم أمس، أساس مهني مختلف تماماً. فقد عملت في الجاسوسية مثله، **وأعتقد أن الجواسيس القدامى يعانون من عادة التحدث بفظاظة**». يشار إلى أن الرئيس فلاديمير بوتين عمل سابقاً في جهاز الاستخبارات السوفياتي (كيه. جي. بي).

هناك أسباب عديدة أهمها على الإطلاق نجاح الرئيس فلاديمير بوتين في تحقيق أمرين أساسيين: أولهما، بناء المنظومة العسكرية الرادعة لأعداء روسيا الاتحادية والتي سنعرض مراحل تطورها، فيما بعد، بالتفصيل. وثانيهما، استعادة قدر كبير من العافية والانضباط والنمو المتواصل في الاقتصاد الروسي. في السنوات الأخيرة سددت روسيا الاتحادية كامل ديونها الخارجية قبل موعدها.

هذا ما ضمن، وبشكل أساسي، توقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الغربية عن التطفل على سياسات الدولة الروسية الداخلية قبل الخارجية. ما لم يكن متوقعاً في الغرب، نجحت روسيا الاتحادية في تكوين احتياط ضخم من الذهب والعملات الصعبة من عائداتها المرتفعة من مبيعات البترول والغاز الطبيعي. كما شكل ارتفاع أسعار النفط عالمياً حينها، من خلال زيادة الاستهلاك على منتوجات الطاقة وتدفق الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية في الاقتصاد الروسي، عوامل ساعدت كلها على نمو الاقتصاد الروسي سنوياً وبشكل متتالٍ ومتراكم ما أدى إلى تحسن مستوى معيشة الفرد فيها.



نظرة الرئيس فلاديمير بوتين "المعبرة" إلى وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس خلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 11 شباط 2007.

التوجهات الروسية في القرن الحادي والعشرين

تريد روسيا الاتحادية أن تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، والتحول إلى دولة ذات نفوذ على الساحة السياسية الدولية دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية.

ولتعميق فهم الرؤية الروسية لتلك الأسباب والدوافع التي طرأت على خارطة التغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية العالمية الحديثة - ومنها تشكلت تلك التوجهات الروسية السياسية والعسكرية خلال المرحلة السابقة والتي من خلال أحداثها وتحولاتها صيغت التوجهات الروسية في القرن الحادي والعشرين - نجد أن بناء روسيا الحديثة أي "روسيا في زمن الرئيس فلاديمير بوتين" قد مرّت، بشكل عام، بثلاث مراحل جيوسياسية حتى نهاية العام 2015 وهي:

- مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى "**عقيدة استعادة الدولة**"

امتدت هذه المرحلة طيلة الفترة الأولى لحكم الرئيس فلاديمير بوتين واستمرت حتى نهاية فترة رئاسته الأولى (2000-2004). ويمكن الاستنتاج أن الرئيس فلاديمير بوتين أستطاع خلال الفترة الأولى من حكمه، بناء نظام سلطوي قوي قادر على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة. لقد كـرّر دوماً أن "الديمقراطية هي دكتاتورية القانون وأنه كلّما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حرّ"، مضيفاً: "إن الدولة القوية الفاعلة وحدها تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع"، واصفاً روسيا الاتحادية بأنها "بلد غني بالناس الفقراء وبدون نظام"[1].

وهكذا، من أجل بناء الدولة المركزية القوية، أحاط نفسه بكثير من زملائه السابقين في جهاز الأمن الاتحادي معترفاً على الملء بأنه يثق بهم ويحب العمل معهم. ويعتبر كثير من المراقبين والمحللين السياسيين والعسكريين أن هذه الفترة

(1) في مقابلة أجرتها معها أسبوعية الإكسبرس الفرنسية عدد 23 آذار2000. راجع الملفات المخصصة للحديث عن روسيا في كل من الصحف العالمية التالية: ليبراسيون عدد 28 آذار 2000، إنترناشيونال هيرالد تريبون عدد أيار 2000 ولوكوريه إنترناسيونال عدد 14 حزيران 2000.

تحديداً كانت أقرب إلى استعادة وحدة الدولة القومية القوية ومتانتها في مختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

في هذه المرحلة خرجت روسيا الاتحادية موحدة في حقبة تاريخية عصيبة جداً تسبب بها الانهيار الجيوسياسي العالمي بسقوط الاتحاد السوفياتي مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

كذلك، فقد كان للتفسخ الاجتماعي والانهيار الاقتصادي والتبعية الجيوستراتيجية للغرب والفوضى الحكومية العارمة والصراعات الداخلية الدور المؤثر في تأخر استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها العالمية. من هنا، فان العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة كانت أقرب إلى العقيدة الدفاعية منها إلى العقيدة الهجومية، أو تلك التي تسعى للهيمنة وتقاسم رقعة النفوذ الدولية. كان الشغل الشاغل للقادة العسكريين والسياسيين الروس الخوف من المتربصين بالدولة الناشئة ومحاولات تشويه صورة روسيا الاتحادية والتدخل في شؤونها الداخلية والحاجة إلى تعزيز الأمن على الحدود الجنوبية لروسيا مع آسيا الوسطى والصين من جهة، ومن جهة أخرى، كان الجيش الروسي يعمل على حماية حدوده الغربية في وجه تهديدات حلف شمال الأطلسي، مع ما يستلزم ذلك من جهود للاحتفاظ بقدرته النووية.

- مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات "**عقيدة فرض الاحترام**"

امتدت هذه المرحلة بين الأعوام (2005-2009). كانت العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات النابعة من مرور الشرق الأوسط في كثير من الحروب والصراعات الدولية.

خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين (2004 - 2007)، واجهت روسيا الاتحادية كثيراً من التحديات الجيوسياسية العالمية، كان أخطرها على الإطلاق التدخلات المتزايدة في الشأن الروسي الداخلي والتهميش المتزايد من قبل الولايات المتحدة الأميركية وارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف شمال الأطلسي على الحدود الغربية للاتحاد الروسي، عبر المحاولات المستمرة لتوسيعه

ليشمل بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وذلك بضم كل من أوكرانيا وجورجيا. ويمكن القول إن الصعود الروسي بدأ يبرز بشدة ويتضح في الفترة الثانية لحكم الرئيس فلاديمير بوتين خاصة منذ عام 2006.

يعتبر يفغيني بريماكوف، أحد أبرز صانعي توجهات السياسة الروسية المعاصرة، بأن روسيا الاتحادية قد بدأت عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها. هذه المرحلة، تتميز بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي خصوصاً على صعيد العلاقات الروسية الداخلية كما على صعيد العلاقات الروسية الخارجية.

برأي هذا السياسي الروسي المخضرم، فإن الرئيس فلاديمير بوتين سعى إلى تحقيق أمرين أساسيين:

- الأول، هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية، ليقطع بذلك مع كثير من مكونات النظرية النيوليبرالية فيعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم.
- الثاني، هو العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية.

عمل الرئيس فلاديمير بوتين على عودة الاستقرار الأمني والانتظام العام وسيادة سلطة القانون إلى كل أنحاء روسيا الاتحادية ما أكسبه شعبية واسعة في البلاد، خصوصاً بعد قمعه حركة التمرد في الشيشان، التي ما تزال ارتداداتها تتواصل حتى الآن، على شكل أعمال عنف متقطعة تحدث في جميع أنحاء شمال القوقاز. ويجب ألاّ ننسى السعي الغربي لتسليح جمهورية جورجيا والذي أسفر عن انفجار الحرب الروسية – الجورجية في 8 آب 2008.

لقد تشكّلت العقيدة العسكرية الروسية الثانية، خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين بناء على العوامل الجيوسياسية سالفة الذكر، وبالتالي فقد كانت التوجهات الاستراتيجية لتلك العقيدة أقرب ما تكون للاستنفار والمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدفاعي المتفرج، ومن أهم ما يمكن أن يُشار إليه في هذا السياق الإجراءات التالية:

أولاً، تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمالي الأطلسي وعلى رأسها الأسلحة النووية.

ثانياً، الوقوف بحزم وقوة لمختلف محاولات التمرد والعصيان والانتهاك لسيادة الدولة الروسية أو تلك الجمهوريات التي تقع على حدود روسيا الاتحادية كما حدث مع جورجيا.

ثالثاً، الوقوف بجدية وحزم أمام محاولات توسع حلف شمالي الأطلسي، واستخدام القوة لفعل ذلك إن اقتضى الأمر، مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تتشارك معها مخاوف المساعي الأميركية للهيمنة على رقعة الشطرنج الدولية والأوراسية تحديداً كما هي الحال مع الصين.

العقيدة العسكرية الروسية الثانية هي عقيدة مواجهة وهجوم واستفزاز للغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديداً، وذلك في محاولة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها وتملكها روسيا الجديدة اليوم، وبالتالي التأكيد على رفض أي إملاءات أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي.

- مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية "**عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي**"

تمتد هذه المرحلة بين الأعوام (2010-2015). وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا الاتحادية في تاريخها الحديث. هذه العقيدة الجديدة التي أعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسي نيقولاي باتروشيف يوم الخميس 19 تشرين الثاني 2009: "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأتِ من فراغ، بل جاءت رد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأميركي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء وأصدقاء أميركا في حربها ضد الإرهاب، على الرغم من أن روسيا الاتحادية كانت ضمن هذه القائمة في استراتيجية عام 2002".

بالإضافة إلى تبني مختلف الأفكار التي كانت حاضرة في الاستراتيجية العسكرية الروسية الثانية والثالثة، فإن العقيدة الرابعة قد تبنت بعض الخيارات الاستراتيجية العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا الاتحادية على توجيه ضربات نووية استباقية، وهو ما قصدناه تحديداً بعقيدة "فرض التوازن الاستراتيجي".

ما يجب التأكيد عليه أيضاً، في هذه العقيدة العسكرية الجديدة هو إمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا الاتحادية، وتوسيع المناطق الحدودية للاتحاد الروسي من مسافة خمسة كيلومترات إلى خمسة عشر كيلومتراً وخاصة في الحدود الغربية لروسيا الاتحادية، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفياتي. قد أحدث هذا القرار ردود فعل قوية من قبل الولايات المتحدة الأميركية ولدى دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا الاتحادية.

إن إصرار القيادة الروسية على تلك الرسائل القوية التي تفيد إعادة التأكيد على مكانة روسيا الاتحادية الجيوسياسية والجيوستراتيجية في القرن الحادي والعشرين على رقعة الشطرنج الدولية، كذلك ومن ضمن ما يمكن الإشارة إليه في هذا التوجه العسكري الجديد، هو إضافة عامل الترهيب وزرع روح الخوف في نفوس أعدائها التقليديين والمتمردين على نفوذها التاريخي، وهو ما يستدعي التفكير كثيراً قبل التعرض لأمنها القومي ومصالحها الدولية للتهديد والخطر.

الشعب الذي يدافع عن حريته وعن حقه في الحياة لا يُقهر

فيما يلي، نص الكلمة المترجمة عن اللغة الروسية، التي ألقاها الرئيس فلاديمير بوتين في العرض العسكري في الساحة الحمراء بموسكو، تكريماً للذكرى الـ 62 للانتصار على النازية في الحرب الوطنية العظمى، في 9 أيار 2007.

أعزائي مواطني روسيا،

أعزائي المحاربين القدامى، الرفاق الجنود والبحارة والرتباء،

الرفاق الضباط والجنرالات والأدميرالات،

أهنئكم بمناسبة عيد النصر العظيم، هذا العيد الذي يكتسب أهمية أخلاقية كبيرة وقوة موحدة، هذا العيد الذي حدد إلى الأبد مصير روسيا وهو في قلب كل واحد من مواطنيها!

الحرب الوطنية العظمى أصبحت مأساة لم يسبق لها مثيل لكل شعبنا. حولت البلاد إلى حلبة من النيران، وتركت أثرها الدامي في أسرنا، وفي قلوبنا.

لكن الحرب لم تكسر روح الشعب، وأعطت كثيراً من الأمثلة على البطولة الجماعية. بعد أن مرّ كل هذا الألم والمشقة، وفقدان الزملاء والجنود، على الرغم من كل شيء كانت لديهم الثقة في النصر.

دافع الملايين من الناس عن استقلال بلادهم وكرامتها في الجبهة وفي العمق، وتحت الاحتلال وفي العمل السري. لقد أثبتم أن الشعب الذي يدافع عن حريته وعن حقه في الحياة، لا يُقهر.

نحن ننحني أمام شجاعتهم وإرادهم، نحن ننحني أمام ذكرى جميع الذين، بفضل شجاعتهم وتماسكهم، تمّ سحق المعتدي ووقف الفاشية، ما أهدى المستقبل لبلدنا ولكل البشرية.

في هذا اليوم، نحن نفكر دائماً في مصير هذا العالم، في استقراره وأمنه، في الدروس المستفادة من تلك الحرب الرهيبة، التي في كل عام تكتسب أكثر معنى وأهمية.

اليوم، نحن مرة أخرى، نشيد بكل احترام بالدول الحليفة ضد الحلف الهتلري. نحن لن ننسى إسهامها في هزيمة النازية.

يوم النصر يوحد ويدمج، ليس فقط مواطني روسيا، ولكن أيضاً جيراننا القريبين في مجموعة الدول المستقلة.

كل واحد منا يشعر بالامتنان العميق لجيل من الناس الذين تحملوا كثيراً من مشقات الحرب الثقيلة وأوزارها. لقد أورثونا تقاليدهم في الأخوة والتضامن. حقاً إنها تجربة المعاناة في سبيل الوحدة والمساعدة المتبادلة.

نحن سوف نحافظ على قدسية هذه الذكرى، وسوف نقدس هذا الإنجاز التاريخي. أما أولئك الذين يحاولون اليوم التقليل من شأن هذه الخبرة التي لا تُقدر بثمن، الذين يدنسون النصب التذكارية لأبطال الحرب، فإنهم يهينون شعبهم ويزرعون الفتنة وعدم الثقة مجدداً بين الدول والناس.





في 9 أيار 2007، من قلب الساحة الحمراء، في مناسبة الذكرى 62 للانتصار على النازية خاطب الرئيس فلاديمير بوتين القوات العسكرية الروسية قائلاً: "إن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختفِ، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة، إن أفكار الرايخ الثالث التي تتسم بالاحتقار الشنيع للحياة البشرية، والسعي إلى الهيمنة على العالم ما زالت قائمة".

ليس من حقنا أن ننسى أن أسباب نشوب أي حرب تكمن في المقام الأول في الأخطاء والحسابات الخاطئة في زمن السلم، أما جذورها، ففي أيديولوجية المواجهة والتطرف.

في أيامنا هذه خاصة، لم تختف هذه الأخطار. لقد اتخذت فقط أشكالاً جديدة، يعملون على تغيير مظهرها. هذه التهديدات الجديدة، كما في زمن "الرايخ الثالث"، يتسم فيها القدر نفسه من الاحتقار الشنيع للحياة البشرية والمطالبات ذاتها بالتفرد العالمي والسعي نفسه لفرض الهيمنة والإملاءات على العالم.

أعتقد، أنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بتقاسم المسؤولية الشاملة والشراكة المتساوية، فهي وحدها القادرة على تأمين رفض جماعي لأي محاولات لإطلاق العنان لصراع مسلح جديد وتقويض الأمن العالمي.

أعزائي المحاربين القدامى،

بتضحياتكم الغالية هزمنا الفاشية وجلبنا التحرير لملايين الناس.

بعد الانتصار، بجهدكم البطولي رُفع الدمار عن المدن والقرى وبنيت حياة السلام.

أنحني أمامكم وأشكر كل الذين عانوا واستحقوا النصر.

الخلود الأبدي لأولئك الذين ضحوا بحياهم في سبيلنا، لكل الذين استعادوا السلام لأجلنا.

روسيا سوف تحفظ دائماً ذكرى هذا النصر العظيم، وسوف تحفظ مآثر آبائنا وأجدادنا.

نحن مثلهم، سوف ندافع عن مصالحنا ومكتسبات بلادنا، وسوف نعمل سوياً، ونبني من أجل الرخاء والرفاه والمستقبل السلمي لروسيا.

المجد لكم، جنود الحرب الوطنية العظمى.

المجد للشعب الذي انتصر.

أهنئكم بالعيد، أهنئكم بيوم النصر العظيم.

صيحة الانتصار (أووورررا!!!!).

الفصل الثالث

التوجّه الروسي نحو آسيا الوسطى
تكريس التحول نحو أوراسيا

يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه، قد لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية[1]، بمكانة استراتيجية مهمة كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى. في آسيا الوسطى يجتمع كل شيء، ميراث التاريخ، وعود المستقبل، الثورات الشعبية وحركات التمرد القومية، الحركات الإسلامية المسلحة، حقول النفط والغاز.

هناك أيضاً، القواعد والمناورات العسكرية الصينية والروسية والأميركية.

تمتد الأراضي الروسية في آسيا من أقصى شرق القارة الآسيوية إلى أقصى غربها، مواصلة امتدادها في أوروبا. وتمثل روسيا الاتحادية، بهذا الامتداد ما يمكن تسميته بسقف القارة الآسيوية، إذ إنها تحتل أقصى الجزء الشمالي منها. يقابل هذا الامتداد الروسي امتداد وتنوع وتباين كبير بين دول وأقاليم القارة الآسيوية. آسيا ليست كلاً متماثلاً، وبالتالي فليس لروسيا الاتحادية سياسة واحدة تجاهها، بل إن لها رؤى وأهدافاً متعددة.

تتكون هذه المنطقة من قسمين، هما آسيا الوسطى والقوقاز. وتضم منطقة آسيا الوسطى خمس دول أساسية هي أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وتركمانستان. أما منطقة القوقاز، فهي إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق حيث تتقاسم الإقليم أربع دول هي: روسيا الاتحادية، جورجيا، أذربيجان وأرمينيا.

---

(1) راجع التقرير الخاص لمجلس العلاقات الخارجية الروسية، فيتالي نعومكين ومشاركوه، مصالح روسيا في آسيا الوسطى، التقرير رقم 10، موسكو، 2013.

الموقع والأهمية الاستراتيجية

تعد هذه الدول منطقة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية والصين. وتتمتع هذه المنطقة بموقعها المتميز حيث تتلخص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في المحاور التالية:

1- إنها تقع في موقع متوسط بين روسيا الاتحادية وكل من تركيا، الصين، إيران وبحر قزوين، فهي تقع جنوب روسيا الاتحادية، وغرب الصين، وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران وشرق تركيا. ما يجعل منها محل تأثير على هذه المناطق الحساسة.

2- إنها تطل على بحر قزوين الغني بالنفط.

3- إنها تشكل ممراً مهماً لخطوط نقل وإمداد الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

4- إنها سوق تجارية مهمة، حيث إنها نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات، ما جعلها سوقاً متعطشة للاستثمارات ومفتوحة للمنتجات.

5- إنها تسعى لإعادة بناء جيوشها، ما يجعلها سوقاً مفتوحة لاستيراد السلاح والخبرات العسكرية والأمنية، خاصة بعد الحرب على أفغانستان والحروب التي خاضتها بعض تلك الدول ضمن الاتحاد السوفياتي السابق.

6- إنها تحتوي على المخزون الهائل من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب والفضة وباقي المعادن الاستراتيجية، إذ إن كازاخستان تمتلك ربع احتياط العالم من اليورانيوم، وتمتلك تركمانستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، كما تعد أوزبكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم وتمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب، وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، إضافة إلى الكميات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين.

روسيا الاتحادية والعودة إلى تجميع الميراث السوفياتي

قبل نحو خمسة وعشرين عاماً حصلت دول آسيا الوسطى على استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق. لم يكن هذا الاستقلال طلاقاً بين الطرفين، بقدر ما كان انفصالاً مؤقتاً، سرعان ما أدرك خلاله الطرفان أن كلاً منهما ليس بوسعه الاستغناء عن الآخر. عقب تفكّك الاتحاد السوفياتي، استقلت الجمهوريات الست تباعاً عام 1991 وانضمت في العام نفسه إلى صداقة الدول المستقلة.

تضافرت مجموعة من العوامل منذ مطلع التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، أدت إلى تغلغل واضح لنفوذ الولايات المتحدة الأميركية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على نحو غير مسبوق، حيث إنه لم يكن متصوراً التراجع الواضح لروسيا الاتحادية في منطقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي ولا تزال تمثل المجال الحيوي الأساسي لروسيا الاتحادية.

آنذاك، ارتأت القيادة الروسية أن الجمهوريات الإسلامية السوفياتية في آسيا الوسطى والقوقاز تمثل عبئاً على روسيا الاتحادية، إلى درجة بدا فيها الأمر وكأن القيادة الروسية تريد أن تتنصل من علاقاتها التي دامت قروناً مع هذه المنطقة. كانت القيادة الروسية تأمل في أن تكون مجموعة الدول المستقلة تجمعاً مؤسساً يضم الدول السلافية الثلاث: روسيا الاتحادية، أوكرانيا وروسيا البيضاء وتتجه بعدها الرابطة غرباً لتضم دول أوروبا الوسطى والشرقية. اجتمع قادة الدول الثلاث وأعلنوا قيام "صداقة الدول المستقلة" في 8 كانون الأول 1991، وقرروا أن تكون مدينة مينسك، عاصمة روسيا البيضاء المقر الرئيس لها.

إلا أن مجموعة الدول المستقلة لم تتجه غرباً وإنما اتجهت شرقاً، لتتسع ولتضم إليها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، فيما عدا دول البلطيق الثلاث، وذلك لعدة أسباب كان من أهمها إصرار دول آسيا الوسطى[1] على الانضمام إلى "الصداقة"، وشجبهم لانفراد الدول السلافية الثلاث بهذه المبادرة ورفض دول أوروبا الشرقية العودة مرة أخرى، إلى دائرة النفوذ الروسي.

---

(1) محمد النعماني، آسيا الوسطى، القوقاز والصراع القادم في العالم، الحوار المتمدن، العدد 4245 تشرين الأول 2013.



التوزع الجغرافي لدول منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لجمهورية روسيا الاتحادية



التوزع الجغرافي للجمهوريات الإسلامية في روسيا الاتحادية وتجاورها مع دول الجوار القوقازي

بعد مباحثات طويلة، كان الاجتماع التأسيسي لصداقة الدول المستقلة في أستانا عاصمة جمهورية كازاخستان في 21 كانون الأول 1991 الذي حضرته إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. بعد إعلان الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة رغبة بلاده في الانضمام إلى صداقة الدول المستقلة، انضمت جورجيا في كانون الأول 1993 ليصل عدد أعضائها إلى اثنتي عشرة دولة. ورغم ذلك، استمر تراجع دور دول آسيا الوسطى والقوقاز في أولويات السياسة الخارجية الروسية، في الوقت نفسه التي تخلت فيه روسيا الاتحادية عن دورها للولايات المتحدة الأميركية التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع هذه الدول.

كان التخلي الروسي عن القيام بأيَ دور مخيباً للآمال، لدرجة أن القيادة الروسية لم تبذل الجهد اللازم حتى لحماية المواطنين الروس والمتحدثين باللغة الروسية في هذه الدول، وإمكان لعبهم همزة وصل مهمة بين روسيا الاتحادية وهذه الدول. فهناك 25 مليون مواطن روسي منتشرون في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، فهم يمثلون (39%) من مجموع سكان كازاخستان، و(23%) من مجموع سكان قيرغيزستان، و(10%) من مجموع سكان تركمانستان، و(8%) من مجموع سكان كل من أوزبكستان وطاجيكستان و(6%) من مجموع سكان أذربيجان.

تعكس الهجرة الكبيرة للمواطنين الروس من دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى روسيا الاتحادية مدى تردي أوضاعهم المعيشية والسياسية في هذه الدول. وكان من مصلحة روسيا الاتحادية الدفاع عن مصالح هؤلاء المواطنين الروس في مناطق وجودهم، وذلك لإيقاف سيل الهجرة، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في روسيا الاتحادية خلال فترة التسعينيات، وهو ما لم يحصل[1].

(1) راجع دراسة الباحث سيفانتي كورنيل، مركز دراسات آسيا الوسطى والقوقاز، منشورات جامعة جون هوبكنز، مشروع طريق الحرير، أيلول 2012. البحث متوافر على الرابط التالي:
http://www.silkroadstudies.org/new/inside/publications/analyst.htm

تحديات إقليمية وحسابات كونية

منذ لحظة ميلاد صداقة الدول المستقلة، كانت الرغبة في التفكك تعلو الرغبة في الاندماج. في الواقع كانت النزعة التي سادت الجمهوريات المستقلة حديثاً، بعد التفكك، في مضموها نزعة نحو الانعزالية. ويؤكد أنصار الانعزالية الروسية أن روسيا الاتحادية ليست في حاجة إلى التكامل حالياً مع غيرها وأنها تملك القدرات التي تكفل لها الاعتماد على نفسها.

كذلك، يرى مؤيدو الانعزالية في صداقة الدول المستقلة، أن هناك مخاوف حقيقية من المركز الروسي تهدد استقلاليتهم، وتحبذ عزلتهم عنه. كما يسود اعتقاد لدى كثير من دول باقي المجموعة بأن زيادة التقارب مع روسيا الاتحادية سيتسبب بمشكلات في علاقات الدول المستقلة مع القوى الإقليمية والدولية، هم في غنى عنها.

انعكس هذا الوضع المترجّح على كيان مجموعة صداقة الدول المستقلة، الذي وُلِد هشاً مفتقداً إلى رغبة أعضائه في تنفيذ ما يتوصلون إليه من اتفاقات. ومن ضمن الأساليب التي استدعت الردّ الروسي على هذه النزعة الانعزالية، عمدت روسيا الاتحادية إلى استخدام كامل دعمها لورقة الانفصال القومي والنزعات العرقية، مع تقديم الدعم والعون للتطلعات الانفصالية في بلدان صداقة الدول المستقلة.

تعتبر روسيا الاتحادية تحركاتها في هذا المجال مجرد سعي من أجل العمل على تأمين مصالحها الحيوية. هذا السعي، لا يُعدّ بديلاً لرغبات القيادة الروسية في إقامة علاقة شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية أو غيرها من القوى الأوروبية. هنا، العكس هو الصحيح، حيث يمثل سعيها في المجال الأول الفرصة الحقيقية لتدعيم مكانتها الإقليمية، أما سعيها في المجال الثاني فبصفتها شريكاً متكافئاً للغرب.

من هنا، تُعد سياسة روسيا الاتحادية تجاه الدول التي كانت تشكل معها من قبل الاتحاد السوفياتي، من أهم ما يميز السياسة الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكانت دول مجموعة صداقة الدول المستقلة الأكثر تأثراً بهذه السياسية بصفة خاصة في عملية تفكّك دول المجموعة وانقسامها على نفسها، أو إعادة التكامل في حدودها وأراضيها.

بصفة عامة، ينظر إلى العملية الأولى على أنها تصب في المصلحة الأميركية والقوى الغربية الحليفة لها، بينما تعدّ العملية الثانية مناقضة لمصالحها. وتعليل ذلك، يكمن في أن إعادة التكامل بين وحدات المجموعة سيؤدي إلى القضاء على الكيان المستقل للدول المكونة لها. هذا بالطبع، سيكون في صالح تعظيم قوة القطب الأقوى في هذا التكامل، الذي هو روسيا الاتحادية أو غيرها من القوى الإقليمية الساعية إلى ذلك وبصفة خاصة تركيا أو إيران. هذا الأمر بكل تأكيد سيقف عقبة في وجه تصدير النموذج الديمقراطي الغربي، وسيادة قيم الثقافة الغربية في مرحلة التبشير بعالميتها في ظل الانتقال إلى النظام العالمي الجديد، وأغلب الظن أن ذلك سيصب في مصلحة روسيا الاتحادية بصفتها الطرف الأقوى داخل مجموعة صداقة الدول المستقلة.

لذلك، فإن ما كان يحدث في روسيا الاتحادية، كان في الوقت ذاته، ذا أثر بالغ في تطور الأوضاع في مجموعة صداقة الدول المستقلة، حيث لا تزال الدولة المحورية التي تدور من حولها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، سواء بالسلب أو بالإيجاب وذلك في مختلف أطوار تطور المراحل والعلاقات. لذلك، فإن المواقف الدولية، خاصة الموقف الأميركي تجاه روسيا الاتحادية، ارتبط أشد الارتباط بتطور الأوضاع في صداقة الدول المستقلة. عموماً يبدو الموقف الأميركي متناقضاً ومتردداً بين بديلين، أحلاهما مرّ، بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه روسيا الاتحادية.

البديل الأول، يكمن في هدم روسيا الاتحادية استكمالاً لعملية تفكيك الاتحاد السوفياتي، ويرتبط ذلك ضمناً بتفكيك مجموعة صداقة الدول المستقلة. يدفع هذا الهدف الإدراك الغربي بأن روسيا الاتحادية، بكل ما تملكه من مقومات القوة، تعدّ المهدد الأول لأمن أوروبا وسلامة الغرب عموماً، إلا أن هذا البديل تقف أمامه معضلة خطيرة تواجه الغرب، حيث تمثل عملية هدم روسيا الاتحادية مخاطرة غير مأمونة العواقب، نظراً لما سيتبعها من انشطارات وتفككات في أوروبا تحمل معها نذير فوضى عارمة قد تخرج عن نطاق السيطرة الأميركية.

أما البديل الثاني، فيتمثل في استخدام روسيا الاتحادية كدولة حارسة في منطقتها الإقليمية لمصالح الغرب، وذلك حتى لا يمتلئ الفراغ الذي خلفه انهيار

الشيوعية ببديل مناقض لمصالح الغرب تستغله قوى إقليمية منافسة في مقدمتها إيران والصين، إلا أن هذا البديل تقف أمامه كذلك معضلة تواجه الغرب، وهي المخاوف المنبعثة من أن يؤدي تدعيم هذا البديل إلى عودة انبعاث الدولة الاتحادية بصفتها السابقة عدواً للغرب نفسه.

تشكل آسيا الوسطى والقوقاز أهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، وذلك بالنظر إلى اعتبارين أساسيين: أولهما، أن عددًا من الدول المتاخمة للمنطقة تمثل خصومة تاريخية ومنافسين حقيقين لواشنطن يتعين عليها إضعافهم حتى لا يشكلوا لاحقاً تحدياً للهيمنة وللنفوذ السياسي والعسكري الأميركي وفي مقدمتهم إيران والصين وروسيا الاتحادية ذاتها. أما ثانيهما، فإن تغلغل الولايات المتحدة الأميركية يمثل عاملاً مهماً في تقويض نفوذ تلك الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً وسياسياً من وجهة النظر الأميركية.

لكن مما لا شك فيه، أن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى قد ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مع احتلال الولايات المتحدة الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي لأفغانستان. أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في حاجة ماسة لهذه الدول بالنظر إلى جوارها المباشر مع أفغانستان، للتمركز فيها، ولتوفير الإمدادات للقوات الأميركية، وكذلك لإحكام السيطرة والخناق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول.

بعيداً عن دول الجوار المباشر، فإن باقي دول قارة آسيا، يوجد فيها دول ذات ثقل سياسي واقتصادي متصاعد خصوصاً، الهند وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا. فبحكم التطورات التي شهدتها هذه الدول، بالإضافة إلى الصين واليابان، فإن دولاً كبرى في آسيا باتت تمثل مركز الثقل الاقتصادي في النظام الدولي، وأصبحت محط اهتمام القوى العالمية. وروسيا الاتحادية تتابع كغيرها هذه التطورات في القارة الآسيوية وبينما تقر بثقل آسيا ككل، فهي بدأت تحدد سياساتها حسب قوة ومكانة الدولة التي تريد أن تتعامل معها ومكانتها[1].

(1) ألكسي مالاشينكا، آسيا الوسطى: ماذا تتوقع روسيا، منشورات مركز كارنيغي للسلام، موسكو، 2012.

عودة روسيا الاتحادية إلى آسيا الوسطى

إن وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى رئاسة جمهورية روسيا الاتحادية، جلب معه سياسة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على صعيد العلاقات مع دول منطقة آسيا الوسطى، وضرورة بناء روابط سياسية واقتصادية مع دولها. في وثيقة السياسة الخارجية الروسية التي اعتمدت في عام 2000، جاءت أوروبا في الترتيب الثاني بعد دول مجموعة صداقة الدول المستقلة، من بعدها الولايات المتحدة الأميركية، ثم آسيا. وفي إطارها ذُكِرت بالترتيب كل من الصين، الهند، جنوب آسيا، اليابان، جنوب شرق آسيا ثم إيران. ذُكِرت كل من شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان، الأولى من حيث ضرورة مشاركة روسيا الاتحادية في حل مشكلات تسلحها النووي وفي إطار المحافظة على علاقات متوازنة مع الكوريتين. أما الثانية، فمن حيث اعتبار الصراع الممتد بها، يمثل تهديداً حقيقياً لأمن الحدود الجنوبية لمجموعة صداقة الدول المستقلة وتأثيرها المباشر على المصالح الروسية. بعد ذلك، جاء الشرق الأوسط ثم إفريقيا، ثم أمريكا الوسطى والجنوبية.

أهداف السياسة الروسية وأدواتها تجاه آسيا

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا، يشكل جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقاً من اعتبار روسيا الاتحادية قوة عظمى، وواحدة من أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر.

تهدف السياسة الروسية في آسيا إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، مستقر وديمقراطي يؤدي إلى خلق شروط خارجية أفضل تساعد عملية التنمية داخل روسيا الاتحادية نفسها، بما يطور اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها. وثم بعد ذلك، يأتي العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي لإزالة عوامل التوتر والصراعات ومنع ظهورها، خاصة في المناطق المجاورة لحدود الاتحاد الروسي.

في هذا الإطار، يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا إلى أهداف سياسية استراتيجية، وأهداف اقتصادية وأهداف ثقافية. على صعيد الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحاول روسيا الاتحادية حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا.

من ناحية ثانية، تسعى السياسة الروسية إلى حل الخلافات الحدودية وهو ما نجحت فيه بالنسبة إلى نزاعها الحدودي مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل نظراً لتمسك كل طرف بمواقفه وحساسية المسألة بالنسبة إلى الطرفين وخصوصاً بالنسبة إلى الجانب الروسي، حيث الاعتبارات الاستراتيجية لجزر الكاريل[1] في ما يتعلق بمنظومة الدفاع الاستراتيجي الروسية أو بالنسبة إلى حركة الأسطول الروسي، والاعتبارات الاقتصادية الخاصة بحقوق الصيد، والمواد الخام في المنطقة.

في مقابل ذلك، فإن روسيا الاتحادية، تثمن تماماً ما تملكه اليابان من إمكانيات مالية وتكنولوجية، فضلاً عن القرب الجغرافي، ما يمكن اليابان من المساعدة في التنمية الاقتصادية في منطقة سيبيريا، ومن ثم حرص روسيا الاتحادية على فتح أبواب الحوار مع اليابان حول قضايا الاستثمار، والنقل والمواد الخام.

من ناحية أخرى، فإن هناك جانباً آخر للصورة، يتعلق بالتهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها آسيا وتثير مخاوف الآخرين، بما في ذلك روسيا الاتحادية. ويعود ذلك، إلى النزاعات المسلحة داخل بعض دولها وفيما بينها كما هي الحال اليوم في أفغانستان، بين الهند وباكستان. وبالتالي إذا كانت روسيا

---

(1) في 18 نيسان 2014 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تبني خطة مفصلة لإنشاء بنى تحتية عسكرية في جنوب جزر الكاريل التي تطالب بها اليابان منذ ضمها إلى الاتحاد السوفياتي السابق في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. وأوضح القائد العسكري للمنطقة الشرقية الجنرال سيرغي سوروفيكين أنه قبل عام 2016، ستنشأ كل البنى التحتية الرئيسية المئة والخمسين وأضاف أنه "تمت المصادقة على القرارات لبناء مواقع عسكرية في جزيرتي إيتوروب وكوناشير، حيث سيتم تطوير البنى التحتية العسكرية في جزيرة سخالين في المنطقة نفسها قبل 2020". كما شدّد على أن "اختيار المنطقة مدروس ويركز على تطوير الشرق الأقصى وخصوصاً سخالين والكاريل، المواقع الشرقية المتقدمة لروسيا الاتحادية".

الاتحادية تعتبر أن النجاحات الاقتصادية في آسيا لا تمثل تهديداً، وإنما تمثل تحدياً، فإنها تتوافق مع الصين على أن هناك مخاطر ثلاثة عليها قد تنشأ من القارة وتتمثل في الإرهاب، والنزعات الانفصالية والتطرف[1].

لذلك، فإن تطلعات السياسة الروسية لا تقف عند مجرد حل الخلافات الحدودية، وإنما تعمد استناداً إلى المنطق نفسه، إلى إبعاد أي مصادر تهديد في المناطق القريبة من حدودها، وهو ما يعبر عنه من وجود حركات متطرفة يمكن أن تخلق مشاكل عن طريق دعم اتجاهات سياسية معينة داخل مناطق روسيا الاتحادية.

تسعى روسيا الاتحادية، إلى استعادة وجودها في القضايا الأمنية الآسيوية[2] بعد فترة التراجع التي جعلت بعضهم يعتبرها أداة للسياسات الأمنية الإقليمية وليست طرفاً فاعلاً فيها. وكانت روسيا الاتحادية في حالة انكفاء عندما تمت تسوية المشكلة النووية الكورية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وخير دليل على ذلك، عندما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الملف النووي الكوري، وبعد أن انضمت إلى المفاوضات السداسية التي بدأت عام 2003، استشعرت روسيا الاتحادية كيف أن انكفاءها قد أدى إلى حرمانها من فوائد اقتصادية كان يمكن أن تجنيها عبر المشاركة في إنشاء المفاعلين النوويين اللذين اتفق على إنشائهما في كوريا الشمالية في حينه. طبعاً، ناهيك عن أن هذه الانكفاءة قد قللت من مكانة روسيا الاتحادية وحضورها الدولي.

---

(1) راجع مقالة عميد كلية الشؤون الدولية في جامعة داغستان، أنار فاليف في كتاب المسبار الشهري، العدد الرابع والثمانون وهي بعنوان: الإسلام في روسيا: التاريخ والآفاق والقلق، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول 2013. ومقالة الأكاديمي الكندي أندرو مكغريغور في ورقته: الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى وارتباطاتها الخارجية. كذلك، دراسة الباحث الفرنسي من أصل شيشاني ميربيك فاتشاغيف، تحت عنوان: الجهاد القوقازي وتطوره في حربي الشيشان وسورية، كتاب المسبار الشهري العدد الخامس والثمانون المعنون: آسيا الوسطى وشمال القوقاز: السلفيون، الشيعة والجهاديون، الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني 2014.

(2) د. زينب عبد العظيم، الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأميركية والروسية، في قضايا الأمن في آسيا، د. هدى ميتكيس، د. صدقي عابدين (محرران)، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص 95.

على صعيد القضايا الأمنية في آسيا، فإن الدور الروسي لا يزال محدوداً مقارنة بالدور الأميركي المسيطر ويُستثنى من ذلك منطقة آسيا الوسطى، بحكم المعاهدات الأمنية التي تربط روسيا الاتحادية بمعظم دول المنطقة[1] ووجود القوات الروسية على أراضي بعضها، والتطور الذي شهدته العلاقات معها في إطار منظمة شنغهاي، والذي وصل مؤخراً إلى إجراء مناورات مشتركة ضمت كل دول المنظمة.

تحديات السياسة الروسية في آسيا

تواجه السياسة الروسية تجاه آسيا مجموعة من التحديات، منها ما هو نابع من هذه السياسة ذاتها، ومنها ما هو نابع من البيئة السياسية التي تتحرك فيها، سواء من القوى الآسيوية ذاتها أو من القوى صاحبة النفوذ والتأثير في كثير من شؤون القارة كالولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر الكثير من الباحثين في الشؤون الدولية[2]، إلى أن التوجه الروسي تجاه آسيا هو توجه تكتيكي وليس توجّهاً استراتيجياً، وأنه إنما يهدف إلى الحصول على أكبر قدر من المكاسب الممكنة من الغرب ومن الولايات المتحدة الأميركية تحديداً أو الحد من اقترابها أكثر من الحدود الروسية.

في الواقع إن التحرك الروسي تجاه آسيا، لا شك أنه يأخذ في الاعتبار معادلة علاقاته مع الغرب، ولكن هذا الأمر لا ينفي مطلقاً أنه يعبر عن توجه استراتيجي، خاصة في السنوات الأخيرة، التي شهدت تطورات كثيرة وفاعلية أكثر على صعيد التوجه الروسي نحو القارة الآسيوية وآسيا الوسطى بالتحديد. حيث باتت السياسة الروسية تجمع ما بين التوجه التقليدي نحو أوروبا والرغبة في تأكيد مصالحها في آسيا، وتؤكد أن ذلك من المبادئ الاستراتيجية في سياستها الخارجية[3].

---

(1) راجع مقالة مدير مركز كارنيغي للسلام في موسكو ديمتري ترينين، روسيا ومعايير الأمن العالمي، واشنطن الفصلية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، 2004، ص 63.

(2) ألكسندر إغناتوف، روسيا، أميركا والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في كتاب روسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، روبن عزيزيان وبوريس رزنيك (محرران)، هونولولو: مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية، 2007، ص 7.

(3) إيغور إيفانوف، الهوية الروسية الجديدة: الابتكار والاستمرارية في السياسة الخارجية الروسية، واشنطن الفصلية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، صيف عام 2001، ص 7–13.

إعادة ضبط ميزان القوى في آسيا الوسطى

يوضح تتبع السياسة الأميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى، منذ بروزها كدول مستقلة مطلع التسعينيات، النقاط الأساسية التالية:

أولاً، رغم أن أي خطاب للرئيس باراك أوباما خلا من إشارة مباشرة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز حتى الآن، إلا أن المنطقة تحتل أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية لاعتبارات جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية. فقد شهدت السياسة الأميركية تجاه المنطقة تفعيلاً ملحوظاً في مختلف المجالات على مدى العقدين الماضيين، حيث وصلت حالة التغلغل الأميركي عسكرياً واقتصادياً فيها حداً غير مسبوق.

ثانياً، إن الصحوة الروسية المتأخرة، التي بدت واضحة وجلية بعد أزمة أوسيتيا الجنوبية في آب 2008، وما اتخذته روسيا الاتحادية من إجراءات في الفترة التي تلتها لاستعادة نفوذها في منطقة القوقاز، كانت هي العامل الأساسي في تراجع النفوذ الأميركي في منطقة آسيا الوسطى وفي تنامي المد الروسي مرة أخرى خصماً أمام الولايات المتحدة الأميركية.

ثالثاً، إن دول آسيا الوسطى استجابت بإيجابية كبيرة لسياسة اليد الممدودة الأميركية لاعتبارات داخلية أغلبها اقتصادية وسياسية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحفظات عدة من جانب هذه الدول على السياسة الأميركية، ومحاولات حثيثة من جانبها لتحجيم التدخل الأميركي في شؤونها الداخلية.

رابعًا، إن توازنات القوى الحالية في المنطقة تعكس إرهاصات تفاهم دولي جديد[1] لتقسيم مناطق النفوذ في العالم، مع ما يمكن أن يفسر قبولاً أميركياً بعودة

---

(1) تم إنهاء الوجود العسكري الأميركي في قاعدة كارشي خان أباد بأوزبكستان في 29 تموز 2005 وعقب اتهام طشقند لواشنطن بالضلوع في الاضطرابات وأعمال الشغب التي اندلعت في أنديجان في أيار 2005 والتي أسفرت عن مقتل 187 شخصاً طبقاً للبيانات الرسمية، ما دفع بأوزبكستان إلى الطلب من الولايات المتحدة إنهاء وجودها العسكري على أراضيها وسحب قواتها خلال مدة أقصاها كانون الثاني 2006.

في 3 شباط 2009 أعلن الرئيس القيرغيزي قرمان بيك باكييف من موسكو، عقب لقاء قمة جمعه والرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف قرار حكومته بإغلاق القاعدة الجوية الأميركية في مطار "ماناس" الدولي بالعاصمة بيشكيك بعدما وعدت روسيا الاتحادية

المنطقة إلى النفوذ الروسي، تؤكدها مؤشرات عدة، تبدأ في رد الفعل الأميركي[1] تجاه أحداث مدينة أنديجان في قيرغيزستان التي أطاحت بحليف لها دفعت به إلى السلطة عام 2005، ولا تنتهي بمفاوضاتها المضنية مع روسيا الاتحادية لتأمين خروج قواتها العسكرية من أفغانستان في نهاية العام 2014.

يمكن القول الآن، إن واشنطن لم تعد تعتبر منطقة آسيا الوسطى ذات أولوية في سياستها الخارجية بل انتقل الاهتمام الآن إلى أوكرانيا. وقد تراجع الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى إلى ما قبل عام 2001، وأصبح من المؤكد أن روسيا الاتحادية سوف تأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عن الأمن في المنطقة بعد عام 2014.

في حقيقة الأمر، تتلاقى ملاحظات تراجع الولايات المتحدة في آسيا الوسطى[2] مع بداية تراجعها في الشرق الأوسط لأسباب مرتبطة باستراتيجية السياسة الخارجية التي وضعها الرئيس باراك أوباما حول استقلال الطاقة، ومعنى هذا أن أميركا في العام 2022 لن تستهلك نفطاً مصدره الشرق الأوسط وإنما ستصبح أكبر بلد منتج للنفط في العالم.

قيرغيزستان بمساعدات مالية كبيرة مقابل الموافقة على إغلاق القاعدة وعدم حصول قيرغيزستان على المساعدات الأميركية الموعودة. على الرغم من أن الحكومة الأميركية سعت جاهدة لإجراء مباحثات مع الحكومة القيرغيزية بشأن تمديد الوجود الأميركي على أراضيها، فإنها لم تستطع سوى التوصل إلى اتفاق في تموز 2009 لتأسيس مركز لعبور الحمولات غير العسكرية عن طريق مطار "ماناس" الدولي إلى أفغانستان لتصبح الكويت المركز الجديد لتجميع القوات المتجهة إلى أفغانستان.

(1) في 30 آب 2012 أعلنت أوزبكستان عزمها حظر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، بعدما تبنى مجلس النواب الأوزبكي وثيقة بهذا الشأن. جاء هذا الحظر في إطار وثيقة رئيسة حول السياسة الخارجية اقترحها الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف لا تسمح بنشر قواعد أو منشآت عسكرية أجنبية على أراضيها، ما سيؤدي إلى إقفال القاعدة الجوية الألمانية بعد قيام حلف شمال الأطلسي بعملية نقل قواته ومعداته العسكرية خلال الانسحاب من أفغانستان والمزمع في نهاية العام 2014.

(2) راجع بهذا الخصوص مقالة غيورغي فالوشين، آسيا الوسطى: آفاق قاتمة في مجال الأمن، عدد 12 حزيران 2013. كذلك، مقالة جوشوا كوتشر، اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى بعد أفغانستان، عدد 28 آذار 2013. مجلة الدبلوماسي الصادرة في طوكيو. المقالتان موجودتان على رابط المجلة التالي: http://thediplomat.com

اتفقت شركات النفط الأميركية مع دول جوارها في كندا والمكسيك على التعويض عن أي نقص في هذه المادة الحيوية. ومن المُلاحظ أن مركز الاهتمام الدولي قد نقل مصالح الولايات المتحدة الأميركية من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى. هذا يعني أن واشنطن أصبحت مشغولة بتطور الصين والهند وتايوان وجنوب شرقي آسيا. كما يتوقع أن تصبح أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية هي البدائل للسياسات الأميركية وفي أول سلم الأولويات.

أمام معطيات هذا التغيير الواسع في استراتيجية واشنطن الخارجية، تبدو موسكو على عجل من أمرها في تثبيت أقدامها في منطقة آسيا الوسطى وذلك تحسباً لسحب الغرب قواته من أفغانستان ومحاولاته نشر الجزء الأكبر منها في هذه الجمهوريات التي طالما نظرت إليها روسيا الاتحادية كمنطقة نفوذ تقليدي لها.

ضمن هذا السياق، أتت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طاجيكستان في 9 تشرين الأول 2012 حيث أجرى محادثات مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمان. جرى التوقيع بحضور الرئيسين على اتفاقية يتم بموجبها تمديد فترة وجود القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي الطاجيكية لمدة ثلاثين عاماً (حتى عام 2042)، ومذكرة إعلان نوايا للتعاون في مجال الهجرة تعني بصورة أكثر دقة، تقديم موسكو تسهيلات للعمالة الطاجيكية الوافدة إلى روسيا الاتحادية.

لقد تمكن الرئيس فلاديمير بوتين من إقناع نظيره إمام علي رحمان بالشروط الروسية لجهة رسوم الإيجار، حيث لا تدفع روسيا الاتحادية عملياً أي مبالغ مالية لكنها تعمل على تسليح الجيش الطاجيكي. بالمقابل تعهدت روسيا بتسهيل التدفق ومنح الإقامات للعمال الطاجيك في روسيا الاتحادية الذين يبلغ عددهم قرابة مليون مواطن طاجيكي وتصل تحويلاتهم المالية إلى بلادهم إلى نحو 3 مليارات دولار في السنة أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية طاجيكستان.

هذا الأمر، يؤثر بشكل جدي في نمو الاقتصاد الطاجيكي بصورة مباشرة، الأمر الذي ساهم في ترجيح الكفة الروسية في خيارات طاجيكستان بين التوجه غرباً أو التوجه نحو تعزيز العلاقة مع روسيا الاتحادية، ناهيك عن عضوية

طاجيكستان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي إلى جانب روسيا الاتحادية القوة الرئيسية المهيمنة فيهما إلى جانب الصين.

تدرك روسيا الاتحادية تماماً سعي الناتو لتوسيع انتشاره في جمهوريات آسيا الوسطى، مع ما سيشكله هذا الأمر من تهديد للمصالح والأمن الروسيين. لذلك، يشكّل توقيع موسكو ودوشنبه لهذه الوثيقة وغيرها من اتفاقيات توسيع التعاون بينهما نجاحاً يُحسب للسياسة الخارجية الروسية، في الحصول على مكسب استراتيجي يتجسد بالحفاظ على وجودها العسكري في طاجيكستان وتعزيزه.

في التصريحات التي أدلى بها الرئيس فلاديمير بوتين خلال زيارته القاعدة العسكرية الروسية في طاجيكستان ما يؤكد أن الخطوات التي تتخذها روسيا الاتحادية من جانب، والولايات المتحدة الأميركية من جانب آخر، ما زالت تندرج ضمن ما جرى وصفه بالعادة بالتنافس بين القوتين العالميتين في المنطقة وهي الحالة التي تُعيد إلى الأذهان مرحلة "الحرب الباردة". قال الرئيس فلاديمير بوتين إنه لا يرى سبباً لاستمرار حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية ومن الضروري أن تتحول إلى منظمة سياسية، مبدياً قلقه من توسع حلف شمال الأطلسي ونشره أسلحة هجومية ومنظومات مضادة للصواريخ قرب الحدود الروسية واصفاً حلف شمال الأطلسي بأنه أثر من مخلفات "الحرب الباردة".

قبل طاجيكستان، كان الرئيس فلاديمير بوتين قد قام بالخطوة نفسها لكن في جمهورية أخرى في آسيا الوسطى تريد الولايات المتحدة الإبقاء على قاعدة عسكرية فيها، هي جمهورية قيرغيزستان التي زارها في 19 أيلول 2013، حيث تم التوقيع بحضوره ونظيره القيرغيزي ألماز بيك أتامبايف على اتفاقية حول الشروط القانونية لبقاء القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي القيرغيزية وتسوية مديونية قرغيزستان لروسيا الاتحادية.

أما جمهورية كازاخستان الواقعة في آسيا الوسطى أيضاً، فإن تعزيز تعاون روسيا العسكري معها تحصيل حاصل بالنظر إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين. كان الرئيس فلاديمير بوتين قد اتفق مع نظيره الكازاخي نور سلطان نزاربايف على خطوات بهذا الاتجاه خلال زيارته إلى كازاخستان مؤخراً.

ويملك الرئيسان وجهات نظر مشتركة حول عدم وجود مبررات لبقاء حلف شمال الأطلسي، إذ يرى الرئيس الكازاخي أيضاً، أن دور حلف شمال الأطلسي وبقاءه أمران لم يعودا مفهومين بعد انتهاء "الحرب الباردة".

مع أن الوضع في جمهوريات آسيا الوسطى ليس مستقراً على أكمل وجه، ومن الممكن أن تطرأ مستجدات بعضها على صلة بالوضع الداخلي في تلك الجمهوريات والبعض الآخر على صلة بتحديات خارجية أهمها انتقال القوى المتطرفة من أفغانستان إلى هذه الجمهوريات، فإن ما حققه الرئيس فلاديمير بوتين خلال السنوات الأخيرة على صعيد توطيد علاقات بلاده مع هذه الجمهوريات يشكل ضبطاً أولياً لموازين القوى في المنطقة.

إن تغيير موازين القوى في آسيا الوسطى والقوقاز يبقي على روسيا الاتحادية صاحبة النفوذ الأقوى في هذه المنطقة بفضل تعزيز تعاونها العسكري مع دول المنطقة أولاً، وإبعاده عن التأثر بما قد يطرأ على هذه الجمهوريات من مستجدات، وذلك عبر رفع مستوى الشراكة الاقتصادية والتجارية معها ثانياً.

مما لا شك فيه أن موسكو قد أدركت أخيراً، أنه في إطار التصدي الروسي لما تعتبره سياسة احتواء تحاول الولايات المتحدة الأميركية فرضها عليها، سواء كان ذلك في أوروبا أو في آسيا، فإن شكل علاقاتها بدول آسيا الوسطى ومستواها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي يجب أن يُعاد فيه النظر، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب[1]، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات التالية:

1- مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في مقاومة "الإرهاب" والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية للجماعات الإسلامية.

2- حماية حدود هذه الدول مع ضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة. في الوقت نفسه،

(1) سيرغي لافروف، احتواء روسيا: العودة إلى المستقبل؟ مجلة روسيا في السياسة الدولية، العدد الرابع، موسكو، 2007.

حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر "مهاجرة" من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة (منظمة شنغهاي).

3- ضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" من جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم من دول العالم العربي، وذلك من خلال تنسيق علاقات موسكو بدول العالم العربي المركزية، في مقدمتها السعودية ومصر وسورية والأردن.

4- تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من دول آسيا الوسطى.

في المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تحقق لموسكو الضمانات التالية:

1- الاستمرار في تمكين روسيا الاتحادية من اتخاذ أراضي آسيا الوسطى مركزاً لإطلاق المركبات الفضائية ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية والإشراف على محطات الطاقة النووية.

2- عدم إدخال "طرف ثالث" في العلاقة والحفاظ على التنسيق والمتابعة العسكرية مع موسكو وبكين، في الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية والتسهيلات الحربية للقوات الروسية.

3- التعاون في مجال الطاقة، واستثمار ثروات بحر قزوين وتأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية، والتعاون لنقل جزء منه إلى الأراضي الصينية (عبر تركستان الشرقية "شينجيانج").

4- إمكانية التعاون مع المنظمات والهيئات الغربية والأميركية، على ألا يؤدي ذلك إلى اختراق المنطقة عسكرياً كما حدث في فترات سابقة.

مع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في ما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه آسيا، يتمثل في استعادة الدولة الروسية لعافيتها، على صعيد التنمية الاقتصادية، وبداية التغلب على المشاكل الاجتماعية وفي المحافظة على تماسك الدولة.

يلاحظ هنا، أن السياسة الخارجية الروسية[1]، في الآونة الأخيرة قد بدأت تحمل نبرة تحدٍّ، خاصة في ظل ما حققته البلاد من تطورات وإنجازات على صعيد التعامل مع مشاكلها، وهو ما سينعكس على مجمل سياستها الخارجية، بما في ذلك تجاه آسيا.

كل المؤشرات تدل على استمرار تمكن روسيا الاتحادية من الحصول على أرضية جديدة ومكانة أفضل مما كانت عليه الحال في السابق داخل القارة الآسيوية.

(1) د. عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح واحتواء الأخطار، السياسة الدولية، تشرين الأول 2007.

الفصل الرابع

العقيدة العسكرية الجديدة
تطوير السياسات الدفاعية لروسيا الاتحادية

"ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها وأسطولها".

القيصر الروسي ألكسندر الثالث

العقيدة العسكرية هي منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولةٍ ما، وهي تشكل مجموع الترتيبات الموجهة لضمان الأمن ومنع الحروب والنزاعات المسلحة. وتشكل العقيدة العسكرية نظام الرؤى المتطورة حول استخدام القوة العسكرية ومهام القوات المسلحة والقوى الحكومية الأخرى للدفاع عن الوطن.

تتمثل القيمة الفعلية للعقيدة العسكرية، أي عقيدة عسكرية، في كونها تقدم المفهوم الأساسي العام لأمن الدولة المعنية وصياغة أهداف السياسة العسكرية ومهامها للدولة عبر تحديد أولوية مصالحها والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب والسلم. إنها أيضاً صياغة المهام القتالية الموكولة إلى القوات العسكرية في ظروف الصراع المسلح وإدارته دفاعاً عن حدود البلاد وسيادتها.

وتعمل العقيدة العسكرية على تشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها البلاد، علاوة على توصيف الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة العدوان بالوسائل العسكرية، فضلاً عن أنها تعكس الخطوط الأساسية للمفاهيم الاستراتيجية، وتوجيهات إعداد الدولة ككل لأغراض الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسلامتها. العقيدة العسكرية هي في العمق إعلانٌ حول سياسة الدولة في مجال الدفاع وينبغي تعريف الأمة والعالم أجمع بها.

العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية

في 26 كانون الأول 2014 أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية، وهي الوثيقة الرابعة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث سبق أن صدرت العقيدة العسكرية الأولى في 2 تشرين الثاني 1993 خلال حقبة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، ثم العقيدة العسكرية الثانية في 21 نيسان 2000 خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فلاديمير بوتين، ثم العقيدة العسكرية الثالثة في 5 شباط 2010 خلال الفترة الرئاسية للرئيس ديميتري ميدفدف.

جرت الموافقة على إدخال بعض التعديلات على الوثيقة الثالثة في اجتماع مجلس الأمن الروسي في 19 كانون الأول 2014 والذي انعقد بشكل طارئ بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين. وتعتبر الوثيقة الرابعة امتداداً لما سبقها من وثائق مع تعديلات أساسية أضيفت إليها في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا الاتحادية.

يشير النص الجديد للعقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية إلى أن تزايد القدرة العسكرية لحلف شمال الأطلسي يعد أحد الأخطار الخارجية الرئيسية التي تهدد روسيا الاتحادية، إضافة إلى منح حلف شمال الأطلسي مهمات ووظائف عالمية يتم تنفيذها مع انتهاك معايير القانون الدولي وكذلك اقتراب البنية التحتية العسكرية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من الحدود الروسية بما في ذلك عن طريق التوسّع المستمر للحلف وقبول دول جديدة فيه.

ظلت الأحكام المهمة ذات الصلة بالعقيدة العسكرية الثالثة دون تغيير في الصيغة الجديدة وعلى وجه الخصوص جرى الاحتفاظ بالطبيعة الدفاعية للعقيدة العسكرية مع التركيز على التزام روسيا بجنوحها لعدم استخدام القوة العسكرية إلا بعد استنفاد إمكانيات استخدام الإجراءات غير العنيفة، إذ أبقت على مبادئ استخدام القوات المسلحة لروسيا الاتحادية وإجراءات استخدام الأسلحة النووية على حالها دون تغيير. وتأخذ الطبعة الجديدة للعقيدة العسكرية في الحسبان حقيقة ظهور تهديدات جديدة لروسيا الاتحادية نشأت نتيجة الوضع في أوكرانيا وحولها،

وكذلك الأحداث التي جرت في شمال أفريقيا وسورية والعراق وأفغانستان.

وعكست وثيقة العقيدة العسكرية الرابعة التوجهات العامة لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، حيث تمثل الإطار العام الحاكم للسياسة الروسية المستقبلية على مدى السنوات القادمة. وخلافاً لوثيقة "أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي حتى عام 2030" التي لم يتم نشرها وتداولها، فإن نص العقيدة العسكرية الجديدة تم نشره بموجب مرسوم رئاسي صدر عن الكرملين بتاريخ 26 كانون الأول 2014 ما يؤكد كونها "إعلاناً" عن سياسة الدولة خلال المرحلة المقبلة. كما جاءت العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها على توظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها وعن مواطنيها داخل حدود الاتحاد الروسي وخارجها.

تعتبر العقيدة العسكرية الجديدة أنه في ظل عدم الالتزام بقواعد القانون الدولي وسيادة منطق القوة، فإن بداية استعادة الدولة العظمى هيبتها ومكانتها تبدأ عبر التسلح بمقومات القوة، وذلك ليس عدواناً على أحد، ولكنه حماية لأمنها ومصالحها وكرامة شعبها. وذكر في نص العقيدة أيضاً، أن من بين التهديدات العسكرية الرئيسية بالنسبة إلى روسيا الاتحادية هناك إنشاء ونشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الاستراتيجية التي تقوض الاستقرار العالمي وتخل بتوازن القوى في مجال الصواريخ النووية القائم حالياً. كذلك، تنفيذ مفهوم الضربة العالمية الشاملة والنية في نشر الأسلحة في الفضاء الكوني. كذلك، نشر أنظمة الأسلحة عالية الدقة الاستراتيجية غير النووية.

إن الطبعة الجديدة تؤكد، كما في السابق، على أن روسيا الاتحادية تحتفظ بحقها في استخدام الأسلحة النووية رداً على أي استخدام للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها، وفي حالات العدوان على روسيا الاتحادية باستخدام أسلحة تقليدية تهدد وجود الدولة مشيراً إلى أن استخدام الأسلحة النووية يتم بقرار من الرئيس الروسي حصراً.

تتضمن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة مقدمة توضيحية للمفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في الوثيقة وثلاثة أقسام أساسية: يتضمن القسم

الأول الإشارة إلى نوعية المخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية، الحالية والمفترضة لروسيا الاتحادية. ويشرح القسم الثاني السياسة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية في مواجهة المخاطر والتهديدات المذكورة سابقاً. ويركز القسم الثالث على الدعم الاقتصادي والعسكري – التقني لمستلزمات الدفاع عن روسيا الاتحادية وعن ضرورة تحسين مستوى نوعية الإنتاج لمجمع الصناعات الدفاعية مع تزويد القوات المسلحة الروسية بأسلحة حديثة وتقنيات عسكرية متقدمة ترفع مستوى استعداداها وتطور قدراها القتالية في مختلف الظروف والأوضاع الحربية.

فيما يلي ترجمة النص الكامل للوثيقة الرابعة للعقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية:

صدرت بمرسوم رئاسي بتاريخ 26 كانون الأول 2014

أولاً: أحكام عامة

1- العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية (يُشار إليها فيما بعد العقيدة العسكرية) هي واحدة من وثائق التخطيط الاستراتيجي الأساسي في روسيا الاتحادية وتشكل نظاماً من الآراء ووجهات النظر المعتمدة رسمياً من قبل الدولة في التحضير للحماية والدفاع المسلح عن روسيا الاتحادية.

2- في العقيدة العسكرية، تُصاغ الأحكام الأساسية للسياسة العسكرية والعسكرية – الاقتصادية لتأمين الدفاع عن الدولة استناداً إلى تحليل المخاطر والتهديدات العسكرية لمصالح روسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

3- يتكون الأساس القانوني للعقيدة العسكرية من مواد دستور روسيا الاتحادية، ومبادئ وقواعد القانون الدولي والمعاهدات الموقعة من قبل روسيا الاتحادية في مجال الدفاع والحد من التسلح ونزع السلاح المعترف بها عموماً؛ والقوانين الدستورية الاتحادية والقوانين الاتحادية الروسية، وأيضاً القوانين والمراسيم الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية وحكومة روسيا الاتحادية والمعمول بها رسمياً.

4- تأخذ العقيدة العسكرية في الاعتبار مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة المدى في تطوير روسيا الاتحادية حتى عام 2020، واستراتيجية الأمن

القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020، فضلاً عن الأحكام ذات الصلة لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية والعقيدة البحرية لروسيا الاتحادية حتى عام 2020، واستراتيجية تنمية منطقة القطب الشمالي لروسيا الاتحادية وحماية الأمن القومي للفترة حتى عام 2020 وغيرها من وثائق التخطيط الاستراتيجي.

5- تعكس العقيدة العسكرية التزام روسيا الاتحادية وتمسكها بجنوحها لعدم استخدام القوة العسكرية إلا بعد استنفاد إمكانيات استخدام كل الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والبيئية والإعلامية والعسكرية وغيرها من الأدوات غير العنفية لحماية المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

6- يتم تحديد أحكام تنفيذ العقيدة العسكرية في الرسائل الموجهة من رئيس روسيا الاتحادية إلى الجمعية الروسية الاتحادية، ويمكن تعديل هذه الأحكام في إطار التخطيط الاستراتيجي العسكري.

7- يتحقق تنفيذ العقيدة العسكرية من خلال مركزية سيطرة الدولة في المجال العسكري، وتنفذ وفقاً للتشريعات الاتحادية والقوانين التنظيمية الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية وحكومة روسيا الاتحادية والأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية.

8- تعمل العقيدة العسكرية ضمن المفاهيم الأساسية التالية:

أ- الأمن العسكري لروسيا الاتحادية (الأمن العسكري فيما بعد): يشكل حالة من حماية المصالح ذات الأهمية الحيوية للفرد والمجتمع والدولة ضد التهديدات العسكرية الخارجية والداخلية المرتبطة باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف والتي تتميز بعدم وجود تهديد عسكري أو بعدم القدرة على مواجهة مثل هذا التهديد؛

ب- الخطر العسكري: يشكل حالة من العلاقات بين الدول أو داخل الدول والتي تتميز بتضافر مجموعة من العوامل القادرة في ظروف معينة على تشكيل خطر عسكري؛

ج- التهديد العسكري: يشكل التهديد العسكري حالة من العلاقات بين الدول أو داخل الدول التي تتميز باحتمال اندلاع نزاع عسكري حقيقي بين الأطراف المتخاصمة وفي ظل درجة عالية من الجهوزية لأي دولة (مجموعة من الدول) أو المنظمات الانفصالية (الإرهابية) لاستخدام القوة العسكرية (العنف المسلح)؛

د- الصراع العسكري: شكل من أشكال حل التناقضات بين الدول أو داخل الدول التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية (يشمل هذا المفهوم جميع أنواع المواجهات المسلحة، بما في ذلك المواجهة المسلحة على نطاق واسع والحروب المحلية والإقليمية والنزاعات المسلحة)؛

هـ- النزاع المسلح: اشتباك مسلح على نطاق محدود بين الدول (نزاع مسلح دولي) أو بين الأطراف المتعارضة داخل حدود أراضي دولة واحدة (نزاع مسلح داخلي)؛

و- الحرب المحلية: الحرب التي تسعى إلى تحقيق أهداف عسكرية وسياسية محدودة. تجري العمليات العسكرية داخل حدود الدول المتحاربة وتؤثر في المقام الأول فقط على مصالح هذه الدول (الإقليمية والاقتصادية والسياسية وغيرها)؛

ز- الحرب الإقليمية: حرب يشارك فيها عدد من الدول الموجودة في إقليم واحد وتشنها القوات المسلحة الوطنية أو قوات التحالف والتي يعمل من خلالها الجانبان على تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية المهمة؛

ح- الحرب على نطاق واسع: حرب بين ائتلافين دوليين أو دول المجتمع الدولي الكبرى وتعمد إلى تحقيق أهداف عسكرية وسياسية جذرية. تنجم الحرب على نطاق واسع عن تصاعد نزاع مسلح أو حرب محلية أو إقليمية لتشمل عدداً كبيراً من الدول من مختلف مناطق العالم. هذه الحرب تتطلب حشد وتعبئة كل الموارد المادية المتاحة والطاقات الروحية والمعنوية للدول المتحاربة؛

ط- السياسة العسكرية: أنشطة الدولة لتنظيم الدفاع والقيام به وتأمين حماية مصالح روسيا الاتحادية وكذلك مصالح حلفائها؛

ي- المنظومة العسكرية للدولة (المنظومة العسكرية فيما بعد): مجموع أجهزة الدولة ومراكز التحكّم والسيطرة العسكرية، وقوات روسيا الاتحادية المسلحة، والقوات الأخرى والهيئات العسكرية وكل التشكيلات (من الآن فصاعداً القوات المسلحة والقوات الأخرى) التي تم بناؤها والتي يعتمد تنفيذ أنشطتها على استخدام الوسائل العسكرية، كذلك أجزاء من مجمعات الإنتاج الصناعي والعلمي التي تهدف أنشطتها المشتركة إلى إعداد الدفاع والحماية المسلحة عن روسيا الاتحادية؛

ك- التخطيط العسكري: تحديد الإجراءات وسبل تحقيق الأهداف والمهام المتعلقة بتطوير المنظومة العسكرية وبناء قدرات القوات المسلحة والقوات الأخرى وتطويرها والاستفادة منها وتأمين الدعم الشامل لها.

ل- جهوزية التعبئة العامة في روسيا الاتحادية: قدرة القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى، اقتصاد الدولة، فضلاً عن السلطات الاتحادية وسلطات الدولة في روسيا الاتحادية والإدارات والمنظمات المحلية المخولة تنفيذ خطط التعبئة العامة.

م- نظام وسائل الردع غير النووية: مجموعة من السياسات الخارجية والعسكرية والتدابير الفنية العسكرية لمنع العدوان ضد روسيا الاتحادية.

ثانياً: الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية لروسيا الاتحادية

9- يتميز تطور المرحلة الراهنة في العالم بازدياد حدة التنافس الدولي، وارتفاع وتيرة التوتر والاشتباك في مناطق مختلفة من العالم بين الدول والأقاليم، واحتدام التنافس بين القيم ونماذج التنمية، وازدياد عمليات عدم الاستقرار وتراجع النمو الاقتصادي والسياسي على الصعيدين العالمي والإقليمي على خلفية الاحتقان الشامل في العلاقات الدولية. يتم الآن تدريجياً إعادة توزيع النفوذ الدولي لصالح مراكز جديدة للنمو الاقتصادي والجذب السياسي.

10- كثير من الصراعات الإقليمية بقي دون حل. ويستمر الجنوح نحو حل هذه الصراعات بالقوة، بما في ذلك في المناطق المتاخمة للحدود مع روسيا الاتحادية.

ولا تضمن الهيكلية القائمة حالياً لنظام الأمن الدولي الحماية المتكافئة لجميع الدول.

11- يُلاحظ وجود دفع باتجاه التهديدات والمخاطر العسكرية في فضاء المعلومات وفي المجال الداخلي لروسيا الاتحادية. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من تراجع احتمالات اندلاع حرب واسعة النطاق ضد روسيا الاتحادية مع استخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، تزداد في بعض المناطق المخاطر العسكرية ضد روسيا الاتحادية.

12- الأخطار العسكرية الخارجية الرئيسية:

أ- الرغبة في منح إمكانات القوة لمنظمة حلف شمال الأطلسي مع وظائف عالمية نفذت على قاعدة انتهاك قواعد القانون الدولي وانتقال البنية التحتية العسكرية للبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي إلى قرب حدود روسيا الاتحادية، من خلال توسيع أعضاء كتلة أعضاء الحلف؛

ب- محاولات زعزعة استقرار الأوضاع في بعض الدول والمناطق وتقويض الاستقرار الاستراتيجي؛

ج- زيادة نشر الوحدات العسكرية من الدول الأجنبية (مجموعات من الدول) على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية والدول الحليفة لها وكذلك ضمن المياه الإقليمية المتاخمة لها؛ من أجل الضغط السياسي والعسكري على روسيا الاتحادية؛

د- إنشاء أنظمة الدرع الصاروخية الاستراتيجية التي تقوض الاستقرار العالمي ونشرها وانتهاك التوازن الموجود في مجال القوة الصاروخية النووية، إضافة إلى عسكرة المجال الفضائي الخارجي ونشر أنظمة الأسلحة الاستراتيجية فائقة الدقة غير النووية؛

هـ- زيادة المطامع الإقليمية ضد روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول والتدخل في شؤونها الداخلية؛

و- انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ والتكنولوجيا الصاروخية والزيادة في عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية؛

ز- انتهاك الاتفاقات الدولية من قبل بعض الدول وكذلك عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية المبرمة سابقاً بشأن تقليص انتشار الأسلحة والحد من سباق التسلح؛

ح- استخدام القوة العسكرية على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى؛

ط- وجود (ظهور) بؤر النزاعات المسلحة وتصاعد حدتها على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية والدول الحليفة لها؛

ي- تفشي ظاهرة التطرف (الإرهاب) الدولي بظواهره الجديدة في ظروف عدم وجود تعاون دولي فاعل لمكافحة الإرهاب، والتهديد الحقيقي لهجمات إرهابية باستخدام المواد الكيميائية المشعة والسامة، وتوسّع الجريمة المنظمة العابرة للدول، ولا سيما الإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

ك- ظهور بؤر التوتر للنزاعات العرقية (الدينية)، وزيادة نشاط المجموعات الدولية المسلحة المتطرفة في المناطق المتاخمة لحدود روسيا الاتحادية وحدود حلفائها، مع وجود النزاعات الإقليمية وتصاعد النزعة الانفصالية والعنف والتطرف الديني في أنحاء متفرقة من العالم.

ل- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض عسكرية - سياسية لأعمال تناقض القانون الدولي ضد سيادة الدول والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول وتهديداً للسلام الدولي والأمن والاستقرار العالمي والإقليمي؛

م- إنشاء أنظمة سياسية تهدد مصالح روسيا الاتحادية في الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية، نتيجة إطاحة الهيئات الحكومية الشرعية؛

ن- قيام الأجهزة الخاصة ومنظمات من الدول الأجنبية بأنشطة تخريبية وتحالفها ضد روسيا الاتحادية.

13- الأخطار العسكرية الداخلية الرئيسية:

أ- الأنشطة الموجهة، لمحاولات تغيير البنية الدستورية لروسيا الاتحادية بالقوة، وزعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد،

وتعطيل عمل أجهزة سلطة الدولة ومرافق الدولة المهمة والمنشآت العسكرية والبنية التحتية للمعلومات التابعة لروسيا الاتحادية.

ب- نشاط المنظمات الإرهابية والأفراد، الساعين لتقويض سيادة روسيا الاتحادية وانتهاك وحدة أراضيها وسلامتها.

ج- أنشطة التأثير المعلوماتي على سكان البلاد، خصوصاً المواطنين الشباب، والتي تهدف إلى تقويض التقاليد التاريخية والروحية والوطنية في مجال الدفاع عن الوطن.

د- إثارة التوترات والنعرات العرقية والاجتماعية والتطرف والتحريض على العداوة أو الكراهية العرقية والدينية.

14- التهديدات العسكرية الرئيسية:

أ- التدهور الحاد للوضع العسكري والسياسي (في العلاقات الدولية) وتهيئة الظروف لاستخدام القوة العسكرية؛

ب- عرقلة عمل أنظمة الدولة ومراكز السيطرة والتحكّم العسكرية لروسيا الاتحادية، وتعطيل مراقبة القوات النووية الاستراتيجية، وتعطيل نظم الإنذار الصاروخي المبكر وأنظمة رصد الفضاء الخارجي، وحماية مرافق تخزين الذخائر النووية ومحطات الطاقة النووية، وحماية منشآت الصناعات النووية والكيمائية والدوائية والطبية، وغيرها من المنشآت الشديدة الخطورة؛

ج- إنشاء وتجهيز الجماعات المسلحة غير الشرعية وممارسة أنشطتها على أراضي روسيا الاتحادية أو على أراضي حلفائها؛

د- استعراض القوة العسكرية خلال إجراء المناورات والتدريبات على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية أو حلفائها لأهداف استفزازية؛

هـ- رفع جهوزية القوات المسلحة لبعض الدول (مجموعات من الدول) مع إعلان التعبئة العسكرية الجزئية أو الكاملة والانتقال بأجهزة الدولة وقيادة السيطرة العسكرية إلى ظروف التشغيل في حالة الحرب.

15- السمات المميزة للصراعات العسكرية المعاصرة:

أ- الاستخدام المتكامل للقوة العسكرية، السياسية، الاقتصادية والإعلامية وغيرها من الموارد ذات الطابع غير العسكري؛ التي تنفذ مع الاستخدام الواسع النطاق لإمكانات احتجاج السكان، وقوات العمليات الخاصة؛

ب- الاستخدام المكثف لنظم الأسلحة والمعدات العسكرية العالية الدقة: أسلحة الحرب الإلكترونية، الأسلحة ما فوق الصوتية، الأسلحة المصنعة على أسس ومبادئ فيزيائية جديدة والقابلة للمقارنة في فاعليتها مع الأسلحة النووية؛ أنظمة التوجيه المعلوماتي، طائرات بدون طيار والأجهزة البحرية ذاتية الحركة، النماذج ذات البرمجيات الآلية الموجهة للأسلحة والأعتدة العسكرية؛

ج- التأثير في العدو في جميع أنحاء عمق أراضيه، عبر الاستخدام في آن، مجال الفضاء العالمي للمعلومات، المجال الجوي والفضائي الخارجي، في البر والبحر؛

د- الانتقائية والدرجة العالية من القدرة على تدمير الهدف، وسرعة مناورة وحدات القوات العسكرية وقوة النيران، والاستفادة من استخدام مختلف وحدات القوات العسكرية المحمولة؛

هـ- تقليص الوقت اللازم لإعطاء التعليمات للقيام بعمليات عسكرية؛

و- تحسين كفاءة إدارة العمليات عبر الانتقال من النظام العمودي الصارم للقيادة والتحكّم إلى النظام الشبكي لأنظمة القيادة والتحكم الآلي للأسلحة ولوحدات القوات العسكرية؛

ز- إيجاد منطقة دائمة للعمليات العسكرية على أراضي الجانبين المتحاربين؛

ح- مشاركة الجماعات المسلحة غير النظامية والشركات العسكرية الخاصة في الأعمال القتالية؛

ط- استخدام وسائل عمل غير مباشرة وغير متماثلة.

ي- استخدام القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية التي تدار وتمول من الخارج.

16- ستظل الأسلحة النووية تشكل عاملاً مهماً في الوقاية من نشوب الحروب النووية والنزاعات العسكرية المستخدمة للأسلحة التقليدية (حرب على نطاق واسع أو حرب إقليمية).

ثالثاً: السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية

17- تحدد المهام الأساسية للسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية من قبل رئيس جمهورية روسيا الاتحادية وفقاً للتشريعات الاتحادية، واستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية خلال عام 2020 والعقيدة العسكرية الحالية.

18- تهدف السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية إلى الحد من سباق التسلح، الردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية، تحسين التنظيم العسكري وتطوير أشكال وأساليب استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في الدفاع وحماية أمن روسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

أنشطة روسيا الاتحادية لردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية

19- تضمن روسيا الاتحادية الاستعداد الدائم لقواتها المسلحة والقوات الأخرى لردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية وتوفير الحماية المسلحة لروسيا الاتحادية وحلفائها وفقاً لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية.

20- إن منع نشوب النزاع العسكري النووي وكذلك أي نزاع عسكري آخر، هو المهمة الرئيسية للسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية.

21- مهام روسيا الاتحادية الرئيسية في ردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية تقوم على:

أ- التقييم والتنبؤ بتطور الأوضاع العسكرية - السياسية على المستويين الدولي والإقليمي، وأيضاً حالة العلاقات بين الدول في المجال العسكري - السياسي عبر استخدام التقنيات الحديثة لنظم المعلومات؛

ب- إزالة المخاطر المحتملة العسكرية والتهديدات العسكرية عبر استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والوسائل غير العسكرية الأخرى؛

ج- الحفاظ على الاستقرار الدولي والإقليمي وإمكانية الردع النووي في حدود المستوى المطلوب؛

د- إبقاء القوات المسلحة والقوات الأخرى على درجة كافية من جهوزية الاستعداد القتالي؛

هـ- الإبقاء على جهوزية التعبئة الاقتصادية لروسيا الاتحادية، وأجهزة سلطة الدولة، ومنظمات وأجهزة الحكم المحلي، في الحفاظ على مستوى الاستعداد المطلوب وفقاً لمجالات الأنشطة المنوطة بها، لضمان حل المشكلات في زمن الحرب؛

و- توحيد الجهود المشتركة للدولة والمجتمع والأفراد من أجل حماية روسيا الاتحادية، وصياغة التوجهات وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين فعالية التنشئة الوطنية العسكرية بين مواطني روسيا الاتحادية وإعدادهم للخدمة العسكرية؛

ز- توسيع دائرة الدول الشريكة وتطوير التعاون معها على أساس المصالح المشتركة في مجال تعزيز الأمن الدولي وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها عالمياً والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية، وتوسيع دائرة التعاون مع مجموعة دول البريكس (الجمهورية الفدرالية البرازيلية، روسيا الاتحادية، جمهورية الهند، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية جنوب أفريقيا)؛

ح- تعزيز نظام الأمن المشترك ضمن إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي وبناء قدراتها، وتكثيف التعاون في مجال الأمن الدولي في إطار رابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون، والتعاون مع جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية من أجل ضمان الأمن والدفاع المشترك، والحفاظ على الحوار على قدم المساواة في مجال الأمن الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي ودول حلف شمال الأطلسي، ما يساعد على بناء نموذج أمني جديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يقوم على مبادئ رفض التكتل الجماعي؛

ط- الامتثال للمعاهدات الدولية في مجال التقليص والحد من انتشار الأسلحة الهجومية الاستراتيجية؛

ي- إبرام الاتفاقات وتنفيذها في مجال الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وتطبيق التدابير الساعية لتعزيز الثقة المتبادلة؛

ك- إنشاء آليات لتنظيم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الدفاع الصاروخي، بما في ذلك إذا لزم الأمر، إنشاء نظام دفاع صاروخي مشترك مع المشاركة الروسية على قدم المساواة؛

ل- التصدي لمحاولات دولة (أو مجموعة من الدول) لتحقيق التفوق العسكري عن طريق نشر أنظمة الدفاع الصاروخية الاستراتيجية، ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونشر أنظمة سلاح استراتيجية غير نووية عالية الدقة؛

م- إبرام معاهدة دولية تحظر نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي؛

ن- التوافق ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة، على القواعد التنظيمية الآمنة للأنشطة الفضائية، بما في ذلك سلامة العمليات في الفضاء الخارجي والتفاصيل التقنية المتعلقة بها؛

س- تعزيز قدرات روسيا الاتحادية في رصد الأجسام والأحداث في الفضاء القريب من الأرض، بما في ذلك آلية للتعاون الدولي في هذا الميدان؛

ع- المشاركة في أنشطة حفظ السلام الدولية، بما في ذلك تلك التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة وضمن إطار التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

ف- وضع آلية دولية واعتمادها لمراقبة الامتثال لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، الأسلحة السامة وطرق تدميرها؛

ص- المشاركة في مكافحة الإرهاب الدولي؛

ق- تهيئة الظروف للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض عسكرية وسياسية لأعمال تناقض القانون الدولي، وموجهة ضد السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول والتي تشكل تهديداً للسلام الدولي والأمن العالمي والاستقرار الإقليمي..

استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى. المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم وخلال فترة التهديد بالعدوان وفي زمن الحرب

22- تعتبر روسيا الاتحادية أن من حقّها مشروعيّة استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في سبيل صدّ العدوان عليها و(أو) على حلفائها، ومن أجل الحفاظ على (استعادة) السلام وفقاً لقرار من مجلس الأمن الدولي أو منظمات الأمن الجماعي الأخرى، وأيضاً من أجل ضمان حماية مواطنيها الموجودين خارج حدود روسيا الاتحادية وذلك طبقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة أو المعترف بها من قبل روسيا الاتحادية.

23- يتم استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم وفقاً لقرار رئيس روسيا الاتحادية بموجب الإجراءات المنصوص عنها في التشريعات الاتحادية. في هذه الحالة، يقوم استخدام القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى بتنفيذ رد قوي ومركز ومتكامل على أساس التحليل المبكر والمستمر للأوضاع العسكرية والسياسية والعسكرية -الاستراتيجية المستجدة.

24- تعتبر روسيا الاتحادية أن أي هجوم مسلح على أي دولة من أعضاء الدولة الاتحادية أو أي عمل ينطوي على استخدام القوة العسكرية ضدها هو عمل عدواني ضد الدولة الاتحادية وسوف تقوم بالرد بتدابير مضادة.

25- تعتبر روسيا الاتحادية أن أي هجوم مسلح على أي عضو من أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي هو عمل عدواني ضد كل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وفي هذه الحالة سوف تقوم بالرد بتدابير وفقاً لما هو منصوص عنه في معاهدة الأمن الجماعي.

26- كجزء من تدابير تطبيق أنشطة الردع الاستراتيجي القوية الطابع، ستقوم روسيا الاتحادية باستخدام الأسلحة العالية الدقة.

27- تحتفظ روسيا الاتحادية لنفسها بالحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدها و(أو) ضد حلفائها، وكذلك في حالة العدوان على روسيا الاتحادية مع استخدام المعتدي للأسلحة التقليدية وعند وجود أي خطر يهدد بقاء كيان الدولة. يتخذ القرار باستخدام الأسلحة النووية من قبل رئيس روسيا الاتحادية.

28- يتم التزام القوات المسلحة والقوات الأخرى بتنفيذ المهام الموضوعة أمامها وفقاً لبرنامج التطبيق الموضوع من قبل القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، وخطة تعبئة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، والأوامر الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية، وأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية وتوجيهاته، والمعايير والأنظمة القانونية الأخرى المرعية الإجراء في روسيا الاتحادية، ووثائق التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بالموضوعات الدفاعية.

29- تخصص روسيا الاتحادية عدداً من تشكيلاتها العسكرية للانضمام إلى عديد قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي للمشاركة في عمليات حفظ السلام تنفيذاً لقرار من مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتخصص روسيا الاتحادية عدداً من تشكيلاتها العسكرية للانضمام إلى عديد قوات التدخل السريع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بغرض الاستجابة الفورية لخطر التهديدات العسكرية ضد البلدان الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ولتنفيذ المهام الموكولة إليها والمحدّدة من قبل من مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لاستخدامها وفقاً للتدابير المنصوص عنها في اتفاق إجراءات الانتشار العملاني للقوات، وكذلك لاستخدامها وتأمين الدعم الشامل لقوات الانتشار السريع الجماعية في منطقة الأمن الجماعي لآسيا الوسطى.

30- للقيام بعمليات حفظ السلام بموجب تفويض صادر عن منظمة الأمم المتحدة أو بموجب تفويض من مجموعة صداقة الدول المستقلة، توفر روسيا الاتحادية

وحدات عسكرية طبقاً للتدبير المنصوص عنه في التشريعات الاتحادية والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية.

31- بهدف الحماية والدفاع عن مصالح جمهورية روسيا الاتحادية ومواطنيها ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يمكن استخدام تشكيلات من القوات المسلحة لروسيا الاتحادية في عمليات خارج أراضي الاتحاد الروسي وذلك اعتماداً على المبادئ والبنود والمعايير المعترف بها في القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة من جانب روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية.

32- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم هي:

أ- الدفاع عن سيادة روسيا الاتحادية وسلامة أراضيها وحرمتها؛

ب- ضمان الردع الاستراتيجي بما في ذلك الوقاية من النزاعات العسكرية؛

ج- الحفاظ على تركيبة حالة الجهوزية القتالية، والاستعداد الدائم للتعبئة والتدريب لأفراد القوات النووية الاستراتيجية، وتوفير القوات والموارد التي تدعمها في عملها وعند استخدامها جهوزية أنظمة القيادة والتحكّم في المستوى المناسب الذي يضمن إلحاق الأذى المطلوب بالمعتدي أيا كانت الأوضاع والظروف؛

د- توفير الإنذار المبكر وفي الوقت المناسب للقائد الأعلى للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية من أي هجوم جوي أو فضائي مع إخطار أجهزة الدولة والإدارات العسكرية والوحدات العسكرية (القوات) عن الأخطار والتهديدات العسكرية المحدقة؛

هـ- المضي قدماً في الحفاظ على قدرات القوات المسلحة والقوات الأخرى في نشر الوحدات العسكرية (القوات) في الوقت المناسب في الأماكن الاستراتيجية التي يحتمل أن تكون خطرة والحفاظ على جهوزيتهم وقدراتهم القتالية؛

و- ضمان الدفاع الجوي عن المنشآت العسكرية المهمة لروسيا الاتحادية والاستعداد لرد الضربات عن طريق الهجوم الجوي والفضائي؛

ز- النشر والحفاظ في المجال الفضائي الاستراتيجي والتجمعات المدارية على الأجهزة الفضائية التي تدعم أنشطة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية؛

ح- تأمين حراسة المرافق الحكومية والعسكرية المهمة وحماية محطات الاتصالات والشحنات الخاصة؛

ط- إنشاء البنية التحتية العسكرية الحالية للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى وتحديث وتطويرها، وكذلك اختيار البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج لاستخدامها من قبل القوات المسلحة لأغراض دفاعية؛

ي- حماية مواطني روسيا الاتحادية خارج حدود روسيا الاتحادية من أي اعتداء مسلح؛

ك- المشاركة في عمليات حفظ (استعادة) السلم والأمن الدوليين، اتخاذ التدابير الكفيلة لتفادي (القضاء) على النزاعات التي تشكل تهديداً للسلام، وقمع أعمال العدوان (انتهاك السلام) على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي أو غيرها من الهيئات ذات الصلاحية في اتخاذ مثل هذه القرارات وفقاً للقانون الدولي؛

ل- مكافحة عمليات القرصنة وضمان سلامة الملاحة البحرية؛

م- ضمان أمن الأنشطة الاقتصادية لروسيا الاتحادية في أعالي البحار؛

ن- مكافحة الإرهاب على أراضي روسيا الاتحادية ومكافحة الأنشطة الإرهابية الدولية خارج أراضيها؛

س- التحضير لتنفيذ تدابير الدفاع عن أراضي روسيا الاتحادية وتنفيذ تدابير الدفاع المدني؛

ع- المشاركة في حماية الانتظام العام والحفاظ على الأمن العام؛

ف- المشاركة في القضاء على الحالات الطارئة وإعادة تأهيل مرافق الاستخدام الخاص؛

ص- المشاركة في تأمين حالة الطوارئ.

33- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان:

أ- تنفيذ حزمة من التدابير الإضافية الهادفة إلى خفض مستوى التهديد بالعدوان ورفع مستوى الاستعداد والجهوزية القتالية لتعبئة القوات المسلحة والقوات الأخرى بهدف تحريك القوات العسكرية وتنفيذ انتشارها الاستراتيجي؛

ب- الحفاظ على إمكانات الردع النووي في وضعية الاستعداد المعمول بها؛

ج- المشاركة في ضمان تطبيق نظام الأحكام العرفية؛

د- تنفيذ كل تدابير الدفاع عن أراضي روسيا الاتحادية وتنفيذ تدابير الدفاع المدني المعمول بها؛

هـ- الوفاء بالتزامات روسيا الاتحادية الدولية فيما يتعلق بالدفاع الجماعي، بهدف صد أو ردع وقوع هجوم عسكري مسلح على دولة أخرى بناء على طلب تقدمت به هذه الدولة إلى روسيا الاتحادية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

34- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن الحرب هي رد العدوان ضد روسيا الاتحادية وحلفائها وإلحاق الهزيمة بالقوات المعتدية وإرغامها على وقف الأعمال العدائية وفقاً للشروط التي تلبي مصالح روسيا الاتحادية وحلفائها.

تطوير المؤسسة العسكرية

35- المهام الرئيسية لبناء القدرات التنظيمية وتطوير المؤسسة العسكرية:

أ- بناء الهيكلية التنظيمية، والمكونات، وعديد أفراد التشكيلات العسكرية بما يتماشى مع المهام الموكلة إليها في زمن السلم، وخلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب، مع مراعاة تخصيص كمية كافية من الموارد المالية والمادية وغيرها من الموارد. يُشار إلى الكمية المخطط

تخصيصها والجدول الزمني لتسليم هذه الموارد في وثائق تخطيط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الطويل المدى لروسيا الاتحادية؛

ب- زيادة فاعلية وسلامة أداء نظم الدولة والإدارة العسكرية؛ وتوفير تبادل المعلومات بين الهيئات التنفيذية الاتحادية والهيئات التنفيذية للكيانات التابعة لروسيا الاتحادية، والهيئات الحكومية الأخرى في حل المشاكل في مجال الأمن والدفاع؛

ج- زيادة كفاءة أنظمة الدفاع الجوي وتطويرها وإنشاء نظام للدفاع عن المجال الجوي - الفضائي لروسيا الاتحادية؛

د- تحسين الدعم العسكري - الاقتصادي للمؤسسة العسكرية على أساس الاستخدام الرشيد للموارد المالية والمادية والموارد الأخرى؛

هـ- تحسين التخطيط العسكري؛

و- تطوير الدفاع الأرضي والدفاع المدني لروسيا الاتحادية؛

ز- تطوير أنظمة تخزين موارد التعبئة بما في ذلك مخزونات الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة والموارد المادية والتقنية؛

ح- زيادة فاعلية الأداء لأنظمة التشغيل، وصيانة الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة؛

ط- إنشاء هياكل تكاملية للدعم المادي - التقني، والدعم الاجتماعي، والطبي والعلمي في القوات المسلحة والقوات الأخرى وكذلك مؤسسات تعليم وتدريب الكوادر العسكرية؛

ي- تطوير الأنظمة لإدارة الدعم المعلوماتي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛

ك- تعزيز هيبة الخدمة العسكرية وإعداد مواطني روسيا الاتحادية لذلك بكل الوسائل؛

ل- دعم التعاون العسكري - السياسي والعسكري - التقني بين روسيا الاتحادية والدول الأجنبية.

م- تطوير قاعدة تعبئة المؤسسة العسكرية وتأمين انتشار الحشد التعبوي للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى، فضلاً عن تحسين أساليب التجنيد وتدريب القوى العاملة، وحشد وتعبئة الموارد البشرية؛

ن- تطوير أنظمة حماية القوات المسلحة والسكان ضد الأسلحة الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية؛

36- الأولويات الرئيسية لتطوير قدرات المؤسسة العسكرية:

أ- تحسين نظام إدارة المؤسسة العسكرية وزيادة فاعلية أدائها؛

ب- توفير التجهيز والتواصل بين التشكيلات العسكرية، وضمان الجهوزية الدائمة للتشكيلات العسكرية وتوفير المستوى المطلوب من التدريب؛

ج- رفع النوعية لتدريب الكوادر ومستوى التعليم العسكري وكذلك زيادة القدرات العلمية العسكرية.

بناء القدرات التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى

37- المهمة الرئيسية لبناء القدرات التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى هو جعل بنيتها، وتكوينها وعديد أفرادها يتناسب طبقاً للحجم المتوقع من المخاطر العسكرية مع مضمون وطبيعة النزاعات العسكرية ومع المهام الحالية وذات المدى الطويل في زمن السلم خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب. ذلك بالتوازي مع الظروف السياسية، الاجتماعية - الاقتصادية، الديموغرافية والعسكرية - التقنية المحتملة لروسيا الاتحادية.

38- تنطلق ضرورة بناء الهيكلية التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى لروسيا الاتحادية من:

أ- تحسين بناء الهيكلية التنظيمية وتكوين التشكيلات القتالية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وضمان مستويات التوظيف المثالية لأفراد القوات المسلحة.

ب- توفير علاقة ارتباط قوية بين تشكيلات ووحدات عسكرية كبيرة من القوات المسلحة دائمة الاستعداد وتشكيلات ووحدات عسكرية كبيرة معدة للتحرك والانتشار من القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى؛

ج- رفع النوعية العملانية والقتالية والخاصة، والتدريب على الحشد والتعبئة؛

د- تحسين التعاون بين فروع القوات المسلحة وتشكيلات الوحدات العسكرية (القوات) والقوات الأخرى؛

هـ- توفير نماذج حديثة من الأسلحة والمعدات الحربية المتخصصة (الموارد المادية - التقنية) بقدرات استيعابية عالية الجودة؛

و- التكامل والتطوير المتناسق للنظم الفنية والخدمات اللوجستية وغيرها من أشكال الدعم للقوات المسلحة والقوات الأخرى، وكذلك نظم التعليم والتنشئة العسكرية وتدريب الكوادر والعلوم العسكرية؛

ز- إعداد جنود على درجة عالية من الاحتراف، من المخلصين المكرسين للوطن، لرفع مكانة الخدمة العسكرية.

39- تحقق تنفيذ المهمات الرئيسية للبناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى يتم عن طريق:

أ- وضع السياسة العسكرية وتنفيذها بشكل متسق ومتماسك؛

ب- تقديم الدعم العسكري - الاقتصادي الفاعل وتوفير التمويل الكافي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛

ج- تحسين مستوى نوعية الإنتاج لمجمع الصناعات الدفاعية؛

د- ضمان الأداء التشغيلي الموثوق لأنظمة القيادة والتحكّم للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم، في فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب؛

هـ- الحفاظ على قدرات البلاد الاقتصادية لتلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى؛

و- الحفاظ على قاعدة للتعبئة العامة في حالة من الجهوزية القادرة على ضمان تلبية التعبئة والحشد والانتشار الاستراتيجي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛

ز- إنشاء قوات الدفاع المدني الدائمة الاستعداد والقادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها في زمن السلم، خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب؛

ح- تحسين نظام التمركز (الإسناد) للقوات المسلحة والقوات الأخرى، بما في ذلك التمركز خارج أراضي الاتحاد الروسي، وفقاً للمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية؛

ط- إنشاء نظام التركيب المحوري الطبقي في المجالات الاستراتيجية والعملانية لأنظمة البنية التحتية العسكرية؛

ي- التخزين المبكر لاحتياطي الموارد والتعبئة؛

ك- رفع فاعلية الأمن المعلوماتي للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى؛

ل- رفع أعداد المعاهد التعليمية العسكرية للتعليم المهني بالتعاون مع المعاهد التعليمية الحكومية الاتحادية للتعليم المهني العالي بحيث تقوم بتدريب مواطني روسيا الاتحادية في إطار برنامج التجنيد العسكري، فضلاً عن تزويدهم بالمعارف وقواعد التقنيات الحديثة؛

م- زيادة مستوى الدعم الاجتماعي للعسكريين، وللمواطنين المسرحين من الخدمة العسكرية وأفراد أسرهم، وكذلك للموظفين المدنيين في القوات المسلحة والقوات الأخرى؛

ن- تنفيذ الضمانات الاجتماعية التي ينص عليها التشريع الاتحادي للعسكريين، وللمواطنين المسرحين من الخدمة العسكرية وأفراد أسرهم وتحسين نوعية حياتهم؛

س- تحسين أنظمة التجنيد العسكرية باستخدام الجنود في تنفيذ الخدمة العسكرية بموجب عقد أو الخدمة العسكرية بموجب التجنيد، مع إعطاء أولية التوظيف بشكل خاص للجنود ولضباط الصف، ما يوفر القدرة

القتالية للوحدات وللتشكيلات العسكرية للقوات المسلحة والقوات الأخرى التي يشغلها في المقام الأول الأفراد العسكريون الخاضعون للخدمة العسكرية بموجب العقد؛

ع- تعزيز مستوى التنظيم وسلطة القانون والانضباط العسكري، فضلاً عن مكافحة مظاهر الفساد وقمعها؛

ف- تحسين مشروع تدريب ما قبل التجنيد العسكري ورفع مستوى التنشئة الوطنية – العسكرية للمواطنين؛

ص- ضمان إشراف أجهزة رقابة الدولة والأجهزة المدنية الرقابية على أنشطة هيئات السلطات التنفيذية الاتحادية وهيئات السلطة التنفيذية لمكونات روسيا الاتحادية في المجالات الدفاعية.

التدريب على التعبئة والاستعداد لإعلان التعبئة العامة في روسيا الاتحادية

40- الاستعداد لإعلان التعبئة العامة في روسيا الاتحادية يرتبط بتوفر التدريب على تنفيذ أداء خطط التعبئة في الوقت المناسب. ويعتمد تحديد المستوى لإعلان التعبئة العامة في روسيا الاتحادية على نوعية التهديد العسكري المتوقع، وطبيعة الصراع المسلح، ويتحقق من خلال تنفيذ التدابير اللازمة للتدريب على التعبئة، فضلاً عن تجهيز القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى بالأسلحة الحديثة، وبالحفاظ على الإمكانات الفنية العسكرية في المستوى المناسب.

41- تكمن المهمة الرئيسية لإعداد التعبئة الاقتصادية، وأجهزة سلطة الدولة، ومنظمات وأجهزة الحكم المحلي، في الاستعدادات في الوقت المناسب للتحول إلى العمل في ظروف الحرب وتلبية متطلبات القوات المسلحة والقوات الأخرى وكذلك توريد احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب.

42- المهام الرئيسية للاستعداد لإعلان التعبئة العامة:

أ- تأمين استدامة الإدارة العامة في زمن الحرب؛

ب- إنشاء الإطار القانوني المنظم لاستخدام التدابير الاقتصادية وغيرها خلال فترة التعبئة، في فترة إعلان الأحكام العرفية وزمن الحرب؛ بما في ذلك

عمل أنظمة الائتمان المالي، النظم الضريبية، نظام السيولة المالية النقدية في هذه الأوقات.

ج- تلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات والهيئات الأخرى وغيرها من احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب؛

د- إنشاء وحدات خاصة تلتحق بالقوات المسلحة أو تعمل لصالح اقتصاد روسيا الاتحادية عند إعلان التعبئة العامة؛

هـ- المحافظة على قدرات قوة الإنتاج الصناعية لروسيا الاتحادية في مستوى المطلوب لتلبية احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب؛

و- توفير موارد بشرية وموارد مادية - تقنية إضافية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وغيرها من الهيئات، والقطاعات الاقتصادية لمواجهة التحديات في زمن الحرب؛

ز- تنظيم أعمال الترميم في المرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة العمليات العسكرية، بما في ذلك استعادة القدرة على الإنتاج، وتصنيع الأسلحة والمعدات والأعتدة العسكرية والخاصة وإنتاجها، فضلاً عن تأمين تغطية وسائل النقل؛

ح- تنظيم تزويد السكان بالمؤن الغذائية والاستهلاكية في ظروف محدودية الموارد في زمن الحرب.

رابعاً: توفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع الوطني

43- تقوم المهمة الرئيسية لتوفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع على خلق الظروف الملائمة لتنمية مستدامة والحفاظ على الإمكانيات العسكرية - الاقتصادية والعسكرية - التقنية للدولة في المستوى المطلوب لتنفيذ السياسة العسكرية والتلبية الأكيدة لاحتياجات المؤسسة العسكرية في زمن السلم، خلال فترة التهديد بالعدوان المباشر وفي زمن الحرب.

44- مهام توفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع الوطني:

أ- تحقيق مستوى كافٍ من الدعم المالي والمادي - التقني للمؤسسة العسكرية، وتوزيع الموارد المالية والمادية التي تهدف إلى دعم المؤسسة

العسكرية وزيادة فعالية استخدامها لتمكينها من تحقيق تنفيذ الأهداف الملقاة على عاتقها؛

ب- توفير كامل الموارد في الوقت المناسب لتنفيذ خطط (برامج) البناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى واستخدامها لتطبيقات القتال، والتدريب الخاص، والتدريب على التعبئة، وغيرها من متطلبات المؤسسة العسكرية؛

ج- تطوير مجمع الصناعات الدفاعية عبر تأمين تكامل مجالات محددة من الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المدنية والعسكرية مع تنسيق الأنشطة العسكرية – الاقتصادية للدولة في مصلحة توفير الدفاع الوطني، وتوفير الحماية القانونية لنتائج الأنشطة الفكرية العسكرية والخاصة والأنشطة ذات الاستخدام المزدوج؛

د- تحسين التعاون العسكري – السياسي والعسكري التقني مع الدول الأجنبية من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة والحد من التوترات العسكرية الدولية والإقليمية في العالم.

تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات الخاصة

45- المهمة الرئيسية لتجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات الخاصة تقوم على إنشاء وصيانة نظام متكامل ومترابط من التسليح وفقاً لمهام وأهداف القوات المسلحة والقوات الأخرى مع تحديد أشكال استخدامها وأساليبه، طبقاً للإمكانات الاقتصادية والتعبوية لروسيا الاتحادية.

46- مهام تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات المتخصصة هي:

أ- التجهيز الشامل (إعادة تجهيز) من نماذج التسليح العسكري الحديثة والمعدات العسكرية المتخصصة للقوات النووية الاستراتيجية والإبقاء عليها في حال من الجهوزية لدعم المهمات القتالية؛

ب- إنشاء أسلحة عسكرية متعددة الوظائف (متعددة الأهداف)، ومعدات عسكرية وتقنيات خاصة عبر استخدام مكونات موحدة؛

ج- تطوير القوات والموارد لحرب المعلومات؛

د- تحسين النوعية لوسائل تبادل المعلومات على أساس استخدام أحدث تطبيقات التكنولوجيا وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك توحيد الأرضية المعلوماتية للقوات المسلحة والقوات الأخرى كجزء من الفضاء المعلوماتي لروسيا الاتحادية؛

هـ- ضمان الوحدة الوظيفية والتنظيمية - التقنية لنظم تسليح القوات العسكرية والقوات الأخرى؛

و- إنشاء نماذج جديدة من الأسلحة عالية الدقة ووسائل التصدي لها: وسائط الدفاع الجوي والفضائي، أنظمة الاتصالات والاستخبارات والمراقبة، وسائط الحرب الإلكترونية، أنظمة الطائرات بدون طيار، الأسلحة الروبوتية الهجومية، طائرات النقل الحديثة، أنظمة ومعدات الحماية الشخصية للجنود؛

ز- إنشاء قاعدة نظم التوجيه المعلوماتي ودمجها مع نظم إدارة توجيه الأسلحة وأنظمة إدارة التشغيل الآلي لأجهزة القيادة والتحكّم على المستويات الاستراتيجية والعملانية - الاستراتيجية والعملانية - التكتيكية والتحكّم التكتيكي.

47- تنفيذ مهام تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة طبقاً لبرنامج الدولة للتسليح وبرامج (الخطط) الدولة الأخرى.

توفير موارد الدعم المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى

48- توفير موارد الدعم المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وتخزينها وصيانتها تتم في إطار نظم متكاملة ومنسقة من الدعم التقني واللوجستي.

49- المهمة الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم هي التخزين الاستيعابي وصيانة احتياطيات الموارد المادية، وتأمين التعبئة العامة ودعمها، والانتشار الاستراتيجي للوحدات العسكرية (القوات)، ودخول العمليات العسكرية (بناء على الوقت الذي يستغرقه تحول الاقتصاد وقطاعاته المستقلة وتنظيم التصنيع للعمل في ظروف الحرب) في ضوء الظروف المادية – الجغرافية للتوجهات الاستراتيجية وإمكانيات أنظمة النقل والمواصلات.

50- المهمة الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في فترة التهديد المباشر بالعدوان هو التزويد الإضافي بالموارد المادية للوحدات العسكرية (القوات) وفقاً لقواعد الدولة ومعاييرها في زمن الحرب.

51- المهام الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن الحرب هي:

أ- توزيع مخزون الموارد المادية في ضوء الأهداف المعدة للوحدات العسكرية (القوات)، والإجراءات، وتوقيت تشكيلها والمدة المتوقعة لاستمرار العمليات العسكرية؛

ب- تعويض الخسائر من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة والأضرار المادية في أثناء العمليات العسكرية، مع الأخذ بالاعتبار إمكانات القوات المسلحة وقدرة المصانع على التسليم، وإصلاح أعطال الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة.

تطوير مجمع الصناعات الدفاعية

52- المهمة الرئيسية لتطوير مجمع الصناعات الدفاعية هو ضمان فعالية أدائه في اقتصاد البلاد باعتباره قطاع التقنيات العالية المتعددة، القادر على تلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى من الأسلحة الحديثة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وتأمين الوجود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية في الأسواق العالمية للمنتجات والخدمات ذات التقنية العالية.

53- مهام تطوير مجمع الصناعات الدفاعية تشمل:

أ- تحسين مجمع الصناعة الدفاعية على أساس إنشاء هياكل الإنتاج العلمية والصناعية الكبرى وتطويرها؛

ب- تطوير نظام التعاون بين الدول في مجالات الابتكار وإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها؛

ج- ضمان الاستقلال التكنولوجي لروسيا الاتحادية في مجال إنتاج النماذج الاستراتيجية وغيرها من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وفقاً لبرنامج الدولة للتسليح؛

د- تحسين أنظمة الإمداد بالمواد الخام لدعم التشغيل في مصانع إنتاج الأسلحة والأعتدة العسكرية في جميع مراحلها، بما في ذلك تجميع المنتجات المحلية بكل عناصرها؛

هـ- إنشاء مجمع صناعات للتقنيات ذات الأولوية، وضمان تصميم أنظمة متطورة ونماذج مستقبلية من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة؛

و- حفاظ سيطرة الدولة على المرافق الاستراتيجية المهمة لمجمع الصناعة الدفاعية؛

ز- استثمار النشاط التقني – الابتكاري بما يمكن من إجراء التجديد النوعي للقاعدة العلمية – التقنية والإنتاجية – التقنية؛

ح- إنشاء، التقنيات الأساسية العسكرية والمدنية ودعمها ووضعها في الخدمة، تلك التقنيات التي تضمن تطوير الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة المستخدمة حالياً ونماذج التسلح المستقبلية وصيانتها، فضلاً عن ضمان تحقيق اختراقات تقنية أو تحقيق قفزة نوعية متقدمة في الأسس العلمية – التقنية بهدف تطوير نماذج جديدة جذرياً من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة التي لم تتح الإمكانات تحقيقها من قبل؛

ط- تحسين أنظمة برامج التخطيط الهادفة إلى تطوير مجمع الصناعات الدفاعية بغية زيادة الفاعلية في تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة

والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وضمان جهوزية القدرة التعبوية لمجمع الصناعة الدفاعية؛

ي- إنتاج الأنظمة والنماذج المستقبلية للأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وتطويرها وتحسين جودتها ورفع القدرة التنافسية للمنتجات ذات الاستخدام العسكري؛ وإنشاء نظام لإدارة دورة التصنيع الكاملة للأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة؛

ك- تحسين الآلية لحجز طلبيات تصنيع المعدات والمنتجات الدفاعية وتسليمها وتوفير الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاتحادية؛

ل- تنفيذ التدابير المنصوص عنها في التشريعات الاتحادية لتوفير الحوافز الاقتصادية لمنفذي طلبيات التصنيع لنظام الدولة الدفاعي؛

م- تحسين أنشطة المؤسسات في مجمع الصناعات الدفاعية من خلال إدخال الآليات التنظيمية – الاقتصادية التي تضمن تنميتها وعملها بكفاءة؛

ن- تحسين إعداد الكوادر وزيادة القدرات الفكرية لمجمع الصناعات الدفاعية وضمان الحماية الاجتماعية للعمال في المجمع.

س- تأمين إنتاج البرمجيات والاستعدادات التكنولوجية لمؤسسات مجمع الصناعات الدفاعية لتطوير وتصنيع نماذج ذات الأولوية للأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة بالحجم والجودة المطلوبين.

التعاون العسكري – السياسي والعسكري – التقني لروسيا الاتحادية مع الدول الأجنبية

54- تقوم روسيا الاتحادية بالتعاون العسكري – السياسي والعسكري – التقني مع الدول الأجنبية (يشار إليها فيما بعد بالتعاون العسكري – السياسي والعسكري – التقني) ومع المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية على أساس السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية طبقاً للتشريعات الاتحادية الروسية والمعاهدات الدولية الموقعة من جانب روسيا الاتحادية.

55- مهام التعاون العسكري - السياسي:

أ- تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي على المستويين العالمي والإقليمي، على أسس سيادة القانون الدولي، وخاصة أحكام ميثاق الأمم المتحدة؛

ب- تشكيل العلاقات التحالفية وتطويرها مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن المشترك والدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة ومع جمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتنمية علاقات الصداقة والشراكة مع الدول الأخرى؛

ج- تطوير عملية المفاوضات من أجل إنشاء أنظمة الأمن والسلامة الإقليمية بمشاركة روسيا الاتحادية؛

د- تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية لمنع نشوب النزاعات، تعزيز السلام وحفظه في مختلف المناطق، بما في ذلك مشاركة وحدات من القوات الروسية في عمليات حفظ السلام؛

هـ- الحفاظ على علاقات متساوية مع الدول المعنية والمنظمات الدولية للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

و- تطوير الحوار مع الدول المعنية بشأن النهج الوطني المعتمد لمواجهة خطر الحرب والتهديدات العسكرية الناجمة عن استخدام واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السياسية والعسكرية.

ز- الوفاء بالالتزامات الدولية لروسيا الاتحادية.

56- الأولويات الرئيسية للتعاون العسكري - السياسي:

أ- مع جمهورية روسيا البيضاء: تنسيق الأنشطة في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية واستخدام البنية التحتية العسكرية؛ وصياغة الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على القدرة الدفاعية للدولة الاتحادية [بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء] وفقاً للعقيدة العسكرية للدولة الاتحادية؛

ب- مع جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية: التعاون من أجل ضمان الدفاع والأمن المشترك؛

ج- مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن المشترك: توحيد الجهود وإنشاء قوات مشتركة لضمان الأمن الجماعي والدفاع المشترك؛

د- مع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة: ضمان الأمن الإقليمي والدولي وتنفيذ أنشطة حفظ السلام؛

هـ- مع دول منظمة شانغهاي للتعاون: تنسيق الجهود لمواجهة الأخطار العسكرية الجديدة والتهديدات العسكرية في الفضاء الأمني المشترك، فضلاً عن إنشاء قاعدة الأطر القانونية – التنظيمية اللازمة؛

و- مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية: إشراك ممثلين عن القوات المسلحة والقوات الأخرى في قيادة عمليات حفظ السلام وفي عملية تخطيط وتنفيذ تدابير التحضير لعمليات حفظ السلام، والمشاركة في صياغة الاتفاقيات الدولية وتنسيقها وتنفيذها وذلك في مجال مراقبة الحد من التسلح وتعزيز الأمن وتوسيع مشاركة المفارز العسكرية والجنود من القوات المسلحة والقوات الأخرى في عمليات حفظ السلام.

57- تهدف مهمة التعاون العسكري – التقني إلى تحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة في هذا المجال والتي يتم تحديدها من خلال التشريعات الاتحادية.

58- تُحدد التوجهات الرئيسية للتعاون العسكري – التقني في الخطاب الرئاسي السنوي لرئيس روسيا الاتحادية إلى الجمعية الروسية الاتحادية.

* * *

يتم تحديث أحكام العقيدة العسكرية مع الطبيعة المتغيرة للمخاطر والتهديدات العسكرية وفي ضوء المهام العسكرية في مجال التحديات الأمن والدفاع العسكري، فضلاً عن تطور الظروف في روسيا الاتحادية.

القراءة التحليلية للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة

العقيدة العسكرية الروسية: الأسباب الموجبة

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وانفراط عقد حلف وارسو، شهدت قضايا الأمن والتوجّهات الاستراتيجية العامة في الاتحاد الروسي الجديد سقوط الكثير من مكونات التفكير الاستراتيجي الذي كان يحكم القضايا الأمنية والعسكرية السوفياتية، وباتت هناك ضرورة حيوية لصياغة إطار استراتيجي أكثر انسجاماً مع المعطيات الدولية والإقليمية والداخلية الجديدة.

تنبع أهمية صياغة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية من أن القيادة العسكرية الروسية جابهت، عقب انفراط عقد الاتحاد السوفياتي، احتياجاً ملحاً لإعادة بناء القوات المسلحة الروسية وتنظيمها في أقصر وقت ممكن، بحيث تستطيع هذه القوات أن تكون الضامن الأساسي لوحدة الأراضي الروسية وسلامتها. ما استدعى صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة تكون بمثابة الأساس الذي يشكل القاعدة الهيكلية التنظيمية لعملية إعادة بناء القوات الروسية المسلحة، وفق مبادئ توضع في ضوء التحليل الموضوعي للمعطيات السياسية والعسكرية القائمة في العالم.

ركّزت عمليات صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الأولوية في التفكير العسكري الروسي تتمثل على وجه التحديد في:

أولاً، مبدأ احتواء العدوان

ركزت القوات المسلحة الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على هدف احتواء أي عدوان قد يتعرض له الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. وقد أُعيد التركيز على هذا المبدأ في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، وهو ما يتطلب بناء القوات العسكرية والتشكيلات القتالية القادرة على التصدي للعدوان واحتوائه وإنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر بالعدو، ليتأكد من أن الخسائر التي سوف يتكبدها تفوق بكثير المكاسب التي يمكن أن يحققها في حال اعتدائه.

ثانياً، الإعداد لمواجهة النزاعات المحلية والحروب الإقليمية

لم تكن العقيدة العسكرية السوفياتية تولي اهتماماً كافياً لعمليات الإعداد للدخول في عمليات قتالية ذات طبيعة إقليمية، وذلك في زحمة انشغال الجيش الأحمر في المواجهة الكونية الواسعة ضد المعسكر الغربي. كما أن هذه النوعية من النزاعات لم تكن شائعة كثيراً في زمن "الحرب الباردة". أما حالياً، فقد أصبح العسكريون الروس يدركون أن لمثل هذه الصراعات نمطها القتالي الخاص، الأمر الذي يستلزم تحديد كيفية إعداد القوات العسكرية والتجهيزات الحربية المتخصصة اللازمة للدخول في هذه النزاعات والحروب.

ثالثاً، الاهتمام بالتطور الحاصل في مجالات التقنيات العسكرية

ما زالت النظرية العسكرية الروسية الخاصة بالعمليات الحربية في ميادين القتال تعتمد على أسلوب (سلاح المشاة والدبابات)، وفي الوقت الذي باتت فيه الجيوش الغربية تعطي دوراً متنامياً للهجوم الجوي وأنظمة الإسناد الناري، لا سيما من ناحية استخدام الأسلحة الدقيقة الموجهة، الأمر الذي انعكس من الناحية العملية في العقيدة العسكرية الرسمية الجديدة بالاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة للاستفادة من قدرات وإمكانيات جميع النظم العسكرية القائمة والوسائل الخاصة بشن العمليات الحربية.

رابعاً، الانتشار الاستراتيجي للقوات العسكرية

تشكل قضايا الانتقال بالقوات العسكرية من حالة السلم إلى حالة الحرب أحد أهم بنود العقيدة العسكرية الجديدة. هذا الأمر يطرح على العسكريين الروس تساؤلات جدّية حول كيفية نقل القدرات القتالية من العمق السيبيري في حالة الضرورة، وحول كيفية نقل القوة العسكرية البشرية من وسط روسيا للانضمام إلى مناطق تخزين الأسلحة في ما وراء منطقة سلسلة جبال الأورال، وحول كيفية نقل القوات الروسية المعبأة إلى أطراف روسيا الاتحادية وإعادة توزيع القوات العسكرية ما لم تكن هناك قدرات كافية للنقل الاستراتيجي، حيث باتت

هذه التساؤلات تستقطب حيزاً رئيسياً من الاهتمام في التفكير العسكري الروسي الجديد.

المنظومة الحديثة للفكر الاستراتيجي الروسي

نحن إذاً، أمام تطور يستلزم تحليل الأهداف القومية والاستراتيجية، وإدراك التهديدات التي تعوق أو تعرقل تحقيق هذه الأهداف، وكيفية توظيف القدرات والإمكانات الروسية الضخمة لمواجهة هذه التحديات، وتأثير ذلك على بلورة عقيدة روسيا الاتحادية العسكرية، لا سيما ما يتعلق منها بالصناعة العسكرية وتأثير عوامل الجغرافيا السياسية، بما يدعم أمن روسيا الاتحادية في عالم متغير.

أولاً، تهديدات الأمن القومي الروسي

السمة الأولى المهمة التي تتمتع بها العقيدة العسكرية الجديدة هي الاعتراف بانعدام إمكانية التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي والتهديدات العسكرية وغير العسكرية. يدرك خبراء النظريات الأمنية الروس أن الأمن القومي الروسي شامل لجميع الأبعاد حيث تبين هذه القراءة التحليلية، مرة أخرى، أن الجيش الروسي عينه مفتوحة على التطورات الأمنية الدولية، خصوصاً بعدما حددت الوثيقة أحد عشر تهديداً أمنياً يواجه روسيا الاتحادية من بينها خمسة تهديدات عسكرية ارتبطت بالولايات المتحدة الأميركية وسياساتها الدولية وأهمها:

1- توظيف قدرات حلف شمال الأطلسي في عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، حيث تتم هذه العمليات خارج مظلة الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يمنع دولة روسيا الاتحادية من الاعتراض عليها إذا ما مثلت تهديداً مباشراً على الأمن القومي الروسي وعلى مصالح روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول. ومثال على ذلك قيام قوات حلف شمال الأطلسي في عام 1999 بعمليات عسكرية في إقليم كوسوفو بدون تفويض من الأمم المتحدة، ثم الاعتراف باستقلال الإقليم رغم قرار مجلس الأمن الدولي الذي أكد وحدة وسلامة

الأراضي الصربية. كما يعتبر ما حصل من احتلال أميركي للعراق مثالاً واضحاً على ذلك. لن يطول الأمر، حتى تكرر روسيا الاتحادية نموذج "كوسوفو" مع أوكرانيا ولكن بسيناريو أكثر إتقاناً وتضم بشكل نهائي "شبه جزيرة القرم" إلى أراضي روسيا الاتحادية.

2- توسيع دول حلف شمال الأطلسي واقتراب هيكلية بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحل منظومة حلف وارسو رسمياً في تموز 1991.

انضمت دول أوروبا الشرقية تباعاً إلى حلف شمال الأطلسي بعد أن قامت الولايات المتحدة الأميركية في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة واشنطن التي أنشأت بموجبها حلف شمال الأطلسي في 12 آذار 1999، منحت كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لثلاث دول أعضاء سابقين كانت جزءاً من معسكر أوروبا الشرقية السابق وحلف وارسو (تشيكيا، المجر وبولندا) بعد تعهّد واشنطن بعدم نشر أسلحة نووية في هذه البلدان التي كانت تدخل ضمن منظومة حلف وارسو.

تبع ذلك منح كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لسبع دول، ثلاث دول من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأربع دول أعضاء سابقين في حلف وارسو من دول أوروبا الشرقية في قمة الحلف في 29 آذار 2004 (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا)، وذلك على الرغم من أن القدرات العسكرية لهذه الدول لا تؤهلها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. ترافق ذلك مع تبني البرلمان الأوكراني في "لعبة جغرافية سياسية خطيرة" قراراً يمنح قوات حلف شمال الأطلسي حق المرور بالأراضي الأوكرانية، بعد إعلان "ترحيب حلف شمال الأطلسي بالطموحات الأوروبية الأطلسية لكل من أوكرانيا وجورجيا، مع التزام قادة الحلف أن يصبح هذان البلدان عضوين في الحلف يوماً ما" في قمة الحلف المنعقدة في 3 نيسان 2008، وتبعه منح كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لكل من ألبانيا وكرواتيا في قمة الحلف المنعقدة في 1 نيسان 2009.

عارضت روسيا الاتحادية فكرة توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي منذ بداية عملية التوسع مطلع تسعينيات القرن العشرين واعتبرته عملاً عدائياً موجهاً ضدها وضد مصالحها، مع ما يشكّله توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي من تهديد مباشر لأمنها القومي وزيادة المطامع الإقليمية ضد روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول، والتدخّل في شؤونها الداخلية. وترى موسكو أن الوضع في العالم لم يصبح أكثر أمناً بعد أن أصبح عدد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي 26 دولة.

إن مجابهة التهديدات والتحديات العالمية الجديدة لا تتطلب إحياء أساليب "الحرب الباردة"، بل تحقيق علاقات الشراكة الحقيقية[1] التي تتسم بالشفافية في ظل روح الثقة الكاملة بين روسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي. وقد انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع عضوية الحلف من اعتبارات أربعة:

أولها، عدم وجود مبرر لاستمرار حلف شمال الأطلسي بعد انهيار المنظومة الشيوعية التي قام الحلف بهدف محاربتها واحتوائها.

ثانيها، توسيع حلف شمال الأطلسي دون ضم روسيا الاتحادية إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا ويجعل الهدف الأساسي منه هو تطويق روسيا الاتحادية وعزلها عن

(1) الأمر الذي يؤكد أن روسيا الاتحادية تنظر إلى توسيع حلف شمال الأطلسي والسياسة الأميركية في هذا الخصوص على أنها مصدر خطر وتهديد لأمنها ومصالحها، ما اقترحه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في إسطنبول في 29 حزيران 2004 من فكرة "تشكيل مجال أمني أوروبي موحد من خلال تنسيق العمليات الجارية بشكل متواز". قصد سيرغي لافروف من تلك العمليات المتوازية "تحويل حلف شمال الأطلسي من منظمة عسكرية بحتة إلى منظمة يغلب عليها الطابع السياسي، وتشكيل قوات الدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي مع تعزيز التعاون بشكل وثيق مع روسيا" وقد قوبل اقتراح سيرغي لافروف بالرفض.

كذلك، فإنه خلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية المنعقد في 10 شباط 2007، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن "توسيع حلف شمال الأطلسي عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات بحر البلطيق الثلاث، ما وضع حلف شمال الأطلسي أمام بوابة روسيا". وأضاف بوتين إن "روسيا الاتحادية تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه حلف شمال الأطلسي، حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

أوروبا، مع ما يمثله ذلك من عودة إلى نظريات وطروحات الحرب الباردة.

ثالثها، توسيع حلف شمال الأطلسي بدعوى حماية دول شرق أوروبا ووسطها من أي تهديد عسكري روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا الاتحادية بسحب تشكيلات قواها من دول شرق أوروبا ودول بحر البلطيق واحترامها لوحدة أراضي هذه الدول ولمبدأ استقلال جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

رابعها، معرفة روسيا الاتحادية المسبقة وإدراكها العميق لمعاني نشر القواعد العسكرية الأميركية في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، ليس إلا بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي، يتكامل مع تمدّد رقعة السيطرة لحلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية في دول أوروبا الشرقية.

3- نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا الاتحادية والذي اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية. يتضمن ذلك القواعد العسكرية الأميركية في شرق أوروبا في كل من بلغاريا ورومانيا، إلى جانب القواعد العسكرية الأميركية ودول حلف شمال الأطلسي التي أُقيمت في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، حيث شملت قاعدة ماناس الأميركية في قيرغيزستان، قاعدة كارشي خان أباد الأميركية في أوزبكستان، قاعدة ترمذ الألمانية في أوزبكستان والقاعدة دوشنبه الفرنسية في طاجيكستان.

4- تتضمن قائمة المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية أيضاً، وفقاً للوثيقة، "عسكرة الفضاء" ونشر أسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصابة، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية التي تعتبر العقيدة العسكرية الجديدة أنها "تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكري في مجال الصواريخ النووية".

ويؤدي نشر منظومة الدرع الصاروخية إلى إضعاف قدرات روسيا الاتحادية الاستراتيجية للردع النووي، حيث تحرم روسيا الاتحادية من القدرة على توجيه

الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة الأميركية، في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا الاتحادية، ما يجعلها من دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها القومي وسلامة شعبها. يضاف إلى التهديدات الرئيسية السابقة مجموعة من المخاطر والتهديدات التي لا تتضمن مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي، بل ربما توفر فرصة للتعاون بين الجانبين، وأهمها:

- خطر الانتشار النووي، و" النزعة الخاصة بنشر التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية وصنع أسلحة الدمار الشامل".
- تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي.
- التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي مثل جورجيا وأوكرانيا حالياً، والصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باخ وكذلك في أفغانستان.
- الصراع المتفاقم من أجل الاستحواذ على موارد الطاقة والوقود وغيرها من المواد الخام، كما حدث عندما احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق للسيطرة على مخزونه النفطي.
- التهديدات الأمنية الداخلية، وفي مقدمتها الإرهاب وعدم الاستقرار في شمال القوقاز.

ثانياً، سبل مواجهة تهديدات الأمن القومي لروسيا الاتحادية

أشارت العقيدة العسكرية الجديدة إلى مجموعة من الآليات التي ستُعتمد في مواجهة هذه التهديدات، وأهمها:

1- استخدام السلاح النووي لصد العدوان

تمنح العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية مشروعية الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل. وقد جاء في نص البند السابع والعشرين من العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية ما يلي: "تحتفظ روسيا الاتحادية لنفسها بالحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من

أسلحة الدمار الشامل ضدها و(أو) ضد حلفائها، وكذلك في حالة العدوان على روسيا الاتحادية مع استخدام المعتدي للأسلحة التقليدية وعند وجود أي خطر يهدد بقاء كيان الدولة. يتخذ القرار باستخدام الأسلحة النووية من قبل رئيس روسيا الاتحادية".

وتمتلك روسيا الاتحادية حالياً أكبر ترسانة من الأسلحة النووية الاستراتيجية في العالم وثاني أكبر مخزون من وسائل حمل الأسلحة النووية من صواريخ وطائرات وغواصات قادرة على حمل 2679 قطعة سلاح نووي "استراتيجي".

ظهرت إمكانية استخدام الضربة النووية الاستباقية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993، ثم في العقيدة الصادرة عام 2000 وعام 2010 والعقيدة العسكرية الجديدة. وخلافاً للعقيدة العسكرية لعام 2000، والتي كان يقتصر فيها استخدام روسيا الاتحادية للسلاح النووي فقط في حالة تعرضها "لهجوم نووي"، أو في حالة الحرب الواسعة النطاق التي قد تُشن ضدها، تقضي العقيدة العسكرية الروسية الجديدة باستخدام السلاح النووي لصد أي عدوان حتى ولو جاء من خلال استخدام الأسلحة الهجومية التقليدية وفي الحروب الإقليمية وذات النطاق المحدود، إذا اقتضت ذلك مسوغات صيانة الأمن القومي الروسي والأوضاع الحربية الحرجة الناجمة عن أي عدوان يمثل تهديداً وجودياً خطيراً على كيان روسيا الاتحادية.

ويظل أساس العقيدة العسكرية الروسية الردع النووي الدفاعي على عكس العقيدة الأميركية التي تقوم على الردع الهجومي، ويقارن هذا المبدأ بحق الولايات المتحدة الأميركية في توجيه "ضربة خاطفة شاملة" عبر تطوير برامجها الصاروخية وعبر استغلال المجال الفضائي ليكون لديها قدرات واسعة للضربة النووية الأولى.

2- نشر قوات روسية خارج حدود روسيا الاتحادية

تتضمّن العقيدة العسكرية الروسية الجديدة حق روسيا الاتحادية في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها، وكذلك للمحافظة على السلم والأمن في العالم، حيث ورد في نص البند الواحد والثلاثين

من العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية ما يلي: "بهدف الحماية والدفاع عن مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يمكن استخدام تشكيلات من القوات المسلحة لروسيا الاتحادية في عمليات خارج أراضي الاتحاد الروسي وذلك اعتماداً على المبادئ والبنود والمعايير المعترف بها في القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقّعة من جانب روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية".

وبهذا، تكون العقيدة العسكرية الروسية الجديدة قد وسعت نطاق إرسال القوات العسكرية الروسية خارج حدود روسيا الاتحادية والذي كان يقتصر في الماضي على تهديد وشيك على روسيا الاتحادية ذاتها أو في إطار قوات حفظ السلام في اطار قرار من الأمم المتحدة.

أقرت الوثيقة الجديدة نشر القوات العسكرية الروسية بناء على قرار من منظمة صداقة الدول المستقلة، أو لحماية الروس الموجودين في جمهوريات أخرى ضد أي اعتداءات أو هجمات، كما حدث في جمهورية جورجيا (جنوب أوسيتيا وأبخازيا) في 8 آب عام 2008 وفي جمهورية أوكرانيا (شبه جزيرة القرم) في 27 شباط عام 2014، الأمر الذي يتيح لروسيا الاتحادية التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لحماية الأقليات الروسية فيها.

وفي 9 تشرين الأول من عام 2009 أُجريت تعديلات على قانون الدفاع الروسي يُمنح بموجبها الحق للتشكيلات العسكرية المختلفة من القوات المسلحة الروسية أن تُستخدم عملياً خارج حدود روسيا الاتحادية بهدف ردع أي هجوم أو اعتداء مسلح على القوات العسكرية لروسيا الاتحادية[1] وغيرها من القوات المرابطة خارج حدود روسيا الاتحادية، وكذلك بهدف صد أو ردع وقوع هجوم عسكري

(1) برّر الجنرال نيكولاي باتروشيف، سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي لصحيفة "أزفيستيا" الروسية في 2 شباط 2010، ذلك بأن تحليل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم وآفاق تطوره حتى عام 2020 يدل على أن الساحة العالمية ستشهد الانتقال من النزاعات الواسعة النطاق إلى حروب ونزاعات محدودة النطاق، هذا إلى جانب تنامي ظاهرة الإرهاب وإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على مواد قادرة على صناعة قنبلة نووية.

مسلح على دولة أخرى بناء على طلب تقدمت به هذه الدولة إلى روسيا الاتحادية وفقاً لقواعد القانون الدولي، أو بناء على قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي وغيره من منظمات الأمن الجماعي، ولحماية مواطني جمهورية روسيا الاتحادية خارج حدود روسيا الاتحادية من أي اعتداء مسلح.

3- تطوير المؤسسة العسكرية الروسية

وتضمّنت العقيدة العسكرية الجديدة أيضاً النص على تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، والتخطيط العسكري، وتزويد القوات المسلحة بالسلاح والتقنيات الحربية الحديثة.

وقد سبق أن صدّق الرئيس فلاديمير بوتين في 21 تموز عام 2001 على العقيدة العسكرية للأسطول البحري الحربي لروسيا الاتحادية حتى الفترة الممتدة حتى عام 2020، وهي تتضمّن تغييرات جوهرية في بنية القوات الروسية المسلحة وقوامها، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، ومزودة بأسلحة متقدمة وتقنيات حربية خاصة متطورة ومستعدة دائماً للتعامل القتالي الفاعل والسريع مع جميع المخاطر والتهديدات.

4- تطوير الصناعات العسكرية الروسية الدفاعية

كما تتناول العقيدة، بالإضافة إلى الجوانب العسكرية البحتة، مسألة تطوير مجمع الصناعات الدفاعية. وهناك اهتمام خاص بتطوير الصناعات العسكرية المتقدمة وذات الدقة والتقنيات العالية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا الاتحادية، ولكن أيضاً لزيادة قدراها التنافسية والتحكّم في سوق السلاح العالمية.

وكان ذلك وراء نجاح مجمع الصناعات الدفاعية الروسي في تطوير تقنيات الصواريخ الذاتية الدفع (الباليستية) القادرة على اختراق أي نظام دفاعي صاروخي، بما في ذلك الدرع الصاروخية الأميركية المراد إنشاؤها في شرق أوروبا. كما قامت روسيا الاتحادية بإطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (توبول – أم والمعروف لدى حلف شمال الأطلسي تحت اسم إس إس – 27) وذلك في 29 أيار 2007، والذي اعتبره الرئيس فلاديمير بوتين ثورة في مجال تحسين

القدرات العسكرية للأسلحة الأساسية للقوات الاستراتيجية الروسية. وتعادل القوة التدميرية لصاروخ "توبول - أم" 50 ضعفاً القوة التدميرية للقنبلة الذرية الأميركية التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية في عام 1945.

النتائج السياسية التي حققتها العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

أصبح المصدر الأساسي لتهديد أمن روسيا الاتحادية متمثلاً بالدرجة الأولى في النزاعات الإقليمية المتكونة أو التي يمكن أن تتكون داخل النطاق الجيوسياسي المحيط بروسيا الاتحادية، علاوة على أن العقيدة العسكرية قد أبعدت بشكل واضح تدخل القوات المسلحة الروسية في الشؤون السياسية الداخلية واقتصار دورها على حماية النظام الدستوري الاتحادي وتدعيم سلطة القيادة السياسية الروسية. وأصبحت الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة الروسية، بمقتضى العقيدة العسكرية الجديدة، على الشكل التالي:

1- الدفاع عن أمن روسيا الاتحادية وسيادتها وحماية حدودها.
2- حماية النظام السياسي والدستوري لروسيا الاتحادية.
3- مواجهة النزعات القومية الانفصالية داخل البلاد.
4- حماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفياتي السابق.
5- الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة مجموعة صداقة الدول المستقلة.

في ضوء كل ما سبق، احتفظت العقيدة العسكرية الروسية في صياغتها الجديدة بحق التدخّل في مجموعة صداقة الدول المستقلة بأسرها. وتعكس العقيدة العسكرية الجديدة نزوعاً واضحاً من جانب القيادة العسكرية الروسية لاستعادة السيطرة، بأشكال جديدة، على الدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة، بل وتتكامل هذه النزعة مع اتجاه القيادة الروسية للاستحواذ على مكانة الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الشرقية بأسرها. هذا الاتجاه، بدا واضحاً في رفض روسيا الاتحادية انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي.

وقد رسمت القيادة العسكرية الروسية سيناريوهاتها للحروب المستقبلية، وهي حروب يمكن أن تحدث وتعرّض سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي للخطر، أو حروب يمكن أن تتعرّض روسيا الاتحادية من خلالها إلى ضغوط سياسية واقتصادية من جانب القوى الكبرى. وحدّدت الصيغة الأولية للعقيدة العسكرية الروسية ثلاثة أشكال رئيسية للحرب التي يمكن أن تتورط روسيا الاتحادية فيها وتتمثل بالتحديد في:

أولاً، النزاعات المنخفضة الحدة: حدّدت العقيدة العسكرية عدداً من الحالات الخاصة التي يمكن أن تلجأ روسيا الاتحادية من خلالها إلى استخدام القوة، ويتضمّن ذلك أعمال قوات حفظ السلام وحماية خطوط الملاحة البحرية والمناطق الاقتصادية وحماية المواطنين الروس في الخارج. كما نظرت هذه الوثيقة إلى الصراعات المحلية ونزاعات المحيط الإقليمي بوصفها إحدى الحالات التي قد تستوجب تدخل القوات المسلحة الروسية.

ثانياً، الحرب التقليدية واسعة النطاق: يمكن أن يحدث هذا النوع من الحروب حسب ما ورد في العقيدة العسكرية في حال تعرض روسيا الاتحادية أو أي دولة حليفة لها أو أي دولة أخرى تقع على مقربة من حدودها لاعتداء ما، يمكن أن يتطور إلى صراع مسلح بين أحلاف عسكرية ودول كبرى. ويعتبر العسكريون الروس حرب الخليج وعملية عاصفة الصحراء مثالاً بارزاً على مثل هذا النوع من الصراع. وترى العقيدة العسكرية الجديدة أن دور القوات المسلحة الروسية في هذه الحرب سوف يشمل مواجهة الهجوم الصاروخي المعادي وحماية الأهداف العسكرية الاستراتيجية مثل المراكز الإدارية ومجمع الصناعات الدفاعية وتنفيذ هجوم انتقامي يعمل على حرمان القوات المعادية من امتلاك القدرة على مواصلة الحرب عبر تكبيدها الخسائر الفادحة.

ثالثاً، الحرب النووية: تعكس العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تحوّلاً بالغ الأهمية يظهر في التخلي عن التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية، وهو المبدأ الذي كان الاتحاد السوفياتي قد أعلنه سابقاً في العام 1982. وقد نظرت العقيدة العسكرية الجديدة إلى الحرب النووية باعتبارها امتداداً للحرب التقليدية واسعة

النطاق، مع التأكيد على أن الضربات المعادية بالأسلحة التقليدية الذكية ضد عناصر القوة النووية الروسية على اختلاف أشكالها ومكوناتها، سوف تدفع القيادة العسكرية الروسية إلى اعتباره مساوياً لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، ما يتطلّب من وجهة النظر الروسية القيام برد انتقامي على المستوى نفسه يشمل استخدام السلاح النووي.

على هذا الأساس، فإن الصراعات العسكرية المنخفضة الحدة استحوذت من الناحية الفعلية على الحيز الأكبر من الاهتمام في العقيدة العسكرية الروسية، وانعكس ذلك في توجه القيادة الروسية لاستخدام قوات حفظ السلام لاحتواء الصراعات المحلية والقومية في كثير من دول مجموعة صداقة الدول المستقلة.

إن أعمال حفظ الأمن والسلام الإقليميين، ستشكّل في حقيقة الأمر أداة من الأدوات المستخدمة لإضفاء الشرعية على تدخل روسيا الاتحادية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في مجموعة صداقة الدول المستقلة، حيث تدخلت روسيا الاتحادية تدخّلاً مباشراً لهذا الغرض في كل من جمهوريات مولدوفيا وطاجيكستان، وأرسلت قواتها العسكرية إلى كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وشبه جزيرة القرم. وارتبط هذا التدخّل بوجود أقلية روسية كبيرة تتعرض للتهديد بموجب هذه الصراعات، كما كان التدخل في تلك الحالات تحت ستار الحفاظ على الاستقرار في الدول المجاورة وللحيلولة دون انتقال الصراع إليها. وقد حرصت السياسة الروسية في هذا الصدد على إظهار استعدادها الدائم لاستخدام مستوى عالٍ من القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على الموقف.

أزمة جيورجيا 2008

تقع أوسيتيا الجنوبية وسط جورجيا من ناحية الشمال، وحدودها محاذية لجمهورية أوسيتيا الشمالية التي هي جزء من روسيا الاتحادية في حدود مشتركة عبر إقليم القوقاز. وغالبية سكان أوسيتيا الجنوبية من إثنية الأوسيتيين المسيحيين الذين يتحدثون لغة تنتمي تاريخياً إلى اللغة الفارسية. استولت روسيا القيصرية على أوسيتيا كاملة عام 1878. وبعد الثورة البلشفية قسمتها إلى كيانين، أُلحق الشمالي بالاتحاد الروسي والجنوبي بجورجيا. وكجزء من إعادة تشكيل المنطقة الذي

أعقب تلك الأحداث، أنشئ إقليم أوسيتيا الجنوبية المتمتع بحكم ذاتي ضمن جورجيا وإقليم أوسيتيا الشمالية في روسيا السوفياتية.

منذ عام 1989، مع تفكّك الاتحاد السوفياتي، عبرت أوسيتيا الجنوبية عن نزعتها الانفصالية عن جورجيا. وقد أرسلت موسكو عام 1989 قوات عسكرية لحفظ الأمن في المنطقة بعد اندلاع مواجهات عنيفة بين الجورجيين والأوسيتيين في العاصمة تسخانفيلي، كما اندلع العنف مجدداً عام 1990 عندما أعلنت أوسيتيا رغبتها في الانفصال عن جورجيا وإعلان المنطقة تابعة للنفوذ الروسي، وهو ما اعترض عليه البرلمان الجورجي، لتبدأ المواجهات بين الانفصاليين في أوسيتيا والشرطة الجورجية. تعرض عدد من القرى في أوسيتيا الجنوبية إلى الإحراق والتدمير وسقوط عدد من القتلى، وبالمثل فقد رحلت عن أوسيتيا أعداد كبيرة من الجورجيين في اتجاه مناطق بعيدة. ومع تجدّد المواجهات منذ سنة 2004، أعلنت أوسيتيا الجنوبية نيتها إجراء استفتاء لتقرير المصير سنة 2006 وهو ما رفضته جورجيا بشدة، واعتبرته روسيا الاتحادية تعبيراً حراً عن إرادة الاستقلال. تحول جورجيا دون توحّد أوسيتيا الجنوبية والشمالية وتصر على أن لا مجال للمساومة في أن تكون أوسيتيا الجنوبية جزءاً من أراضيها، وتتجنب استخدام اسم "أوسيتيا الجنوبية" الذي ترى أنه يتضمّن علاقات سياسية مع أوسيتيا الشمالية، وبالتالي يشكل تهديداً لوحدة الأراضي الجورجية. كما ترى جورجيا أن استخدام كلمة "الشمالية" في التعريف بـ "أوسيتيا الشمالية" أمر مضلّل، ووفقاً لوجهة النظر الجورجية فإن هذا الإقليم هو كل أوسيتيا. وتفضّل جورجيا استخدام الاسم التاريخي "ساماشابلو" أو الاسم الحديث للإقليم "تسخينفالي" للدلالة على أوسيتيا الجنوبية التي هي جزء من المحافظة الجورجية شيدا كارتي.

عام 2008، أعطى الرئيس الجيورجي "ميخائيل سكاشفيلي" الذي حكم بلاده ما بين العامين 2004 و2013 الحجة التي كانت تبحث عنها القيادة الروسية بهجومه على أوسيتيا الجنوبية ذات النزعة الانفصالية، والتي كانت تنتشر فيها قوات مراقبة دولية تتكون أساساً من وحدات عسكرية روسية. راهن ميخائيل سكاشفيلي على الدعم الذي اعتبر أن الغرب سيوفّره له وعلى قدرات بلاده العسكرية التي عوّلت على التسليح الإسرائيلي والغربي.



في 8 آب 2008، بدأت القوات الروسية اجتياح مناطق واسعة من جمهورية جيورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، التي كانت قبل العام 1991 جزءاً من الاتحاد السوفياتي. وخابت حسابات ميخائيل سكاشفيلي في وجه المحدلة العسكرية الروسية التي وصلت في أقل من مائة ساعة إلى مشارف العاصمة تبيليسي.

حسم الرئيس فلاديمير بوتين الحرب لمصلحته عبر اجتياحه أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والتي انتهت بهزيمة القوات الجورجية وبوقف العمليات الحربية واعتراف روسيا الاتحادية بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولتين مستقلتين. ولم يقبل الرئيس فلاديمير بوتين وقفاً لإطلاق النار إلا في السادس عشر من الشهر نفسه بعد أن أنجزت القوات الروسية أهدافها الميدانية، كما سبق وأشرنا.

لم تكتفِ موسكو التي فرضت حصاراً بحرياً على موانئ جيورجيا بذلك، بل أرسلت وحدات عسكرية إلى أبخازيا، الواقعة على الشاطئ الشمالي الغربي لجيورجيا، لدعم الحركة الانفصالية الأبخازية. وبفضل هذا الدعم، تمكن الأبخازيون من الهيمنة التامة على المناطق التي يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من أبخازيا.

بعد عشرة أيام فقط من بدء الحرب الجورجية، أعلنت روسيا الاتحادية الاعتراف رسمياً باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين، وتمكّنت من فرض أمر واقع جديد بالرغم من تنديدات وتهديدات حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وعلى رغم إعلان استقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا واعتراف موسكو بهما، فإن أياً من بلدان العالم باستثناء نيكاراغوا، لم يحذُ حذو موسكو، وبقيت حالتهما شبيهة بحالة جمهورية قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

الفصل الخامس

الأوراسية مقابل الأطلسية

"إنه المستقبل الذي يولد اليوم".

الرئيس فلاديمير بوتين

ترفض روسيا الاتحادية انفراد الولايات المتحدة الأميركية بإدارة الشأن الدولي والإقليمي، كما ترفض فرض نفوذها ومحاولة تأكيد هيمنتها على دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي منطقة نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق، التي لا تزال روسيا الاتحادية تعتبرها مجالها الحيوي وامتداداً طبيعياً لها ولأمنها القومي بمفهومه الواسع.

ولن يقبل الرئيس فلاديمير بوتين، بأي حال من الأحوال، أن يخضع أو يرضخ لمن يريد أن يمعن في إذلال روسيا الاتحادية أو يبالغ في إقصائها. ومن دون الدخول في أتون المواجهات أو الانحدار إلى غياهب حرب باردة جديدة، تسعى العقيدة العسكرية الروسية بمفاهيمها الجديدة إلى حمل الولايات المتحدة الأميركية على تغيير نظرتها الدونية لروسيا الاتحادية وإلى فرض بناء علاقات متكافئة على قدم المساواة تتضمن احتراماً من جانبها لأمن روسيا الاتحادية وسيادتها ومصالحها، وشراكة كاملة معها ومع حلفائها.

تشمل العقيدة العسكرية الروسية، بما تتضمنه من أسس وقواعد وأهداف على النحو الذي سبق تبيانه، مجموعة من الدلالات والعوامل المتداخلة التي تتعلق بمكانة روسيا الاتحادية دولياً وإقليمياً، خصوصاً تلك التوجهات العامة الحاكمة لسياستها الدفاعية حتى عام 2020.

وتعتبر هذه العقيدة بما اشتملت عليه من إشارات إلى التهديد الذي تمثله سياسات الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي وخطرها على المصالح الحيوية الروسية ومجالات الأمن القومي الروسي، تعبيراً واضحاً عن مدى رغبة

القيادة الروسية الحالية في تأكيد مكانة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى وعن كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي.

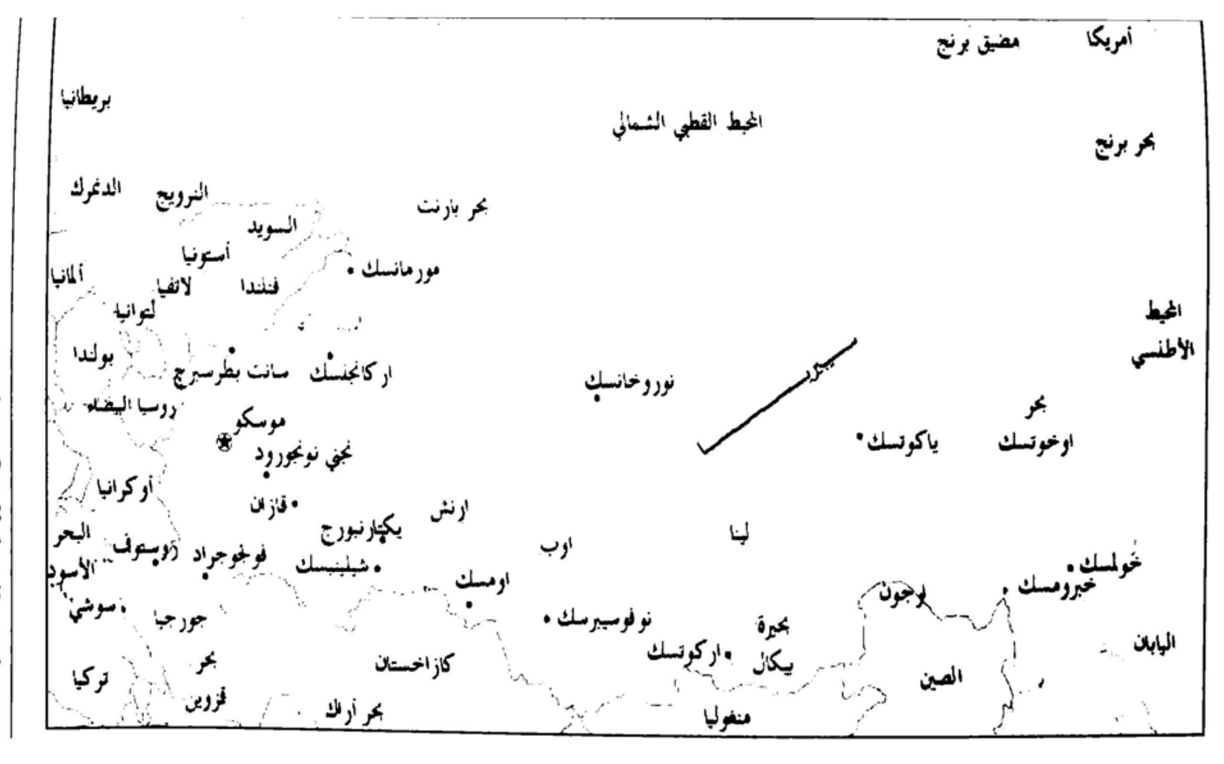
وكما هو واضح في عقيدتها العسكرية الجديدة، فهناك توجه حاسم من روسيا الاتحادية لاستعادة مكانتها ومواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأميركيين في إدارة الشأن الدولي. وفيما يلي بعض العوامل المؤثرة في بناء العقيدة العسكرية الروسية الجديدة.

1- تأثير الموقع الاستراتيجي والمحيط الجغرافي المباشر

تعد الجغرافيا السياسية أحد أهم العناصر لتحليل سياسة أي دولة، وأحد أهم المحدّدات لاتخاذ قرارها السياسي، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي. ومن ثم، فإن عامل الجغرافيا السياسية هو ما يبقي على استمرارية توجهات أي دولة رغم تغير قيادتها السياسية، ذلك أن محدّدات الجغرافيا السياسية تعتمد على عناصر أكثر رسوخاً. يظهر هذا الأمر في الحالة الروسية بشكل واضح حيث أجبرت الجغرافيا السياسية روسيا التاريخية على استمرارية توجهات معيّنة على امتداد حقب تاريخية متعدّدة. وبرغم التغيير الأيديولوجي بدءاً بروسيا القيصرية، مروراً بالثورة البلشفية والاتحاد السوفياتي، وانتهاء بروسيا الاتحادية، يمكن للمتابع أن يدرك استمرارية نمط معين في السياسة الروسية نابع من محددات الجغرافيا السياسية التي تؤثر فيها.

وبالتالي، فإذا كان لكل دولة كبرى مسلماتها "الجغرافية الاستراتيجية"، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح "الجغرافية السياسية" التي لا يمكن التنازل عنها لأنها مصيرية، فإن لروسيا الاتحادية أيضاً مسلماتها التي تندرج في ما يسمى "المحيط المباشر" كونه يشكل عماد كيان الأمن القومي الروسي. يتمثل المحيط المباشر لروسيا الاتحادية اليوم، بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، في الخط الممتد من جورجيا وأوكرانيا مروراً بتشيكيا وبولندا وحتى حدود دول بحر البلطيق(1).

(1) حسام سويلم – الصناعات العسكرية الروسية في إطار عقيدتها القتالية الجديدة – الأهرام – الطبعة الدولية – نيسان 2010.


أمريكا
مضيق برنج
بريطانيا
المحيط القطبي الشمالي
بحر برنج
الدنمرك
النرويج
بحر بارنت
السويد
أستونيا
مورمانسك
ألمانيا
لاتفيا
فنلندا
لتوانيا
المحيط
الأطلنسي
بولندا
سانت بطرسبرج
اركانجنسك
نوروخانسك
روسيا البيضاء
موسكو
بحر
ياكوتسك
اوخوتسك
نجني نوبجورود
أوكرانيا
قازان
ارنش
البحر
الأسود
روستوف
فولجوجراد
يكتارنبورج
شيلنبسك
اوب
لينا
اومسك
خولمسك
خبرومسك
سوشي
جورجيا
نوفوسيبرسك
بحيرة
بيكال
اركوتسك
اليابان
بحر
قزوين
تركيا
كازاخستان
بحر أرال
منغوليا
الصين

تمتلك منطقة شرق أوروبا الأهمية الحيوية الكبرى لروسيا الاتحادية، فهي تشكل خط الدفاع الأول في صد أي عدوان من غرب أوروبا، وتمثل كذلك المنطقة العازلة للحيلولة دون تفجّر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا بالإضافة إلى البلقان. في هذا "المحيط المباشر" كانت تتشكل دوماً الشرارة الأولى لاندلاع الحروب العالمية الكبرى التي امتدت لتشمل كل أوروبا وروسيا القيصرية والسوفياتية.

تبقى الحدود الغربية مع أوروبا الثغرة الأكثر خطورة على الأمن القومي الروسي. فمن حدود دول البلطيق شمالاً إلى جبال الكاربات في رومانيا جنوباً يمتد السهل الأوروبي الشمالي وهو الجزء الأهم من السهل الأوروبي الفسيح الممتد من سلسلة جبال الأورال حتى سلسلة جبال البيرينيه، التي تمثل فاصلاً بين فرنسا وإسبانيا، حيث لا توجد حواجز طبيعية لصد الغزوات. ولكل بلد من هذه البلدان ذكرى معينة في الذاكرة التاريخية الروسية تكاد تكون في أغلبها دموية. وليس أدل على ذلك، إلا حالتي تشيكيا وبولندا اللتين شكلتا، على مر التاريخ، الممر الإلزامي الدائم للغزوات الأوروبية على الأراضي الروسية.

روسيا الاتحادية في محيطها الجغرافي المباشر

هذه المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا الاتحادية عوامل سياسية متعدّدة على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف، هي في الوقت ذاته، دولة مستباحة الحدود. ومعضلة روسيا الاتحادية الأساسية أنه ليس لها حدود دفاعية، لذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسة لروسيا على مر العصور هي التوسع الجغرافي عسكرياً وسياسياً خارج حدودها.

تكمن معضلة أخرى في ما يخص جغرافية روسيا الاتحادية وهي أنها، رغم اتساع مساحتها، ليس لها منافذ مفتوحة على أعالي البحار. فمن جهة الغرب تطل مدينتا سان بطرسبرغ وكالييننغراد على بحر البلطيق الذي يفصله عن بحر الشمال مضيق أوريسند، كما أن كلاً من ألمانيا وبريطانيا تطلان على بحر الشمال، وهو ما يمثل عائقاً آخر أمام اتصال روسيا الاتحادية بالمحيط الأطلسي. وجنوباً تطل موانئ

روسيا الاتحادية على البحر الأسود الذي يفصله عن البحر المتوسط مضيقا البوسفور والدردنيل في تركيا، وشرقاً تعد مدينة فلاديفوستك الميناء الأهم لروسيا الاتحادية على بحر اليابان والمحيط الهادئ ولكن نظراً لقربها من المدار القطبي فروسيا الاتحادية عموماً تعاني من عجز الإطلالة على مياه دافئة طوال العام.

ونظراً لحاجة أي قوة عظمى إلى وجود قوة بحرية مساندة تدفع هذه المحدّدات بسياسة روسيا الاتحادية الخارجية لاتباع منهج معين، وهو ما يظهر في أهمية ميناء طرطوس السوري والقاعدة العسكرية الجوية في اللاذقية بالنسبة للاستراتيجية الروسية العامة، وكذلك سعي روسيا الاتحادية مؤخراً لاستمالة كل من قبرص اليونانية ومالطا كميناءين محتملين لها على المتوسط. كما أن إيران ضمن هذه الرؤية تعد مَوْطِئاً مهماً لروسيا الاتحادية للوصول إلى المحيط الهندي. بصورة عامة تشكل سورية أهمية استراتيجية لروسيا الاتحادية ليس فقط لوجود ميناء طرطوس والقاعدة العسكرية الجوية في اللاذقية وإنما أيضاً لأن سورية تشكل ورقة مهمة في علاقة روسيا الاتحادية بتركيا التي تتحكّم في عنق الزجاجة التي تصل روسيا الاتحادية بكل من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا.

انطلاقاً من هذا الموقع الجغرافي، توسعت الإمبراطورية الروسية في اتجاه أوروبا الشرقية والوسطى لتصد عدوان فرنسا النابوليونية وألمانيا الهتلرية، وتمدّدت في اتجاه أفغانستان في القرن التاسع عشر لوقف تمدّد الإمبراطورية البريطانية البحرية المتمركزة على شواطئ المحيط الهندي. ونفذت جيوش الإمبراطورية الروسية من حدود البحر الأسود، منذ أيام القياصرة لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط لتحقّق حلم الوصول إلى المياه الدافئة. ولم تنسَ روسيا شرقها حيث بنت ابتداءً من القرن التاسع عشر خطوط السكك الحديدية باتجاه آسيا الوسطى ومن جبال الأورال إلى المحيط الهادئ مروراً بعمق سيبيريا.

تبلغ مساحة روسيا الاتحادية 17 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب مساحة الولايات المتحدة الأميركية والصين معاً. ويبلغ فرق التوقيت بين شرق روسيا وغربها حوالى 9 ساعات، ويجاور غرب روسيا دول أوروبا الشرقية. على الرغم من أن مساحة الغرب الروسي لا تتجاوز 4 ملايين كيلومتر مربع إلا أنه يتركز فيه

80 بالمئة من سكان روسيا الاتحادية نتيجة للظروف المناخية المعتدلة نوعاً ما. وبالتالي، فالمدن الروسية في مجملها والعاصمة موسكو والمنشآت الصناعية والحيوية ومنصات إطلاق الصواريخ الباليستية، وتقريباً كل حضارة الاتحاد الروسي تتركز في غرب البلاد أي بجوار أوروبا الشرقية التي كانت دوماً قطباً جاذباً للحضارة الروسية. ويعتبر التهديد الذي تواجهه روسيا الاتحادية نتيجة نشر عناصر الدرع الصاروخي الأميركي في شرق أوروبا تهديداً رئيسياً لهذه الحضارة. ومن هنا أيضاً، جاءت شراسة الرد الروسي برفض المخطط الأميركي في هذا الشأن.

أما شرق روسيا الاتحادية، الذي هو سيبيريا، فمساحته 13 مليون كيلومتر مربع. ويتناثر في هذه المساحة الجليدية الهائلة 20 بالمئة من السكان، إلا أن معظم ثروة روسيا الاتحادية المعدنية والنفطية خاصة توجد في سيبيريا. وتشكل كل هذه المناطق مع منطقة سلسلة جبال الأورال في وسط روسيا الاتحادية وشمالها عمقاً استراتيجياً واسعاً أفاد الاتحاد السوفياتي كثيراً إبان الحرب العالمية الثانية، عندما اقتربت الجيوش النازيّة من موسكو. يومها انتقلت المصانع الحربية السوفياتية إلى خلف منطقة سلسلة جبال الأورال لتواصل الإنتاج وإمداد الجيوش السوفياتية باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات والمركبات والطائرات.

حين كان حلف وارسو يمتد إلى وسط ألمانيا أيام الحرب الباردة، لم توفر المنطقة الممتدة من موسكو إلى برلين قيمة تُذكر باستثناء المساحة الجغرافية والعمق الاستراتيجي الدفاعي. من هنا، كان اضطرار روسيا إلى التوسع غرباً لصنع مسافة فاصلة عن حدودها وعاصمتها. و لم يكن قلب روسيا محمياً بشكل كافٍ حتى في أيام الاتحاد السوفياتي، الذي امتد من ألمانيا إلى المحيط الهادئ ومن الجنوب في القوقاز إلى آسيا الوسطى وأفغانستان. لكل ذلك، لم يكن غريباً أثناء فترة الحرب الباردة أن تركز الاستراتيجية الروسية جانباً مهماً من ترسانتها الصاروخية النووية في الغرب الروسي الذي له حدود طويلة وممتدة مع دول أوروبا الشرقية، لتكون أوروبا الغربية بأكملها في مرمى الصواريخ الباليستية الروسية.

جاء تركيز الترسانة النووية الروسية في الغرب الروسي بناء على واقع "الجغرافيا الاستراتيجية" الذي فرضته الحرب الباردة ودفاع الاتحاد السوفياتي عن

مصالحه الوطنية الحيوية، حيث إن دول أوروبا الشرقية كانت تشكل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي منطقة ضخمة من الدول العازلة التي لا يمكن لحلف شمال الأطلسي أن يدخل بقواته إليها.

ومع تفكّك الاتحاد السوفياتي، خسرت روسيا الاتحادية دول البلطيق ودول شرق أوروبا، إضافةً إلى قلب نفوذها الروحي وامتدادها الاستراتيجي، أوكرانيا. وفي حين تبقى روسيا البيضاء موالية لروسيا الاتحادية وضمن فلكها العسكري، فإن موسكو تحتاج إلى أن تكون أوكرانيا أيضاً في فلك نفوذها الاستراتيجي، رافضةً إمكانية قبولها أو ضمها بأي شكل من الأشكال إلى دول حلف شمال الأطلسي.

من هنا، تعتبر أوكرانيا الخاصرة الطرية لروسيا الاتحادية. وهي مثل جورجيا، إذا ما خضعت لتأثير دولة عظمى منافسة، فقد تكون منصة الانطلاق الأخطر إلى قلب روسيا الاتحادية، خصوصاً في ظل غياب أي مانع جغرافي طبيعي. ويكفي النظر إلى الخريطة والمسافة الفاصلة بين كييف وموسكو لمعرفة مدى جدية القلق الروسي إزاء ما يحدث في أوكرانيا والإرادة الفولاذية التي أظهرها روسيا الاتحادية في ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي روسيا الاتحادية[1]. فضلاً عن أن الشريط الفاصل بين الحدود الأوكرانية وكازاخستان عبر القوقاز يبلغ 600 كيلومتر فقط ما يسهم في خلق ثغرة أخرى لموسكو في حال خسرت سيطرتها على القوقاز.

وبينما تقر بقية القوى العالمية باستحالة غزو روسيا الاتحادية، فإن القيادة الروسية لا تستبعد هذا السيناريو بالمطلق، فالقفزة التي حققتها ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن الماضي لا تزال حاضرة في الذاكرة الروسية. فبعد أن كانت ألمانيا بلداً مشلولاً عام 1932، نجحت في حدود عام في 1938 أن تتحول إلى دولة مؤثرة لا حدود لقوتها. ومدة ست سنوات ليست طويلة جداً. ولهذا تأخذ العقيدة العسكرية الروسية الجديدة في الحسبان كل التطورات مهما بدت بعيدة التحقّق وفق قاعدة أساسية بدأ الكرملين العمل عليها "الاستعداد للأسوأ والأمل بالأفضل".

---

(1) يرى المحلل الاستراتيجي روبرت كابلان في كتابه "انتقام الجغرافيا" أنه ربما لم يسبق لروسيا الاتحادية أن كانت على هذا القدر من الهشاشة الجغرافية كما هي اليوم. المعاينة للسياسة الجغرافية الروسية وقراءة أحداث التاريخ القريب والبعيد، تسمح بتفهم تأثير ما حصل في أوكرانيا مؤخراً، من صراع بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي.

بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وخروج دول أوروبا الشرقية من الفلك الروسي وانضمام بعضها إلى حلف شمال الأطلسي رغم معارضة موسكو لذلك، بات من الصعب على روسيا الاتحادية أن تقبل بوجود قوات حلف شمال الأطلسي على حدودها وانتشارها داخل دول أوروبا الشرقية، مع ما يشكله ذلك من تهديد للترسانة النووية الصاروخية الروسية وإفقادها القدرة على القيام بالضربة النووية الثانية انطلاقاً من شرق أوروبا المجاور. وفي ضوء هذا التهديد يمكننا أن نفهم الإصرار الروسي على منع دخول جورجيا وأوكرانيا في حلف شمال الأطلسي[(1)] وأيضاً الرفض الروسي القاطع لنشر عناصر الدرع الصاروخية الأميركية في تشيكيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا مع الحرص الروسي على ضم شبه جزيرة القرم نهائياً إلى أراضي روسيا الاتحادية. هذا السلوك السياسي يمكن تفسيره بتأثير تغيير الأبعاد الجغرافية لروسيا الاتحادية.

2- الدرع الصاروخية الأميركية

بدأت أزمة الدرع الصاروخية الأميركية عقب إعلان الولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني 2007 عن خطتها لإقامة درع مضادة للصواريخ، تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية تشيكيا، ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. اعتبرت روسيا الاتحادية أن الدرع الصاروخية الأميركية تشكل تهديداً مباشراً لها، خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة الأميركية، من جانب واحد، من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفياتي السابق في 13 كانون الأول 2001. كما أن عدم توقيع دول حلف شمال الأطلسي الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسطنبول عام 1999 والتي تستوعب، من وجهة النظر الروسية، المتغيرات المستجدة التي أدى إليها

---

(1) Liviu Bogdan VLAD , Andrei JOSAN , Gheorghe VLĂSCEANU. ACTIVE GEOSTRATEGIC PLAYERS, GEOPOLITICAL PIVOTS AND THE CHANGING BALANCE OF POWER IN EURASIA. Revista Română de Geografie Politică , Year XII, no. 1, May 2010, pp. 116. http://rrgp.uoradea.ro.

انتهاء الحرب الباردة خير دليل على النوايا المبيتة ضد روسيا الاتحادية. صدقت روسيا الاتحادية على المعاهدة المعدلة عام 2004، كما صدقت عليها كل من روسيا البيضاء، كازاخستان وأوكرانيا بينما رفضت دول حلف شمال الأطلسي جميعاً القيام بذلك.

في 17 سبتمبر 2009 أعلن الرئيس باراك أوباما عن تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن إقامة مشروع الدرع الصاروخية بالصورة الأولية التي تم طرحها، وأن الولايات المتحدة الأميركية أعادت النظر في خططها الرامية إلى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية مع وقف نشر عناصر منها في بولندا وجمهورية تشيكيا. كما أعلن أن بلاده ستتبنى منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً وأقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة الأميركية ستراعي مصالح روسيا الاتحادية في خططها الجديدة.

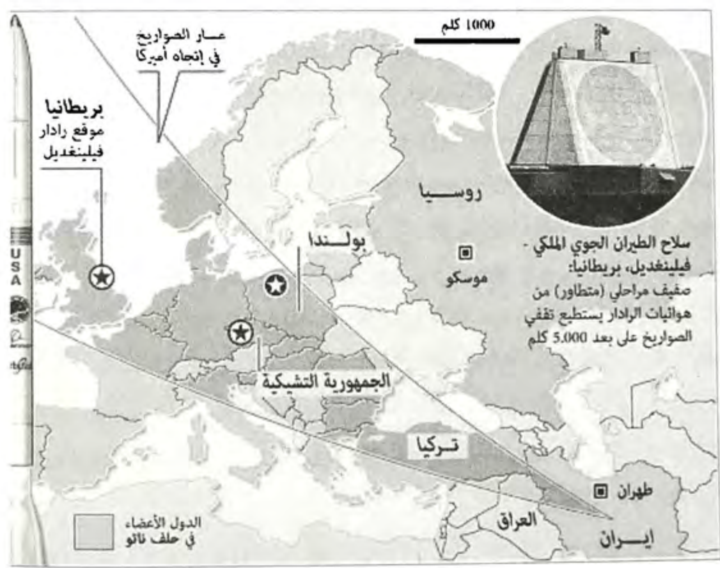
إلا أنه في أيار 2010 تم نشر صواريخ "باتريوت" الأميركية في بولندا على مشارف مدينة مورانج، على بعد 100 كم من حدود الاتحاد الروسي، بدلاً من ضواحي العاصمة البولندية وارسو كما كان مقرراً سابقاً[1]. ليتّضح في ما بعد، أن واشنطن لم تتخلّ نهائياً عن نشر درعها الصاروخية في أوروبا، بل أجّلت نشرها حتى العام الحالي 2015.

كما أنه من الواضح، أن رومانيا قد تكون المحطة المقبلة للصراع المشتعل[2] والحرب الباردة بين القطبين الأميركي والروسي على خلفية الاشتباك في الملف الأوكراني، حيث تواصل الولايات المتحدة الأميركية تنفيذ خططها لإنشاء «الدرع

(1) أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي في ختام قمة مجموعة الثماني الكبار في هايليغيندام في الثامن من حزيران 2007 أن نشر عناصر من المنظومة الأميركية للدفاعات المضادة للصواريخ في تشيكيا وبولندا سيلحق ضررا بأمن روسيا ومواطنيها، وأن الخبراء العسكريين الروس قيّموا مدى خطورة هذه الخطوة. وأضاف: إن السلام الدولي كان مرتكزاً على توازن القوى الاستراتيجية الذي يشكل الإخلال به خطورة على جميع الدول، وتساءل: لماذا يتم التصدي لإيران في بولندا بالذات؟

(2) هاني شادي، «الدرع الصاروخية» إلى الواجهة مجدداً، جريدة السفير بتاريخ 10 نيسان 2015، ص 17.





كيفية عمل الدرع الصاروخية

الصاروخية الأميركية ونشر قوات الناتو في دول البلقان». وترجع أهمية رومانيا إلى موقعها الاستراتيجي ضمن القارة الأوروبية. وكانت قد أعلنت في أيلول العام 2010 استعدادها لنشر عدد من الصواريخ الاعتراضية التابعة لمنظومة الدرع الصاروخية الأميركية على أراضيها بناء على طلب من الرئيس الأميركي باراك أوباما، للمشاركة في منظومة الدرع الصاروخية بحلول 2015. وأعلنت بلغاريا الموقف نفسه، الأمر الذي أثار حفيظة موسكو في حينه.

في مارس 2014، خرج اجتماع وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلسي بقرار أن بوخارست هي الموقع الأمثل لإقامة مقرين لقيادة «الناتو»، موضحاً أن المركز الأول سيكون جاهزاً جزئياً قبل نهاية عام 2015، في الوقت نفسه الذي أكد فيه الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس دعمه لتعزيز قوات حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا على خلفية الأزمة الأوكرانية. وفي الثامن من نيسان 2015، نددت موسكو بترتيبات نشر قوات أميركية – أطلسية على الأراضي الرومانية، حيث قرر البرلمان في رومانيا إلغاء قانون يحدّد عدد العسكريين الأميركيين المسموح لهم بالمرابطة في أراضي هذا البلد.

اعتبرت الخارجية الروسية أن هذه الخطوات تجسّد عملية «تحويل رومانيا إلى رأس جسر جديد لواشنطن وحلف شمال الأطلسي بالقرب من روسيا»، واصفة قرارات القيادة الرومانية بأنها «تُعرّض استقرار منطقة البحر الأسود للخطر من أجل خدمة الأميركيين والأطلسيين»، مشيرة إلى أنه، في هذه الحالة، يمكن أن يُستنتج بأن القادة الرومانيين يتحدون علناً التزامات الوثيقة الأساسية «روسيا – الناتو» لعام 1997 حول عدم نشر قوات عسكرية كبيرة على أراضي أعضاء جدد في حلف شمال الأطلسي.

فكرة الدرع الصاروخية الأميركية واستراتيجية الرد الروسي

على الرغم من تأكيد الخبراء العسكريين أن صواريخ "باتريوت" غير قادرة بتاتاً من الناحية التقنية على اعتراض الصواريخ الروسية، وأن القوات الأميركية واجهت صعوبات تقنية حتى في اعتراض صواريخ "سكود" العراقية القديمة بواسطة

صواريخ "باتريوت" في حرب "عاصفة الصحراء"، فإنها تظل خطوة تـرى فيها روسيا الاتحادية أنها تستهدفها وتمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

تقوم الفكرة الأميركية بوضع رادارين فائقي التطور (إكس باند) في تشيكيا يعملان على رصد أي هجوم صاروخي من روسيا الاتحادية نتيجة تحليل الإشعاعات الصادرة عن الوهج الحراري لحظة انطلاق الصاروخ، أو بواسطة رصد إطلاق الصاروخ عبر الأقمار الاصطناعية. فور انطلاق الصاروخ تتلقى صواريخ الاعتراض الأميركية المنصوبة في بولندا (10 قواعد صواريخ) الإشارة الرادارية ما يؤدي إلى سرعة توجيه هذه الصواريخ لاعتراض الصواريخ الروسية المهاجمة في منتصف مسارها نحو أهدافها (أي حوالى من 300 إلى 500 كم على افتراض أن مدى الصاروخ الروسي المهاجم حوالى 1000 كم). بناء عليه يمكن اعتراض مثل هذا الصاروخ بنجاح ومنعه من الوصول إلى أهدافه في أوروبا الغربية. ولأن القدرة القصوى للرادار الأميركي (إكس باند) هو أن يغطي فقط غرب روسيا حتى سلسلة جبال الأورال، فإن معنى ذلك أنه من المستحيل عليه رصد صواريخ روسية تنطلق من شرق سلسلة جبال الأورال في سيبيريا.

بناء على هذا الواقع، جاء القرار الاستراتيجي الروسي: في 12 تموز 2007 وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً يعلق تطبيق روسيا الاتحادية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في أوروبا حيث ينص المرسوم على "تعليق تطبيق روسيا الاتحادية معاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقات الدولية المترتبة عنها"، التي تحدّد الأسلحة الثقيلة المنتشرة بين منطقة المحيط الأطلسي وجبال الأورال.

وأوضح ملحق بالمرسوم أن روسيا الاتحادية اتخذت هذا القرار بسبب رفض الدول الأعضاء المشاركة في حلف شمال الأطلسي المصادقة على صيغة "معدلة" من تلك المعاهدة عام 1999 في إسطنبول، كما تعلق روسيا الاتحادية مشاركتها "طالما لم تصادق الدول الأعضاء المشاركة في حلف شمال الأطلسي على اتفاق التعديل. ولم تبدأ في تطبيق تلك الوثيقة بحسن نية"، على أن يدخل المرسوم حيز التنفيذ يوم توقيعه. ويكلف المرسوم وزارة الخارجية الروسية بإبلاغ الدول المعنية. بذلك، فان

الروس سيتوقفون عملياً بموجب ذلك عن تزويد الحلف الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتهم التقليدية كما سيرفضون عمليات المراقبة، على ما أوضحت وزارة الخارجية.

وجاء القرار الاستراتيجي الروسي في 10 آذار 2008، بتغيير قواعد اللعبة مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بالارتداد الجغرافي بالأجيال الجديدة الأكثر تطوراً في الترسانة النووية الصاروخية الروسية، سواء من حيث مصانع إنتاجها أو مستودعات حفظها وأيضاً مواقع إطلاقها، إلى داخل العمق السيبيري النائي قرب حدود روسيا الاتحادية مع الصين وعلى مسافة عشرة آلاف كيلومتر عن حدود الاتحاد الروسي مع أوروبا الشرقية، وهو ما يعني تعطيل مفاعيل مشروع الدرع الصاروخية الأميركية، لأن الرادار (إكس باند) لن يغطي هذا العمق البعيد النائي في أقصى جنوب شرق روسيا الاتحادية.

سيشكّل بناء المجمع الضخم الجديد لصناعة الترسانة النووية الصاروخية الروسية وتخزينها، مع قاعدة متطورة لإطلاق الصواريخ والأقمار الاصطناعية، ملاذاً آمناً وجاهزاً للقيام بمهامه كافة ابتداء من نهاية العام 2016 لأن إنشاءه سيتم في أبعد نقطة جغرافية في الإقليم الروسي وعلى تخوم المحيط الهادئ حيث تفتقد الرادارات الأميركية المنصوبة في أوروبا القدرة على رصد إطلاق الصواريخ الباليستية المتطورة من سيبيريا. وبذلك يبقى مبدأ الردع النووي قائماً وتتأمن القدرة على القيام بالضربة النووية الثانية. هذا فضلاً عما تشكّله مثل هذه القاعدة العسكرية الروسية من نواة لبناء خط دفاعي كبير ومتطور لتأمين العمق السيبيري الذي يحوي أكبر مناجم النفط والثروة المعدنية ومجمعات الصناعات العسكرية والدفاعية في العالم.

تشكل حدود روسيا الاتحادية مع الصين البوابة إلى سيبيريا، هذا فضلاً عن كون هذه القاعدة العسكرية الضخمة المتاخمة لضفاف روسيا على المحيط الهادي يتيح لها استمرار الاحتفاظ بميناء فيلاديفوستك الاستراتيجي، الذي يشكل مفتاح السيطرة على بحر اليابان، ما يضمن سيادة روسيا الاتحادية المطلقة على جزر الكوريل، وهو موضوع نزاع استراتيجي قديم ما زال قائماً بين طوكيو وموسكو.

بالإضافة إلى القلق الروسي الدائم من دعم واشنطن السياسي والتقني والعسكر لليابان وإطلاق برامج التسليح المتطور لليابان، تتيح القاعدة العسكرية الروس الجديدة ابتداء من عام 2016 رفع مستوى التنسيق والتعاون الاستراتيج والعسكري بين روسيا الاتحادية والصين في مواجهة وجود القواعد العسكر الأميركية في بحر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان فضلاً عن الأسطول الأميرك السابع.



بيان مقارن بين المنظومة الصاروخية الروسية والمنظومة الصاروخية الأميركية

نظام كالينينجراد الجديد

1 فورونيز - دي ام
سيغطي القطاع الغربي

2 فورونيز - إم، ليهتوسي

3 فورونيز - دي ام*، ارمافير
القطاع الجنوبي الغربي

4 فورونيز في بي* - بالقرب من ايركوتسك
يغطي الاراضي الأسيوية

* تمت عملية التجميع او يجري تنفيذ المرحلة الاولى

أنظمة رادار روسية أخرى أو أنظمة رادار استأجرتها روسيا

5 6 7 دنيبر، مورمانسك وايركوتسك وبالكاش (قازاخستان)

8 9 دي.تي.في، بيتشورا وجابالا (أذربيجان)

10 فولجا، بالقرب من بارانوفيتشي (روسيا البيضاء)

11 12 دنيبر في موكاتشيفو وسفاستوبول (مستاجر من اوكرانيا)

مدى الصواريخ وتاريخ تركيبها

دنيبر	2500 كم (الستينيات)
دي.تي.في	6000 كم (السبعينيات)
فولجا	5000 كم (السبعينيات)
فورونيز	6000 كم (التسعينيات)

المحيط الأطلسي

روسيا

فورونيز - دي ام
منطقة كالينينجراد

10 11 12

نظام الصواريخ اسكندر - إم

نظام اطلاق صواريخ (حلف شمال الاطلسي اس اس - ستون كلاس)

عربة الاطلاق

العدد التقديري لأفراد الطاقم هو 3

صاروخا اسكندر 9 ام 723 كيه 1 لكل عربة الاطلاق

تكون الصواريخ مزودة عادة برؤوس حربية تقليدية لكن يمكنها ايضا حمل رؤوس نووية تكتيكية

تزن الراس الحربية 480 كيلوجراما

المدى ما بين 280 و500 كم

الوزن عند الاطلاق 3.8 طن

الصواريخ مصممة باستخدام تكنولوجيا التخفي

اعضاء في حلف شمال الاطلسي

السويد

النرويج

استونيا

لاتفيا

منطقة كالينينجراد

ليتوانيا

روسيا

رذزيكوفو، بولندا
تعتزم امريكا نشر صواريخ اعتراضية في الارض والبحر من طراز ستاندارد ميسيل - 3

روسيا البيضاء

بولندا

أوكرانيا

200 كم

500 كم هو اقصى مدى لصواريخ اسكندر عند اطلاقها من كالينينجراد

المانيا

جمهورية التشيك

المرحلة الجديدة في عملية تطوير قوات الدفاع الجوي والفضائي لروسيا الاتحادية ما يمكنها من تنفيذ مهام الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ البالستية.

رداً على الخطوات الأميركية، كشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 28 تشرين الثاني 2013، عن ضرورة تحديث الدرع الصاروخية الروسية التي تعمل دون أي إعلان سابق، معلناً أن منظومة صواريخ "أس – 500" للدفاع الجوي والفضائي ستدخل في تشكيلة الدرع الصاروخية الروسية الجديدة والتي يعمل من ضمنها رادار "فورونيج" الذي أثبت فاعليته وأمانته، مشيراً إلى أن رادارات "فورونيج" تعمل حالياً في مناطق أرمافير وكالينغراد وليوختوسي.

كما أعلن الرئيس فلاديمير بوتين أن المرحلة الجديدة في عملية تطوير قوات الدفاع الجوي والفضائي لروسيا الاتحادية قد انطلقت بإعطاء الأوامر لبدء تصنيع منظومات جديدة للدفاع الجوي في مصنع أوبوخوف، بما فيها منظومة "فيتيز – 500" وكذلك منظومة "أس – 500". كما سيتم على مدى الأعوام الخمسة القادمة صنع سبع محطات رادار من منظومة "فورونيج" علماً، أن منظومة "أس – 500" يمكنها تنفيذ مهام الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ.

3- روسيا الاتحادية قوة عالمية في المحيط الأوراسي

أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991 إلى عكس العملية التي كانت جارية منذ ظهور الإمبراطورية الروسية في القرن السابع عشر، والتي في نهاية المطاف شملت أربعة عناصر عامة[1]:

1- أوروبا الشرقية.
2- آسيا الوسطى.
3- القوقاز.
4- سيبيريا.

كان المحور الأساسي سانت بطرسبرغ – موسكو، وكانت كل من روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا هي مركز الثقل. كانت الحدود تتغير بشكل دائم،

(1) راجع في هذا الخصوص ما كتبه الخبير الأميركي جورج فريدمان رئيس مؤسسة ستراتفور البحثية تحت عنوان "استراتيجية روسيا" في ستارفور جلوبال إنتلجينس بتاريخ 24 نيسان 2012.

تتوسع في الغالب وفقاً لما يبرره الوضع الدولي. وفي أقصى توسع لها، بين عام 1945 حتى 1989، وصلت حدود نفوذ الاتحاد السوفياتي إلى وسط ألمانيا، مسيطراً بذلك على الأراضي التي احتلها الجيش الأحمر في الحرب العالمية الثانية.

وتستعيد اليوم روسيا الاتحادية، مرة أخرى تاريخها، لتكون في قلب أوراسيا.

في الواقع، فإن مشروع "أوراسيا الجديدة" (الاتحاد الأورو - آسيوي) يشكل المنظومة السياسية - الاقتصادية - العسكرية التي يتكون منها جوهر مشروع الرئيس فلاديمير بوتين في بناء روسيا القوية. هذا المشروع يبدأ بربط كل من روسيا الاتحادية وكازاخستان وروسيا البيضاء، ما يشكل جزءاً كبيراً من الاتحاد السوفياتي السابق اقتصادياً وعسكرياً. أضف إلى ذلك أوكرانيا التي بدأت عملية استعادة النفوذ التاريخي فيها بضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الاتحاد الروسي، وهو ما سوف نستعرضه في الفصل السابع.

تمتد حدود أوراسيا (قارة أوروبا وآسيا) غرباً من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين الشعبية وروسيا الاتحادية على المحيط الهادئ في الشرق. وهي أكبر قارات العالم والمحور المركزي في مجال الجغرافيا السياسية. يعيش فيها حوالى 75 بالمئة من شعوب العالم، وفيها تختزن معظم ثرواته سواء كانت مدفونة تحت التراب أو ظاهرة في المشاريع والأعمال. تنتج أوراسيا حوالى ثلثي الناتج القومي العالمي وفيها حوالى ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم.

أوراسيا، مركز العالم الجديد ببحارها الخمسة (المتوسط، الأسود، الأحمر، الخليج العربي، قزوين) من يسيطر عليها فهو المتحكم في اقتصاد العالم وشريانه الحيوي النفطي. وتملك هذه البحار مخزوناً استثنائياً من الطاقة وأهم مركز للتبادل التجاري بين آسيا وأوروبا.

لا تتم السيطرة على هذه البحار إلا بالتحكّم في دول محيطة بها، كتركيا والعراق وإيران وسورية، عبر أهم مضيقين استراتيجيين: مضيق هرمز - إيران، الذي يشكل حلقة وصل لآبار نفط دول الخليج العربي وبحر عمان مع المحيط الهندي (16 مليون برميل نفط يومياً) ومضيق الدردنيل - تركيا، حيث يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود (3 ملايين برميل نفط يومياً)، ويشكل مفتاح السيطرة على «أوراسيا».

وتشكل أوراسيا مكمن التحدي السياسي والاقتصادي للسيادة على العالم لو جمعت أطرافها معاً. وهي موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم. تضم ثلاثة ملايين نهر يبلغ طولها عشرة ملايين كلم، تعطي أكثر من 3 آلاف مليار متر مكعب من المياه سنوياً، ما يفسح المجال واسعاً أمام الزراعة وتأمين الغذاء وكسر احتكار الولايات المتحدة الأميركية للقمح في العالم. تضم الدول الست التي تلي الولايات المتحدة في ضخامة الاقتصاد وحجم الإنفاق على التسلح العسكري.

تنتمي إلى أوراسيا الدولتان الأكثر تعداداً للسكان في العالم، الصين الشعبية (مليار و300 مليون نسمة) والهند (مليار و50 مليون نسمة) وهما الدولتان الأكثر تطلعاً إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. وتوجد في أوراسيا أكبر دولة من حيث المساحة وهي روسيا الاتحادية (17,1 مليون كيلومتر مربع) ومن حيث عدد الرؤوس النووية والصواريخ الموجهة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

يعود الفكر الاستراتيجي الأميركي تجاه أوراسيا إلى نيكولاس سبيكمان، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «ييل» الأميركية في أثناء الحرب العالمية الثانية (1944) وذلك استناداً إلى تراكم الخبرات الجغرافية الأميركية خلال هذه الحرب. وقد قسم سبيكمان جغرافية الأوراسيا إلى ثلاثة أقسام[1]:

- القسم الأول: القلب القاري (Heart Land) وهو روسيا الاتحادية والتي لها امتداد بري يتجاوز 17 مليون كيلومتر مربع.
- القسم الثاني هلال كبير من الدول الساحلية سماها «أرض الحافة (Rim Land)»، يشمل كل قارة أوروبا وشبه الجزيرة العربية، العراق، دول آسيا الوسطى، إيران، أفغانستان والهند، جنوب شرق آسيا والصين الشعبية والكوريتين. وتمتاز هذه الدول بأهمية مواقعها ومواردها الطبيعية والاقتصادية المتنوعة والمهمة. ورأى سبيكمان أن الحرب العالمية الثانية قد حدثت بهدف السيطرة على هذا النطاق الساحلي.

(1) SPYKMAN, N.J., (1944), The Geography of the Peace, Harcourt Brace, New York, p. 43.

- القسم الثالث الذي يضم منطقة الارتطام (Crush zone)، هي المنطقة التي سوف تشهد الصراع من أجل السيطرة على مواردها وممراتها المائية.

كما يعتبر زبيغنيو بريجنسكي[1]، مستشار الأمن القومي الأميركي سابقاً ويعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذاً بمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية بجامعة جون هوبكنز في واشنطن، في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» أن أوراسيا هي «رقعة الشطرنج» التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية. اللاعبون كثر، والجائزة الكبرى هي «الهيمنة على العالم».

على هذه الخارطة تقع روسيا الاتحادية في مركز أوراسيا التي حدّدها المفكرون الاستراتيجيون وفي طليعتهم السير هالفورد ماكيندر[2] بمنزلة القلب الذي يجب أن تسيطر عليه القوى العسكرية الطامحة للتحكّم في العالم. "من يحكم شرق أوروبا يهيمن على منطقة القلب، ومن يحكم منطقة القلب (روسيا) يسيطر على الجزيرة العالمية (أوراسيا)، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله".

لكن روسيا الاتحادية في هذا الموقع دولة مطوّقة!

تقع نقطة الضعف الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في حدودها الهشّة المترامية الأطراف، الممتدة من المحيط الهادئ شرقاً إلى السهل الأوروبي الشمالي غرباً، وبين المحيط المتجمد الشمالي في الشمال والقوقاز وآسيا الوسطى والصين جنوباً، ما حوَّلها تاريخياً إلى مسرح للغزوات التي هددت وجودها، على الرغم من أن عمقها وامتدادها الواسع في قلب الخارطة الأوراسية كان عاملاً إيجابياً أحسنت استخدامه لصد من يغزوها وهزيمته.

في حدودها الجنوبية، يفصل البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين روسيا الاتحادية عن تركيا وإيران. في جبال القوقاز تواجه روسيا الاتحادية النزعات الاستقلالية لمسلمي المنطقة كما تبقى عينها على النفوذ التركي الذي يمتد تاريخياً إلى آسيا الوسطى

(1) زبيغنيو بريجينسكي - رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 510.

(2) MACKINDER, Sir H., (1962) (Democratic Ideals and Reality, Norton, New York, p. 150.

وخاضت معه روسيا القيصرية تاريخياً صراعات وحروباً. لكن الصراع في خاصرة روسيا الاتحادية الجنوبية ليس مع نزعة قومية استقلالية فحسب، بل مع الفكر التكفيري الجهادي المتطرف الآتي من مدارس دينية عربية والذي سيؤدي إلى تثوير الحالة الإسلامية في روسيا التقليدية تاريخياً، بسبب سيادة المذهب الحنفي والطرق الصوفية.

وكون روسيا الاتحادية تشكل كبرى القوى البرية القارية (Heart Land) وغير مجاورة لبحار رئيسية، فهي تحرم من العامل البحري كحاجز أمام الاجتياحات الذي تستفيد منه القوى البحرية (Rim Land)، ما يجعلها في حال دائمة من انعدام الأمان والقلق.

هذا الشعور بالقلق، يؤكده مؤسس نظرية القوى البحرية ألفرد ماهان[1] الذي رأى أنّ القوى البرية وبسبب الخوف من الاجتياحات، تكون محكومة بحتمية التمدّد والتوسّع بسبب مواطن الضعف في موقعها الاستراتيجي، خاصة وأن شعورها الدائم "بعدم الاكتفاء يأخذ في أغلب الأحيان طابعاً هجومياً" لدى هذه القوى وفي طليعتها اليوم روسيا الاتحادية.

انطلاقاً من هذا المعطى الجغرافي في المحيط الأوراسي، الذي تشكل روسيا الاتحادية فيه حالة (القلب) وحالة الظهير الخلفي لمنطقة الارتطام، والتي سيكون الصراع العالمي من أجل السيطرة على مواردها الاقتصادية وممراتها المائية (Crush zone)، سوف يتوجب على روسيا الاتحادية أن تسعى للوصول إلى البحار والمحيطات عبر التوغل في أوراسيا.

شكل الاتحاد السوفياتي السابق القطب المنافس على الساحة العالمية للولايات المتحدة الأميركية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت أوراسيا هي الساحة الكبرى لهذا التنافس والصراع. وكان السلاح النووي يشكل خطراً متبادلاً على كلا القطبين.

لذلك، استمرت الحروب والنزاعات في أوراسيا بالأسلحة التقليدية. وتحت سقف هذا الخطر، وبواسطة وكلائهما، خيضت أغلب الحروب في منطقة الطوق

(1) Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, (1660-1783) Little, Brown, 1918.

على روسيا: كوريا، مصر وإسرائيل وسورية، فييتنام، أفغانستان، الخليج العربـي. وكان هدف كل قطب محاولة اكتساب مواقع جديدة، أو منع الآخر من تحقيق مكاسب تهدد مصالح القطب الآخر.

الأوراسيا ليست جغرافية وحسب، لقد باتت أيديولوجياً تجتاح روسيا الاتحادية، وصارت "موضة" فكرية تجمع حولها الحالمين بتحدي الهيمنة الأميركية كقطب أوحد في العالم، وكل الذين لم ينسوا أمجاد الاتحاد السوفياتي القوة الثانية المناوئة للقوة الأميركية. تزداد اليوم أهمية المحيط الأوراسي لروسيا الاتحادية، بمختلف أشكال ظهوره، خصوصاً مع حملة الاختراق الشديدة التي تشنّها الولايات المتحدة الأميركية ضد المصالح الحيوية الروسية وعلى حدودها، من خلال أحداث أوكرانيا الأخيرة وقبلها الشيشان وجورجيا ويوغسلافيا. هذه الحملة موجّهة حقيقة ضد مجمل الدول الأوراسية لأن «مركب النجاة الوحيد من سفينة الغرق الأميركية هي روسيا الأوراسية» وفق تعبير الرئيس الكازاخي، «نور سلطان نزاربابيف».

الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في أوراسيا

تسمى أوكرانيا بالحافة؛ ذلك لأنها تقع على سهل فسيح. وتعتبر أوكرانيا دولة متوسطة بالمعيار الجغرافي، حيث تتجاوز مساحتها بقليل الست مئة ألف كيلو متر مربع. وهي ثالث أكبر دول الاتحاد السوفييتي السابق، بعد روسيا ذات السبعة عشر مليون كيلو متر مربع، وكازاخستان، التي تبلغ مساحتها مليونين وسبع مئة وعشرين ألف كيلو متر، والتي تشكل ثالث أكبر دول آسيا بعد الصين والهند على التوالي.

لدى أوكرانيا حدود طولها 4566 كيلومتراً، أكبرها مع روسيا الاتحادية، بواقع 1576 كيلومتراً. كما تمتد سواحلها على طول 2782 كيلومتراً. وتقع هذه السواحل على البحر الأسود وبحر آزوف. وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات التكنولوجية المدنية والعسكرية. يبلغ تعدادها السكاني 52 مليون نسمة، وفقاً لمؤشرات العام 2014، ينحدر أكثر من 40 بالمئة من السكان من أصول روسية.

تعتبر أوكرانيا دولة شقيقة لروسيا الاتحادية بالمعيارين العرقي والمذهبي. وقد ظلت على مدى قرون ركناً أساسياً في القوة السلافية الأرثوذوكسية، وكانت مندمجة في الإمبراطورية الروسية منذ القرن السابع عشر للميلاد. كما أن هناك أيضاً تشابهات عدة بين واقع الشرق الأوكراني والواقع القائم في روسيا البيضاء، التي تستمد من ماضيها مع سائر الروس (سكان أوكرانيا وروسيا الاتحادية) انتماءها إلى الدائرة الثقافية السلافية البيزنطية. خسارة أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا الاتحادية، باختصار، ليست خسارة جيوسياسية وحسب، بل خسارة لجزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية.

ولا تقلّ أوكرانيا أهمية من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فهي أكبر دولة في أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي، واعتُبرت دائماً حافة الشرق الأوروبي ونهاية غرب القارة. وازدادت الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية وحلف وارسو، ومن ثم الاتحاد السوفياتي ما وضع نهاية للحرب الباردة عام 1991.

تحتل أوكرانيا مكاناً جديداً ومهماً في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتالي فهي دولة محورية في الجغرافيا السياسية، لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا الاتحادية. وهكذا، فإن روسيا الاتحادية، بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية[1]. وروسيا الاتحادية، بدون أوكرانيا، تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جداً أن تجر إلى نزاعات موهنة مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة.

أما أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى أوروبا فتنبع من كون أوكرانيا تعد بمثابة الجدار الفاصل بين روسيا الاتحادية وأوروبا الشرقية. فبعد أن أصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الأوروبي في العام 2004 ثم انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد في العام 2007، أصبحت أوكرانيا جارة ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فهي من جانب تعتبر جسراً بين أوروبا وروسيا الاتحادية، ومن الجانب الآخر تعتبر منطقة عازلة فيما بينهما.

---

(1) زبيغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص 65.

مهما يكن الأمر، فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا، بملايينها الاثنين والخمسين ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، فإن روسيا الاتحادية تستعيد عندئذ، وبشكل أوتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا. وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولاً بولندا إلى دولة محورية جيوستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة.

ولروسيا الاتحادية الأوراسية ثلاث بوابات رئيسية تنفتح عبرها على العالم وهي: وسط آسيا والقوقاز وأوكرانيا. وتشكل أوكرانيا أهمها وأخطرها على الإطلاق. فعبر السهل الأوكراني، مرت الجيوش الأوروبية الغازية لأراضي روسيا الاتحادية في حربين عالميتين.

تتخذ الأوراسية موقفاً من الغرب، ومن الأميركيين بالذات، ويبادلها الأميركيون موقف الخصومة، فإن لهم رؤيتهم الأوراسية الخاصة. ويؤكد زبيغنيو بريجنسكي مجدّداً[1] في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" أن «أفضل روسيا (هي هنا تعني أوراسيا) بالنسبة للأميركيين هي روسيا غير الموجودة، روسيا المحطمة التي يستغلها جيرانها»، حيث يرسم خريطة الصراع العالمي وتتم بلورة الفكر الاستراتيجي الأميركي تجاه الأوراسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. يرى بريجينسكي أنه يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تحرم روسيا الاتحادية من ثلاث ركائز جيوسياسية (دول) مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي: أوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان. أوكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية وأي وجود أميركي في أوكرانيا سيمنع روسيا الاتحادية من نشر أساطيلها مؤثرة بذلك على أوروبا وآسيا.

الوجود الأميركي في أوكرانيا، هو وجود على البحر الأسود الذي يعتبر منفذاً لروسيا الاتحادية على البحر الأبيض المتوسط. كذلك فإن أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيوستراتيجية خاصة، تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي. كذلك، فإن موانئ أوكرانيا مهمة لحلف شمال

(1) زبيغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص 121.

الأطلسي وبوارجه عند دخولها البحر الأسود. كما أن النفوذ الأميركي في أوكرانيا يعني نزيفاً مستمراً لخاصرة روسيا الاتحادية ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع أميركا في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية.

الرئيس فلاديمير بوتين: الأوراسي

أعلن الرئيس فلاديمير بوتين في الأول من تشرين الأول عام 2000 أن روسيا الاتحادية هي دولة أوراسية. هذا التعبير على إيجازه يحمل برنامجاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً لسياسة روسيا الاتحادية ومستقبلها. ففضلاً عن كون أوروبا الشرقية، تشكل بشكل خاص "المحيط المباشر" لروسيا الاتحادية، إلا أن القيادة العسكرية الروسية، إلى جانب اعتمادها على البعد الأوروبي داخل دائرة المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، تبنّت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تعتمد أيضاً الأيديولوجية الأوراسية، أي الامتداد الآسيوي بجانب الامتداد الأوروبي، باعتبار أن الجزء الأكبر من وسط وشرق روسيا الاتحادية يقع في القارة الآسيوية.

يمكن القول أيضاً، إن الأوراسية باتت مشروعاً. الآن، هي أحد اتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي في روسيا الاتحادية وفي جمهوريات آسيا الوسطى. ولئن تطلع الأوراسيون إلى القوى والمنافع الاقتصادية والجيوسياسية للاتحاد الأوراسي، فإن لديهم عقيدة فكرية تاريخية للطرح الأوراسي، إنه الأيديولوجية بالمعنى الصحيح الحقيقي.

مفكرو الأوراسية[1]، يشيرون إلى الأطلسية مقابل الأوراسية في السياسة والاقتصاد والثقافة. كما أن لهم رأياً في الحضارة الغربية، فهم يرون أنها راكدة ومتلاشية وكل محاولات التجديد والتحديث فيها يقود إلى مزيد من الفشل

(1) ألكسندر دوغين. مبادئ الأوراسية. المقالة موجودة على الرابط التالي: http://www.4pt.su/ar/content/mbd-lwrsy. كذلك راجع كتاب ألكسندر دوغين – أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2004.

والتعقيد والأزمات في حياة المجتمعات الغربية. الأوراسية ليست يمينية ولا يسارية، ليست هي ليبرالية أو اشتراكية. الأوراسية هي "البراغماتية الوطنية" الخالية من أي دوغماتية. إنها تحديداً وحدة شعوب أوراسيا في دولة تمتد على مساحة قارة تتفاعل حضارياً.

الأوراسية تعترف بأن روسيا كدولة، كشعب، وثقافة هي قيمة الحضارة المستقلة. ويعتبر الفكر الأوراسي الروسي أن روسيا الاتحادية الممتدة في آسيا وأوروبا هي محور التاريخ وتدور الحضارة حولها، أي حول روسيا، مكتسبة طاقة خلاّقة. ويجب اعتبار أن الحضارة الروسية هي حضارة مستقلة، تقوم على التنوع الداخلي وعلى تاريخ طويل من التداخل مع شعوب آسيا. وتؤمن الأوراسية بما تسميه التنوع العرقي الذي يُغني ويزهر، ويخصّب المجتمع الروسي بإثنيات تتشارك وتتكامل في بناء الدولة، الدولة الروسية بالمعنى المحدد، والدولة - القارة الأوراسية.

لا يمكن الحفاظ على روسيا المعاصرة مستقلة بذاتها سياسياً كموضوع له قيمة في السياسة الدولية إلا في ظروف عالم متعدد الأقطاب. الموافقة على العالم الأميركي الذي محوره القطب الواحد هو شيء مستحيل بالنسبة إلى روسيا الاتحادية، حيث فقدان الاستقلال هو لا محالة مصيرها. ومعارضة القطب الواحد، والتأكيد على نمط متعدّد الأقطاب هو ضرورة كبرى للسياسات الخارجية الروسية المعاصرة. وبناء عالم متعدّد الأقطاب، أمر حيوي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية وهو شيء ممكن من خلال نظام التحالفات الاستراتيجية.

مشروع اتحاد دول أوراسيا

تعود فكرة بدء مشروع اتحاد دول أوراسيا إلى العام 1994 يوم أعلن الرئيس الكازاخي نور سلطان نزارباييف قيامه وفق مبادئ أربعة هي:

1- المنفعة الاقتصادية المشتركة.
2- التكامل متعدّد الجوانب.
3- توحيد المنظمات السابقة لإقامة الاتحاد الأوراسي.
4- توحيد البلدان تبعاً لجهوزية كل بلد.

منذ ذلك الوقت، باتت فكرة الاتحاد الأوراسي تنمو في المجتمع الروسي ومجتمعات آسيا الوسطى. اتخذ المشروع الأوراسي زخماً جديداً مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام 2000، إذ قال عنه: "إن الطاقة التي تحملها الأفكار الأوراسية تكتسب أهمية فائقة اليوم حين نبني علاقات متساوية حقاً بين بلدان مجموعة صداقة الدول المستقلة. إنه المستقبل الذي يولد اليوم"[1].

وعليه، فإن استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين تقوم على الاستفادة من علاقات روسيا الاتحادية مع الدول الأخرى على قاعدة تبادل المصالح دون أن تترتب على روسيا الاتحادية أي مسؤوليات تجاه الدول الأخرى.

وكرّر الرئيس فلاديمير بوتين مراراً، أنه لن يكون لأي اتحاد أوراسي وضعية الاتحاد السوفياتي بالمعنى الاستتباعي، بل المساواة بين الدول، والسيادة لكل دولة. إنه مشروع للتكامل الجديد ولتطوير علاقات روسيا الاتحادية مع إيران وتركيا، خاصة وأن مصالح مشتركة تجمع بين هذه الدول.

ومشروع الاتحاد الأوراسي ليس غريباً عن إيران وتركيا وسائر دول آسيا الوسطى، فهي على علم به وتدور حوله نقاشات ودراسات كثيرة، ولا شك أن حصول الاتحاد بين دول مختلفة الثقافة واللغة والحضارة في أوروبا، شكّل حافزاً لروسيا الاتحادية وغيرها من دعاة الاتحاد الأوراسي إلى تحقيق هذا المشروع.

في البداية، بادرت روسيا الاتحادية في 11 من نوفمبر 2011 بإنشاء الاتحاد الجمركي مع روسيا البيضاء وكازاخستان. وأُعيد شرح الاتحاد الجمركي والتأكيد عليه في الثاني من كانون الثاني 2012: "إن الفضاء الأوراسي المشترك بين روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا الاتحادية سيبدأ فعلياً، وستُلغى التأشيرات بين هذه البلدان بعد أن أُلغيت الإجراءات الجمركية، وسيتم لاحقاً اعتماد عملة موحدة على طريقة الاتحاد الأوروبي".

في 29 أيار 2014 وقّعت روسيا الاتحادية مع روسيا البيضاء وكازاخستان اتفاقاً لإنشاء الاتحاد الأوراسي في العاصمة الكازاخية آستانة. ومن شأن هذا الاتحاد أن يساعد على تعزيز اندماج هذه الدول التي يجمع بينها منذ 6 تموز 2010 اتحاد

(1) راجع مقالة الرئيس فلاديمير بوتين في جريدة الأزفستيا بتاريخ 3 تشرين الأول 2011.

جمركي. وتلتزم الدول الثلاث ضمان حرية تنقل المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والعمال، ووضع سياسة مشتركة في القطاعات الاقتصادية الأساسية: الطاقة والصناعة والزراعة والمواصلات.

الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

وكما كان مخططاً، باشر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في اليوم الأول من كانون الثاني 2015 أعماله. وعلى عكس الاتحاد الجمركي، الذي انبثق الاتحاد عنه، سيضم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي خمس دول بدلاً من ثلاث. فإلى جانب روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان، انضمت إليه لاحقاً كل من أرمينيا وقرغيزستان.

ويأتي قيام هذا الاتحاد خطوةً جديدة في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية وردَّ فعل قوياً تجاه محاولات الغرب لعزل روسيا الاتحادية وتقليص الدور العالمي الذي تطمح إليه. ويندرج قيام هذا الاتحاد في إطار كثير من الاتفاقات المتعددة الجوانب، كانت روسيا الاتحادية العراب الحقيقي لها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة في سعيها إلى إحياء الدور الذي كان يتقلده الاتحاد السوفياتي سابقاً كقوة عالمية مؤثرة، وطموحها في أن تكون قطباً قوياً يتحكّم في مسارات السياسة الدولية.

تجدر الإشارة إلى أنّ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يعتبر سابقةً تاريخية بعد نهاية الحرب الباردة كونه المنظومة الاقتصادية الأولى التي تجمع بين دول الاتحاد السوفياتي المفكّك في إطار أوسع من صداقة الدول المستقلة القائمة حالياً. فهو يجمع أكثر من خمس دول ضمن مجموعة من القواعد الملزمة ويشكّل نواةً لتنظيم دولي، على غرار الاتحاد الأوروبي، له قوانين خاصة تتعلّق بتقليص الضرائب وعقد مشاريع اقتصادية بين روسيا البيضاء وروسيا الاتحادية وكازاخستان، وسيساهم في إيجاد فرص عمل لكثير من الأشخاص في كلّ من هذه الدول. وشكّل الالتزام والتوافق السياسي بين قادة الدول الثلاث البارزة في هذا المشروع بادرةً لتوسيع بنود هذه الاتفاقية لتشمل أموراً متعلقة بالزراعة والتجارة والاتصالات.

ويقدم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عدداً كبيراً من الإمكانات للتنمية والتعاون الاقتصادي في إدارة احتياطات الطاقة واستثمارها وإقامة البنية التحتية الضرورية لنقل الطاقة. هذا الأمر سيكون له أبلغ الأثر على صادرات الطاقة واستهلاكها في أوروبا وآسيا، كما سيؤثر على المسارات الأساسية للتجارة وبدائل النقل التجاري، إضافة إلى ما سيفضي إليه هذا الاتحاد من تعاون عسكري وسياسي وأمني بين الدول الأعضاء، ما يشكل تهديداً مقلقاً للهيمنة الأميركية في آسيا ومحيط الاتحاد السوفياتي السابق أي ما يسمى "الخارج القريب".

إن جملة البنود التي تتضمنها اتفاقية الاتحاد ستؤدي إلى تحويل كل من روسيا الاتحادية وكازاخستان إلى أكبر مزود بالطاقة للصين في ظل السعي الروسي الحثيث إلى تطوير علاقة عضوية تعايشية بينها وبين الصين من خلال تعزيز تبادل الطاقة والتعاون في المجالات كافة، خصوصاً بعدما أبرم البلدان اتفاقاً على تحييد الدولار كعملة في التعاملات المالية وديون المدفوعات بين البلدين ما سيؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر واستقلال مالي عن الغرب[1].

أما كازاخستان فتلعب الدور الأهم في هذا السيناريو كونها تتموضع على الحدود ما بين روسيا الاتحادية والصين، كما أنها تقع على طريق الحرير الجديد الذي تسعى الصين إلى إنشائه لنقل الطاقة من السوق الصينية وإليها. وتسعى روسيا الاتحادية إلى إعادتها في شكل كامل إلى الحضن الروسي بعدما عملت أميركا على

(1) أوعز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للحكومة والبنك المركزي الروسيين، وبالتعاون مع المصارف المركزية في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بتحديد الآفاق المستقبلية للتكامل في المجالات النقدية والمالية في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مع دراسة جدوى وأفق إنشاء اتحاد نقدي.
من المتوقع أن يطلق على العملة الموحدة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي إحدى هاتين التسميتين إما "ألتين" وهي كلمة ذات جذور منغولية تعني الذهب، أو "أوراس" المشابهة لاسم العملة الأوروبية الموحدة "يورو".
بالإضافة إلى ذلك، دعا بوتين الحكومة الروسية قبل بداية حزيران2015، بالتعاون مع الشركاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، واللجنة الاقتصادية الأوراسية وبمشاركة جميع الوزارات والدوائر الروسية إلى تشكيل سوق موحدة للسلع والخدمات. القرار موجود على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/776621

احتوائها بأساليب القوة الناعمة ثقافياً واقتصادياً، فإن النجاح الروسي في ذلك يجعل أميركا خارج الميدان الأوراسي.

الطرف الثالث في المعاهدة هو روسيا البيضاء التي تسلمت زعامة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي للسنة الأولى، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى لدى روسيا الاتحادية تفرضها ضرورة الجغرافيا السياسية، حيث تشكل روسيا البيضاء عقدة وصل رئيسة في شبكة نقل الطاقة بين روسيا الاتحادية وأوروبا، خصوصاً بسبب مرور خط "يامال" الأوروبي الذي ينقل 20 في المئة من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا والذي تم شراؤه من قبل شركة غاز بروم الروسية في عام 2011 سعياً من روسيا الاتحادية إلى تنويع مكونات البنية التحتية لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا وتقليص الاعتماد على خطوط النقل الأوكرانية.

وتسعى روسيا الاتحادية إلى تأمين محيط اقتصادي وسياسي ملائم لتلعب دوراً أكبر في تشكيل ملامح النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب وذلك من خلال قيام تحالف دول البريكس ومنظمة شانغهاي وميثاق الأمن الجماعي وأخيراً الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى محاولة ضبط التفاعلات السياسية الدولية. ويرى الرئيس فلاديمير بوتين أن في هذا الاتحاد الجمركي تكاملاً على أساس قيمي وسياسي واقتصادي، يصنع وحدة قوية وعابرة للقوميات من شأنها أن تصبح أحد أقطاب العالم المعاصر.

هذا الكلام يعني، أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سيصبح قطباً مؤثراً في العالم المعاصر، وليس أي قطب، إنه قطب مواجه للهيمنة الأميركية في العالم.

محاولة رسم ملامح النظام العالمي الجديد
التكتلات الإقليمية والتحالفات الدولية

ورثت روسيا الاتحادية من الناحية القانونية والسياسية، مكانة الاتحاد السوفياتي، من غير أن تمتلك أسباب القوة السوفياتية كاملة، رغم أنها تمسك ببعض هذه القوة وخاصة على الصعيد الاستراتيجي العسكري. فعلى الرغم من أنها عانت ما عانت في المدة التي تلت عام 1991، لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي للدولة الروسية، وعن الدور المهم في السياسة الدولية، لإدراكها أن أي تنازل أو انكفاء، معناه تهديد لكيان الدولة الروسية، وتعرضها لمشاكل لا حصر لها.

وعلى الرغم من أن الدور الروسي كان مرتبكاً وضبابياً، بفعل إعادة بناء روسيا الاتحادية ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن تسلم الرئيس فلاديمير بوتين لدفة الحكم، كان إيذاناً بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي[1].

كانت المهمة الرئيسة للرئيس فلاديمير بوتين استعادة مكانة روسيا الاتحادية كدولة كبرى، من خلال الثبات على مواقف مستقلة، دون رفض الماضي السوفياتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث. لهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفياتية بالظهور، منها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفياتية المذهبة والنشيد الوطني القديم بعد تعديل بعض كلماته مع الاحتفاظ باللحن القديم نفسه الذي كان يرمز دوماً إلى عظمة الدولة الروسية وقدرتها على الصمود والمواجهة.

---

(1) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، ص 3.

يعرف الرئيس فلاديمير بوتين معرفة تامة، أن الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة، شرطان لا غنى لروسيا الاتحادية عنهما في سعيها إلى الاضطلاع بدور قوة عظمى عالمية. فالسياسة الخارجية الفاعلة والمناسبة لا تنفصل عن سياسة داخلية ناجحة تسند السياسة الخارجية. في السياسة الداخلية يحسن انتهاج طريق توحيد المجتمع حول القيادة الروسية، وإنجاز مهمات التطور الاجتماعي – الاقتصادي على أساس التحديث المتصل، وإنشاء جيش القرن الحادي والعشرين القادر على تنفيذ أكثر المهمات تعقيداً في الداخل والخارج، وتحسين عمل برامج السياسات الروسية الداخلية وزيادة فاعليتها وقدرتها، وإعداد نخبة من الكوادر المتمكنين من التكنولوجيا الحديثة وتعزيز دور الإعلام في بث آراء القيادة الروسية في الداخل والخارج.

مع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت تغيرات مهمة على الساحة الدولية يتوقع أن تخلف أثراً في الصراعات المقبلة ونتائجها. وأهم التغيرات كثرة الأقطاب، واشتداد المنافسة والصراع على الموارد المختلفة وأسواق تصريف السلع، وغلبة النزوع إلى استخدام القوة العسكرية، وشيوع احتساب المصالح الوطنية على حساب القيم الإنسانية العامة، وتصدير نموذج الديموقراطية الأميركية.

إلى ذلك، تراجع الصراع الأيديولوجي ليحل محله النهج البراغماتي في إدارة العلاقات الدولية انطلاقاً من مفهوم المنفعة والمصالح المتبادلة. اكتملت «الأحلاف الاستراتيجية»، وتلاها عقد التحالفات التكتيكية، مع ظهور عجز أوروبا السياسي والعسكري. في الوقت نفسه، تمضي الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها قطباً أحادياً.

في هذه المناخات ترى روسيا الاتحادية أنها أصبحت، من جديد، دولة اقتصادية عظمى قوية وقطباً مهماً في عالم متعدّد الأقطاب. تملك روسيا الاتحادية مزايا تنافسية مهمة أبرزها السلاح النووي، والعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي (مع حق النقض)، المساحة الشاسعة والغنية بالموارد المتنوعة، الاحتياطات الضخمة من مصادر الطاقة الاستراتيجية. ورغم كل ذلك، ليس سهلاً على روسيا الاتحادية أن تصارع، وحيدة، الولايات المتحدة الأميركية. فهي مضطرة إلى المناورة

السياسية وإلى خوض حرب مواقع. وإذا كان الدفاع القاسي عن المصالح الوطنية، وعن مكانة الدولة العظمى، ضرورياً، فلا ريب في أن تكلفته السياسية والعسكرية والاقتصادية كبيرة. المهم أن تتلافى روسيا الاتحادية الخسائر الجسيمة وأن ترفض إقحام نفسها في حروب كبيرة يترتب عليها إجهاد سياسي.

أحسن الرئيس فلاديمير بوتين حين جعل روسيا الاتحادية تتحرك بثقة من موقع القوة، لمنع تطويقها في محيطها الأوراسي. والحق يُقال إن استعادة السيطرة الاقتصادية والسياسية على المناطق التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، ومنع تقدم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي صوب المصالح الحيوية الروسية ضرورة لا غنى عنها. هذه الاستراتيجية تعني تقييد السيادة العسكرية والسياسية لبلدان المناطق هذه، ووضعها تحت رعاية المظلة الروسية، وإنشاء مناطق عازلة على أراضيها تحمي روسيا الاتحادية من حلف شمال الأطلسي وتبعده عن الحدود الروسية.

وليس بعيداً عن كل ذلك، جدلية العلاقة القائمة الآن بين السياسة الدولية والاقتصاد العالمي ودور التكتلات الاقتصادية الكبرى، في صياغة المشهد الدولي الجديد، وإمكانية استمرارها من عدمه في جو الاستقطاب الحاد الذي ينشأ في البيئة الدولية، بما قد يُعيدُ أجواء الحرب الباردة من جديد، بوسائل اقتصاديَّة، وفي مضمار التكنولوجيا الحديثة وسباق التَّسَلُّح.

كما سعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى إعادة تأثير روسيا الاتحادية وممارسة نفوذها السياسي والعسكري على الساحة الدولية من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية وعالمية قوية تسهم في منحها ثقلاً إضافياً ضخماً، تجسده قيادتها لمنظومتين دوليتين كبيرتين. الأولى منظمة البريكس والثانية منظمة شنغهاي للتعاون. والمعنى واضح ولا يحتاج إلى تفسير، فأكثر من مليارين من البشر هم ضمن دائرة هذين التجمّعين.

فيما يلي، نعرض لأهم التحالفات والمنظمات الإقليمية التي سعت من خلالها روسيا الاتحادية إلى استعادة حضورها العالمي والتأثير على مجريات السياسة الدولية.

1. منظمة "صداقة الدول المستقلّة"

تأسست في 8 كانون الأول 1991 كإطار للتعاون الإقليمي بين دول الاتحاد السوفياتي السابق بمبادرة من الدول السلافية الثلاث التي كانت في عداد الاتحاد السوفياتي وهي: روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء وأوكرانيا.

ضمّت مجموعة صداقة الدول المستقلة اثنتي عشرة دولة من دول الاتحاد السوفياتي السابق هي: روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء، مولدافيا، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جيورجيا، كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان وتركمانستان. ومنظمة صداقة الدول المستقلة ليست كياناً فوق وطني وتعمل على أساس طوعي، وتتخذ المنظمة من مدينة مينسك عاصمة روسيا البيضاء مقراً رسمياً لها.

وقّعت جميع هذه الدول اتفاقية إنشاء هذه المنظمة لتكون بديلاً عن الاتحاد السوفياتي، لكن أوكرانيا وتركمانستان رفضتا التوقيع على ميثاق 1993 وطلبتا التحول إلى عضو مشارك غير منتسب رسمياً، بينما انسحبت جورجيا في العام 2008 من المجموعة بعد الحرب الجورجية - الروسية بسبب الخلاف على إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. أصبح هذا القرار نافذاً اعتباراً من 18 آب 2009. وفي 14 آذار 2014 تقدمت الحكومة الأوكرانية بمشروع قانون إلى البرلمان الأوكراني تطلب فيه الانسحاب من مجموعة صداقة الدول المستقلة بعد ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا الاتحادية.

السنوات الأولى للمنظمة كُرّست إلى حد كبير لحل المسائل التنظيمية. وفي الاجتماع الأول لزعماء صداقة الدول المستقلة، الذي عُقد بتاريخ 30 كانون الأول 1991 في مينسك، تم توقيع على "الاتفاق المؤقت بشأن مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء حكومات صداقة الدول المستقلة"، الذي ينص على إنشاء الهيئة العليا للمنظمة ومجلس رؤساء الدول. انتهت المرحلةَ التنظيمية في عام 1993، عندما تم في 22 كانون الثاني في مينسك، اعتماد الوثيقة التأسيسية للمنظمة كميثاق نهائي "لصداقة الدول المستقلة".

قراءة تسلسلية في خمس عشرة سنة من قمم مجموعة صداقة الدول المستقلة

في ما يلي التوثيق التاريخي لتسلسل أبرز المقررات التي اتخذت على صعيد مجموعة صداقة الدول المستقلة. ويمكن إيجاز الاتفاقات التي أبرمتها دول المجموعة أو بعضها منذ تأسيس الرابطة على النحو التالي:

- **عام 1992**: تم إبرام معاهدة الأمن الجماعي في15 أيار في مدينة طشقند، ووقّعتها تسع دول هي كل من أرمينيا، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا الاتحادية، طاجيكستان أوزبكستان، أذربيجان وروسيا البيضاء. وانضمت جورجيا إلى المعاهدة في وقت لاحق.

  في 26 حزيران في مدينة مينسك، عاصمة جمهورية روسيا البيضاء وقعت ثمانية بلدان من مجموعة صداقة الدول المستقلة (أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا الاتحادية، طاجيكستان، أوكرانيا وأوزبكستان) على اتفاق يقضي بتنسيق العمل المتصل بقضايا فرض مراقبة الصادرات من المواد الخام وكل المواد والمعدات والتقنيات المستخدمة أو التي يمكن استخدامها في تصنيع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية وكذلك وسائل نقلها وإيصالها. ووافقت الدول الموقعة على انتهاج سياسة الرقابة المسبقة على هذه الصادرات، بما في ذلك، فرض وتطبيق العقوبات ضد جميع الكيانات الاقتصادية التي تنتهك متطلبات الرقابة على الصادرات.

- **عام 1993**: في شهر أيلول، وقع رؤساء الدول على معاهدة إنشاء الوحدة الاقتصادية، التي طورت من مفهوم تحول التفاعل الاقتصادي داخل مجموعة صداقة الدول المستقلة. استندت هذه المعاهدة إلى ضرورة تشكيل منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على مبادئ الحركة الحرة للسلع والخدمات، العمالة، حرية انتقال رأس المال؛ توظيف الأموال، ضمان الودائع وصناديق الائتمان، تحصيل الضرائب، تحديد الأسعار، توحيد

التعريفات الجمركية، تضافر السياسات الاقتصادية الخارجية؛ وذلك لمواءمة أساليب إدارة الأنشطة الاقتصادية، وخلق الظروف المواتية لتنمية روابط الإنتاج المشترك.

- **عام 1994**: بعد الانتهاء من عملية التصديق على الوثيقة التأسيسية، دخلت معاهدة الأمن الجماعي حيز التنفيذ في20 نيسان لمدة خمس سنوات. ووقع أعضاء مجموعة صداقة الدول المستقلة معاهدة إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة.
- **عام 1995**: في 31 أيار، وقّع قادة دول معاهدة الأمن الجماعي على اتفاق بشأن تنظيم عمل مكافحة الجريمة المنظمة التي شملت أيضاً توقيع بروتوكولات بشأن مكافحة تهريب المواد النووية، مكافحة الإرهاب، مكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة "التشكيلات المسلحة غير الشرعية".
- **عام 1996**: تم إنشاء الاتحاد الجمركي لمجموعة صداقة الدول المستقلة في شهر آذار ويشمل خمساً من الدول المستقلة (روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا الاتحادية وطاجيكستان).
- **عام 1997**: عقد مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات اجتماعاته في شهر آذار. وناقش المجتمعون وثائق تتعلّق بقضايا حفظ السلام في منطقة النزاع في إقليم أبخازيا في جمهورية جورجيا، وأنهوا وجود قوات حفظ السلام الجماعي في جمهورية طاجيكستان التي أقامت هناك فترة طويلة ترجع إلى العام 1992.
- **عام 1998**: في شهر نيسان، اجتمع مجلس رؤساء مجموعة صداقة الدول المستقلة في موسكو واعتمد قراراً بتسريع كل أعمال التعاون المشترك بين الدول الأعضاء وتفعيلها. كما تم التوقيع على بروتوكول بشأن إنشاء برنامج لتطوير التعاون العسكري بين الدول الأعضاء.
- **عام 1999**: في اجتماع لمجلس الأمن الجماعي في 2 نيسان، تم تمديد مفعول معاهدة الأمن الجماعي لمدة خمس سنوات أخرى وفق ما نص

عليه بروتوكول المعاهدة، والتي سمحت بتمديد تلقائي لآلية التمديد لمدة خمس سنوات في المستقبل. وانسحبت جمهورية أوزبكستان من معاهدة الأمن الجماعي قبل تمديدها.

- **عام 2000**: في 25 كانون الثاني في اجتماع رؤساء دول وحكومات مجموعة صداقة الدول المستقلة، انتُخب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رئيساً لمجلس رؤساء الدول. صدر عن الاجتماع قرارات تتعلق بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وكذلك قرار بشأن برنامج عمل لتطوير مجموعة صداقة الدول المستقلة حتى عام 2005. واستعرض رؤساء الدول تقريراً عن تنفيذ برنامج مكافحة الجريمة المنظمة بين أجهزة الدول الأعضاء والتدابير المشتركة الواجب اتخاذها لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة على أراضي الدول الأعضاء.

في اجتماع مجلس الأمن الجماعي في شهر أيار، اتفقت كل الأطراف في معاهدة الأمن الجماعي على إصدار مذكرة حول ضرورة تعزيز تفعيل المعاهدة.

في قمة 20 و21 حزيران في موسكو، أصدر رؤساء بلدان مجموعة صداقة الدول المستقلة 12 إعلاناً بشأن الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وفي هذه الوثيقة، أعرب رؤساء الدول عن سعيهم الدائم لتعزيز الأمن الاستراتيجي في العالم. كما رحب الرؤساء المجتمعون بتصديق روسيا الاتحادية على معاهدة ستارت الثانية، وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى حزمة عام 1997 بشأن اتفاقات خاصة بالدفاع الصاروخي. وأعرب المجتمعون عن أملهم في أن يتم التصديق على هذه الوثائق قريباً من جانب الولايات المتحدة الأميركية.

- **عام 2001**: اجتمع رؤساء مجالس الدول ووزراء السياسة الخارجية في 31 أيار و1 حزيران، وتباحثوا في مختلف القضايا، أهمها كانت الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وزيادة التعاون العسكري. أيد رؤساء الدول اقتراحاً لإعلان 26 نيسان اليوم الدولي لذكرى ضحايا

الحوادث والكوارث الإشعاعية بمناسبة الذكرى السنوية لحادثة مفاعل محطة تشيرنوبيل النووية.

في قمة غير رسمية في تموز في سوتشي، التقى الرئيس القرغيزي عسكر أكاييف والرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمناقشة الأمن في آسيا الوسطى، والتباحث خاصة في التطورات الحاصلة، خاصة في أفغانستان، والخطر الوشيك الداهم للغزو العسكري لمناطق جنوب قيرغيزستان. وتبادل المشاركون الآراء حول آفاق تنفيذ برنامج الشراكة الثنائية والتي من المفترض أن تستمر حتى عام 2010، والذي تم التوقيع عليه عندما زار الرئيس أكاييف موسكو في عام 2000.

في 29 و30 تشرين الثاني، عقدت مجموعة صداقة الدول المستقلة في موسكو قمتها اليوبيلية. ناقش رؤساء الدول الأعضاء تقريراً عن العمل المنجز على مدى العقد الماضي والمهام في المستقبل. واتفقوا على خطة عمل لرفع مستوى كفاءة تنسيق السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء، ودعم مبادرة مجلس رؤساء أجهزة الأمن لإعداد مشروع الإجراءات لاتخاذ كل التدابير الضرورية المشتركة لمكافحة الإرهاب داخل أراضي مجموعة صداقة الدول المستقلة.

- **عام 2002**: في 14 حزيران خلال دورته العادية، قرر مجلس وزراء الدفاع في مجموعة صداقة الدول المستقلة تبادل بيانات رصد أنظمة الدفاع الجوي. كما قرروا إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لأنظمة الدفاع الجوي، والموافقة على قائمة المطارات التي يمكن أن تقدم خدماتها لبلدان أعضاء المنظمة في حال الضرورة. في 7 تشرين الأول، انتهى اجتماع مجلس رؤساء الدول بالتوقيع على عدد من الوثائق بشأن تعزيز عمليات التكامل بين دول المنظمة. وأهم الوثائق الصادرة عن هذا الاجتماع كانت وثيقة برنامج للتعاون العسكري التقني بين بلدان الدول المستقلة. وقرر رؤساء مجموعة صداقة الدول المستقلة أيضاً إنشاء قسم لمنطقة آسيا الوسطى في المركز المشترك لمكافحة الإرهاب، والموافقة على لائحة

لتنظيم إجراءات تدابير مكافحة الإرهاب المشتركة بين الدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة.

- **عام 2003**: في 11 نيسان اجتمع مجلس وزراء الخارجية في دوشنبه عاصمة طاجيكستان لمناقشة الحرب الأميركية على العراق والنظر في مشروع برنامج لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف. في الشأن العراقي، لفت المجتمعون بشكل خاص، إلى الحاجة لدور دولي فاعل في "عراق" ما بعد الحرب. وهذا ما تم التركيز عليه في اجتماع أيار لزعماء مجموعة صداقة الدول المستقلة في سانت بطرسبرغ. وفي هذا الشهر أيضاً، عُقد مؤتمر في مقر مجموعة صداقة الدول المستقلة في موسكو لمراجعة تحديد فاعلية أنظمة الرادار ومناقشة القضايا المتعلقة بالتعاون العسكري.

وعُقدت في يالطا بتاريخ 18 و19 أيلول، قمة مجلس رؤساء الدول، مجلس رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الخارجية وخُصصت كل الاجتماعات لمناقشة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعسكرية. ووقّع رؤساء الحكومات اتفاقاً يدعو لتفاعل جميع الدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة في مجال تتبّع الشحنات الدولية، ومذكرة حول التعاون بشأن ممرات النقل الدولية، وإعلان بشأن توفير الأمن في وسائل النقل في الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، قرروا إنشاء مجلس لرؤساء الأجهزة الحكومية لتنظيم سوق الأوراق المالية.

وركز اجتماع مجلس وزراء الخارجية على التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة. كما وافق وزراء الخارجية على اتخاذ قرار بشأن تفعيل تدابير السيطرة على مبيعات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة في مجموعة صداقة الدول المستقلة وقرار حول إعداد هيكلية التنسيق المشترك لمراقبة الهجرة.

وترأس اجتماع مجلس رؤساء الدول يوم 19 أيلول الرئيس الأوكراني ليونيد كوتشما. وأيّد زعماء صداقة الدول المستقلة خطة لإنشاء منطقة

تجارة حرة، حيث وقعت روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان اتفاقاً منفصلاً لتوحيد التعريفات الجمركية وتشريعات النقل. كما أصدر رؤساء مجلس الدول قراراً يطالب جميع الدول الأعضاء التزام تدابير وقف الصراع في إقليم أبخازيا في جورجيا.

وفي كانون الأول، اجتمع مجلس وزراء صداقة الدول المستقلة لمناقشة قضايا الدفاع المشترك ومزيد من خطط تطوير التعاون العسكري متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء.

- **عام 2004**: في اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في مينسك في شهر آذار، حدد الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو أن قضية مكافحة الإرهاب تشكل أولوية رئيسية في أهداف مجموعة صداقة الدول المستقلة. وفي هذا الاجتماع، ناقش أعضاء المجلس، أهمية الجهود المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

اجتمع رؤساء حكومات مجموعة صداقة الدول المستقلة في 16 نيسان في شولبون – آتا بقيرغيزستان لمعالجة قضايا متعدّدة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وقضايا النقل، وإمكانية إنشاء مكتب موحد لتنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب. واتفق الزعماء أيضاً، على ضرورة إنشاء صندوق احتياطي لتوفير المساعدة المالية والمادية للدول التي يتوجّب عليها التعامل مع (أو التعافي من) حالات الطوارئ الطبيعية أو الصناعية. وفي 17 نيسان، أُعلن أيضاً أن اتحاد برلمانات مجموعة صداقة الدول المستقلة سيرسل فريقاً من المراقبين إلى كوسوفو لجمع المعلومات عن الوضع هناك وتقديم نتائجها إلى الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

في 21 أيار، اجتمع مجلس وزراء الدفاع في أرمينيا. وتناول الاجتماع مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك وضع خطط لإقامة نظام لمراقبة المجمعات الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات. وأكد وزراء

الدفاع رغبتهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق متعدد الأطراف يمنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي حزيران، اجتمع مجلس وزراء الداخلية لمجموعة صداقة الدول المستقلة في كيشيناو بمولدافيا، مع ممثلي اللجنة التنفيذية لمركز مكافحة الإرهاب ولمكتب الجريمة المنظمة، لمناقشة تنفيذ خطط مكافحة الإرهاب. تبع ذلك إطلاق عمل أجهزة الاستخبارات الروسية في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة مجموعة صداقة الدول المستقلة.

- **عام 2005**: في 3 حزيران، وخلال اجتماع لرؤساء الحكومات في تبليسي عاصمة جورجيا فشل المجتمعون في التوصل إلى اعتماد أي قرار يتعلق بحظر الانتشار النووي أو انتشار أسلحة الدمار الشامل داخل أراضي مجموعة صداقة الدول المستقلة. وينطبق الشيء نفسه على اجتماع مجلس وزراء الشؤون الخارجية، الذي عُقد في موسكو في 23 آب 2005.

اعتمد رؤساء مجموعة صداقة الدول المستقلة في اجتماع 26 آب 2005 قرارات متعدّدة، بما في ذلك الاتفاق على التعاون العسكري وقرار لمكافحة الإرهاب. وفي القرار الأخير اتفق جميع الأطراف على تكثيف التعاون بينهم في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ التدابير الجارية ضمن برنامج موحد. وفي قرار آخر، اتفق رؤساء الدول على تعزيز مفهوم التعاون العسكري وتنفيذه حتى نهاية عام 2010.

- **عام 2006**: في شهر أيار، بدأت أوكرانيا وجورجيا محادثات لمناقشة إمكانية الانفصال عن مجموعة صداقة الدول المستقلة. وقال ممثلو الدولتين إنهم يدرسون ما إذا كانت أرباح عضوية مجموعة صداقة الدول المستقلة تفوق الخسائر المترتبة على الانسحاب منها. في وقت لاحق، وعدت أوكرانيا بعدم الخروج من مجموعة صداقة الدول المستقلة والحفاظ على عضويتها، بينما أعلنت جورجيا أنه يجري حالياً النظر في دراسة سيناريو انسحاب بطيء لها من المجموعة.

في 25 أيار، اجتمع رؤساء حكومات مجموعة صداقة الدول المستقلة في

دوشانبه عاصمة طاجيكستان. وركّز المجتمعون على كيفية جعل عمل المجموعة أكثر كفاءة. في نهاية الاجتماع، ناقش المجتمعون 22 وثيقة مقترحة، 15 منها تم التوقيع عليها دون مناقشة. ومن بين الوثائق المعتمدة، كان هناك اتفاق لإنشاء صندوق دولي للتعاون الإنساني.

كذلك، اجتمع رؤساء الحكومات أيضاً في مدينة مينسك في 24 تشرين الثاني لمناقشة قضايا التكامل بين أعضاء مجموعة صداقة الدول المستقلة، بما في ذلك إنفاذ قانون التعاون المشترك وقضايا الأمن الجماعي ونظام الدفاع الجوي المشترك.

- **عام 2007**: في 25 أيار، اجتمع مجلس مجموعة صداقة الدول المستقلة على مستوى رؤساء الدول في منتجع يالطا في شبه جزيرة القرم، لبحث قضايا الطاقة. ووقّعت كل من الجمهوريات التالية: أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا الاتحادية وطاجيكستان على اتفاق بشأن تشكيل سوق مشتركة للطاقة تهدف إلى توسيع تجارة الكهرباء وزيادة فرص الحصول على موارد الطاقة بين بلدان مجموعة صداقة الدول المستقلة. وفي 29 أيار، اجتمع مجلس الطاقة الكهربائية للمنظمة في مدينة يريفان، عاصمة جمهورية أرمينيا، لمناقشة إمكانية إنشاء سوق مشتركة للطاقة.

واجتمع مجلس وزراء الدفاع لمجموعة صداقة الدول المستقلة في 20 حزيران لمناقشة قضايا التعاون العسكري. وبعد انتهاء الاجتماع صرح وزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف بأن المجلس قد وضع خطة محدّدة للتعاون العسكري خلال عام 2010. كما ناقش الاجتماع المسائل الأمنية المشتركة وخصوصاً الاقتراحات المقدمة حول نظام الدفاع الجوي لمجموعة صداقة الدول المستقلة. ووافق المجلس أيضاً، على الخطة الموضوعة للقيام بمناورات عسكرية مشتركة بين الدول الأعضاء التي تتألف من أربعة أجزاء بين شهري حزيران وأيلول. كذلك تمت الموافقة على تمارين الدفاع الجوي التي ستتم في كل من الجمهوريات التالية: أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا الاتحادية وأوزبكستان.

وتمت الموافقة خلال قمة مجموعة صداقة الدول المستقلة المنعقدة في مدينة دوشنبه عاصمة طاجيكستان بتاريخ 5 تشرين الأول 2007 على مفهوم التنمية الاقتصادية للمجموعة وتسريع خطة العمل لتنفيذ ذلك، مع اعتماد وثائق هذه القمة لتعزيز وضعية الاتفاقات السابقة، سعياً للوصول إلى نتائج عملية ملموسة. (وقّعت من قبل جميع الدول المشاركة، باستثناء جورجيا وتركمانستان).

- **عام 2008**: في قمة مجموعة صداقة الدول المستقلة غير الرسمية المنعقدة بتاريخ 22 شباط 2008 في موسكو، وكذلك في قمة 6 حزيران 2008 المنعقدة في سانت بطرسبرغ تم الاتفاق على تحديد القضايا الرئيسية التي تتطلب العمل المشترك وتضافر جهود الدول الأعضاء في المجموعة في المجالات التالية: التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك الحفاظ على الطاقة، التعاون في مجال النقل، مشكلات الأمن الغذائي، مواصلة العمل على تشكيل منطقة للتجارة الحرة، إنشاء البنى العلمية اللازمة لتطوير تكنولوجيا النانو، سياسة الشباب وسياسة الحدّ من الهجرة ومجالات التعاون الإنساني.

وفي اجتماع قمة مجموعة صداقة الدول المستقلة المنعقدة في مدينة بيشكيك عاصمة جمهورية قرغيزستان بتاريخ 10 تشرين الأول 2008، وافق رؤساء الدول، من حيث المبدأ، على مشروع استراتيجية التنمية الاقتصادية لمجموعة الدول المستقلة حتى عام 2020، والذي تمّ التصديق عليه من قبل مجلس رؤساء الحكومات الذي انعقد بتاريخ 14 تشرين الثاني 2008 في مدينة كيشينيوف عاصمة مولدافيا.

- **عام 2009**: قرر مجلس رؤساء دول مجموعة صداقة الدول المستقلة المنعقد في مدينة الآستانة عاصمة جمهورية كازاخستان بتاريخ 22 أيار 2009، الموافقة على بدء خطة العمل لتنفيذ المرحلة الأولى (2009-2011) من استراتيجية التنمية الاقتصادية لمجموعة صداقة الدول المستقلة للفترة الممتدة حتى العام 2020.

مبادرات الاندماج الاقتصادي بين مجموعة الدول المستقلة

إن مجموعة صداقة الدول المستقلة بوصفها منظمة دولية، تمتلك قليلاً من "نقاط التواصل" بين أعضائها. لذلك، سعى قادة هذه الدول المستقلة إلى البحث عن خيارات التكامل البديلة. وشكّلت مجموعة صداقة الدول المستقلة عدداً من المنظمات ذات الأهداف الواضحة لمواجهة التحديات المشتركة وهي:

- **منظمة معاهدة الأمن الجماعي**: تضم كلاً من: أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا الاتحادية وطاجيكستان. وبفضل هذه المنظمة التي أُنشئت في 7 تشرين الأول 2002، تحافظ روسيا الاتحادية على وجودها العسكري في منطقة آسيا الوسطى.
- **الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية** (المجموعة الاقتصادية الأوراسية): الدول الأعضاء هي: روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا الاتحادية وطاجيكستان، أما الدول الحاصلة على صفة المراقب فهي كل من أوكرانيا، مولدافيا وأرمينيا. أُنشئت المجموعة الاقتصادية الأوراسية بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والترويج الفاعل لتشكيل الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي المشترك. وتقوم المجموعة الاقتصادية الأوراسية بتنسيق أعمالها في سبيل تحسين شروط الاندماج في هيكلية الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي.
- **الاتحاد الجمركي**: يتألف هذا الاتحاد من كل من: روسيا البيضاء، كازاخستان وروسيا الاتحادية. ويقوم هذا الاتحاد بتطبيق تعرفة جمركية مشتركة وموحدة مع غيرها من التدابير الجمركية التي تسعى إلى تنظيم التجارة وحركة تبادل السلع مع البلدان الأخرى. لا تخضع أعمال التجارة المتبادلة بين الدول المشاركة في الاتحاد الجمركي للرسوم الجمركية ولا يطبق عليها أي من القيود الاقتصادية. وتم توقيع أول اتفاق لإنشاء الاتحاد الجمركي في 29 آذار 1996 بين قادة روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان.

وفي وقت لاحق، انضمت إلى هذه الدول كل من قيرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان. إلا أن هذا الاتحاد التكاملي لم يدم طويلاً. ففي عام 2000 أُعيد إحياء العمل بالمجموعة الاقتصادية الأوراسية. وفي تشرين الأول 2006، وقّعت روسيا الاتحادية وكازاخستان وروسيا البيضاء اتفاقاً بدأت بموجبه بتشكيل منظمة جديدة لتكوين اتحاد جمركي يستند إلى إنشاء منطقة جمركية موحدة داخل حدود هذه البلاد.

يقوم تأسيس الاتحاد الجمركي الجديد على 40 عقداً منظماً لتجارة هذه الدول على الصعيد الدولي، والتي تم اعتمادها في عام 2009. دخلت المنطقة الجمركية الموحدة حيز التنفيذ منذ حزيران 2010، وأصبحت مفاعيل الاتفاقيات الجمركية الموقعة بين الدول الأعضاء سارية المفعول. وبحلول تموز 2011، تم إلغاء حركة مراقبة نقل البضائع وتبادل السلع على حدود هذه الدول الثلاث.

- **المجال الاقتصادي المشترك**: يضم كلاً من جمهوريات روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا الاتحادية. المساحة الجغرافية التي يشكلها المجال الاقتصادي المشترك تتكون من أراضي هذه الدول الثلاث، التي تعمل ضمن آليات مشتركة في تنظيم هيكلية البنى الاقتصادية على أساس مبادئ السوق وتطبيق القواعد القانونية المنسقة، ضمن بنية تحتية واحدة، تدعم اتباع السياسات المالية – النقدية، المالية – التسليفية والتجارية – الجمركية المنسقة لضمان حرية حركة تبادل السلع والخدمات وحرية حركة رأس المال وتأمين فرص العمل. أعلن عن نية إنشاء هذا المجال الاقتصادي المشترك في 23 شباط 2003 من قبل رؤساء روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوكرانيا وروسيا البيضاء بعد اجتماعهم في موسكو.

وتم في مدينة يالطا التوقيع على الاتفاقيات المؤسسة للمجال الاقتصادي المشترك. إلا أن أوكرانيا، في وقت لاحق طلبت الخروج من هذا المجال كونه يعيق عملية دخولها إلى منظمة التجارة العالمية. بعد ذلك، تعثر

العمل في قيام المجال الاقتصادي المشترك، ما أدى إلى تعليق العمل بهذا المشروع لفترة طويلة.

المهام الأساسية للتكامل الاقتصادي كان يجري تنفيذها واعتمادها داخل المجموعة الاقتصادية الأوراسية. وفي 1 كانون الثاني 2010، خلال قمة رؤساء روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء وكازاخستان تم التوافق على خطة عمل جديدة لتنشيط مشروع المجال الاقتصادي المشترك. قدمت خطط لتنفيذ هذا المشروع وتطويره خلال الأعوام 2010-2011 عبر توقيع عشرين معاهدة دولية، تنص على قيام اندماج هذه البلدان ضمن مجال اقتصادي مشترك.

انطلقت عملية التطبيق الفعلي لعمل مشروع المجال الاقتصادي المشترك على أراضي روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء وكازاخستان منذ 1 كانون الثاني 2012. وبدأ العمل بتنفيذ اتفاقات التكامل التام ضمن المجال الاقتصادي المشترك في تموز 2012.

- **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي**: هذا المشروع تم التخطيط له ليبدأ عمله في العام 2015، كاتحاد اقتصادي يدمج عمل الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي المشترك بين كل من روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء وكازاخستان.
- **منظمة التعاون في آسيا الوسطى**: أُنشئت هذه المجموعة في العام 1991 وتضم كلاً من كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان. وانضمت روسيا الاتحادية في 28 أيار 2004. في 7 تشرين الأول 2005 خلال قمة منظمة التعاون في آسيا الوسطى، قررت المنظمة الموافقة على انضمام أوزبكستان إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية وبدأ إعداد الوثائق القانونية لدمج منظمة التعاون في آسيا الوسطى مع المجموعة الاقتصادية الأوراسية. في الواقع، يعتبر هذا القرار عمليا عملية إلغاء للاستمرارية هذه المنظمة. في 25 كانون الثاني 2006 حصلت عملية الدمج بين المنظمتين دون تحديد مصير الأعضاء المراقبين لمنظمة التعاون

في آسيا الوسطى وهم: أوكرانيا وجورجيا وتركيا.

- **منظمة شنغهاي للتعاون**. تضم في عضويتها كلاً من كازاخستان، قرغيزستان، روسيا الاتحادية، طاجيكستان أوزبكستان والصين. وسنأتي على ذكر عمل هذه المنظمة لاحقاً وبالتفصيل.
- **الدولة المتحدة لروسيا الاتحادية وروسيا البيضاء.**

في الواقع، ضمن كل هذه المنظمات تقوم روسيا الاتحادية بدور رائد ومحوري، وهي تتقاسم هذا الدور فقط مع الصين في منظمة شنغهاي للتعاون.

متغيرات الأنظمة والحكومات

بين عامي 2003 و2005، شهدت ثلاث دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة تغييراً في الحكومات ضمن سلسلة من الثورات الملونة: أطيح إدوارد شيفرنادزة في جورجيا؛ وانتُخب فيكتور يوشينكو في أوكرانيا على رأس الثورة البرتقالية؛ كما أُطيح عسكر أكاييف في قيرغيزستان.

في 3 شباط 2006، انسحبت جورجيا من مجلس وزراء الدفاع مع بيان صريح تبين فيه أن "جورجيا قد اتخذت مساراً للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وأنه لا يمكن أن تكون جزءاً من اثنين من الهياكل العسكرية في وقت واحد"، لكنها بقيت عضواً كاملاً في مجموعة صداقة الدول المستقلة حتى آب 2009، أي بعد سنة واحدة من انسحابها رسمياً في أعقاب الحرب في أوسيتيا الجنوبية في 2008.

في 19 آذار 2007، أعرب إيغور إيفانوف، سكرتير مجلس الأمن الروسي، عن شكوكه بشأن جدوى استمرار مجموعة صداقة الدول المستقلة. قال إيفانوف، إن مصطلح "بلدان ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي" لا ينبغي أن يُستخدم بعد الآن، وإن كانت هناك "أوقات لعبت فيها هذه المجموعة دوراً كبيراً"، ومع ذلك "جعلت الظروف الحالية هذا الدور أصغر من ذلك بكثير"، مشيراً إلى أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية أصبحت منظمة أكثر كفاءة لتوحيد أكبر لبلدان صداقة الدول المستقلة[1].

(1) تصريح السيد إيغور إيفانوف متوافر على الرابط التالي:
http://www.infoniac.com/news/russia-nato.html.

بعد انسحاب جورجيا[1]، غــاب رؤســاء أوزبكســتان وطاجيكســتان وتركمانستان عن اجتماع قمة صداقة الدول المستقلة المنعقد في 9 تشــرين الأول 2009 بسبب خلافاتهم مع موسكو[2].

كان هذا ظاهر الأمر فقط، أما الحقيقة فكانت في مكان آخر. في أيار 2009، انضمت أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا إلى مشــروع الشــراكة الشرقية، وهو المشروع الذي تم بمبادرة من الاتحاد الأوروبــي والذي ســنتحدث عنه في الفصل السابع.

2- منظمة معاهدة الأمن الجماعي

"منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، هي اتحاد عسكري وسياسي لسبع دول من أوراسيا تضم بالإضافة إلى جمهورية روسيا الاتحادية كلاً من: روســيا البيضــاء، أرمينيا وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكســتان، أوزبكســتان وقيرغيزستان) وذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15 أيار 1992.

وكانت هذه الدول، ما عدا روسيا البيضاء، قد وقّعت على "معاهدة الأمــن الجماعي" في 15 أيار 1992 مع ست دول من مجموعة صداقة الدول المســتقلة، في مدينة طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان. انضمت إليها أذربيجان في 24 تشرين الأول 1993، وجورجيا في 9 كانون الأول 1993، وروسيا البيضاء في 31 كانون الأول 1993.

دخلت المعاهدة حيز التطبيق في 20 نيسان 1994. ووُضعت فترة زمنية محددة لهذا الاتفاق مدتها 5 سنوات مع إمكانية تمديدها. في 2 نيسان 1999 وقّع رؤســاء

---

(1) الإعلان عن انسحاب جورجيا متوافر على الرابطين التاليين:
http://english.pravda.ru/news/world/03-02-2006/75406-georgia-0 و
http://en.ria.ru/world/20060203/43324440.html

(2) راجع مقالة بروس بانيه: روسيا تواجه مقاومة الحلفاء في الجناح الجنوبــي لصداقة الدول المستقلة، راديو أوروبا الحرة، 9 تشرين الأول 2009. المقالة متوافرة على الرابط التالي:
www.rferl.org/content/Russia_Facing_Resistance_With_Allies_On_CISs_Southern_Flank/1847880.html

أرمينيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا الاتحادية وطاجيكستان بروتوكول بشأن تمديد العقد للسنوات الخمس القادمة. رفضت أذربيجان وجورجيا وأوزبكستان تمديد العقد، وانضمت أوزبكستان في العام نفسه إلى منظمة "غوام" التي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل السابع.

ينظر كثيرون من خبراء العلاقات الدولية، إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي على أنها تحالف عسكري أسّسته روسيا الاتحادية لتحافظ على نفوذها في منطقة آسيا الوسطى وباقي الفضاء السوفياتي السابق، لإعاقة المساعي الأميركية في فرض النفوذ على هذه المناطق عبر أشكال مختلفة من التعاون العسكري مع دولها، أو إقامة قواعد عسكرية لها في دول المنظمة. ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي هي بمثابة تحالف سياسي - عسكري لم تشارك قواته العسكرية أبداً في العمليات القتالية.

ترافق صعود هذه المنظمة مع تعقيدات جمة واستغرق وقتاً طويلاً، إذ إن معاهدة الأمن الجماعي المبرمة على أنقاض الاتحاد السوفياتي كانت اتفاقية شكلية خلال مرحلة طويلة. ظلت هذه المعاهدة لسنوات طويلة غير مفعّلة، حتى تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة مطلع عام 2000. بدأ الرئيس فلاديمير بوتين اتخاذ خطوات جادة لتفعيل التعاون الاستراتيجي بين أعضائها، وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة، ودور أمني فاعل في المنطقة الممتدة من القوقاز، مروراً بآسيا الوسطى وحتى حدود أوروبا الشرقية.

بعد عام 2000، عندما بدأت روسيا الاتحادية تستعيد نفوذها في آسيا الوسطى، أخذت هذه المعاهدة تكتسب ملامحها الواقعية بُناها الدائمة الفاعلة. واتسمت تلك المرحلة بالتنافس بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية على النفوذ في آسيا الوسطى التي تأسست فيها بعد عام 2001 قواعد عسكرية أميركية تؤمن الدعم لقوات الناتو في أفغانستان.

تشكّلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في البداية كاتفاقية أمن جماعي، لتتحول في ما بعد إلى منظمة، من أجل مواجهة التهديدات الخارجية والدفاع عن وحدة أراضي وسيادة الدول الأعضاء من دون التدخل الخارجي في شؤونها

الداخلية. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في التنسيق الأمني وتعميق التعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء.

يُلزم الاتفاق الدول الأعضاء في المنظمة بموجب ميثاقها تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة العسكرية، لأي دولة عضو في المنظمة قد تتعرض لاعتداء أو تهديد خارجي. يحتل التعاون العسكري بين دول المنظمة أولوية في تعاونها مع دول من خارج المنظمة، لذلك يرى ميثاق المنظمة أنه لا يحق لأي دولة عضو أن تستقبل على أراضيها قواعد أجنبية من دون موافقة الأعضاء الآخرين في المنظمة.

وينص ميثاق المنظمة على أن يحظى التعاون العسكري بين الدول الأعضاء في المنظمة بالأولوية على التعاون العسكري مع الدول الأخرى. ويُنظر إلى تعزيز مكانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتحولها إلى تكتل عسكري كامل باعتباره نجاحاً من نجاحات روسيا الاتحادية في السنوات الأخيرة وأحد أهم أولوياتها السياسية والعسكرية.

في قمة موسكو التي عقدت في 14 أيار 2002 تقرر تحويل "معاهدة الأمن الجماعي" إلى منظمة دولية كاملة تُسمى "منظمة معاهدة الأمن الجماعي". وفي 7 تشرين الأول 2002 في تشيسيناو (عاصمة جمهورية مولدافيا) وقع الميثاق والاتفاق على الوضع القانوني لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتي صادقت عليها جميع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ودخلت حيز التنفيذ في 18 تشرين الأول 2003.

في 2 كانون الأول 2004 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بمنح صفة المراقب لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي 16 آب 2006 في سوتشي تم اتخاذ قرار بشأن استعادة العضوية الكاملة لجمهورية أوزبكستان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

في تشرين الأول عام 2007، وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأمن الجماعي، أثناء قمتهم في العاصمة الطاجيكية دوشنبيه، بروتوكولاً يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في المنظمة، في حال ظهور تهديد بالعدوان أو العدوان الفعلي عليها. أما المسائل العملية لتقديم مثل هذه المساعدات،

أثناء وقوع العدوان، فيجري التدرب عليها من خلال المناورات العسكرية المشتركة التي تنظمها قيادات الأركان على ثلاثة مستويات: استراتيجي وميداني وتكتيكي. وقد جرت المرحلة الأولى للمناورات في أرمينيا في شهر تموز عام 2008، ثم جرت المرحلة الثانية في موسكو، فيما اشتركت في المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة في القاعدة العسكرية الروسية الموجودة على الأراضي الأرمنية، وكذلك قوات أرمنية وقوات عائدة للدول الأعضاء الأخرى.

أعلنت روسيا الاتحادية وبقية الدول أعضاء منظمة الأمن الجماعي عن البحث في تشكيل قوات عسكرية في إطار المنظمة: المجموعة الأولى باتجاه الغرب (المجموعة الروسية - البيلاروسية) والثانية باتجاه منطقة القوقاز (المجموعة الروسية - الأرمنية)، وأخيراً مجموعة جيوش آسيا الوسطى. كذلك، العمل على تأسيس أنظمة ومؤسسات استطلاعية مشتركة ونظام دفاع جوي موحد، بدأ أول تطبيقاته بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء.

في 5 أيلول 2008 عقدت منظمة معاهدة الأمن الجماعي قمتها في موسكو عاصمة روسيا الاتحادية وأصدرت في نهايتها إعلاناً أعربت فيه، على وجه الخصوص، عن قلقها العميق إزاء "محاولة جورجيا فرض الحل العسكري في أوسيتيا الجنوبية، ما أدى إلى سقوط كثير من الضحايا في صفوف المدنيين وقوات حفظ السلام، وما استتبع ذلك من عواقب إنسانية وخيمة". وأعرب البيان أيضاً، عن دعم "دور روسيا الاتحادية النشط في تعزيز السلام والتعاون في المنطقة". ودعا قادة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى ضمان الأمن الدائم لكل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

كما جاء في إعلان الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أنهم عازمون على التمسك بالتنسيق الوثيق والاستمرار بالتعاون التام في مجال السياسات الخارجية، والسعي إلى التطوير المستمر للتعاون العسكري والعسكري - التقني مع تحسين العمل المشترك حول القضايا كافة.

كذلك، وجهت منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحذيراً لحلف شمال الأطلسي "من تفاقم وتيرة الصراعات الخطيرة المحتملة وتراكمها في المحيط المباشر لمنطقة

المسؤولية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي". ودعت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى التفكير ملياً في كل العواقب المحتملة من توسع الحلف شرقاً ومن نشر منظومة الدفاع الصاروخي الجديد بالقرب من حدود الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

في 4 شباط 2009، خلال انعقاد قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في موسكو، وافق قادة المنظمة على إنشاء قوة التدخّل السريع الجماعية. وبموجب الاتفاق، سيتم استخدام قوة التدخّل السريع الجماعية لصد العدوان العسكري، وإجراء عمليات خاصة لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف والجريمة الدولية المنظّمة والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن الإغاثة في حالات الكوارث.

في 3 نيسان 2009 أعلن ممثل عن الأمانة العامة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي أن إيران لديها القدرة على الحصول على وضع مراقب في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وأن التباحث يجري حول آفاق مشاركة إيران في فاعليات المنظمة الرامية لحفظ الأمن في منطقة آسيا الوسطى ومواجهة التحديات والمخاطر. الجدير بالذكر أن الأجهزة الأمنية الإيرانية تشارك بالفعل في العملية الإقليمية الدولية لمكافحة المخدرات التي تقودها منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

في 14 حزيران 2009 عُقدت قمة لدول مجلس منظمة معاهدة الأمن الجماعي في موسكو، والتي كان من المفترض أن يتم خلالها الإعلان عن قرار إنشاء قوة التدخّل السريع الجماعية. لكن، ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء، وبصرف النظر عن موقف المعترض لكل من روسيا البيضاء وأوزبكستان، وافقت قمة موسكو، على إنشاء قوة الرد السريع. ووقّعت خمسة من البلدان السبعة المدرجة في المنظمة على وثيقة إنشاء قوة التدخل السريع وهي: روسيا الاتحادية وأرمينيا وقرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان. وفي 20 تشرين الأول 2009 انضمت روسيا البيضاء إلى الدول الخمس الموقّعة.

في حزيران 2010، تطور الوضع في قيرغيزستان بسبب تعمّق الخلافات بين السكان من الأصول القيرغيزية والأوزبكية، ما أدى إلى وصول قيرغيزستان إلى

شفير الحرب الأهلية. عقدت على نحو عاجل، قمة طارئه لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لمعالجة مسألة المساعدات العسكرية لقيرغيزستان، والتي تتعلق بإرسال قوة التدخّل السريع ونشرها في أجزاء عديدة من قيرغيزستان. هذا الأمر، تم بناء على طلب مساعدة عاجلة تقدمت به رئيسة قرغيزستان روزا أوتونباييفا إلى رئيس روسيا الاتحادية ديمتري ميدفيديف. وبسبب الخلافات الداخلية بين الدول الأعضاء، فشلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تسوية الوضع في قيرغيزستان إحدى الدول الأعضاء في المنظمة. جرى هذا كله مع العلم بأن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تمتلك الوسائل الكافية لتنفيذ مهمة حفظ سلام، وهي في الوقت الحالي تستمر في تعزيز قوات الانتشار السريع الجماعية التابعة للمنظمة في آسيا الوسطى.

يعتقد بعض الخبراء الروس أن عدم تدخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي في قيرغيزستان، كان عملاً صحيحاً، وأن قوة التدخّل السريع لو أرسلت إلى قرغيزستان، لأدّى ذلك إلى استفحال الوضع بين الجماعات العرقية في البلاد.

من جانب آخر، يمكن فهم عدم رغبة القيادة الروسية بالإقدام على خطوات مفاجئة سريعة، لأن حملها على لعب دور القاضي الذي يتدخل لحل الخلافات لدى دول الجوار لن يأتي لها بفائدة، بل على العكس، كان سيجلب لها كثيراً من التعقيدات. لهذا، كان من الطبيعي إذا قررت روسيا التدخل عسكرياً ألاّ تقدم على مثل هذه الخطوة إلا في إطار تفويض وتأييد دوليين واسعين، وسيكون مثالياً لو جاء التفويض من مجلس الأمن الدولي.

في 15 أيار 2012، عُقدت بشكل متتالٍ في الكرملين قمتان: الأولى كانت لرؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والثانية لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. صادف عقد قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي الذكرى العشرين لتوقيع تلك المعاهدة والذكرى العاشرة لاستحداث المنظمة. تصدّرت أجندة القمة القضايا الملحة لتطورات الوضع الدولي والخطوات المشتركة الرامية إلى مواجهة الأخطار العالمية والإقليمية والتحديات التي تواجه أمن الدول الأعضاء في المنظمة. كما بحثت هذه القمة أيضاً، نتائج نشاط المنظمة خلال فترة السنوات العشر التي شهدت تحولها إلى أداة محورية للحفاظ على الأمن الجماعي في

منطقة مسؤوليتها والرد على مختلف الأخطار والتحديات. كما أُعيد التأكيد على أولويات نشاط المنظمة في معالجة مسائل تطوير نظام الأمن الجماعي بما في ذلك تطوير التعاون العسكري والعسكري – التقني ورفع مستوى التنسيق في أنشطة الدول الأعضاء في المنظمة على صعيد السياسة الخارجية. شكّلت في هذه القمة إطار آليات لكيفية تطوير التعاون في كل الاتجاهات المحورية، بما فيها التعاون في مجالات حفظ النظام والأمن ونزع السلاح ومواجهة التحديات والتهديدات العالمية وتطوير التواصل الإنساني.

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ختام الاجتماع، أن زعماء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أكدوا وحدة مواقفهم بشأن قضايا الأمن الإقليمي والدولي، وأن القمة بحثت الإجراءات المشتركة لمواجهة الأخطار المعاصرة خاصة تلك الصادرة عن أفغانستان، بالإضافة إلى الأوضاع في الشرق الأوسط والأزمة السورية والملف النووي الإيراني. كما أعرب الرئيس الروسي عن قناعته بأن دور منظمة معاهدة الأمن الجماعي في العالم سيزداد.

أشار البيان الختامي لهذه القمة إلى استعداد منظمة معاهدة الأمن الجماعي للتعاون مع حلف شمال الأطلسي في منع انتشار الصواريخ البالستية، خاصة في المجال السياسي الدبلوماسي، بشرط تخلي الجانبين عن المحاولات الرامية إلى ضمان أمن بلد ما على حساب أمن الآخرين. وجاء في البيان "نحن نعتبر تطوير علاقات الشراكة مع حلف شمال الأطلسي عنصراً مهماً لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز الثقة المتبادلة والشفافية والصراحة".

وأكد البيان الختامي من جديد، أن نشر منظومات استراتيجية للدفاع المضاد للصواريخ من جانب واحد دون مراعاة مصالح دول أخرى ودون تقديم ضمانات قانونية ملزمة لهذه الدول قد يضر بالأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي في أوروبا والعالم بأكمله.

كما أعلنت قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن الخلافات السياسية الداخلية في الدول العربية يجب حلها بالطرائق السلمية في إطار الدستور، من خلال حوار وطني شامل ومن دون تدخل خارجي. كما جاء في البيان الختامي للقمة التي

عُقدت في موسكو أن "تطور الوضع في سورية وحولها يثير قلقاً جدياً. ونحن ندعو إلى تسوية الأزمة بأسرع ما يمكن من قبل السوريين أنفسهم مع احترام سيادة البلاد".

وقد أعرب بيان القمة عن قلق الدول الأعضاء في المنظمة بشأن تصاعد التوتر حول إيران. وجاء في البيان "إن استمرار احتدام الوضع خاصة على خلفية عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، ليس فقط بالنسبة لدول الجوار المتاخمة لدول منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإنما أيضاً للمجتمع الدولي بأسره".

في 28 حزيران 2012 أعلنت أوزبكستان، تعليق عضويتها للمرة الثانية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ويعود سبب قرار تعليق عضوية أوزبكستان في منظمة الأمن الجماعي إلى عدم موافقتها على" الخطط الاستراتيجية للمنظمة تجاه أفغانستان"، وكذلك البرامج الموضوعة حول مستقبل التعاون العسكري بين الدول الأعضاء.

ارتبط قرار القيادة الأوزبكية باتفاقات وتفاهمات توصلت أوزبكستان إليها مع الولايات المتحدة الأميركية، وتهدف إلى إقامة قاعدة عسكرية أميركية في أوزبكستان. علماً أن مثل هذا الخيار، كان لا بد من إيجاد توافق بشأنه مع بقية الدول الأعضاء في "الأمن الجماعي" في حال بقاء أوزبكستان فيها. ويوصف قرار الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بالانسحاب من المنظمة، للمرة الثانية منذ تأسيسها، بالضربة القاسية لروسيا الاتحادية وسياساتها في المناطق التي تعتبرها حدائق خلفية، ولمشاريعها التكاملية مع دول الجوار في آسيا الوسطى السوفياتية السابقة. وجاء قرار كريموف خطوة تمهيدية ضرورية لبدء تعاون جديد مع واشنطن، ما سيجعل من طشقند الحارس الأول والأهم للمشاريع والسياسات الأميركية في آسيا الوسطى.

في 29 حزيران 2012 وتعليقاً على قرار تعليق عضوية أوزبكستان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أعلن الجنرال نيقولاي ماكاروف رئيس هيئة الأركان العامة الروسية للصحفيين "أن سلبيات وقف مشاركة أوزبكستان في منظمة

معاهدة الأمن الجماعية تزيد عن جوانبه الإيجابية، لكن المنظمة ستستمر وستعزّز قدرهّا العسكرية حتى دون عضوية أوزبكستان". وحسب قول ماكاروف فإن موقف أوزبكستان من منظمة معاهدة الأمن الجماعي في السنوات الأخيرة كان يثير قلقاً لدى القيادة العسكرية الروسية، علماً أن أوزبكستان لم تكن تشارك في اجتماعات رؤساء الدول ووزراء الدفاع للدول الأعضاء في المنظمة، أو أنها شاركت فيها، لكنها لم توقّع على أي وثائق. "إذن، فإن طشقند أوقفت في حقيقة الأمر منذ زمن مشاركتها في عمل المنظمة. لذلك، فإن القرار الذي أعلنته طشقند لم يفاجئنا لأننا توقّعنا اتخاذه".

في 19 أيلول 2012، بدأت في موقع باغراميان الجبلي في أرمينيا، مناورات قوات التدخّل السريع المشتركة للبلدان الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي "التفاعل المشترك - 2012". وتابع هذه المناورات من ساحة المراقبة المشرفة على الموقع، كل من الرئيس الأرمني سيرج سركيسيان ووزير الدفاع الروسي أناتولي سرديكوف ونظراؤه وزراء دفاع الدول الأعضاء في المنظمة.

قال وزير الدفاع الروسي أناتولي سرديكوف إن "وحدات قوات التدخّل السريع تتدرب عملياً على كيفية رد هجمات عدو افتراضي في منطقة شمال القوقاز. وتجرى العمليات بوتائر سريعة وبمساندة الطيران والمدفعية". وأضاف: "سوف تقوم وحدات من قوات الأمن في البلدان الأعضاء في المنظمة بمساندة القوات العسكرية الخاصة بالتدريب على عمليات خاصة لصد التهديدات الإرهابية ومعالجة الآثار الناتجة عن حالات الطوارئ".

شارك في المناورات أكثر من 2500 جندي، حيث نُفذت تدريبات الرماية باستخدام كل أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية التابعة لوحدات المشاة الآلية والمدرعات والطيران العسكري بالإضافة إلى هيئة الأركان وشعبة العمليات لقوات الانتشار والتدخّل السريع المشتركة.

في 9 تشرين الثاني 2012، أكد السكرتير العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي نيقولاي بورديوجا للصحفيين في ختام جلسة فريق العمل الخاص بأفغانستان أن بلدان المنظمة لا تنظر في احتمال إدخال قواهّا إلى أفغانستان في حال تأزم الوضع

هناك. وقال "لم نناقش هذه المسألة بتاتاً، ولا نناقشها حالياً، وأملي كبير في أننا لن نناقشها أبداً. دار حديثنا عن الأخطار الخارجية وعن الإجراءات التي من شأنها أن تمكننا من التصدي لهذه الأخطار على الحدود". ولاحظ بورديوجا أن مشاركة ممثلي قوات حرس الحدود في أعمال الجلسة إلى جانب ممثلي مجالس أمن بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ليست صدفة. ولدى حديثه عن احتمال تدهور الوضع في أفغانستان حتى عام 2014 نظراً لتقليص قوام قوات الائتلاف الدولي هناك عند ذلك الموعد، أشار بورديوجا إلى ضرورة تعزيز الحدود. وذكّر السكرتير العام بزيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى قرغيزستان وطاجيكستان التي ناقش خلالها هذه المسألة من بين مسائل أخرى.

في 18 كانون الأول 2012، أعلن الرئيس القرغيزي ألماز بيك أتامبايف أنه وقّع قانون إبرام اتفاقية "الوضع القانوني والشروط لمرابطة القاعدة العسكرية الروسية في قرغيزستان". كما قام الرئيس القرغيزي بتوقيع بروتوكول التعاون بين روسيا الاتحادية وجمهورية قرغيزستان في المجال العسكري. واتفق رئيسا البلدين الروسي والقرغيزي في أيلول 2012 على إنشاء قاعدة عسكرية روسية كبيرة في الأراضي القرغيزية تضم أربعة مشاريع عسكرية بحلول عام 2017. وقبل ذلك سيتم تنظيم شروط مرابطة العسكريين الروس في قرغيزستان بواسطة البروتوكول الخاص. وستظل القاعدة الروسية في قرغيزستان لمدة 15 سنة، كما يمكن تمديد سريان مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى.

يذكر أن القاعدة الروسية الكبيرة تضم قاعدة تجارب الغواصات في مدينة قره أول، ومركز الاتصال العسكري في مدينة قره بلت، ومختبر الهزات الأرضية في بلدة ميلي سو، والقاعدة الجوية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في مدينة كنط. وتنوي روسيا الاتحادية وضع تلك المشاريع العسكرية الأربعة تحت قيادة واحدة.

في 19 كانون الأول 2012، عقب انتهاء القمة غير العادية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في موسكو، شدّد الرئيس فلاديمير بوتين على أن من الضروري أن تضع منظمة معاهدة الأمن الجماعي سلسلة خطوات تُتخذ في أفغانستان للحد من الأخطار المحتملة التي قد تتعرض لها دول المنظمة. واعتبر الرئيس فلاديمير بوتين أيضاً، أن تلك

الخطوات تُعتبر ضرورية على ضوء تقليص الوجود العسكري الدولي بحلول عام 2014 وأنه يتم، في الوقت الحاضر، تطوير نظام إدارة قوات الردع التابعة للمنظمة.

في 28 أيار 2013 غداة وصوله إلى بشكيك، عاصمة قرغيزستان للمشاركة في القمة غير الرسمية لدول منظمة معاهدة الأمن الجماعي أعلن الرئيس فلاديمير بوتين أن "هذه المنظمة لها وزن لضمان الاستقرار في فضاء مجموعة صداقة الدول المستقلة، مشدّداً على أن هذه "القمة ستبحث بشكل أساسي قضايا تطور منظومة الأمن الجماعي مستقبلاً وأن القضية الرئيسية هي التصدي للتهديدات الصادرة من أفغانستان، لا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار انسحاب قوات الائتلاف الدولي من البلاد في عام 2014".

وأوضح الرئيس فلاديمير بوتين أن الحديث سيجري عن إجراءات تعزيز الحدود الطاجيكية – الأفغانية ومكافحة المخدرات والتطرف. وبعد انتهاء أعمال القمة قال نيقولاي بورديوجا، السكرتير العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إن الدول الأعضاء في المنظمة تستعد لكل السيناريوهات المحتملة لتطور الأحداث في أفغانستان بعد انسحاب القوات الدولية نهاية عام 2014.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن ما يدعو إلى القلق، ألا وهو قرب قرغيزستان من أفغانستان. إن مثل هذا السيناريو سيعني تحول المنطقة من أفغانستان مروراً بقرغيزستان وطاجيكستان، وعبر كازاخستان، إلى منطقة توتر أمني كبرى تقضّ مضاجع الساسة والعسكر في موسكو وبكين. لذلك، فإن القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة: روسيا الاتحادية والصين ومعهما كازاخستان، تبذل كل ما بوسعها للحفاظ على قرغيزستان مستقرة وإلا فإن غير ذلك سيعني غرقها في مأزق شبيه بالمأزق الأميركي في أفغانستان، بل وأكثر خطورة من ذلك.

في 23 أيلول 2013 تقرر في قمة سوتشي، وضع برنامج حكومي يضم بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمساعدة دوشانبيه في تسوية الحدود مع أفغانستان. وخلافاً للتوقعات، فإن القادة لم يناقشوا إمكانية إرسال قوات حرس الحدود الروسية إلى المنطقة. كما أعلنت بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن استعدادها لمساعدة طاجيكستان بالأسلحة والمال.

كان الوضع في أفغانستان في عام 2014 والمساعدة الجماعية لطاجيكستان، هما الموضوعان الرئيسيان اللذان أُدرجا في جدول الأعمال لقمة سوتشي. وتشير هذه القمة إلى مدى جدية التهديدات التي ستواجه الدول الأعضاء في المنظمة قريباً، لأنه، وبحسب الجدول الزمني لبرنامج اللقاءات الدورية، فقد كان من المقرر عقد القمة هذه في شهر كانون الأول 2013. وليس هناك أدنى شك في أن القوات الدولية حين تغادر أفغانستان في عام 2014، يمكن أن يندلع الصراع الداخلي في البلاد مرة أخرى، وسوف يؤثر هذا في المقام الأول على طاجيكستان المجاورة.

وعن المهام التي تواجه قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تحدّث الرئيس فلاديمير بوتين قائلاً: "لا ينبغي أن تأخذنا تطورات الأوضاع في أفغانستان مهما كان السيناريو، على حين غرّة. إن مشكلة تدفّق الإرهاب من بلد إلى آخر هي حقيقة واقعة، ويمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مصالح بلداننا. وبالتالي، فإن تعزيز القدرة الدفاعية، وقدرة القوات القتالية الجماعية تتيح لنا جميعاً خلق رادع موثوق به أمام التهديدات الإرهابية والمتطرفة".

وأضاف الرئيس فلاديمير بوتين "إن الوضع يثير القلق الكبير في بلدان أخرى من المنطقة، ولدينا بشكل عام ما يجب أن نتحدث عنه وما يجب التفكير به في كيفية تحجيم كل التهديدات التي تتواكب في العالم وتمسنا بشكل مباشر والتي تعتبر موضع اهتمام بالنسبة إلى الدول الأعضاء".

وأكد سكرتير عام منظمة معاهدة الأمن الجماعي نيكولاي بورديوجا في ختام القمة أن التحدي الرئيسي الآن هو مساعدة الجيش الطاجيكي بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية، وأضاف قائلاً: "إن جوهر جميع مقترحاتنا هو تزويد حرس الحدود في طاجيكستان بالسلاح، وينبغي أن نعطي الوسائل والموارد التي من شأنها أن تمكنهم من السيطرة الفعالة على الحدود لمنع اختراقات ممكنة من العصابات والجماعات المتطرفة. فعلى سبيل المثال، ما الذي يمكن أن تقدمه روسيا الاتحادية، بالطبع قبل كل شيء الأسلحة. إن روسيا الاتحادية مستعدة فعلاً الآن لتخصيص 200 مليون دولار من أجل تطوير الجيش الطاجيكي".





اجتماع قمة دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي المنعقدة في موسكو
في 19 كانون الأول 2012



28 أيار 2013، بشكيك، عاصمة جمهورية قرغيزستان:
قمة لدول منظمة معاهدة الأمن الجماعي



الرئيس فلاديمير بوتين متحدثاً خلال قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي المنعقدة في سوتشي في 23 أيلول 2013

في 16 كانون الأول 2013 أعلن السكرتير العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي «نيكولاي بورديوجا»، أن الدول الأعضاء (أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا الاتحادية وطاجيكستان) تخطّط لتشكيل قوات جوية مشتركة للمنظمة. كما كشف "عن وجود رؤية لإنشاء هذه القوات، ونحن نعمل على تنفيذ هذا القرار عملياً إذ نقوم حالياً بإعداد نص اتفاقية بهذا الشأن والتشريعات الخاصة بتنظيم نشاط هذه القوات". ولتعزيز موقف منظمة معاهدة الأمن الجماعي تجري إعادة تجهيز قوات الانتشار السريع الجماعية في منطقة آسيا الوسطى. تتكون هذه القوات من عشر كتائب، ثلاث من روسيا الاتحادية، اثنتان من كازاخستان، على أن يتم تمثيل دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي الأخرى من خلال كتيبة واحدة من كل دولة. مجموع قوام القوات الجماعية حوالى أربعة آلاف شخص، مع غطاء جوي للقوات المشتركة التابعة للمنظمة خلال إجرائها عمليات خاصة (10 طائرات حربية و14 طائرة هليكوبتر) من القوات العسكرية الروسية المرابطة في القاعدة الجوية العسكرية الروسية في قرغيزستان.

في 13 آذار 2014 أعلن نيقولاي بوردوجا، السكرتير العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، أنه يشعر بالقلق من زيادة وجود التشكيلات الجوية لحلف شمال الأطلسي ونشاطات الاستطلاع قرب حدود روسيا البيضاء. وقال بوردوجا: "نحن لن نقف غير مكترثين إزاء نشر تشكيلات جوية لحلف شمال الأطلسي قرب حدود روسيا البيضاء وتجاه النشاط الاستطلاعي لحلف شمال الأطلسي على مقربة من هذه المنطقة"، لافتاً إلى أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي "ما زالت تعتقد أن من السابق لأوانه حالياً اتخاذ تدابير ما في هذا الشأن".

3- منظمة شنغهاي للتعاون

دفع انهيار الاتحاد السوفياتي والمشاكل الداخلية التي واجهتها روسيا الاتحادية والدول التي انفصلت عن هذا الاتحاد، لا سيما في قارة آسيا، وما رافقها من محاولة الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي مد نفوذهما وتأثيرهما إلى هذه المنطقة، كلاً من الصين وروسيا الاتحادية إلى تنسيق جهودهما للحد من النفوذ

الأميركي والغربي في مناطق نفوذهما في منطقة آسيا الوسطى خاصة.

استغلت الصين زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين إليها في نيسان 1996 لتعلن عن خطوة مشتركة وأساسية باتجاه تعزيز الاستقرار على حدود البلدين بتوقيعها مع روسيا الاتحادية وكل من كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان في مدينة شنغهاي الصينية في 26 نيسان اتفاقية واسعة النطاق حول إجراءات بناء الثقة في المناطق الحدودية سميت، «باتفاقية شنغهاي» أو ما عُرِف لاحقاً باسم منظمة «خماسية شنغهاي»، التي أصبحت ميثاقاً متعدد الأطراف ذو تأثير مهم على العلاقات بين البلدين، حيث تحولت حدود الدول الجديدة في المجموعة إلى مناطق للسلام والتعاون الاقتصادي.

كان الهدف الأولي لـ «اتفاقية شنغهاي» الموقّعة يوم 26 نيسان العام 1996، بدعوة وتشجيع من الصين، متواضعاً للغاية: «حلّ الخلافات الحدودية ما بينها وبين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا الاتحادية إذ كانت حدودهما تشهد نزاعات مسلّحة منذ فترة طويلة».

لكن الأمور تطورت باتجاه أكثر إيجابية، إذ سعياً إلى تعزيز الثقة والأمن في مناطقها الحدودية، اجتمعت الدول الخمس نفسها في موسكو في 24 نيسان 1997 ووقّعت على معاهدة «تخفيض القوات المسلّحة على الحدود بينها».

لم تقف هذه الدول عند هذه الخطوة، بل أخذت تعقد اجتماعات سنوية في إحدى عواصم الدول المنضوية تحت لواء هذه الاتفاقية. وتتابعت اجتماعات هذه الدول سنوياً وبالتوالي، في العام 1998 في ألماآتا عاصمة جمهورية كازاخستان، وفي العام 1999 عقد الاجتماع في بشكيك عاصمة جمهورية قيرغيزستان، وفي العام 2000 في دوشنبه عاصمة جمهورية طاجيكستان[1]. ويعبر انتظام هذه الاجتماعات عن الملامح الأولى لمأسسة النظام الإقليمي الجديد. وقد أعدت منظمة شنغهاي، من خلال تتابع اجتماعات هذه الدول سنوياً، لتطوير العلاقات الأمنية والسياسية

(1) مزيد من التفاصيل على الرابط التالي:
http://en.wikipedia.org/wiki/Shanghai_Cooperation_Organisation

والاقتصادية بين دولها. وأخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية، وذلك لأول مرة في تاريخ الصين.

عندما عُقِد الاجتماع السنوي في 15 حزيران 2001 في شنغهاي من جديد، انضمت دولة أوزبكستان إلى الاتفاقية، عندها أعلن الزعماء الستة لهذه الدول ولادة «منظمة شنغهاي للتعاون» كمنظمة إقليمية للتعاون الدولي متعدد الأطراف، لتفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الدول الست المشاركة في إطار العلاقات السياسية الدولية المعاصرة.

في 7 حزيران 2002 اجتمع رؤساء دول هذه المنظمة في سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، حيث وقّعوا على نظام المنظمة وقوانينها ومبادئها، وهيكليتها وطرق عملها، وبذلك تمّ تأسيسها رسمياً وفق رؤية القانون الدولي ومبادئه.

في 17 حزيران 2004 تم اكتمال تأسيس الهياكل الإدارية للمنظمة باجتماع طشقند الذي عقدته دول المنظمة في العاصمة الأوزبكية، ما يعني الالتفات إلى صياغة الأهداف التي تتلاءم مع هذه المرحلة، فضلاً عن التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية التي تأتي بعد القضايا الأمنية التي شكلت محور عمل المنظمة منذ تأسيسها.

أهمية المنظمة وأهدافها

اكتسبت منظمة شنغهاي للتعاون استقلاليتها الذاتية النسبية رغم وجود حالتين:

الأولى: عدم توازن القوى بين أعضائها المختلفين في نواحي القوة.

الثانية: تمتع كل من الصين وروسيا الاتحادية بنفوذ قد يطغى على باقي الأعضاء.

تعد هذه المنظمة بنظر كثير من المحللين منظمة إقليمية تمتلك من القوة والتأثير ما سيجعلها تفرض نفسها على العالم مستقبلاً، فضلاً عن إسهامها بدور مهم في التأثير في المعادلات الدولية وحل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية بفضل الثقل الجيوسياسي والاقتصادي الذي تمثله دول المنظمة الست التي تغطي

مساحة تبلغ أكثر من 30 مليون كلم مربع ويسكنها أكثر من مليار ونصف المليار من البشر، فضلاً عن الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة للصين، والاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي والنفط لروسيا الاتحادية، والموقع الجيوستراتيجي المتميز والأسواق الواعدة لدول آسيا الوسطى. وفي حال اكتساب الدول التي تحتل صفة مراقب عضوية المنظمة الدائمة، فإن المنظمة ستزداد تأثيراً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقد سعت المنظمة منذ بداية تأسيسها إلى تحقيق أهداف عدة، أبرزها:

1- مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة والتي أطلقت عليها تسمية (قوى الشر الثلاث) المتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية في دولها.

2- محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود وفق آلية مشتركة.

3- التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

4- تعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.

5- ترسيم الحدود بين الصين وروسيا الاتحادية من جهة وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى، بما يعزز أمن الحدود وإجراءات بناء الثقة.

6- السعي لتقليص النفوذ الأميركي في القارة الآسيوية.

7- تطوير التعاون الفاعل بينهما في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وفي شؤون التربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة.

8- بذل الجهود المشتركة لإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.

9- إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة.

10- إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية.

11- العمل على إنشاء مصرف مشترك يأخذ على عاتقه إصدار عملة موحدة في المستقبل.

تكوين المنظمة

تتألف «منظمة شنغهاي للتعاون» من:

- ست دول دائمة العضوية وهي: روسيا الاتحادية، الصين، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، أوزبكستان، الهند وباكستان.
- أربع دول تملك صفة «مراقب» وتحضر الاجتماعات السنوية وهي: إيران، منغوليا، أفغانستان وروسيا البيضاء.
- شركاء حوار: سريلانكا، تركيا، أذربيجان، أرمينيا، كمبوديا ونيبال.
- ضيوف: منظمة دول آسيان، منظمة «صداقة الدول المستقلة» وتركمانستان.

يمكن ملاحظة أن مجموعة دول المنظمة الأساسية الثماني تغطي مساحة تزيد قليلاً عن 37 مليون كلم مربع، ويسكنها أكثر من حوالى 3 مليارات إنسان[1]، أي نصف سكان العالم تقريباً واللغتان الرسميتان للمنظمة هما: الروسية والصينية.

أهم أعمال قمم المنظمة ومقرراتها

في خلال الفترة الممتدة من 5 تموز عام 2005 تاريخ انعقاد قمة الآستانة في عاصمة جمهورية كازاخستان وحتى القمة الأخيرة في بيشكيك 2013، انتقلت المنظمة من وضع التنظيم الإقليمي ذي الهدف الأمني المحدود وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والسياحة إلى التنظيم الدولي الفاعل والهادف لتأسيس «نظام عالمي متعدّد الأقطاب» وتخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأميركية القطب العالمي الوحيد على قضايا الأمن والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي[2].

ودعا البيان الختامي لاجتماع دول المنظمة في شنغهاي في عام 2005 الولايات المتحدة الأميركية إلى تحديد موعد لإغلاق قواعدها العسكرية في دول

(1) مزيد من التفاصيل على الرابط التالي: http://www.sectsco.org/RU123/index.asp

(2) مزيد من التفاصيل على الرابط التالي:
http://archive.frontpagemag.com/Printable.aspx?ArtId=7687

آسيا الوسطى، ما شجع جمهورية أوزبكستان على طرد القوات الأمريكية من قاعدة "كارشي خان آباد" الجوية، وجمهورية قيرغيزستان على إغلاق قاعدة ماناس في مطار بيشكيك.

لم يكن هذا هو الحدث الوحيد في عام 2005 لإبراز وجود منظمة شنغهاي على الساحة كقوة إقليمية جديدة تترصّد للوجود الأميركي والغربي في وسط آسيا، فقد كانت في الأول من تموز 2005 زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو لموسكو ولقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وعكس الإعلان المشترك الصادر عنهما تحت عنوان «النظام العالمي في القرن 21» مدى ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين في السنوات القليلة الماضية حتى أصبحت تتجاوز مباحثاتهما العلاقات الثنائية بينهما إلى بحث الأوضاع على الساحة الدولية كلها ووضع تصور لنظام عالمي جديد يكسر حدة هيمنة القطب الأميركي الأوحد، وبدت واضحة نية هاتين القوتين العظميين النوويتين روسيا الاتحادية والصين على مواجهة الهيمنة الأميركية.

وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون، كان الحدث الذي لم يكن أحد يتوقعه طيلة سنوات الحرب الباردة في القرن الماضي، حيث أجرت روسيا الاتحادية والصين ولأول مرة في تاريخ البلدين مناورات عسكرية مشتركة بينهما وعلى مستوى كبير، هذه المناورات التي أجريت في الفترة من 18 وحتى 25 آب 2005، وشارك فيها نحو عشرة آلاف جندي وقطاعات عسكرية حيوية واستراتيجية من قوات البلدين ومن بلدان وسط آسيا الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. تقدمت واشنطن بطلب لحضور المناورات كمراقب، ورُفض طلبها، بينما دعي عسكريون من الهند وإيران لحضور المناورات، الأمر الذي وضع علامات استفهام كثيرة حول الأهداف غير المعلنة لهذه المناورات.

تطور بعد ذلك نشاط منظمة شنغهاي للتعاون التي أصبحت محط اهتمام كبير من الغرب وواشنطن وكانوا ينتظرون مفاجآتها في كل عام. في 16 آب 2007 انعقدت القمة السابعة للمنظمة في العاصمة القيرغيزية بشكيك. وقبيل انعقاد القمة أجرت الدول الأعضاء في المنظمة مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق في منطقة الأورال الروسية تحت شعار «البعثة السلمية - 2007».

وقد اعتبر المراقبون والمحللون الدوليون أن هذه المناورات كشفت عن الوجه العسكري والنوايا الاستراتيجية لهذه المنظمة التي بدا للجميع أنها ليست مجرد منظمة للتعاون والتنسيق بين أعضائها بقدر ما هي تحالف عسكري إقليمي يستهدف عدواً مشتركاً لهذه الدول بالتحديد. ووصل الأمر ببعض المراقبين والمحللين إلى اعتبار منظمة شنغهاي وريثاً لحلف وارسو السابق لكنه سيكون أقوى بكثير من حلف وارسو، باعتبار أنه يضم في عضويته دولتين عظميين نوويتين هما روسيا الاتحادية والصين.

كذلك، طالب البيان الختامي للمنظمة في اجتماع القمة التاسعة بمدينة إيكاترينبرغ في منطقة الأورال، روسيا الاتحادية، في 16 حزيران 2009، بالتوجّه إلى «النظام المتعدّد الأقطاب في العالم» باعتباره أمراً لا مفر منه في ظل وجود دلالات متنامية لقدرة المنظمات الإقليمية على حل المشاكل والأزمات الكونية.

ركّز البيان النهائي المشترك للمؤتمرين على ما يأتي:

- إن التبدّل الحاصل على الصعيد الدولي المعاصر والرغبة في السلام والتنمية المستدامة وفي تعزيز التعاون المتوازن أصبحت سمة هذا العصر، لذلك فإن التوجّه في النظام المتعدّد الأقطاب في العالم أصبح أمراً لا مفر منه وهناك دلالات متنامية لقدرة المنظمات الإقليمية على حل المشاكل والأزمات الكونية.
- إن أعضاء المنظمة يعتقدون أن التعاون الدولي هو أداة أساسية وفاعلة لاحتواء الأخطار والتحديات القادمة، خصوصاً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأمين موارد الطاقة والأمن الغذائي، كذلك مشاكل تغير المناخ وتداعياته.
- يدعو أعضاء المنظمة المجتمع الدولي للعمل سوياً لإعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على العدالة والمساواة يضمن حقوق الفوائد وعدالتها لكل المشاركين ويسمح للجميع بالاستفادة من فوائد العولمة بشكل مناسب.

- يشدّد أعضاء المنظمة على ضرورة حماية المعلومات الدولية وتأمينها كأساس في النظام الأمني العالمي المشترك.
- تعزيز مركزية منظمة الأمم المتحدة ومشاركتها في العلاقات الدولية وتفعيل آليات عملها لتتواءم مع مخاطر العصر وتحدياته، وإصلاح مجلس الأمن من خلال ضمّ عدد أكبر من الدول إلى عضويته فلا يبقى حكراً على الخمسة الكبار.

كذلك فقد ركّز الأعضاء في بيانهم الختامي ومداولاتهم على ضرورة حماية السلم الدولي الذي يمكن تأمينه بوجود الأمن المتساوي لكل الدول، فلا يمكن، ولا يجوز، أن يتم إنجاز أمن دولة على حساب أمن دولة أخرى.

رأى المجتمعون أن انتشار الأسلحة النووية يشكّل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، واعتبروا أن معاهدة منع الانتشار هي الأساس في منع هذا الأمر وهم يدعمونها ويدعون لتفعيل دورها من قبل الأطراف كافة، والتزامها، وذلك من خلال مفاتيحها الثلاثة: منع الانتشار، نزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ورحّب أعضاء المنظمة بمعاهدة تأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى.

إلا أن الإنجاز الأكبر للمنظمة منذ العام 2011 باعتبارها حلفاً سياسياً وعسكرياً عالمياً، هو العمل على تكوين منظومة أمنية متطورة لأعضاء المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات ورقابة الإنترنت، ما يجعلها وفقاً لرئيس كازاخستان، نزار باييف، تتكفّل بتسوية كثير من المشكلات الأمنية والاقتصادية في أفغانستان بعد انسحاب قوات التحالف الغربي في 2014، وكذلك المطالبة بالخروج المبكر للقوات الأميركية من منطقة آسيا الوسطى عموماً.

كما أن نجاح المنظمة في تحقيق الهدف الأول والأهم الآخر الذي تسعى إليه؛ ألا وهو تهيئة "التوازن العالمي نحو التعدد القطبي" وسعي كل من موسكو وبكين لمنع انفلات الأوضاع والأزمات بالقرب من حدودهما، لكي لا تحصل الولايات المتحدة الأميركية على مبرر أو محفّز للتدخل السياسي أو العسكري في "الحدائق" الخلفية للدولتين العملاقتين.

منظمة شنغهاي للتعاون: من الإقليمية إلى العالمية

استضافت العاصمة الصينية بكين القمة الثانية عشرة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في 7 حزيران 2012. ومن بين الوثائق العشر التي وقّع عليها رؤساء الدول الأعضاء قرار اعتماد الخطوط الأساسية لاستراتيجية تنمية المنظمة، والوثيقة الخاصة بالإجراءات السياسية الدبلوماسية المطلوب اتخاذها للرد على تطورات تهدد السلام والأمن والاستقرار في مجال عمل المنظمة، وقرار اعتماد برنامج التعاون في مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف.

وكان الرئيس الصيني هو جينتاو قال في تصريح لوسائل الإعلام الصينية إن منظمة شنغهاي ستستمر في حل "المسائل الإقليمية" من خلال الاعتماد على الذات، حامية نفسها من اضطرابات ناتجة من عدم الاستقرار خارج مجال عمل المنظمة.

تمثّل الشيء الأبرز في قيام منظمة شنغهاي، التي يقطن بلدانها نصف سكان الأرض، في التقارب الصيني الروسي الذي يفسر بمحاولة بكين وموسكو الاهتمام بمصالحهما في آسيا الوسطى، في حين يُشار أيضاً إلى دور "التطرف الإسلامي" و"الانفصالية" في تسريع قيام هذه المنظمة. لكن ما يجمع عليه المراقبون هو أن أمن منطقة آسيا الوسطى واستقرارها، مرتبطان بمستوى التوافق بين قطبي المنطقة: موسكو بثقلها السياسي الكبير وخلفيتها التاريخية، وبكين العملاق الإقليمي والعالمي.

اللافت أيضاً، أن اهتمام المنظمة بدأ يتجه أكثر فأكثر نحو قضايا التعاون الاقتصادي، وأصبح ذلك واضحاً منذ خمس سنوات، بعد أن أقرت المنظمة برنامجاً للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام 2025، خصوصاً أن كثيراً من البلدان أعضاء المنظمة تتوافر لديهم إمكانات كبيرة للعمل المشترك في مجالات عدة.

وتحتاج روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوزبكستان والهند أكبر الدول المصدّرة للخامات في المنطقة الآن إلى أسواق جديدة تستوعب منتجاتها، فيما تعتبر الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة استهلاك الطاقة في العالم وارتفاع أسعار النفط تصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أبرز عناوين التعاون في إطار منظمة شنغهاي.

جاء اجتماع القمة الثالثة عشرة لقادة "منظمة شنغهاي للتعاون" خلال يومي 13 و14 أيلول 2013 بمدينة بيشكيك عاصمة قيرغيزستان بمثابة اختبار آخر لمدى قدرة هذه المنظمة على تشكيل النظام الدولي وتحويله من نظام أحادي القطبية إلى نظام التعدد القطبي.

كما أقرت الدول الأعضاء بيان "إعلان بيشكيك"، الذي أكد سعي أعضائها إلى تعميق التعاون الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في ما بينهم، وإقرار خطة المنظمة للأعوام 2013–2017 المتعلقة بتنفيذ اتفاق حسن الجوار طويل الأمد، والصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء.

كما أن الثوابت المعلنة من قبل الروسي فلاديمير بوتين غداة وصوله إلى بشكيك، تظهر أن الدور الروسي أصبح أساسياً، إذ يمكن القول إن روسيا الاتحادية في طريقها إلى استعادة دورها كلاعب دولي أساسي، وأنها تسعى بالفعل إلى تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب بدلاً من نظام الأحادية القطبية الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية.

وتمحورت هذه الثوابت حول التمسك بالحلول السياسية للمشكلات، وتأسيس شراكة دولية تعددية واسعة لإدارة النظام الدولي، والتمسك بالشرعية الدولية القائمة على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإعلاء شأن المؤسسات الدولية خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مع الالتزام بتطبيق القانون في كل الظروف.

كما بينت مقررات هذه القمة، أن منظمة شنغهاي للتعاون تسعى خطوة خطوة للربط بين ما هو اقتصادي وما هو أمني وما هو سياسي[1]، وهذا كله يصب في مصلحة روسيا الاتحادية باعتبارها قوة عسكرية عالمية فائقة وقوة اقتصادية صاعدة جنباً إلى جنب مع الصين كقوة اقتصادية هائلة وقوة عسكرية لها اعتبارها. كما تأخذ الهند مكاناً مرموقاً متزايداً، لذلك فإنها أعطت أهمية كبرى في قمة بشكيك لضرورات التعاون الاقتصادي وتوسيع رقعته بين كل من الصين وروسيا الاتحادية مع باقي دول المنظمة كسبيل نحو الاستقرار الاجتماعي، جنباً إلى جنب

(1) مزيد من التفاصيل على الرابط التالي: http://infoshos.ru/en/?idn=8692

مع توسيع أطر التعاون السياسي وخاصة في القضايا ذات الأولوية لدول المنظمة: محاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية كسبيل نحو الاستقرار السياسي. وهذا الأمر أعاد التأكيد عليه قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون في القمة المنعقدة في مدينة أوفا الروسية في 10 تموز 2015.

آفاق مجالات التعاون في إطار منظمة شنغهاي

على الرغم من أن إعلان تأسيس المنظمة لم يشر إلى الجانب العسكري، فإن روسيا الاتحادية والصين ودول المنظمة قامت بإجراء مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة. فقادة دولها توسّعوا في أهداف المنظمة لتشمل إلى جانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم عبر الحدود ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، وإنشاء مصرف مشترك والسعي إلى إصدار عملة موحّدة في ما بينها.

كذلك، يشمل التعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون مجالات عديدة كالأمن، المواصلات، الثقافة، الإنذار المبكر وتصفية آثار الحالات الطارئة وغيرها.

لكن على خلفية كل تلك المسائل تبقى المجالات الأكثر أهمية، وهي التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد لأهميتهما وترابطهما، لأنه وكما أثبت الواقع، من دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي، وبدون حل المشاكل الاقتصادية لا يمكن تأمين الأمن والاستقرار السياسي.

وعند الحديث عن التعاون في مجال الأمن، يجب التركيز على أن كل الدول الأعضاء تؤيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة من خلال تبادل المعلومات الضرورية لمكافحة الإرهاب على أساس من الثقة المتبادلة. أما الجانب الاقتصادي للتعاون فيوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة، دون أن تطغى المصالح العسكرية الاستراتيجية على تلك العلاقات متعددة الأطراف، وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور تصورات غير إيجابية كبيرة من جانب الدول غير الأعضاء في المنظمة.

ويلاحظ المراقبون أن الطبيعة الانتقالية للاقتصاد في الدول الست الأعضاء في المنظمة: تقاربها الجغرافي، اتساع مساحتها وثرواتها الوفيرة، اقتصادها الذي يفترض أنه يكمل بعضه بعضاً، تشمل إمكانيات كبيرة يمكن أن تخلق تعاوناً اقتصادياً وتجارياً لم يستخدم بعد استخداماً كاملاً. كما أبرزت معاهدة تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون الاتجاه الاقتصادي والتجاري من بين أفضليات عمل المنظمة، وبعد اللقاء الأول لقادة حكومات دول منظمة شنغهاي للتعاون الذي عُقِد في 2001/9/14 في ألماآتا وصدر عنه بيان تضمن أهم أهداف التعاون الاقتصادي الإقليمي واتجاهاته بدأت عملية خلق ظروف مشجعة في مجال التجارة والاستثمار. كما حدّدت الوثيقة المهام الرئيسية لتطور التعاون في المجال الاقتصادي وآليات تحقيقها.

حتى وقت قريب، كانت البلدان الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تتعامل مع القضايا المتعلقة بالطاقة على المستوى الثنائي فقط. لكن في إطار مساعيها الرامية إلى تنسيق استراتيجيات الطاقة وتعزيز أمن الطاقة، أسّست المنظمة في العام 2012 نادياً يجمع الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها، وبلدان المرور والشركات الخاصة. وتسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى تعزيز التجارة الحرة أيضاً، كما تهدف إلى إنشاء البنية الأساسية، مثل الطرقات والسكك الحديدية لربط بلدانها الأعضاء وزيادة حجم التجارة بينها، بينما تعمل أيضاً على مواءمة الأنظمة الجمركية والتعريفات.

مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون

خلال السنوات الأخيرة، وعلى الساحة التي خلّفها الاتحاد السوفياتي السابق، تم إنشاء عدد غير قليل من التكتلات العسكرية والسياسية، ومنها ذات الطبيعة الاقتصادية مثل (صداقة الدول المستقلة، غوام، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وغيرها). لكنها جميعها لم تحقق الآمال التي عُقِدت عليها.

انطلاقاً من هذه الخلفية نرى أن المؤسسة الأكثر حيوية وتبشيراً بمستقبل واعد هي منظمة شنغهاي للتعاون، لأنه لا توجد بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، لا نزاعات حدودية ولا صراعات، بل على العكس هناك مصالح مشتركة ومهمة تجمع بينها.

مع توسيع أطر التعاون السياسي وخاصة في القضايا ذات الأولوية لدول المنظمة: محاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية كسبيل نحو الاستقرار السياسي. وهذا الأمر أعاد التأكيد عليه قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون في القمة المنعقدة في مدينة أوفا الروسية في 10 تموز 2015.

آفاق مجالات التعاون في إطار منظمة شنغهاي

على الرغم من أن إعلان تأسيس المنظمة لم يشر إلى الجانب العسكري، فإن روسيا الاتحادية والصين ودول المنظمة قامت بإجراء مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة. فقادة دولها توسّعوا في أهداف المنظمة لتشمل إلى جانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم عبر الحدود ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، وإنشاء مصرف مشترك والسعي إلى إصدار عملة موحّدة في ما بينها.

كذلك، يشمل التعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون مجالات عديدة كالأمن، المواصلات، الثقافة، الإنذار المبكر وتصفية آثار الحالات الطارئة وغيرها.

لكن على خلفية كل تلك المسائل تبقى المجالات الأكثر أهمية، وهي التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد لأهميتهما وترابطهما، لأنه وكما أثبت الواقع، من دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي، وبدون حل المشاكل الاقتصادية لا يمكن تأمين الأمن والاستقرار السياسي.

وعند الحديث عن التعاون في مجال الأمن، يجب التركيز على أن كل الدول الأعضاء تؤيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة من خلال تبادل المعلومات الضرورية لمكافحة الإرهاب على أساس من الثقة المتبادلة. أما الجانب الاقتصادي للتعاون فيوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة، دون أن تطغى المصالح العسكرية الاستراتيجية على تلك العلاقات متعددة الأطراف، وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور تصورات غير إيجابية كبيرة من جانب الدول غير الأعضاء في المنظمة.

ويلاحظ المراقبون أن الطبيعة الانتقالية للاقتصاد في الدول الست الأعضاء في المنظمة: تقاربها الجغرافي، اتساع مساحتها وثرواتها الوفيرة، اقتصادها الذي يفترض أنه يكمل بعضه بعضاً، تشمل إمكانيات كبيرة يمكن أن تخلق تعاوناً اقتصادياً وتجارياً لم يستخدم بعد استخداماً كاملاً. كما أبرزت معاهدة تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون الاتجاه الاقتصادي والتجاري من بين أفضليات عمل المنظمة، وبعد اللقاء الأول لقادة حكومات دول منظمة شنغهاي للتعاون الذي عُقِد في 2001/9/14 في ألماآتا وصدر عنه بيان تضمن أهم أهداف التعاون الاقتصادي الإقليمي واتجاهاته بدأت عملية خلق ظروف مشجعة في مجال التجارة والاستثمار. كما حدّدت الوثيقة المهام الرئيسية لتطور التعاون في المجال الاقتصادي وآليات تحقيقها.

حتى وقت قريب، كانت البلدان الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تتعامل مع القضايا المتعلقة بالطاقة على المستوى الثنائي فقط. لكن في إطار مساعيها الرامية إلى تنسيق استراتيجيات الطاقة وتعزيز أمن الطاقة، أسّست المنظمة في العام 2012 نادياً يجمع الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها، وبلدان المرور والشركات الخاصة. وتسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى تعزيز التجارة الحرة أيضاً، كما تهدف إلى إنشاء البنية الأساسية، مثل الطرقات والسكك الحديدية لربط بلدانها الأعضاء وزيادة حجم التجارة بينها، بينما تعمل أيضاً على مواءمة الأنظمة الجمركية والتعريفات.

مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون

خلال السنوات الأخيرة، وعلى الساحة التي خلّفها الاتحاد السوفياتي السابق، تم إنشاء عدد غير قليل من التكتلات العسكرية والسياسية، ومنها ذات الطبيعة الاقتصادية مثل (صداقة الدول المستقلة، غوام، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وغيرها). لكنها جميعها لم تحقق الآمال التي عُقِدت عليها.

انطلاقاً من هذه الخلفية نرى أن المؤسسة الأكثر حيوية وتبشيراً بمستقبل واعد هي منظمة شنغهاي للتعاون، لأنه لا توجد بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، لا نزاعات حدودية ولا صراعات، بل على العكس هناك مصالح مشتركة ومهمة تجمع بينها.

تجمع الصين ودول آسيا المركزية الجهود المبذولة من قبل كل منها لمكافحة الإرهاب والأخطار التي يمثلها نشاط الانفصاليين المسلحين والمتطرفين. كما أن انتشار التطرف الإسلامي نحو الشمال لا يمكن ألاّ يقلق روسيا الاتحادية التي تتعرض لضربات الإرهابيين منذ سنوات.

ولروسيا الاتحادية والصين ودول آسيا المركزية مصالح مشتركة كبيرة تتعلق بتوسيع التعاون المشترك المثمر بينها في مجال النقل، خاصة وأنه عبر الحدود المشتركة لتلك الدول تمر طرق مواصلات جديدة تصل المناطق الاقتصادية الشرقية بالمناطق الغربية، وإقليم آسيا والمحيط الهادئ بالمناطق الأوروبية والمحيط الأطلسي.

ولا تعني المصالح المشتركة والتعاون الوثيق تشكيل تحالف جغرافي سياسي جديد سيوجه ضد بعض الدول أو تحالفات لتلك الدول، وهو ما أشار إليه البيان الختامي لقمة أوفا في روسيا الاتحادية، من أن منظمة شنغهاي للتعاون "قامت من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء، والصداقة وحسن الجوار ولا تعتبر حلفاً، أو رابطة منغلقة، وليست موجهة ضد دول بعينها أو مجموعة من الدول".

4- مجموعة دول "البريكس"

تميزت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنمو السريع لاقتصادات البلدان المتطورة، التي من جهتها حفّزت مزيداً من تنمية الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي. من بين مختلف البلدان ذات الاقتصادات المتطورة، تميزت بلدان مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) بنمو اقتصادي غير مسبوق، أتاح لهذه المجموعة أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم. في هذا الصدد، يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان البريكس على التطور اللاحق لإدارة مجريات المسارات العالمية.

تنظر روسيا الاتحادية، التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة بريكس، إلى هذه المجموعة ليس فقط كعامل مهم في تشجيع توسيع الشراكة المتعددة الأبعاد معها، ولكن أيضاً كأداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية، وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازناً لإدارة الاقتصاد العالمي.

البداية والتسمية

مجموعة دول «البريكس» هي منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية في عضويتها. تعود بداية تشكيل **مجموعة دول البريكس إلى** وجهة نظر فلسفية، كما لو أن ظهور تسمية بريكس BRICS تبدو ضرورة حتمية وصدفة تاريخية. وقد تم اقتراح هذا الاسم لأول مرة منذ ثلاثة عشر عاماً من قبل جيم أونيل، رئيس غولدمان ساكس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم.

في 20 تشرين الثاني 2001 أعطى جيم أونيل تعريفاً لهذه العبارة، في تقرير استراتيجي أعده عن نتائج دراسة معمقة حول آفاق تطور الاقتصاد العالمي، نشره بنك "غولدمان ساكس"، وكان عنوان التقرير "العالم يحتاج إلى مزيد من حجارة القرميد الاقتصادية".

وفي عنوان التقرير، عمد المؤلف إلى التلاعب بتعبير (BRIC) الشبيه بالتعبير الإنكليزي (brick) ويعني "حجر القرميد". في اللغة الصينية فإن عبارة "بريك" تعني "البلاد المبنية من سبائك الذهب". بهذه الصورة، تم وصف التطور السريع المحتمل للنمو الاقتصادي، الذي يمكن أن تحقّقه في المستقبل القريب البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند والصين. هكذا يكون جيم أونيل هو أول من استعمل هذا التعبير.

من الملاحظ، أن فكرة توحيد البلدان الأربعة (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند والصين) في عبارة واحدة كانت في حد ذاتها فكرة شجاعة وذكية وتحمل رؤية مستقبلية بعيدة النظر. ذلك أنه، بالرغم من الاختلافات التاريخية، والجغرافية، والثقافية، والدينية، واللغوية ووجهة النظر في السياسة العالمية، لكل منها، فإنها ترتبط بكونها بلداناً ذات تطور اقتصادي سريع، وتمتلك تطلعات مشتركة نحو نظام عالمي أكثر عدالة.

ومن المثير للاهتمام أن التقرير المذكور آنفاً يقول إن البرازيل هي "قاعدة العالم للمواد الخام"، وإن روسيا الاتحادية هي "محطة بنزين العالم"، وإن الهند هي "مكتبة قرطاسية العالم" وإن الصين هي "مصنع العالم". وتبدو عبارة "بريك" (BRIC) التي اقترحها جيم أونيل عام 2001، ليس فقط كمركب من الأحرف الأولى لأسماء

البلدان الأربعة المعنية، بل تتضمن أيضاً، مؤشراً إلى توجه محدّد في النمو للإمكانيات الاقتصادية الهائلة للبلدان الأربعة المعنية[1].

مسيرة التوقعات للنمو الاقتصادي لمجموعة دول "البريك"

جاء في تقرير "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لسنة 1997 أنه في سنة 2020 ستبلغ حصة الدول المتقدمة في النظام الاقتصادي العالمي الثلث، في حين أن حصة الدول المتطورة ستبلغ الثلثين. وفي الوقت عينه، فإن الناتج المحلي القائم لكل من البرازيل، وروسيا الاتحادية، والهند والصين سيبلغ ثلث الناتج المحلي القائم للعالم أجمع. وفي 13 كانون الأول 2000، نشر المجلس الأمني القومي الأميركي تقريراً بعنوان "التوجهات العالمية حتى عام 2015: حوار حول المستقبل مع خبراء غير حكوميين".

ويؤكد التقرير أنه، انطلاقاً من مجموع القدرة الشرائية فإن مؤشرات الناتج المحلي القائم للبلدان المتطورة الأربعة ستتضاعف مرتين، وستسجل نجاحات عدة خصوصاً لكل من الصين والهند[2].

في الأول من تشرين الأول 2003، عاود جيم أونيل وفريقه الاقتصادي إصدار نتائج بحث استشرافي حول ماذا الذي ستشكله مجموعة دول "البريك" في الخمسين سنة المقبلة بعنوان "حلم البريك: الطريق نحو 2050"[3]. في هذا البحث، تم نشر الفرضية التالية: أنه حتى سنة 2050 فإن البرازيل، وروسيا الاتحادية، والهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره. بناءً على هذه الدراسة، يمكن التأكيد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم فإن البرازيل سوف تتجاوز

---

(1) Jim O'Neill. «The World Needs Better Economic BRICs». Goldman Sachs. http://www.content.gs.com/japan/ideas/brics/building-better-pdf.pdf

(2) التقرير متوافر على الرابط التالي:
«Global Trends 2015: A Dialogue About the Future with Nongovernmental Experts».
http://www.dni.gov/files/documents/Global%20Trends_2015%20Report.pd

(3) التقرير موجود على الرابط التالي: («Dreaming with BRICs: The Path to 2050»).
http://www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/brics-dream.html



خريطة توزع القدرات الجغرافية والمالية والسكانية لمجموعة دول "البريكس" للعام 2011

إيطاليا عام 2025 وفرنسا في عام 2031. وأن روسيا الاتحادية سوف تتجاوز بريطانيا عام 2027 وألمانيا في عام 2028. وأن الهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032.

في الختام، من المحتمل جداً، أن تتمكن الصين من تجاوز الولايات المتحدة الأميركية في سنة 2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم. وتتضمن هذه الدراسة أيضاً، التوقع أنه في سنة 2050 فإن هذه البلدان الأربعة سوف تضم 40 بالمئة من سكان العالم ومن الناتج المحلي القائم، الذي سيبلغ 14 تريليون دولار أميركي.

بالإضافة إلى كل ذلك، من المتوقع في عام 2041 أن يتفوّق مجموع مؤشرات الناتج المحلي القائم للدول الأربع على المؤشرات المطابقة لدى الدول الصناعية الأكبر: أميركا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان وإيطاليا، أي الدول الصناعية "السبعة الكبار" القائدة في العالم باستثناء كندا.

كل هذا يعني، أنه في سنة 2050 ستتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وبالتالي تبدّل مراكز النفوذ العالمي[1]. عندها سيصبح ترتيب الدول العملاقة اقتصادياً كما يلي: الصين، الولايات المتحدة الأميركية، الهند، اليابان، البرازيل وروسيا الاتحادية.

من المفيد الإشارة هنا إلى أن الهيكلية المستقبلية للاقتصاد العالمي الجديد، تدخل في ترتيبه جميع الدول الأعضاء في مجموعة البريك. وينتج عن ذلك أن مجموعة دول البريك، سيكون متوافراً لديها جميع الخلفيات الضرورية لتكوين كتلة اقتصادية ثابتة ومتينة.

في الأول من كانون الأول 2005، نشر بنك "غولدمان ساكس" تقريراً عالمياً جديداً يستكمل فيه عرض تصوره حول مدى قدرة تماسك مجموعة دول "البريك" وآفاق تطور تأثيرها على مسيرة الاقتصاد العالمي بعنوان "كم هي متينة دول البريك". في هذا التقرير، تمت مراجعة وإعادة ترتيب الأفكار المعروضة في تقرير عام 2003.

جاء في هذا التقرير، أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية في العام 2040، أي قبل سنة من التوقّع السابق[2]. في حين أن الهند ستتجاوز اليابان ليس في 2032 بل في سنة 2033. ويبقى أن الاستنتاج الرئيسي في هذا التقرير، بنتيجة التحليل الموسّع والعميق للمعطيات الاقتصادية، هو حول تنامي التأثير الاقتصادي للبلدان المتطورة الأربعة في السوق العالمية. بحسب تقرير جيم أونيل وفريقه فإن دول "البريك" سوف تزيد نموها الاقتصادي من 20 بالمئة في سنة 2003 إلى 40 بالمئة في سنة 2025. خلال هذه المدة، فإن حصة هذه البلدان سوف ترتفع في سلم الهيكل الاقتصادي العالمي من 10 بالمئة عام 2004 إلى 20 بالمئة عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في الفترة بين 2005 حتى 2015 فإن أكثر من 800 مليون شخص في البرازيل، وروسيا الاتحادية، والهند والصين سوف يتجاوز دخلهم الشهري عتبة 3000 دولار.

---

(1) راجع في هذا الخصوص تقرير الباحث جورج حداد، مجموعة البريكس ودورها في العالم المعاصر، المنشور على الرابط التالي: https://strategyinfo.wordpress.com/2013/05/18

(2) التقرير متوافر على الرابط التالي:
http://www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/how-solid.html

كما أنه، بحسب معطيات المؤسسة الاقتصادية لدى أكاديمية العلوم الاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية فإنه، وحتى قبل انضمام جمهورية جنوب أفريقيا إلى مجموعة دول البريك سنة 2011، فإن المساحة الإجمالية للدول المتطورة الأربع كانت تبلغ 26 بالمئة من إجمالي مساحة الكرة الأرضية وكان إجمالي مجموع عدد سكانها 42 بالمئة من مجموع سكان العالم.

لقد تمكنت دول البريكس[1]، كل دولة على حدة، في العقدين الأخيرين، من تحويل كتلها السكانية من عبء ينتج مشكلات كبيرة كتوفير الغذاء والعمل والاستقرار إلى قوة منتجة أضحت خلال وقت قصير مصدر قوة لها، كما راعت، بصورةٍ نسبية، مقتضيات التنمية المستدامة لتعطي أجيالها القادمة فرصة الاستفادة من مقدرات اليوم.

من النظرية إلى التنفيذ على أرض الواقع

بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة الـ «بريك» عندما اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع الأولى BRIC (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين) في مدينة نيويورك في أيلول 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أضفى طابعاً رسمياً على التجمع الدولي الجديد.

بعدها بدأت سلسلة من الاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى كان أهمها اجتماع واسع النطاق في مدينة يكاترينبرغ في روسيا الاتحادية، في 16 أيار 2008. وتوّجت هذه الجهود الديبلوماسية بعقد أول لقاء، غير رسمي على مستوى رؤساء الدول في تموز 2008 في جزيرة هوكايدو اليابانية الذين اجتمعوا آنذاك في قمة على هامش قمة مجموعة "الثمانية الكبار". شهدت هذه القمة أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية. بعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات واحتمالات حول تشكيلها منظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي.

(1) البحث متوافر على الرابط التالي:
http://casseng.cssn.cn/research/research_publications/research_reports/t20140303_1008709.html

في 16 حزيران 2009، عقدت مجموعة دول "البريك" قمتها الرسمية الأولى في مدينة يكاترينبرغ الروسية، وحضرها زعماء دول "البريك" الأربع: رئيس روسيا الاتحادية دميتري مدفيديف، رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جينتاو، رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لولا دا سيلفا.

تضمّنت مقررات القمة الأولى، الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وتركزت المباحثات حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وكيفية مواجهتها والحد من آثارها، كما بحثوا في كيفية عمليات إصلاح النظام المالي العالمي وإعداد نظام مالي عالمي جديد لفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية أواخر عام 2007. ونتيجة لقمة يكاترينبورغ، أعلنت دول "البريك" عن الحاجة لعملة احتياط عالمية جديدة، التي يجب أن تكون "متنوعة ومستقرة". بالرغم من أن هذا الإعلان لم ينتقد مباشرة "هيمنة" الدولار الأميركي، الذي سبق لروسيا الاتحادية أن انتقدته، إلا أنه أشار إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

في 16 نيسان 2010، عقدت مجموعة دول "البريك" قمتها الثانية في البرازيل. وصدر في ختام الاجتماع "بيان مشترك" إيذاناً بالتشكل المبدئي لآلية التعاون بين هذه الدول في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والتعاون العملي. وبحث المجتمعون في كيفية تطوير هيكلة التعاون بين مجموعة دول "البريك" في كيفية إجراء التبادلات والحوار في مجالات الاقتصاد والتنمية، كي تتحول مجموعة دول "البريك" إلى قوة حيوية في صون السلم والاستقرار وتفعيل النمو الاقتصادي وتعزيز نزعة التعددية وتنشيط ديمقراطية العلاقات الدولية.

حتى سنة 2011 كانت المجموعة تحمل الاسم المركب "بريك" (BRIC)، الذي يتضمن الأحرف الأولى لأسماء الدول الأربع باللغات الأوروبية. لكن، بعد انضمام جمهورية جنوب أفريقيا إلى مجموعة دول "البريك" في 18 شباط 2011 وبدفع من الصين، بدأت المجموعة تحمل اسم "البريكس" (BRICS) عبر إضافة الحرف الأول من اسم جمهورية جنوب أفريقيا. وبالتالي، أصبحت هذه العبارة تُستخدم للإشارة إلى مجموعة البلدان، التي سيؤمن نموها النهضة المستقبلية للاقتصاد

العالمي، خاصة لأسواق الأسهم. على هذا الأساس، فإن مجموعة دول "البريكس" التي ما زالت تحقق عالمياً معدلات نمو متقدمة لم تستطع أن تجاريها فيها مجموعات دولية أخرى، بما فيها مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وهذا بحد ذاته مؤشر يدل إلى الأهمية الكبرى لمجموعة دول" البريكس" بوصفها عاملاً قيادياً في النمو الاقتصادي العالمي.

في 14 نيسان 2011، عقد زعماء مجموعة "البريكس" الخماسية قمتهم الثالثة بجزيرة "هينان" الصينية، وهي أولى القمم الخماسية بعد انضمام جنوب أفريقيا في العام 2011. استمرت القمة لمدة يوم واحد تحت عنوان "رؤية واسعة ورخاء مشترك" برئاسة الرئيس الصيني هو جينتاو، حضرها الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف، الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف، رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما.

اتفق زعماء دول "البريكس" الخمسة على توسيع التبادل والتعاون بين دولهم في مجالات: التمويل، مراكز الأبحاث، التجارة والصناعة، وضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل تلك المؤسسات: (صندوق النقد والبنك الدوليين). كما وافقوا على اتفاقية "إنتربنك" التي تتيح للدول الخمس تقديم قروض أو منح بعضها بعض بعملاتها المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأميركي في التجارة والاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والبنى الأساسية. كما شدّد قادة مجموعة "البريكس" على ضرورة إرساء تدابير لضمان الاستقرار المالي الدولي، ودعت الدول الخمس الصاعدة اقتصادياً في بيان لها إلى القيام بخطوات لإصلاح النظام المالي الدولي باتجاه جعله أكثر تنوعاً وتوازناً.

و لم تكن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية غائبة عن قمة "البريكس" هذه. فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها في القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصاً بشأن ما يجري في المنطقة العربية. توافق قادة "البريكس" على ضرورة تفادي استخدام القوة، معربين عن قلقهم الكبير من الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرها. كما تطرقت القمة إلى

مسألة إصلاح الأمم المتحدة، داعية إلى بدء "إصلاح في العمق" ولا سيما في مجلس الأمن الدولي "ليكون أكثر فاعلية وتمثيلاً"..

وعُقِدت القمة الرابعة لمجموعة دول "البريكس" في 29 آذار 2012 في نيودلهي، عاصمة الهند. وأجاز زعماء الدول الخمس لمجموعة "البريكس" في الاجتماع "إعلان دلهي" الذي يحمل دلالات على توصل دول "البريكس" إلى اتفاق مهم حول مسائل التعاون ومعالجة الاقتصاد العالمي. ولعل من أهم القرارات التي اتخذها قمة البريكس في نيودلهي أن يتم إنشاء بنك لتنمية دول "البريكس" لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم.

عقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة "البريكس" في مدينة ديربان الساحلية في دولة جنوب أفريقيا في 26 و27 آذار 2013 تحت عنوان "دول البريكس وأفريقيا: شراكةٌ من أجل التطوير والتكامل والتصنيع". ومن أهم مقررات أعماله، كان بند إنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي المعروف، وهو ما اتفق على إنشائه في اجتماعها الأخير في نيودلهي العام 2012. والهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية المتعدّدة الأطراف وبناء المؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن الهدف الخفي غير المعلن، هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية: (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مؤسستان تسيطر عليهما الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساسي، سواء في ما يتعلق بتحديد إداراتهما أو سياساتهما، أو في ما يتعلق بتوجيه عملية اتخاذ قراراتهما، أو حتى منع توجيه مواردهما في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأميركية، على الرغم من أنهما من حيث المسمى والطبيعة مؤسستان دوليتان، وهذا ما أدى في رأي كثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث.









مجموعة شعارات للقمم الرئاسية التي عقدتها مجموعة دول "البريكس"

وبحسب أحكام الاتفاق الموقع في مدينة فورتاليزا في البرازيل في 15 تموز 2014، فإن قيمة هذا الصندوق المشترك لاحتياطات النقد الأجنبي لدول مجموعة البريكس، تبلغ مئة مليار دولار. وتعتزم روسيا الاتحادية تمويله بـ 18 مليار دولار، ومثلها كل من الهند والبرازيل، لتقف الدول الثلاث بعيدة جداً عن الصين، التي وعدت بتمويله بـ41 مليار دولار. وسوف تستكمل جنوب أفريقيا المبلغ المتبقي، والبالغ خمسة مليارات دولار. وكانت دول البريكس أعلنت في ختام اجتماعها في فورتاليزا أن مبلغ المئة مليار دولار سيمكنها من تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير و"تشجيع مزيد من التعاون" بينها. وتعتبر موسكو هذا الصندوق

بديلاً من المؤسسات المالية الدولية، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً في ظل علاقات الأخيرة المتوترة مع روسيا الاتحادية منذ بداية الأزمة الأوكرانية.

وقد وضعت قمة مجموعة دول "البريكس" في رأس أولوياتها مجموعة أهداف استراتيجية، أبرزها:

أولاً، الحفاظ على استقلاليتها، مع الحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تتيح لها تجنب الارتباط التبعي بالنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الغرب.

ثانياً، سعت دولة جنوب أفريقيا إلى تأسيس مصرف إنمائي، لتمويل جزء من حاجاتها المتزايدة للتوظيف في البنى التحتية، وقد أعلنت عنه خلال القمة السابقة في الهند، فتمت الموافقة على إنشاء المصرف الجديد، برأسمال قدره 50 مليار تساهم كل دولة بعشرة مليارات منها.

ثالثاً، عقدت هذه القمة في ظروف دولية متوترة، يمر فيها العالم بتغيرات عميقة ومعقّدة. ومع ذلك، حقّقت مجموعة دول "البريكس" مكانة اقتصادية بارزة، وباتت مؤهلة لتؤدي دوراً أكبر في القضايا الدولية، حيث تحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية مع تدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

رابعاً، تحت شعار "من أجل الاستقرار والأمن والرخاء في العالم"، أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمّقة بشأن التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة. وأعطوا الأولوية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية من جهة، وتقديم مساهمات أكبر في مجال تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة من جهة أخرى، حيث باتت لديهم مواقف مشتركة حول سبل تطوير العمل المشترك، لحماية السلم والاستقرار في العالم.

خامساً، قدمت الصين إلى قمة البريكس اقتراحاً من أربع نقاط بشأن التعاون بين دولها:

أ- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

ب- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.

ج- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.

د- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

وأكد زعماء مجموعة دول "البريكس" مجدداً، دعمهم الكامل لحماية الاقتصاد العالمي. ودعا زعماء القمة لإجراء إصلاحات جذرية في النظام المالي العالمي عبر تسريع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي وزيادة تمثيل الاقتصادات الصاعدة والدول النامية فيه. كما تعهّدوا بالمشاركة الفاعلة في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية والعمل على حل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وفق مبادئ القانون الدولي واحترام تعدّدية الآراء في المنظمات الإقليمية والدولية.

"البريكس" تكتل عابر للقارات والحضارات

تختلف مجموعة "البريكس" اختلافاً كبيراً عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، ولا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياها الإنتاجية.

تركّز اهتمام المجموعة في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية. غير أن هذه الدول الخمس يوجد بينها رابط ثقافي مهم، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية" بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الغرب في روسيا الاتحادية، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيراً حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا. لكن من المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني معاناة كبيرة من أجل الخروج منها.

هل من أجندة سياسية؟

بصرف النظر، عن الاختلافات الملموسة في مؤشرات المستويات الاقتصادية وعوامل التطور الاجتماعي، فإن مجموعة دول البريكس يوحدها طموح جماعي نحو إنشاء نظام عادل في العلاقات الدولية، يأخذ في الاعتبار، على قدم المساواة، المصالح التاريخية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، كبيرها وصغيرها، على حد سواء.

برغم تباين مستويات دول "البريكس" الخمس وإمكاناتها، فإن لدى كل منها ما يعوضه في النقص عن الآخر. فهذه روسيا الاتحادية التي تعتبر الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة بالأربعة الآخرين، نجدها هي الأقوى نفوذاً سياسياً وعسكرياً في العالم، ويمكن القول إن روسيا الاتحادية هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقون أطرافها. بل أكثر من ذلك، يذهب المحللين في واشنطن والغرب، إلى الاعتقاد بأن روسيا الاتحادية هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية.

بعد انضمام جنوب أفريقيا لمجموعة "البريك" أوائل عام 2011، أبدى جيم أونيل ملاحظة ساخرة قال فيها: "عندما وضعتُ مصطلح "البريك" لم أكن أتوقّع أن يتكون "تكتّل سياسي" من الدول الأربع نتيجة لذلك". إذا كان أونيل واثقاً، من أن "البريك" لن تتطور حتى إلى تكتل اقتصادي كالاتحاد الأوروبي (ليضم 27 دولة) أو تجمع جنوب شرق آسيا "الآسيان "الذي يضم 10 دول.

لكن بتوسع مجموعة دول "البريكس" لتصبح خمس دول، فإن المجموعة قد تكون في طريقها إلى تكوين "تكتّل سياسي" يشبه الاتحاد الأوروبي وتجمع "الآسيان" كـ "خطوة جانبية" للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس فـ "السياسة تتبع التجارة حيثما تذهب".

إن عملية ضم جنوب أفريقيا، مثلاً خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتيكية أكثر منها اقتصادية أو تجارية. تصنّف كوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا ضمن الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة عالمياً، وتملك مشروعية أكبر في الانضمام إلى مجموعة "البريك" مقارنة بجنوب أفريقيا. والدول الثلاث تشارك كل منها بنسبة 1 بالمئة من الاقتصاد العالمي (يبلغ إجمالي الناتج المحلي للمكسيك 875 مليار دولار







صور رؤساء دول مجموعة "البريكس" الخمس خلال اجتماعاتهم الدورية

وكوريا الجنوبية 830 مليار دولار وتركيا 615 مليار دولار). لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة إلى المجموعة على اعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة "البريكس" إلى قارة أفريقيا في ظل السباق الأميركي - الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة السوداء. كما أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، كونها تشرف على المحيطين: الأطلسي غربا والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

من الواضح أن دول البريكس تعمل جاهدة حالياً على وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأميركي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية التي لا يوجد لها بدائل مناسبة حالياً. لذلك، فإن آمال دول العالم غير الغربي تقوم على أن تتمكن قوى مجموعة "البريكس" في احتمال حدوث إصلاح جوهري في المؤسسات المالية الدولية، ما يحدث قدراً من التوازن بين القوى الدولية الفاعلة على صعيد هذه المؤسسات.

كما طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير.

وأكدت مجموعة دول "البريكس" في أكثر من قمة وإعلان، آخرها قمة أوفا الروسية المنعقدة في 9 تموز 2015، أن عملية إصلاح صندوق النقد الدولي، تعد شرطاً أساسياً للتأكد من شرعية الصندوق وفاعليته. غير أن إصلاح نظام التصويت، لا بد أن توافق عليه الولايات المتحدة الأميركية. ومما لا شك فيه، أن أي عملية للإصلاح ستُرفض، إذا ما تبيّن للقوى المهيمنة على الصندوق أن الصيغة المقترحة تخفّف من هيمنتها على الصندوق.

وبات من المؤكد أن مجموعة دول "البريكس" وما تملكه من قوة سكانية ضاربة وناتج قومي يزيد عن خُمس مجموع الناتج العالمي، غير مرحب بها من

القوى الاقتصادية الكبرى في العالم لأن في ذلك تهديداً لهيمنة تلك القوى على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإن الوضع الاقتصادي الجديد لمجموعة دول "البريكس" لا يجعل هذه الدول تنتظر بأن تتيح لها القوى المسيطرة على المؤسسات الدولية أن تبادر إلى إصلاح هيكل تلك المؤسسات، وإنما قد تتجاوز ذلك بالفعل إلى إنشاء نظم منافسة لها على المستوى الإقليمي والدولي[1].

ليس كل ما يريده الأميركيون "يحدث" بالضرورة!

أشارت مجموعة "بريكس" عند تأسيسها، إلى ضرورة الوصول إلى عالمٍ متعدد القطبية، غير أن ذلك لا يرتبط فقط بالاستراتيجية الروسية التي تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه منذ اعتمدت نهج "استعادة الهيبة المفقودة" بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة للمرة الأولى. بل يتخطّى ذلك، ليحاكي طموحات كل دول المجموعة بالإفلات من النسق الأحادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن المراقب لمسار مجموعة "بريكس" في البيئة الدولية يلحظ بشكلٍ تلقائي حالةً من الانكفاء النسبي في القضايا السياسية في بادئ الأمر، وتركيزاً موجهاً نحو القضايا الاقتصادية التي تعاني منها دول المجموعة.

ويتماشى هذا النهج مع أسلوب السياسة الخارجية الصينية بشكلٍ رئيسي، ومع النزعة الروسية والبرازيلية الأكثر وضوحاً في رفض السياسات الرأسمالية الأميركية كلما سنحت الفرصة لهما بذلك. ولهذا فإن تحقيق الانسجام بين مكونات هذه المجموعة، بقي يتعزّز كلما ابتعدت الموضوعات المطروحة عن المواجهات السياسية المباشرة مع الغرب.

يمكن للمراقب أيضاً أن يلحظ أن الأزمة السورية، واصطفافاتها الحادة إقليمياً ودولياً، أدّت إلى تقريب المواقف بين مجموعة دول "بريكس". من هذا المنطلق، لا

(1) راجع في هذا الخصوص مقالة روشير شارما، تصدّع مجموعة دول بريكس، فورين أفيرز، عدد تشرين الثاني 2012. المقالة متوافرة على الرابط التالي:
http://www.foreignaffairs.com/articles/138219/ruchir-sharma/broken-brics

ريب في أن منسوب التعاون يتصاعد تصاعداً مطّرداً بين هذه الدول في الشؤون السياسية والعسكرية، كما هي الحال بين الهند والبرازيل اللتين قطعتا أشواطاً مهمة في مجال التعاون العسكري، أو كمثال العلاقة بين روسيا الاتحادية والصين في ما يخص التعاون في مسائل الأمن والطاقة. وهذا الانسجام الكبير بين القوى الناشئة تمت ترجمته أيضاً، حين أصدرت دول المجموعة في قمة عام 2010 في الصين مخطّطاً تفصيلياً للتعاون فيما بينها، يشمل عشرة مجالات أهمها الاقتصاد، المال، التجارة، الصناعة، الصحة والثقافة.

قررت المجموعة في قمة نيودلهي إنشاء "بنك تنمية" لتمويل مشروعات التنمية في دول المجموعة، وهي خطوة تحمل دلالاتٍ فائقة الأهمية، رأى فيها كثير من المحلّلين محاولة تشكيل رديف للبنك الدولي. في الوقت نفسه، لم تتوقف دول "بريكس" عن تمويل المؤسسات الاقتصادية الدولية، بل أعطت إشارات تبعث على الثقة للمجتمع الدولي.



مجموعة دول "البريكس": حالة حضارية تكاملية تحمل في عمقها تكتلاً دولياً عابراً للقارات

إن تركيز هذه الدول في المجال الدولي على تفعيل أطر التعاون بعضها بين بعض يُتوقع منه أن يؤدي إلى نتائج استراتيجية مهمة، قد تتم ترجمتها عبر إجبار القوى التقليدية على رفع درجة احترامها لمندرجات القانون الدولي، مثلما تطالب مجموعة دول "بريكس" بشكلٍ علني، وهو أيضاً ما ظهر جلياً في طريقة تعاطي دول المجموعة مع الأزمة السورية، حيث حذرت مراراً وتكراراً من المقاربة السلبية لأي حلٍّ للأزمة. ويمكن تعميم هذا الموقف على كل دول المجموعة باستثناء روسيا الاتحادية التي تظهر حذراً أقل في التعاطي مع هذه المسألة، وهذا ما يمكن فهمه بالنظر إلى العلاقة التاريخية التي تجمعها بسورية، وأيضاً من خلال تأثير هذه الأزمة وطريقة التعامل الغربي معها على الأمن القومي الروسي بشكلٍ حتمي.

لقد بدأت تجربة مجموعة "بريكس" بإعطاء نموذج مشجع للدول النامية التي تسعى إلى مزيد من النمو والتطور، خاصة أن هذه الدول لا تنهض على أيديولوجيا موحّدة كما كان حال الاتحاد السوفياتي السابق، بل إنها تجتمع على طموحٍ موحّد بمزيدٍ من المشاركة في مضامين النظام الدولي المتشكّل. بعد أن أظهرت الأزمة السورية خللاً أساسياً في فاعلية مجلس الأمن الدولي في غياب التوافق الدولي حول مسألة ما، أو في غياب التفوّق الحاسم لقوة معيّنة دولياً.

هذا هو بالتحديد ما يبدو جديداً، بما أمكن القول إن التفوق الأميركي "الحاسم" الذي لا نقاش فيه، قد انتهى فعلاً قبل الوصول إلى صيغةٍ جديدة نهائية لما سيكون عليه النظام الدولي الجديد[1].

كل ذلك يطرح تساؤلات جدية حول المستقبل السياسي لمجموعة دول "بريكس"، بين الحكمة الصينية القائلة بـ "إخفاء المخالب" و"عدم إصدار ضجيج أثناء تسلّق القمة"، من جهة، والنزعة الروسية إلى دفن الأحادية القطبية سريعاً، من جهة أخرى.

---

(1) راجع في هذا الخصوص مقالة جاك سميث، بريك يصبح بريكس: التغييرات على رقعة الشطرنج الجيوسياسية، فورين بوليسي، عدد 21 كانون الثاني 2011. المقالة متوافرة على الرابط التالي:

http://www.foreignpolicyjournal.com/2011/01/21/bric-becomes-brics-changes-on-the-geopolitical-chessboard/2

هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي الجديد؟

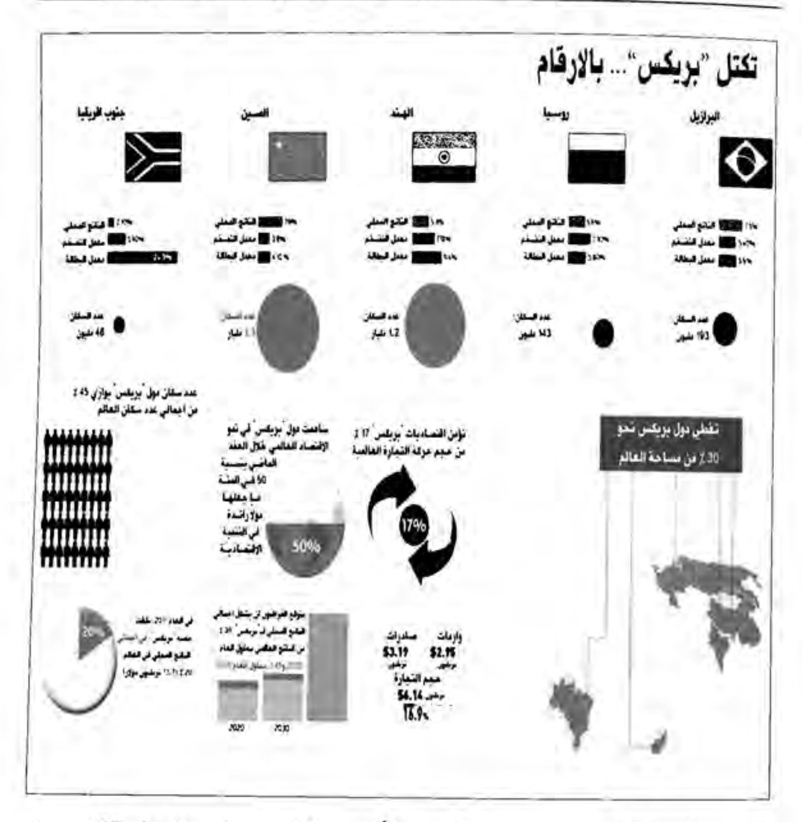
جاء تشكيل مجموعة «بريكس» في خضم تحوّلات جيوسياسية واقتصادية وأمنية عصفت، ولا تزال، بالعالم بعد الانهيار المدوّي للاتحاد السوفياتي، وفي ظل بروز توجّهات جديدة، ينطلق معظمها من مقولة الرئيس فلاديمير بوتين بأن روسيا الاتحادية، كغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة «ليست لقمة سائغة يمكن التهامها بسهولة».

على خلاف ما عرفه تاريخ نشوء الأمم سابقاً، لم يعد انتقال القوى الرئيسة رهيناً بالانتصار في ساحات المعارك أو التحالفات الجيوسياسية الجديدة، بل أصبح النمو الاقتصادي المتسارع حتى مع بقاء القوة العسكرية عاملاً مهماً، هو مفتاح انتقال مراكز القوى في العالم المعاصر.

ويتسم هذا الانتقال اليوم بطبيعة بنيوية مفاجئة، ما سيؤثر تأثيراً جذرياً على مستقبل العلاقات الدولية وعلى إعادة هيكلة نظام الأمن العالمي. فعلى الرغم من أن النظام العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية تتميز بالفوضى السياسية والاقتصادية، إلا أن ملامح النظام العالمي الجديد لم تتحدّد بعد. لكن مؤشرات المرحلة الانتقالية تدلنا على ولادة نظام عالمي مختلف.

تمثّل مجموعة دول "البريكس" هذا الانتقال في مراكز القوى العالمية، حيث يتّجه مؤشر ميزان القوة الاقتصادية في لحظتنا الراهنة إلى الانتقال تدريجاً شيئاً فشيئاً من مركزه التقليدي في الغرب إلى الشرق بوتيرة ملحوظة، وتقف تجربة مجموعة دول "البريكس" شاهداً على هذا الانتقال. وتحاول مجموعة دول البريكس إرساء قواعد نظام عالمي جديد[1] بعيدًا عن إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا النظام

(1) راجع في هذا الخصوص مقالة العميد المتقاعد أحمد علّو: هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي الجديد؟، مجلة الجيش اللبناني، العدد 333، آذار 2013. المقالة متوافرة على الرابط التالي: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34806. كذلك مقالة الدكتور محمد إبراهيم السقّا: هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟ جريدة الاقتصادية، عدد الثلاثاء 17 نيسان 2012. المقالة متوافرة على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html



السائد الذي كرّس هيمنة القوى الغربية الكبرى التقليدية على مفاصل الاقتصاد العالمي، والذي أدى بعالم اليوم إلى تعميق وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. هل تستطيع مجموعة دول "البريكس" أن تغير في منظومة قيادة الاقتصاد العالمي الحالية وهيمنة سياساتها؟

قد تكمن الإجابة على هذا السؤال، في دراسة نظريات التطور التاريخية حول صعود الأمم وهبوطها، حيث إن قيادة الاقتصاد العالمي ونظامه الدولي ينتزعهما من يمتلك أكبر قوة اقتصادية ذاتية عالمياً. وربما ما يحدث في عالم اليوم يشير بكل وضوح، إلى أن مجموعة دول البريكس، إذا ما تكاملت في اقتصاداتها ووحّدت إراداتها ومواقفها، تستطيع أن تسير في طريقها إلى تحقيق ذلك بخطى ثابتة.

الفصل السابع

الحرب ضد "روسيا الأوراسية"

"إن روسيا الاتحادية، بدون أوكرانيا لا تشكّل إمبراطورية أوراسية".

زبيغنيو بريجنسكي

"منظمة غوام" والمعاكسة الغربية على التوجه نحو "أوراسيا الجديدة"

بدأ التعاون بين وفود دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا في عام 1996 في فيينا عاصمة النمسا، خلال مؤتمر معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، حيث أصدرت الدول الأربع بياناً مشتركاً يدعو إلى ضرورة طرح مبادرات وبذل جهود مشتركة من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه أوروبا على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

في 10 أكتوبر 1997 في ستراسبورغ، خلال انعقاد مؤتمر القمة لمجلس أوروبا، تم التوافق على إنشاء "منظمة غوام"، وأعلن رؤساء أربع دول من مجموعة صداقة الدول المستقلة وهي جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا في بيان رئاسي مشترك، ضرورة تطوير التعاون الرباعي بين هذه الدول وأهميته في إنشاء الوحدة الأوراسية سعياً لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا على أساس مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود، والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

الحروف الأولى من أسماء البلدان شكلت اختصاراً لكلمة "غوام"، كعنوان للمنظمة الدولية الجديدة (Georgia, Ukraine, Azerbaijan, Moldova).

وكان إعلان البيان الرئاسي من ستراسبورغ محاولة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التقارب السياسي وتعميق التعاون العملي التدريجي بين هذه الدول في كثير

من المجالات، خصوصاً على صعيد الساحة السياسية الدولية وفي مجال العلاقات الثنائية. وانضمت إلى أعمال هذه المنظمة كل من لاتفيا وتركيا كعضوين مراقبين.

في 24 نيسان 1999 في واشنطن العاصمة، وفي الذكرى الخمسين لإنشاء حلف شمال الأطلسي، وكجزء من اجتماع مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، عقد لقاء تنسيقي مشترك بين رؤساء دول "منظمة غوام" وأوزبكستان. وخلال الاجتماع، تمّ الإعلان عن انضمام جمهورية أوزبكستان، كعضو خامس للمنظمة وتحول اسمها من" غوام" إلى "غوووام". وفي عام 2002، أعلنت أوزبكستان تعليق مشاركتها، وفي العام 2005 أعلنت انسحابها من المنظمة. ونظراً لانسحاب أوزبكستان من "غوووام"، اتفق المشاركون على إعادة تسمية المنظمة باسمها القديم: "منظمة غوام".

في 6 تشرين الثاني 2000 في نيويورك، وخلال الدورة 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد رؤساء دول "منظمة غوام" اجتماعاً تنسيقياً على هامش أعمال الجمعية، أفضت نتائجه إلى تفاهمات على قيام تعاون متعدد المستويات تمّ الإعلان عنه بما سُمّي لاحقا "إعلان نيويورك المتعلق بمنظمة غوام". وفي نهاية هذا الاجتماع صدر بيان رئاسي اعتبر أنه من المناسب أن تعقد مؤتمرات القمة العادية على مستوى رؤساء الدول مرة واحدة في السنة على الأقل، واجتماعات على مستوى وزراء الخارجية مرتين في السنة على الأقل. وتقوم لجنة المنسقين الوطنيين بعقد الدورات العادية كل فصل.

وقع رؤساء الدول المشاركة في "منظمة غوام" على ميثاق المنظمة في قمة يالطا المنعقدة في 7 حزيران 2001. ويحدد الميثاق الأهداف والمبادئ والاتجاهات الرئيسية للتعاون بين دول المنظمة. شكل اعتماد الميثاق في الواقع الخطوة الأولى نحو تشكيل "غوام" المؤسسية ووضع الأسس العملية لتحولها إلى منظمة دولية كاملة.

حددت الوثيقة، على وجه الخصوص، الأهداف الرئيسية التالية من التعاون: تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، تطوير طرق المواصلات السريعة والبنى التحتية الموجودة على أراضي دول "منظمة غوام" واستخدامها بفعالية، فضلاً عن تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب الدولي.

كما تمّ توقيع كثير من المستندات التي توفر الإطار السياسي والقانوني والمؤسساتي للتغلب على التحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي والنزاعات الانفصالية والتطرف، فضلاً عن خلق الإطار القانوني اللازم للتعاون الشامل. كما تولي هذه المستندات الاهتمام الخاص لمواصلة تطوير خطوط النقل، خاصة بين أوروبا والقوقاز وآسيا، وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تعطي وثائق المنظمة الموقعة في يالطا، أهمية كبرى لمنطقة التجارة الحرة المكتسبة التي تم التوقيع عليها، ولإنشاء مجلس رجال الأعمال في دول "منظمة غوام". كما تم التفاهم على توسيع الإطار القانوني لعمل المنظمة وما يرافقه من زيادة النشاط لمجموعات العمل القطاعية، وتطوير التعاون في مجالات التسهيلات الجمركية وعبور نقاط التفتيش الحدودية.

وتعهّد رؤساء دول "منظمة غوام" على تكثيف التعاون المتعدد الأطراف في إطار "منظمة غوام" خلال إعطائها طابعاً متعدد المستويات وذلك لتهيئة الظروف المواتية لنمو اقتصادي بين الدول المشاركة، والعلاقات التجارية والمنفعة المتبادلة، وتنفيذ برامج متعددة الأطراف ومشاريع في مجالات الإنتاج، والتجارة، والطاقة، والنقل، والاقتصاد، والائتمان الدولي والتعاون المالي. كما تم الاتفاق على إنشاء اتصالات مباشرة بين الهيئات الحكومية المختلفة وإدارات وكالات كل من الدول الأعضاء في "منظمة غوام": مجموعة الخدمات المالية، الاتصالات، العلوم، التعليم، التكنولوجيا والثقافة.

كما وافقت بلدان "منظمة غوام" أيضاً، على تعزيز وتحسين آليات التشاور والتنسيق لكل الإجراءات في إطار المنظمات الدولية، والعمل بنشاط لتشجيع على إصدار بيانات مشتركة على مختلف المستويات في القمة التي عقدها وزراء خارجية كل من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا على مستوى وزراء خارجية دول "منظمة غوام" في منتجع يالطا على البحر الأسود في 19-20 تموز 2002.

قررت أوزبكستان في عام 2005، الانسحاب من "منظمة غوام". وبرر الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف ذلك بقوله إن المنظمة أصبحت (سياسية) أكثر من الحاجة. كانت أوزبكستان قد التحقت في 24 نيسان 1999 بـ "منظمة غوام"

وذلك في إطار تقربها من واشنطن، كما اعتبر المحلّلون آنذاك أن الغاية من وراء تأسيس "منظمة غوام"، هي الحد من النفوذ الروسي في الفضاء السوفياتي السابق، بمساندة ودعم أوروبي - أميركي، هذا بالإضافة إلى هدفها الرئيس وهو العمل من أجل الإسراع بالاندماج مع حلف شمال الأطلسي.

أما من الناحية الاقتصادية، فكان الهدف إقامة تكتل بين الدول المصدرة للنفط والغاز من جهة، ودول أخرى تشكل أراضيها معبراً نحو الأسواق الخارجية، لنقل الطاقة من بحر قزوين وجنوب القوقاز، إلى الأسواق الأوروبية بعيداً من الأراضي الروسية.

خدمت هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية، مصالح جمهورية أوزبكستان، إذ انخفضت فائدة طشقند في جانبها الأمني من "منظمة غوام" بعد 11 أيلول، وعلى وجه الخصوص، عندما أقامت الحكومة الأوزبكية علاقة أمنية ثنائية مع واشنطن وهو ما تمّ اعتباره المحفّز الرئيسي لقرار أوزبكستان بتعليق عضويتها في "منظمة غوام". وقد أقامت واشنطن قاعدة عسكرية أميركية على الأراضي الأوزبكية عام 2001، وطالب الرئيس إسلام كريموف واشنطن بإغلاقها بعد أحداث مدينة إنديجان الدامية عام 2005، وما تبعها من انتقادات أميركية لطريقة تعامل السلطات الأوزبكية مع المحتجين، وعاد كريموف من جديد لينضم إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي عام 2006.

كان ظهور "منظمة غوام" أحد أشكال انقسام مجموعة صداقة الدول المستقلة إلى جزءين متعارضين. الأول يضم الدول المؤيدة لسياسة روسيا الاتحادية والتي عرفت فيما بعد بدول "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" والثاني الجزء المؤلف من الدول الأربع المعارضة للسياسة الروسية والتي تجمعت تحت اسم "منظمة غوام" المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي.

تجمع الدول الأربع المؤسسة "لمنظمة غوام" أربعة عوامل مشتركة:

1- الدول الأربع هي من دول الاتحاد السوفياتي السابق.
2- الدول الأربع وقعت على وثيقة إنشاء مجموعة صداقة الدول المستقلة.
3- الدول الأربع لديها الرغبة في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.



الانتشار الجغرافي للدول المؤسسة لمنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - غوام

4- الدول الأربع على يقين من أن روسيا الاتحادية تدعم الحركات الانفصالية على أراضيها.

مما لا شك فيه، أنه بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، نمت داخل هذه الدول ما أصبح يعرف "بالصراعات المجمّدة". وهذه الصراعات المجمّدة منذ عام 1990، أوجدت الحركات الانفصالية داخل أقاليم هذه الدول وحصلت على دعم سري وعلني من السلطات الروسية. لا شك أن، جمهورية مولدوفيا لا تزال تقلقها قضية انفصال إقليم بريدنيستروفيا حيث تنتشر قوات "حفظ السلام الروسية" وجمهورية جورجيا التي خاضت حرباً خاسرة مع روسيا الاتحادية انتهت بخسارة جورجيا

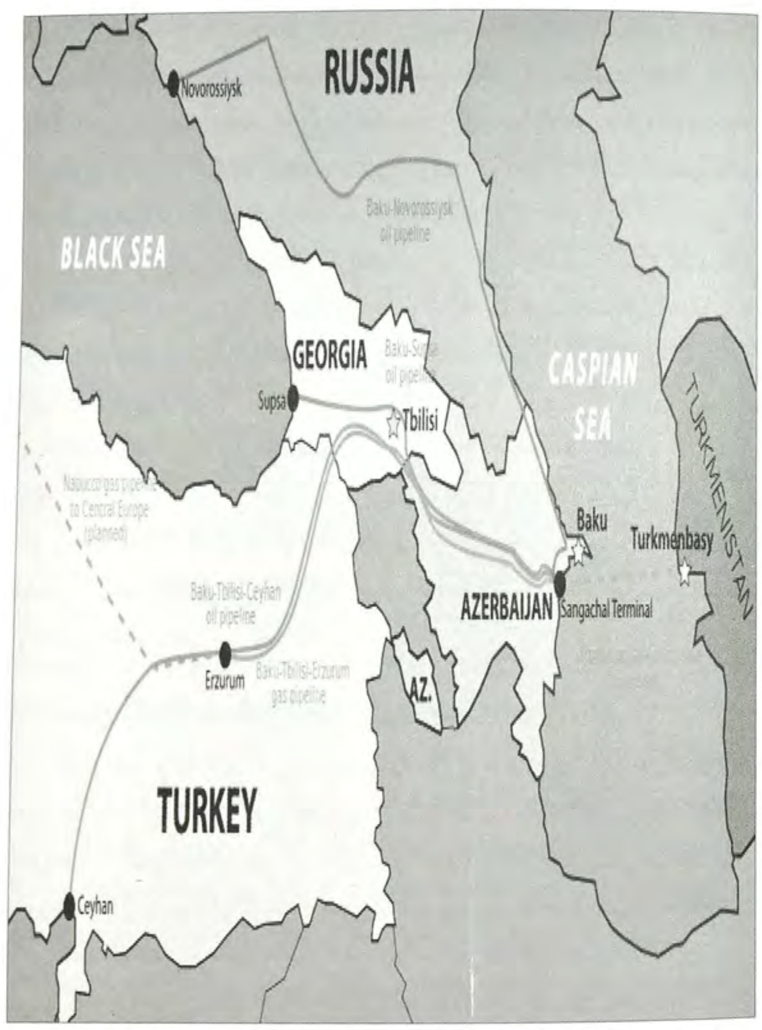
وبإعلان أوسيتا الجنوبية وأبخازيا جمهوريتين مستقلتين. كما أن أذربيجان لا تـزال تعتقد أن روسيا الاتحادية هي من يحمي جمهورية أرمينيا وهي تمنع بالتالي إمكانيـة عودة إقليم ناغورني قره باخ السليب إليها سلماً أو حرباً، وأخيراً، الضـربة الـتي تلقتها أوكرانيا بضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي روسيا الاتحادية.

ويعتبر كثير من المراقبين أن سبب عدم حل هـذه "الصـراعات المجمّـدة" وتحريكها هو رغبة روسيا الاتحادية رد الصاع صـاعين لجمهوريـات مولـدوفيا وأوكرانيا وجورجيا الساعين، عبر سياسة الجوار الأوروبية، إلى الانضمام "للاتحاد الأوروبـي" أولاً، تمهيداً إلى الانضمام لحلف شمال الأطلسي لاحقـاً، وتوسـيع انتشار حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية. وتريد جمهورية أذربيجان علاقـة تعاونية قوية مع الولايات المتحدة الأميركية ولكنها لا تسعى إلى عضـوية حلـف شمال الأطلسي.

تتميز الدول الأعضاء في "منظمة غوام" بموالاتها للغرب والتزامها بالـدعوات الأميركية لإقامة ما تصفه واشنطن "أنظمة حكم ديموقراطيـة" في الجمهوريـات السوفياتية السابقة.

تؤدي دول هذه المنظمة دوراً كبيراً في العمل من أجل تغيير نظام الحكـم في روسيا البيضاء، الذي ما زال ينادي بضرورة إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه في العهد السوفياتي بين مختلف جمهورياته. كما يُتوقع أن يتم، الدفع بشـكل دائـم ومتواصل، نحو توتير الأوضاع في روسيا البيضاء، لاستكمال طوق الدول الموالية للغرب حول روسيا الاتحادية، ولتفويت الفرصة على موسكو بالحفاظ على قاعدة متقدمة اسمها روسيا البيضاء تشغل موقعاً استراتيجياً وحساساً في أوروبا عمومـاً، وهي القلعة الأخيرة التي ما زالت تقف غرب روسيا الاتحادية رافضـة الانصـياع لرغبات واشنطن.

شهدت قمة "منظمة غوام" في 22 نيسان 2005 توحيد آراء أعضائها في ضرورة إنجاز التكامل الأوروبـي والتحول الديمقراطي، والتنميـة الاقتصـادية، والاسـتقرار والأمن في المنطقة. واعتُمدت في وثائق القمة مواد تؤكد على تعزيـز دور المنظمـة في معالجة القضايا الملحة في مجال الديمقراطية والاقتصاد والأمن الإقليمي.



كل الدول الأعضاء "بمنظمة غوام" بحاجة إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية والحصول على مصادر بديلة للنفط والغاز. منذ عام 2007 يتم تزويد جورجيا بالغاز الأذربيجاني من خلال خط أنابيب غاز جنوب القوقاز، باكو – تبليسي – أرضروم. والجهود لا تزال تُبذل لاستكمال بناء الوصلة الأذربيجانية – الجورجية بضخ النفط إلى أوكرانيا وأوروبا من خلال تحويلة أوديسا – برودي.

وفي قمة "منظمة غوام" التي انعقدت في العاصمة الأوكرانية كييف في 22-23 أيار 2006 صوّت أعضاء المنظمة على تغيير اسم المنظمة إلى منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – غوام. ووقّع رؤساء دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا (غوام) اتفاقياتها التنظيمية، التي تحتوي على الوثائق التأسيسية للمبادئ الدولية والإقليمية الجديدة التي وضعتها "منظمة غوام".

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الموقعة بداية بين دول "منظمة غوام"، تضمّنت إعلاناً للدفاع المتبادل، إلا أن جمهورية مولدوفيا أعلنت عدم الاهتمام بالمشاركة في أي مبادرة للدفاع المشترك القائم بين دول المنظمة. وظهرت مؤخراً مؤشرات تدل على رغبة مجموعة دول "منظمة غوام" بالحد من النفوذ الروسي، حين قدمت أوكرانيا الدولة الرئيسية في المنظمة، اقتراحاً باستبدال قوات حفظ سلام دولية أو تابعة لحلف شمال الأطلسي بالقوات الروسية الموجودة لحفظ السلام في مناطق نزاع مثل بريدنيستروفيا الإقليم الذي يرفض الانضمام إلى مولدوفيا، خوفاً من سيناريو مشابه لما حصل في كل من أبخازيا وأوسيتا الجنوبية (المستقلتين حالياً) اللتين ترفضان الانضمام إلى جورجيا.

2- مشروع الشراكة الشرقية: معركة "أوروبا" ضد "روسيا الأوراسية"

طرح اقتراح تشكيل "الشراكة الشرقية" لأول مرة في 26 أيار عام 2008، حيث طرح الاتحاد الأوروبي المساهمة في قرار حلف شمال الأطلسي بتشكيل لجنة "جورجيا – الناتو". لكن بعد أحداث صيف عام 2008، التي شهدت الحرب الجورجية – الروسية والتي أسفرت عن خسارة جورجيا لمقاطعة أوسيتيا الجنوبية، سعى الغرب لانطلاقة جديدة لمبدأ "القوة الناعمة". كان على الاتحاد الأوروبي ممارسة الدبلوماسية وتقديم المساعدات الاقتصادية، فيما كان على حلف شمال الأطلسي، تزويد جورجيا بأسلحة هجومية حديثة وأنظمة استطلاعية وتدريب الجيش الجورجي وإيفاد المستشارين إليه.

شهدت المداولات التي جرت في قمة شمال الحلف الأطلسي في بوخارست عام 2008 على هذا التوجه، لا سيما لجهة زيادة الدمج السياسي والعسكري

والأمني في إطار ما اصطلح على تسميته "تعزيز الترابط القائم بين القوة الناعمة والقوة الخشنة". في إطار هذا الوصف، يمكن أن يشكل مشروع الشراكة الشرقية تطبيقاً لمفهوم القوة الناعمة، وكانت الحرب الروسية - الجورجية في آب 2008 وراء القرار بإطلاق هذه المبادرة. وعلى هذا الأساس، يعتبر المراقبون الروس أن مشروع الشراكة الشرقية يعتبر ستاراً لأهداف أخرى، بعيدة كل البعد عن قيم الديمقراطية والتطوير الاقتصادي.

بعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 23 شباط 2009 في بروكسل، صرحت مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي بنيتا فيريرو فالدنر[1]، أن مواقف روسيا الاتحادية في الآونة الأخيرة مع جورجيا وأوكرانيا أجبرت الاتحاد الأوروبي على الرد. وأضافت قائلة: "أعتقد أن الحرب الروسية - الجورجية وأزمة الغاز بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، تشكلان حتمية واضحة لأن نبدأ لعبتنا في جوارنا الشرقي، ونحن لدينا مصلحة حيوية في الوصول إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة.

وبالتالي هذا يعني أنه أصبح جلياً، أن مشروع الشراكة المقترح من الاتحاد الأوروبي مع جمهوريات أوروبا الشرقية بات ساحة للمعركة بين أوروبا وروسيا الاتحادية لجذب تلك الجمهوريات. وتتمتع المنطقة الممتدة من روسيا البيضاء إلى جورجيا بموقع استراتيجي لا تستطيع أوروبا تركه للتحالفات المتشكلة على الجانب الآسيوي من العالم، لا سيما منظمة شنغهاي التي تجمع روسيا الاتحادية والصين الشعبية. هذا التحالف يهدد بنشوء اتحاد أكبر من الاتحاد السوفياتي وأشد تأثيراً على الصعد الجيوسياسية، خاصة بعد خطوات التصاهر بين القوة العسكرية الروسية والسطوة الاقتصادية الصينية. وجورجيا مهمة للغاية من الناحية العسكرية لحلف الأطلسي، وأذربيجان بالأهمية نفسها من حيث مخزونها من الطاقة وموقعها المتاخم لإيران والعلاقات التي تربطها بإسرائيل وبتركيا. كذلك فإن أوكرانيا المتاخمة لألمانيا

---

(1) مقررات اجتماع بروكسل متوافرة على الرابط التالي: http://www.eurodialogue.eu/54
التصريح متوافر على الرابط التالي:
http://www.rferl.org/content/EU_Foreign_Ministers_Discuss_Eastern_Partnership/1497826.html

والمطلة على البحر الأسود تشكل منطقة عازلة لروسيا الاتحادية، ولن يكف التحالف الغربي عن محاولات إلحاقها، رغم كل الخلافات.

إن مشروع الشراكة الشرقية يخطط لمسألتين رئيستين مترابطتين: محاصرة روسيا الاتحادية وأصدقائها وإبعادهما عن الشرق الأوسط.

استراتيجية الترتيبات الإقليمية الأوروبية الجديدة

تدلّ تطورات الوقائع الجارية بعد الحرب الروسية – الجورجية في آب 2008 إلى أن الاتحاد الأوروبي ظل أكثر انهماكاً لجهة النظر في كيفية التوفيق بين خيارين هما:

- خيار تمديد نفوذ الاتحاد الأوروبي في مناطق الجوار الإقليمي بما يؤدي إلى تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي ومكانته، إضافةً إلى ضمان عدم وقوع مناطق الجوار الأوروبي تحت نفوذ القوى الإقليمية والدولية الأخرى.
- خيار تفادي توسيع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن مزيداً من الخلافات الأوروبية – الأوروبية قد برزت بشكل متزايد بسبب تصاعد النزعة القومية الأوروبية الرافضة لانضمام مزيد من الدول الأوروبية الأخرى لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وتوصل خبراء الاتحاد الأوروبي إلى إمكانية الجمع بين مزايا الخيارين، ضمن مفهوم بناء الشراكة. في هذا الخصوص سعت المفوضية الأوروبية إلى بناء استراتيجية الشراكات التالية:

- **مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:** يهدف إلى تعميق روابط الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط بما يتيح للأوروبيين درء المخاطر المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى استراتيجية التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، وتأمين التجارة الحرة مع هذه الدول.
- **مشروع البعد الشمالي:** يهدف إلى تعميق روابط الاتحاد الأوروبي مع دول البلطيق وروسيا البيضاء إضافة إلى فنلندا وأيسلندا والنرويج وبما

يتيح للاتحاد الأوروبـــي درء المخاطر المتعلقة باحتمالات تكتـــل هـــذه الدول مع روسيا الاتحادية، إضافة إلى تأمين حصول الاتحاد الأوروبـــي على الموارد النفطية والمواد الأولية القادمة من هذه الدول.

- **مشروع الشراكة الشـــرقية:** يهـــدف إلى تعميـــق روابـــط الاتحـــاد الأوروبـــي مع دول شمال حوض البحر الأبيض المتوســـط باعتبارهـــا منطقة للنفوذ الأوروبـــي الغربـــي التقليدي.

وسوف تزداد جهود المفوضية الأوروبية لجهة تفعيل هذه المشروعات خـــلال السنوات القادمة، وذلك بسبب تزايد نفوذ قوى وأحزاب يمين الوسط الأوروبيـــة ذات التوجهات القومية الاجتماعية إضافةً إلى ضغوط قوى وأحزاب يمين الوســـط التي ضاقت ذرعاً بمشروعات توسيع الاتحاد الأوروبـــي.

مشروع الشراكة الشرقية

مشروع الشراكة الشرقية بادر به الاتحاد الأوروبـــي باقتراح من وزير الخارجيـــة البولندي رادوسلاف سيكورسكي نيابة عن مجموعة "الفسغراد" والتي تضـــم بولنـــدا، تشيكيا، سلوفينيا وهنغاريا في اجتماع مجلس الشؤون العامـــة والعلاقـــات الخارجيـــة للاتحاد في بروكسل في 12 كانون الأول 2008، ووُضع قيد التنفيذ بشكل رسمـــي في قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في براغ بتاريخ 7 أيار 2009.

يعتبر مشروع الشراكة الشرقية، استكمالاً لما يعرف باسم البعـــد الشـــمالي للاتحاد الأوروبـــي بالتوازي مع البعد الجنوبـــي، أو ما بات يُعـــرف بمشـــروع الاتحاد من أجل المتوسط. ويعمل مشروع الشراكة الشرقية علـــى تـــوفير المنـــبر المؤسساتي لبحث اتفاقيات التأشيرات، واتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع جيران الاتحاد الأوروبـــي شرقاً.

لكن هذا المشروع يتحاشى طرح الفكرة المثيرة للجدل التي تتصل بضم هـــذه الدول إلى الاتحاد الأوروبـــي في إطار العضوية الكاملة.

ويشمل النطاق الجغرافي لمشروع الشراكة الشرقية كلاً أرمينيا، أذربيجـــان، جورجيا، مولدوفيا وأوكرانيا، بينما لم تُعطَ روسيا البيضاء سوى صفة الشـــراكة

على المستوى التقني بسبب معارضة كثير من دول الاتحاد الأوروبـي لما تسميه الحكم الدكتاتوري للرئيس ألكساندر لوكاشينكو، على أن تتم دعوة روسيا الاتحادية للمشاركة في بعض المبادرات المحلية المرتبطة بجيب كالينينغراد، وهو الجيب الروسي الواقع بين ليتوانيا وبولندا.

ولّما كانت روسيا البيضاء تدخل في عضوية الاتحاد الجمركي مع روسيا الاتحادية، فهي ليست بوارد أن تجمعها علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبـي، أما أوكرانيا فقد علّقت عضويتها في الاتحاد الجمركي في انتظار انتهاء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبـي، في حين تنازلت أرمينيا عن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبـي عقب إعلان رئيسها سيرج سركيسيان، في أيلول 2013، التوقيع على الوحدة الجمركية مع «أوراسيا»، الكتلة الاقتصادية التي تقودها روسيا الاتحادية مع كل من روسيا البيضاء وكازاخستان.

تضم أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدوفيا وأوكرانيا مجتمعة خمسة وسبعين مليون نسمة. إلاّ أنّ أوكرانيا التي تضمّ وحدها حوالى أربعين مليون نسمة (على اعتبار أن شبه جزيرة القرم قد تمّ ضمها إلى روسيا الاتحادية بشكل نهائي)، هذا بالإضافة إلى موارد أوكرانيا الطبيعية وموقعها الجيوسياسي. لذلك، حازت أوكرانيا منذ استقلالها في أواخر عام 1991 على اهتمام الاتحاد الأوروبـي.

وخلافاً لما هو مقرر بالنسبة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، لن يكون هناك أمانة عامة للشراكة الشرقية بل سيتبع هذا التجمع المفوضية الأوروبية مباشرة.

مناقشة المشروع

نوقش المشروع في المجلس الأوروبـي في 20 حزيران 2008 إلى جانب مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، حيث صادقت جمهورية تشيكيا على المقترح بكامله بينما تحفظت بلغاريا ورومانيا، بسبب خشيتهما من أن يؤثر مشروع الشراكة الشرقية على منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأسود أو على منتدى الشراكة والحوار لدول البحر الأسود.

لم تبدِ فرنسا وألمانيا ودول أخرى حماساً كبيراً للمقترح، لاحتمال أن يكون مشروع الشراكة الشرقية خطوة تأسيسية نحو العضوية الكاملة، تحديداً بالنسبة لأوكرانيا التي تعارض فرنسا دخولها إلى الاتحاد الأوروبي بسبب كثرة عدد سكانها، بينما رحّبت بولندا وجميع دول أوروبا الشرقية المنضوية في إطار الاتحاد الأوروبي بالفكرة.

وقد أُطلق مشروع الشراكة الشرقية رسمياً، عندما دعت جمهورية تشيكيا قادة الدول الست المعنية بالشراكة لاجتماع شاركت فيه ألمانيا لتعبر عن تخوفها من الوضع الاقتصادي في هذه الدول، في الوقت الذي اتهمت فيه روسيا الاتحادية الاتحاد الأوروبي بالسعي وراء خلق نفوذ جديد، بيد أن الاتحاد الأوروبي رفض هذه الاتهامات بقوله إن المشروع يستجيب لمطالب الدول المعنية، فضلاً عن أن الواقع الاقتصادي يثبت أن غالبية العلاقات التجارية لهذه الدول هي مع الاتحاد الأوروبي.

المؤسسات والأهداف

الشراكة الشرقية منظمة تهدف إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع ست دول من دول الاتحاد السوفياتي السابق تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون كركيزة أساسية في المشروع المذكور. يُضاف إلى ذلك أيضاً قيم الديمقراطية، ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة والحكم الرشيد على حد ما ورد في المسوّدة الرسمية لمشروع الشراكة الشرقية.

ويعمل مشروع الشراكة الشرقية على توفير أساس جيد لحزمة من الاتفاقيات بين الدول الست والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين الذين يحققون إنجازاً كافياً على صعيد تحقيق هذه المبادئ والقيم. وقد استثمرت سلطات الاتحاد الأوروبي حوالى مليارين ونصف المليار يورو في هذه البلدان بين الأعوام 2010 و2013 للمساهمة في إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وحماية البيئة، وكذلك في إصلاح القطاع الصناعي، وأمن الطاقة، ومحاربة الفقر. وتشير وثائق مشروع

الشراكة الشرقية إلى أن هذه المنطقة تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن من مصلحته "تطوير علاقات وثيقة متنامية مع شركائه الشرقيين"(1).

بعيداً عن المعنى الرمزي الكبير لفكرة "اتحاد اتفاقيات التجارة الحرة"، تبدو الأهداف الجيوسياسية هي الحجر الأساس في مبادرة الشراكة الشرقية، حيث يستشرف المشروع بناءً مؤسساتياً وتقارباً قانونياً يفضي إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة تجمع بين الدول الثماني والعشرين للاتحاد الأوروبي وشريكاتها الست شرقاً. وقد اقترح الاتحاد الأوروبي على الدول الست إنشاء تقارب اقتصادي من خلال الالتزام بعلاقات اقتصادية وثيقة حيث بإمكان تلك الدول عقد اتفاقات تجارية تسمح لشركاتها بدخول الأسواق الأوروبية التي تضم أكثر من خمسمائة مليون مستهلك. بالمقابل، تستفيد شركات الاتحاد الأوروبي من التسهيلات للاستثمار في أسواق تلك الدول.

في الثلث الأول من العام 2013، سجل الاتحاد الأوروبي فائضاً تجارياً بقيمة 3,2 مليارات يورو مع هذه الدول الست. وكان نصف الصادرات الأوروبية تذهب إلى أوكرانيا والدول الرئيسية المصدرة هي ألمانيا وإيطاليا وبولندا.

وبناء على مشروع الشراكة الشرقية، قدم الاتحاد الأوروبي كثيراً من التسهيلات في مجال تنقل مواطني تلك الدول إلى دول الاتحاد مع إلغاء دفع الرسوم على طلبات التأشيرة. وقد بدأت المفاوضات بخصوص إلغاء الرسوم على التأشيرة في العام 2008 مع أوكرانيا، وفي العام 2010 مع مولدوفيا وفي العام 2012 مع جورجيا. وفي مقابل هذه التسهيلات، تتعهد الدول الشريكة بالعمل من أجل محاربة الفساد، والجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، ما يقلل من خطر انتقال الجريمة وتفشيها في دول أوروبا الغربية. كما أن إقامة روابط وثيقة بين أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز سيتيح لدول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين بتأمين إمدادات الطاقة.

---

(1) راجع في هذا الخصوص أهداف مشروع الشراكة الرسمي المتوافر على الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/eastern/index_en.htm



مشروع الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي يقوم، كما هو واضح، على محاولة تطويق روسيا الاتحادية وعزلها ومحاولة إسقاط مشروع مجموعة صداقة الدول المستقلة عبر دمجها لاحقاً بالبنية الأطلسية الأوروبية

تؤدي الشراكة الشرقية إلى ميلاد مجال جغرافي - اقتصادي يؤمن الالتفاف على روسيا الاتحادية للوصول إلى مصادر الطاقة في القوقاز. كما تضمّن اندماج هذه الدول في نظم الدفاع الأوروبية، وفي هذا انعكاسات على الاتفاقيات الروسية الأوكرانية المتعلقة بالوصول إلى الموانئ في البحر الأسود ووضعية الأسطول الروسي في مدينة سيفاستوبول (تم ضم ميناء سيفاستوبول وشبه جزيرة القرم لاحقاً إلى روسيا الاتحادية).

في ضوء ما سبق، يبدو واضحاً أن هناك تحديات صعبة تواجه مشروع الشراكة الشرقية الراهن. فمن ناحية، لا تلبي الدول الست الشرقية الشروط الأساسية للمبادئ التي يقول الاتحاد الأوروبي إنه يشترطها من أجل الشراكة، فهي تتعرض لنقد شديد من قبل منظمات حقوق الإنسان الغربية. ومن ناحية أخرى، لا توافق جميع الدول الأوروبية الغربية على ضم الدول الست إليها في وقت قريب[1].

المعارضة الروسية لمشروع الشراكة الشرقية

قابلت روسيا الاتحادية مشروع الشراكة الشرقية بمعارضة كبيرة[2]، وهي استندت إلى قلقها الدائم من محاولات الاتحاد الأوروبي توسيع دائرة نفوذه من أجل تأمين متطلباته من الطاقة. كما اتهمت الاتحاد الأوروبي بممارسة ضغوط على روسيا البيضاء عبر تهديد الأخيرة بالعزلة والتهميش في حال انضمت إلى روسيا الاتحادية في الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

بالنسبة إلى موسكو، يعتبر الجوهر الاستفزازي لمشروع الشراكة الشرقية، هو أن تشيكيا، كونها جمهورية سابقة في معاهدة وارسو، والتي كانت تتولى الرئاسة في الاتحاد الأوروبي عند بحث المشروع، رغبت في إنجاز مشروع من شأنه أن يقيم علاقات أوثق لأوروبا مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وذلك بغض النظر عن

---

(1) المقررات والمداولات حول مشروع الشراكة الشرقية لقمة وارسو متوافرة على الرابط التالي:
http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/eastern_partnership/documents/warsaw_summit_declaration_en.pdf

(2) تصريح الوزير سيرغي لافروف متوافر على الرابط التالي: http://eurodialogue.org/668

مخاوف روسيا الاتحادية من إلحاق ضرر بمصالحها بالقرب من حدودها. وخلال مناقشة المشروع، أعلن وزير الخارجية التشيكي كارل شفارتسينبيرغ أنه: "يجب على روسيا الاتحادية أن تفارق تخيلاتها بصدد مصالحها الخاصة خارج حدودها، مشيراً إلى أنه يجب أن يرسم في بعض الأحيان خط أحمر لا يتنازل بعده الاتحاد الأوروبي أمام روسيا الاتحادية".

تقوم المعارضة الروسية للمشروع على أساس عقيدتها المبنية على الواقع الجيوسياسي الذي يضع في اعتباره الاتحاد الأوروبي خصماً رئيسياً، سواء عبر تكتله الاقتصادي أو عبر ذراعه العسكرية المتمثلة بحلف شمال الأطلسي. هذا هو تحديداً ما يقصده الروس بمحاولة الاتحاد الأوروبي "توسيع دائرة نفوذه شرقاً"، على خلفية أن توسيع الحلف الأطلسي شرقاً يحظى بدعم كل أعضاء الاتحاد الأوروبي و" فرنسا وألمانيا" على وجه الخصوص، وبالتالي يأتي مشروع الشراكة الشرقية من أجل السلام والتنمية ليشكل بديلاً مقنّعاً لتمدد حلف شمال الأطلسي.

أملت الخارجية الروسية بأن لا يتعارض مشروع "الشراكة الشرقية" مع مصالح موسكو حيث عوّلت روسيا الاتحادية أن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار لدى تطبيق المشروع الجديد. أعلن ذلك وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ختام مباحثاته مع نظيره البولندي رادوسلاف سيكورسكي، صاحب فكرة المشروع المقترح، في 6 أيار 2009 بموسكو.

وعبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن ارتياحه لموقف الجانب البولندي من برنامج "الشراكة الشرقية" الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي وذلك بعد التوضيحات التي قدمها نظيره البولندي رادوسلاف سيكورسكي، حيث أكد أن بولندا، لكونها طرحت هذا البرنامج، تهتم بأن يجري تطبيقه، وذلك من خلال الالتزام الصارم بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي لغرض الحيلولة دون تصادم عملية التكامل الجارية بين بلدان الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد السوفياتي السابق.

وخلال انعقاد المؤتمر السنوي في 22 آذار 2009 في لوكسمبورغ خاطب الوزير لافروف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قائلاً: إننا نعوّل على أن

مشروع الشراكة الشرقية لن يسير على الطريق الذي أعدته المفوضية الأوروبية حيث عقدت مؤتمر منظومة نقل الغاز الأوكرانية وناقشت مسائل تمس مصالح روسيا الاتحادية بدون مشاركتها". وتساءل عما إذا كانت هذه المحاولات الأوروبية تندرج في إطار "نشر الديمقراطية أو سياسة ابتزاز الدول ومنعها من التعبير عن نفسها كدول مستقلة". وقد جاء تصريح لافروف عشية انعقاد مؤتمر براغ في 7 أيار 2009 حيث توجه لافروف بشكل صريح إلى الذين سيجتمعون في براغ بالقول: "أن روسيا الاتحادية تأمل بأن لا يكون هناك محاولات أوروبية لخلق خطوط فاصلة جديدة" وهي التهمة نفسها التي وجهتها دول الاتحاد الأوروبي إلى موسكو(1).

يرى كثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية، أن الاتحاد الأوروبي كان حريصاً على تقديم شراكته الشرقية على نحو تضمّن عبارات واعدة وبريئة عندما حدّد في مسوّدة الشراكة التي أعلن عنها في 3 كانون الثاني 2008 أن الهدف من المشروع "التحسين الجوهري للمشاركة السياسية بما في ذلك جيل جديد من الاتفاقيات، والإمكانية المستقبلية للانضمام إلى الفضاء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، وتسهيل تنقل المواطنين من الدول الشرقية في دول الاتحاد الأوروبي بعد توفير المتطلبات الأمنية، بالإضافة إلى تعزيز تدابير أمن الطاقة لمنفعة جميع الأطراف المعنية وزيادة المساعدات المالية".

في ظل استهداف الاتحاد الأوروبي لمجموعة صداقة الدول المستقلة، هناك جهات أخرى تعتبر الشراكة الشرقية بمثابة الهجوم الأوروبي الأخير لتدمير صداقة الدول المستقلة والمجموعة الاقتصادية الأوراسية التي تضم كلاً من روسيا الاتحادية وكازاخستان وروسيا البيضاء وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، والبنية الأمنية المتمثلة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المشترك، فضلاً عن السعي لإجهاض فكرة قيام اتحاد بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء. بعبارة أخرى، هي

---

(1) تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف متوافرة بالكامل على الرابط التالي: http://euobserver.com/foreign/27827 والرابط التالي:
www.gmfus.org/brusselsforum/2009/.../BFDay2_ConversationRussia.doc

محاولة لعزل روسيا الاتحادية عن ست دول من مجموعة صداقة الدول المستقلة الاثنتي عشرة، مع استهداف متزامن للدول الخمس المتبقية في آسيا الوسطى وهي كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان بمبادرة أوروبية خاصة بها في وقت لاحق.

يمكن القول، إن الهدف النهائي لمشروع الشراكة الشرقية هو إبعاد دول الاتحاد السوفياتي السابق عن العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية مع روسيا الاتحادية ودمجها لاحقاً في ما يُعرف بالبنية الأطلسية الأوروبية ابتداء من الاتحاد الأوروبي وانتهاء بحلف شمال الأطلسي.

قمة فيلنوس لمشروع الشراكة الشرقية وبداية الصراع على أوكرانيا

تصادف انعقاد قمة فيلنوس في 28 و29 تشرين الثاني 2013، مع ذكرى مرور عشر سنوات على قمة 2004 التي تقرر فيها قبول عضوية عشر دول أوروبية شرقية في الاتحاد الأوروبي. هذه الخطة كانت قد وُضعت على يد رومانو برودي، رئيس البرلمان الأوروبي آنذاك. من هذا المنطلق حرصت الدول الأوروبية من خلال قمة الشراكة الشرقية، أن تبلور أسساً لعلاقات سياسية واقتصادية وطيدة بين دول معسكر أوروبا الشرقية السابق والاتحاد الأوروبي. غير أن واقع الأمر جاء مغايراً تماماً لما كان متوقعاً، إذ عقدت هذه القمة في ظل أجواء متوترة، بعدما أعلنت أوكرانيا تعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية الشراكة بين بروكسل وكييف، والتي كان من المقرر توقيعها خلال هذه القمة. أعلن الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش (المخلوع لاحقاً)، قبل حضوره أعمال القمة بأسبوع، أن بلاده ستنتظر ظروفاً أفضل لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لتكون هذه الاتفاقية متماشية أكثر مع المصالح الأوكرانية.

كان هذا التوقيع يشكل الثقل الذي يعطي لقمّة «الشراكة الشرقية» وزنها، ومن دونه بدت القمة من دون أهمية تذكر. ومن بين الدول الست وقعت جورجيا ومولدوفيا الشراكة بالأحرف الأولى، لكن هذه الخطوة كانت قد قطعتها أوكرانيا في العام 2012. يبدو أنه الحد الذي لا تسمح موسكو لدول معسكرها الاشتراكي

السابق بتجاوزه. أما أرمينيا وروسيا البيضاء، الأكثر ارتباطاً بروسيا الاتحادية، فقد رفضتا التوقيع على أي اتفاقات خلال القمة[1]، عقب توقيعهما، في تشرين الأول 2014، على الوحدة الجمركية مع «أوراسيا»، الكتلة الاقتصادية التي تقودها روسيا الاتحادية في الفضاء الاقتصادي الأوراسي.

لم يأتِ الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش إلى العاصمة الليتوانية ليصمت، بل وجدها فرصة لاقتراح مخارج وحلول. طلب الرئيس فيكتور يانوكوفيتش من الأوروبيين «تقديم أموال وتعهدات مالية كبيرة، لكن الأوروبيون قالوا له إن شراكتنا لا تعمل بهذه الطريقة».

شرح الرئيس الأوكراني أن بلاده تعاني أوضاعاً اقتصادية غاية في الصعوبة. وركّز على الخسائر التي تعرّضت لها جراء الحصار التجاري الروسي، الذي امتد لبعض الوقت خلال شهر آب 2014، بعدما ضيّقت موسكو على الصادرات الأوكرانية، التي يمر 80 في المئة منها عبر هذه الحدود.

واشتكى من أن السيناريو واضح، فإذا وقّعت أوكرانيا بنود الشراكة، فإن موسكو ستزيد وتيرة ضغطها إلى درجات سيئن معها الاقتصاد الأوكراني، حرفياً لا مجازياً. فديون أوكرانيا هائلة في الأصل، وأصبحت تتجاوز 130 في المئة من ناتجها المحلي.

كان عرض يانوكوفيتش كالتالي: يمكننا توقيع الاتفاقية في حالة عوض الأوروبيون خسائر الاقتصاد الأوكراني من الحصار الروسي المرجّح. لكن الأوروبيين رفضوا بشدة وقالوا إن الخسائر هذه ليست بسببهم ليتحملوا مسؤوليتها. هنا توقّفت النقاشات: الرئيس فيكتور يانوكوفيتش يريد تعويض الخسائر بالمال مباشرة، والأوروبيون يرفضون تحمل أي خسائر تسببت بها موسكو. وقال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند: «لا يمكن، كما يريد الرئيس الأوكراني، أن ندفع كي تدخل أوكرانيا في هذه الشراكة. لا، لن ندفع».

تحدّي إرادة موسكو، هو العنوان الذي أراده الأوروبيون كخلاصة لقمة فلنيوس في العاصمة الليتوانية. ردّد المجتمعون في القمة بصريح العبارة أن الكرملين

(1) المقال على الرابط التالي: http://arabic.yenisafak.com/dunya-haber/30.11.2013-9129

لن يكون محطة إجبارية في طريقهم شرقاً. ورفض زعماء الاتحاد الأوروبي بأي شكل الاستجابة لضغوط روسيا الاتحادية. كما دان المجتمعون في القمة تلك الضغوط التي جعلت أوكرانيا تتراجع عن توقيع اتفاقية الشراكة معهم. وتبدّد الأمل بإقناع القيادة الأوكرانية بعد تقديمها مطالب رُفضت من الاتحاد الأوروبي.

تردّدت خلاصة التحدي في المؤتمر الختامي للقمة. وكرّر رؤساء المؤسسات الأوروبية رفضهم الضغوط الروسية على الشركاء الشرقيين، وقالوا إن مشروعهم ليس موجّهاً ضد أحد. ورفضوا بشدة ما اقترحته أوكرانيا عندما دعت إلى حوار «ثلاثي»، من أجل تسوية القضايا العالقة بإشراك الكرملين. كان جواب الأوروبيين حازماً هنا: العلاقة هذه قائمة بين طرفين، لا مكان لموسكو فيها كطرف ثالث... ما يعني مزيداً من التحدي[1].

سبق هذا الإعلان، تصريح رئيس الوزراء الأوكراني ميكولا أزاروف من أن تراجع بلاده عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الأوروبيين، تم نتيجة لضغوط من روسيا الاتحادية التي حذّرت كييف صراحة من الانتكاسات التجارية لمثل هذا الاتفاق. ولتوازن الأمور، كما هي العادة، هاجم أزاروف أيضاً الاتحاد الأوروبي متهماً إياه بالتقصير في تقديم الدعم اللازم إلى بلاده في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تشهده، كما اتهم صندوق النقد الدولي بالتشدّد في الشروط لإقراض أوكرانيا[2].

ولكن، وحتى قبل أن ينتهي اللقاء بين الطرفين، كان الأوكرانيون يحتشدون في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف، بهدف الضغط على الرئيس للقبول باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. حظي تحرك المعارضة الأوكرانية بالدعم والتأييد القوي من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، غير أن روسيا الاتحادية اعتبرت الأزمة الأوكرانية مفتعلة وتقف وراءها الولايات المتحدة الأميركية

---

(1) المقررات والمداولات حول مشروع الشراكة الشرقية لقمة فيلنوس متوافرة على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/139765.pdf

(2) أوكرانيا ترفض التحوّل «ساحة قتال» بين روسيا والاتحاد الأوروبي. جريدة الحياة، الثلاثاء، 26 تشرين الثاني 2013. المقال كاملاً على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/OpinionsDetails/576051

ودول الاتحاد الأوروبي بغية إطاحة حليف روسيا الاتحادية الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الذي فاز بالرئاسة في انتخابات شباط 2010، وذلك بهدف تضييق الحصار على روسيا الاتحادية وإشغالها بحديقتها الخلفية، في أعقاب الصعود المدهش للدور الروسي الذي حقّق اختراقات مهمة للهيمنة الأميركية في مناطق مختلفة من العالم، والذي من شأنه إنهاء التفرّد الأميركي وإرساء معالم نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب.

روسيا تحاول إعدام مشروع الشراكة الشرقية مع الاتحاد الأوروبي

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن توقيع أوكرانيا المحتمل على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعتبر شأناً داخلياً لهذا البلد، لكنه أضاف أن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي الذي يضم كلاً من روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان سيصبح بعدها أمراً مستحيلاً[1].

تخشى موسكو من تدفق سلع قادرة على المنافسة إلى السوق الروسية في حالة انضمام تلك الدول لمنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها تلوّح بالتهديد بفرض عقوبات تجارية وفي مجال الطاقة ضد تلك الجمهوريات الست في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. روسيا الاتحادية ستقوم بفرض إجراءات حماية لسوقها من إمكانية تدفق البضائع الأوروبية عبر أوكرانيا، وهو أمر أكد الرئيس فلاديمير بوتين أن بلاده غير مستعدة لمواجهته في الوقت الحالي، عارضاً بالمقابل على الأوروبيين "عدم تسييس" المسألة والقبول باقتراح الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش عقد مشاورات ثلاثية أوروبية – أوكرانية – روسية لدراسة مخاطر انضمام أوكرانيا إلى اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، خاصة أن أوكرانيا ترتبط مع روسيا الاتحادية ومنظمة صداقة الدول المستقلة باتفاقية مماثلة.

لم تلق الموافقة الروسية على إجراء مثل هذه المشاورات ترحيباً أوروبياً، حيث اعتبر القادة الأوروبيون انضمام أوكرانيا إلى اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا شأناً ثنائياً، بخلاف الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الذي يؤكد أن بلاده لا يمكن

(1) المصدر: وكالة أنباء نوفوستي، 25 تشرين الأول 2013.

لها أن تجلس على كرسيين، وأن الوجود الروسي كطرف في هذه المشاورات أساسي وقال: "لّما كانت المشكلة قد نشأت بسبب الموقف الروسي من جهة وموقف الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فمن الطبيعي والمنطقي أن تحل هذه المسألة عبر مشاورات ثلاثية".

لم ينتظر الرئيس فلاديمير بوتين طويلاً ليدعو نظيره الأوكراني إلى الكرملين في 17 كانون الأول 2013. "لقد قررت روسيا الاتحادية أن تستثمر 15 مليار دولار أميركي في سندات حكومية أوكرانية وستخفض بمقدار الثلث سعر الغاز الذي تصدّره إلى كييف". وهو ما اعتقده الرئيس فيكتور يانوكوفيتش كافياً لوضع حد لحركة الاحتجاج". وأضاف الرئيس فلاديمير بوتين أن "الأمر غير مرتبط بأي شروط، لا بارتفاع أو انخفاض، أو تجميد مكاسب اجتماعية ومعاشات تقاعد أو نفقات"، في إشارة إلى الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على أوكرانيا لمنحها قرضاً مالياً.

من جهة أخرى، أكد الرئيس الروسي أن مسألة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي الذي تقوده موسكو والذي ترفض المعارضة الأوكرانية المؤيدة لأوروبا الانضمام إليه، لم تُطرح في المفاوضات، قائلاً "أطمئن الجميع، لم نناقش اليوم انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي".

وصف الرئيس فيكتور يانوكوفيتش لقاءه مع الرئيس الروسي بـ "الاستراتيجي" لتحديد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأضاف قائلاً: أن "لقاءنا اليوم يحمل طابعاً استراتيجياً إلى حدٍّ ما، إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم القرارات والاتفاقيات المعدّة للتوقيع، خاصة تلك المتعلقة بقضايا التجارة الثنائية"، مشدداً على ضرورة ألا نتوقف عند حدود التعاون الحالية.

قبل أيام من القمة الروسية – الأوكرانية، زار سيرغي أربوزوف، النائب الأول لرئيس الحكومة الأوكرانية، بروكسل في 11 كانون الأول 2013. وسمع الرجل عرض الأوروبيين ورحل من دون أن يقول كلمة حاسمة حول مروحة واسعة من المساعدات التي عُرِضت على أوكرانيا إذا وقّعت الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي. أبلغ أربوزوف المفوض الأوروبي للتوسع، ستيفان فيولي المسؤول

عن ملف التفاوض مع أوكرانيا، أنه سيعطيه الرد وهو في كييف. ومضت أيام وفيولي يترقب أن يرن هاتفه، من دون نتيجة[1].

بعد عودة الرئيس الأوكراني من موسكو، جاءت رسالة صادمة إلى الأوروبيين لم تخطئ بروكسل قراءها. الرئيس فيكتور يانوكوفيتش قال إنه يفكّر في "طرد" من فاوض الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة، لأنه أضر بـ "المصالح الوطنية". وكان المفاوض الأوكراني قد ردّد في بروكسل عبارة "المصالح الوطنية"، وجعلها حدوداً حمراء للتوقيع.

كان شعور الأوروبيين بأن روسيا جادة تماماً في منع أوكرانيا من التقارب معهم. وهم يرفضون أي حوار ثلاثي يعترف بنفوذ موسكو في مشروعهم الطموح للشراكة الشرقية مع ست جمهوريات سوفياتية سابقة. لقد أصبحت القضية لعبة شد حبال مفتوحة مع موسكو، وما يعرفونه تماماً الآن أن "هناك قراراً في الكرملين بمنع أوكرانيا من توقيع الشراكة".

تصاعد حدة الأزمة السياسية الأوكرانية

تسبب هذا القرار في اندلاع موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات في العاصمة الأوكرانية طيلة شهري كانون الأول 2013 وكانون الثاني 2014 والتي ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين. واعتبرت هذه المظاهرات هي الأكبر منذ اندلاع الثورة البرتقالية عام 2004. شاركت في تلك المظاهرات أعداد هائلة من أنصار المعارضة الذين رفعوا لافتات كُتِب عليها "من أجل التقارب مع أوروبا" مطالبين حكومة بلادهم بالعدول عن موقفها الرافض للاتفاق والذي جاء نتيجة "إملاءات روسية". كما انضمت إلى مظاهرات كييف أيضا لوريتا غروزينييي رئيسة برلمان ليتوانيا التي كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، مؤكدة أن "أوكرانيا جزء من أوروبا". كذلك، حضرت خصيصاً من الولايات المتحدة الأميركية، مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا

---

(1) المعلومات والبيانات حول اجتماع بروكسل موجودة على الرابط التالي:
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=34081

وأوراسيا فكتوريا نولاد، من أجل دعم المعتصمين في ميدان كييف، وقامت بتوزيع الكعك الأميركي عليهم[1]. يقضي اتفاق الشراكة المعلق، الذي كانت ستوقعه أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي، بإلغاء كل التعريفات الجمركية التي يفرضها الاتحاد على السلع الأوكرانية، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في الأمد البعيد بنسبة تُقدر بحوالى 12 بالمئة. كما كان سيؤسس الاتفاق لخطة إصلاح سياسية واقتصادية وقانونية للبلاد، بدعم من الهيئات الحكومية في بلدان الاتحاد الأوروبي.

لا يعني هذا الاتفاق بالضرورة ضمان حصول أوكرانيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، غير أنه يمثل خطوة مهمة في ذلك الطريق. بموجب معاهدة روما، فإن أوكرانيا مؤهلة، باعتبارها دولة أوروبية، لتكون عضواً محتملاً في الاتحاد الأوروبي. لكنها، حتى الآن لا تلبي معايير كوبنهاغن التي أقرها الاتحاد الأوروبي عام 1993، والتي تحدد المعايير الأساسية للدخول ومن أهمها "استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان، احترام الأقليات العرقية وحمايتها".

على الرغم من أن الطريق لا يزال طويلاً أمام أوكرانيا لتحقيق كل هذا، غير أن توقيعها على اتفاق الشراكة كان من شأنه أن يمهد الطريق إلى محادثات الانضمام، ويساهم في خلق فرص اقتصادية هائلة وتجارة حرة وقدرة على التعامل مع المنافسة.

---

(1) اعترفت السيدة نولاند لاحقاً في 22 نيسان 2014، في مقابلة مع محطة السي أن أن الأميركية، أن الولايات المتحدة الأميركية أنفقت حوالى 5 مليارات دولار من أجل دعم الديمقراطية في أوكرانيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991*. وأضافت السيدة نولاند في مقابلتها أنه "تم إنفاق هذا المال على دعم تطلعات الشعب الأوكراني ليصبح لدينا حكومة قوية وديمقراطية تمثل مصالحهم" وأن الولايات المتحدة الأميركية تساعد الحكومة الأوكرانية في "تحقيق الأهداف الأوروبية في أوكرانيا" وتعهدت بمواصلة "دعم وصول أوكرانيا إلى المستقبل الذي تستحقه". حديث السيدة نولاند موجود على الرابط التالي:
http://en.ria.ru/world/20140422/189303000/Nuland-Says-US-Spent-5Bln-to-Back-Democracy-in-Ukraine.html



8 كانون الأول 2013، مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية والأوروأسيوية فيكتوريا نولاند توزع الكعك الأميركي على المحتجين في ساحة الاستقلال في كييف.



15 كانون الأول 2013، السيناتور جون ماكين يحيي المتظاهرين في ساحة الاستقلال في كييف خلال مظاهرة حاشدة للمعارضة

بدأ الأوروبيون يتحدثون بنوع من اليأس من القيادة الأوكرانية. والطريقة الوحيدة لمنافسة موسكو هي "الاستمرار في تقديم عروضنا"، لكن في الوقت نفسه، يجب استثمار ضغط الاحتجاجات. ليس لدينا حالياً، كاتحاد أوروبي سوى استخدام ضغوط الشارع وانتظار ردود الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش، وتذكير الأوكرانيين الدائم أن التوقيع "لا يزال بابه مفتوحاً".

إن تعزيز الورقة التي يعوّل عليها الأوروبيون، هي احتجاجات المعارضين الأوكرانيين المطالبين بالتوقيع معهم ووضع القيادة الأوكرانية وجهاً لوجه أمام شارعها وتحميلها مسؤولية فشل التفاوض. إنها رسالة في اتجاهين: إلى القيادة الأوكرانية ليصلها "نفاد صبر الأوروبيين" وأنهم قد "ضاقوا ذرعاً" من محاولة الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش اللعب للحصول على أفضل عرض بين موسكو وبروكسل.

قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون إنه "يجب على أوكرانيا التوقيع بعد خمس سنوات من المفاوضات". هذه اللهجة الحاسمة لها تفسيرها، فالتوقيع على مشروع موسكو يعني إعدام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فنظراً إلى قوانين كل مشروع، يستحيل جمع المشروعين معاً. ستشكل خطوة كهذه، خسارة كبرى لكل الجهود المبذولة لإنجاح مشروع الشراكة الشرقية. إن الخوف الأوروبي من إبرام روسيا الاتحادية وأوكرانيا اتفاقيات تقضي على أملهم بتمدد نفوذهم شرقاً، أصبح واقعاً.

تسلسل الأحداث الدموية في كييف[1]

بعد إعلان الحكومة الأوكرانية تبني قانون منع الاحتجاج في 16 كانون الثاني 2014، اتسع نطاق الحركة الشعبية المناهضة للرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، لا سيما في المقاطعات الغربية، مهد القومية الأوكرانية، ونشرت الحكومة قوات الأمن الخاصة في كييف ومدن الاحتجاج الرئيسة الأخرى، بينما بدأت قوات الشرطة في المقاطعات الغربية في التمرّد ورفض تنفيذ أوامر وزير الداخلية.

---

(1) راجع التقرير المنشور لقناة روسيا اليوم على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/661767

في الجانب الآخر، توجهت مجموعات من المحتجين، مشكّلة من أطياف مختلفة من اليمين القومي، حزب الوطن المعارض، والليبراليين، لاحتلال مقار مؤسسات الدولة في عدد من المدن، بل ومواجهة قوات الأمن بالسلاح. بدأ أنصار المعارضة احتجاجاً واعتصاماً مفتوحاً في ميدان الاستقلال بكييف رداً على قرار الحكومة تأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي. واعتبر المحتجون أن قرار الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش تأجيل توقيع الاتفاقية والتركيز بدلاً من ذلك على توسيع العلاقات مع روسيا الاتحادية، خروج عن النهج الرامي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وصلت أعداد المتظاهرين إلى مئات الآلاف في مكان يرمز للثورة البرتقالية، وندد فيه المتظاهرون المناهضون للرئيس فيكتور يانوكوفيتش بعدم توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وبالاتفاق الذي وقعه الرئيس الأوكراني في موسكو الذي "يرهن البلاد"، وطالبوا بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، والشروع في التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، حيث إن الانتخابات الاعتيادية الرئاسية مقررة في عام 2015 والبرلمانية عام 2017.

أخذ الصراع المتصاعد بين المعارضة الأوكرانية والرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش منحى خطيراً مع سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى خلال الاضطرابات، حيث حمّلت كل من المعارضة والحكومة الطرف الآخر مسؤولية اندلاع أعمال العنف.

وفي محاولة لتطويق التداعيات الخطيرة للأزمة الأوكرانية المتفاقمة، والتي قد تقود البلاد إلى منزلق الحرب الدامية بين سكان المنطقة الغربية (الموالية للغرب) وسكان المنطقة الشرقية والجنوبية (الموالية لروسيا الاتحادية)، اتفقت الحكومة والمعارضة على بدء مفاوضات تهدف إلى «إنهاء سفك الدماء» وإعادة الاستقرار إلى البلد من أجل الوصول إلى السلام الاجتماعي حيث تم الاتفاق على الهدنة على أثر محادثات أجراها الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وزعماء المعارضة الثلاثة الرئيسيين.

تعدّى الصراع المحتدم في أوكرانيا كونه صراعاً بين أطراف داخلية متنافسة ليصبح صراعاً جيوسياسياً ذا أبعاد إقليمية ودولية تتمثل أطرافه في روسيا الاتحادية

والولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبـــي. وفي محاولة لاستلهام نموذج (سيناريو) ما يُسمّى بثورات الربيع العربـــي، اعتصـــم المتظـــاهرون في ميـــدان الاستقلال في كييف، كما احتلوا كثيراً من المقار والمباني الحكوميـــة، وتمحـــورت مطالبهم حول إطاحة الرئيس الأوكراني المنتخب وتعديل الدستور، كمـــا هـــاجم آلاف المحتجين مقر الحزب الحاكم (حزب الأقاليم) وحاولوا اقتحام البرلمان.

ازدادت الأزمة حدة، إذ بدأ المحتجون المعارضون الذين كان معظمهـــم مـــن سكان المناطق الغربية لأوكرانيا، بالاستيلاء على المباني الحكومية في وسط كييف، حتى توصل الرئيس الأوكراني مع زعماء المعارضة في نهاية كانون الثـــاني 2014 إلى اتفاق خاص بالإفراج عن المعتقلين على خلفية الاضـــطرابات مقابـــل انســـحاب المحتجين من المباني الإدارية في العاصمة كييف. وأظهرت تطورات الأزمـــة تنـــامي دور الحركات اليمينية القومية المتطرفة، إذ شنت حركة "القطاع الأيمن"، سلســـلة هجمات على قوات الأمن ورفضت الاستجابة لأوامر قادة المعارضة.

- في يوم الاثنين 17 شباط 2014 دخل قانون العفـــو عـــن المشـــاركين بالاحتجاجات الذي تبنّاه مجلس الرادا (النواب)، حيز التنفيذ، وذلـــك بعد نحو أسبوعين من الهدوء النسبـــي، على الرغم من مواصلة المحتجين لاعتصاماتهم.
- في يوم الثلاثاء 18 شباط 2014 حصل تصعيد مفاجئ للأزمة، إذ توجّه الآلاف من المحتجين إلى مجلس النواب (الرادا) حيـــث كـــان نـــواب المعارضة يطالبون بإدراج مسألة تعديل الدستور على جـــدول عمـــل الجلسة. اندلعت في وسط العاصمة اشتباكات عنيفة، إذ شن قوميـــون متطرفون هجوماً على مقر الحزب الحاكم القريب من البرلمان، وتصدّت لهم قوات مكافحة الشغب "بيركوت" وأرغمتهم علـــى الانســـحاب والتراجع إلى ميدان الاستقلال وترك مواقعهم ومتاريسهم الـــتي كـــانوا يحتلونها سابقاً على مداخل الحي الحكومي. بلغـــت حصـــيلة ضـــحايا اشتباكات الثلاثاء 18 شباط 2014، حوالى 30 قتيلاً بينهم أكثر من 10 من عناصر قوات الأمن.

- في وقت متأخر من مساء الأربعاء 19 شباط 2014، أعلن جهاز الأمن ومركز مكافحة الإرهاب بدء عملية أمنية لمكافحة الإرهاب في أراضي البلاد. واعتبر المحتجون ذلك استعداداً لشن هجوم عليهم، في وقت أعلن فيه زعماء المعارضة عن توصلهم إلى اتفاق هدنة مع الرئيس الأوكراني، بينما أكدت الحركات اليمينية أنها لن تلتزم به.
- في يوم الخميس 20 شباط 2014، وتحديداً في الساعة التاسعة صباحاً، شنت قوة خاصة شكّلها المعتصمون وعناصر الحركات اليمينية هجوماً على قوات الأمن التي كانت تتمركز على مداخل ميدان الاستقلال. استخدم الطرفان الأسلحة النارية، إلا أن قوات الأمن انسحبت بعد فترة قصيرة، بينما واصل المحتجون تقدمهم، حتى تعرضوا لإطلاق النار من قبل قناصة كانوا منتشرين على أسطح المباني المحيطة بشارع "إينستيتوتسكايا" المؤدي إلى الحي الحكومي. سقط عشرات الضحايا من الطرفين في المواجهات بسبب رصاص القناصة، ولم يتضح عدد القتلى الذين سقطوا يوم الخميس، إلا أن وزارة الصحة الأوكرانية أعلنت لاحقاً أن 82 شخصاً قُتلوا في الأحداث الدموية من يوم الثلاثاء 18 شباط وحتى يوم الخميس 20 شباط 2014.

من اللافت أن التطورات الدموية جاءت بالتزامن مع زيارة وزراء خارجية فرنسا لوران فابيوس وألمانيا فرانك فالتر شتاينماير وبولندا رودوسلاف سيكورسكي إلى كييف، حيث التقوا زعماء المعارضة، ثم اجتمعوا مع الرئيس الأوكراني وحاولوا إقناعه بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. كان الرئيس فيكتور يانوكوفيتش يرفض ذلك في البداية، إذ سبق أن قدم عدداً كبيراً من التنازلات للمحتجين، بدءاً من إطلاق المعتقلين والموافقة على تشكيل حكومة ائتلافية، بينما لم تلتزم المعارضة بأي من تعهداتها. في المساء، انضم المبعوث الروسي مفوض الرئيس الروسي لحقوق الإنسان فلاديمير لوكين إلى المفاوضات في كييف. استمرت المفاوضات بين الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وزعماء المعارضة بحضور المسؤولين الأجانب طوال الليل، حتى أعلن الديوان الرئاسي التوصل إلى اتفاق جديد لتسوية الوضع والتوقيع عليه بالأحرف الأولى.

- في يوم الجمعة 21 شباط 2014، أعلن الرئيس فيكتور يانوكوفتيش أنه سيبادر لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة قبل نهاية العام وإطلاق إصلاح دستوري يرمي إلى نقل جزء من صلاحيات الرئيس إلى البرلمان والحكومة. بدورهم أعلن زعماء المعارضة والوزراء الأوروبيون أن تنفيذ الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه رسمياً (المبعوث الروسي رفض التوقيع على الاتفاق وغادر كييف عائداً إلى موسكو)، مرهون بموافقة المحتجين في ميدان الاستقلال. لم يكن مزاج الشارع في وارد القبول ببقاء الرئيس فيكتور يانوكوفيتش ولو لشهور عدة أخرى، إذ ردّت حركة "القطاع الأيمن" بالتأكيد على رفضها الاتفاق، كما رفض معظم المحتجين بقاء الرئيس الأوكراني في السلطة. انتشر المحتجون المسلحون في شوارع المدينة ووصلوا إلى المباني الحكومية، بينما غيّر مجلس الرادا الذي كان يسيطر عليه سابقاً حزب الأقاليم، مساره السياسي تماماً، وصوّت لصالح إلغاء عملية مكافحة الإرهاب وأمر بسحب الجيش إلى الثكنات ومنع وزارة الداخلية من التصدي للمحتجين، بالإضافة إلى إقرار قانون جديد للعفو وقانون يقضي بالعودة إلى دستور عام 2004.
- في يوم السبت 22 شباط 2014، ظلّ المحتجون يسيطرون على شوارع كييف، في ظل غياب الشرطة. أما الرئيس فيكتور يانوكوفيتش فقد اختفى، قبل أن يؤكد المقربون منه توجهه إلى شرق أوكرانيا، حيث وجه رسالة مصوّرة إلى الشعب الأوكراني، اتهم فيها المعارضة بالاستيلاء على السلطة بالقوة، ورفض التوقيع على القرارات التي أصدرها مجلس الرادا وأكد أنه مازال رئيساً شرعياً للبلاد. وفي اليوم نفسه بدأت المجالس المحلية في مناطق جنوب شرق البلاد ذات الأغلبية الروسية تعلن رفضها للتطورات في كييف، إلا أن المحتجين أرسلوا مئات من أنصارهم، الذين سيطروا على مقر إدارة مدينة خاركوف ومبان حكومية في مدن أخرى. كما أقر مجلس الرادا جميع القوانين التي رفض الرئيس التوقيع عليها وصوّت لصالح عزل الرئيس والإفراج عن رئيسة

الوزراء السابقة المسجونة يوليا تيموشينكو. بعد استقالة رئيس البرلمان الأوكراني الذي كان يمثل حزب الأقاليم، أصبح نائبه رئيساً للبرلمان ورئيساً مؤقتاً للبلاد. كما عيّن البرلمان وزيراً جديداً للداخلية الذي أمر بضم العناصر اليمينية المتطرفة إلى قوات وزارة الداخلية وإشراكهم في المحافظة على الأمن بشوارع كييف ومدن أخرى. بدورها طالبت موسكو المعارضة الأوكرانية وشركاءها الدوليين بتطبيق الاتفاق الصادر في 21 شباط 2014 فوراً وإنهاء الحالة الانقلابية، إلا أن واشنطن والدول الأوروبية رفضت اعتبار الأحداث في كييف انقلاباً واعترفت بشرعية السلطات الجديدة.

في الأيام اللاحقة بدأ مجلس الرادا باتخاذ قرارات اعتبرتها موسكو معادية لها وللمناطق الشرقية والجنوبية لأوكرانيا إذ صوّت النواب لصالح إلغاء قانون اللغات الذي سمح باستخدام اللغة الروسية كلغة إقليمية، في ظل دعوات إلى حظر حزب الأقاليم الحاكم سابقاً وحظر بث القنوات الروسية في أراضي أوكرانيا.

- في يوم الثلاثاء 25 شباط 2014 أعلنت السلطات الأوكرانية في كييف عن بدء السباق الانتخابي استعداداً للانتخابات الرئاسية المبكرة التي حُدّد 25 أيار 2014 موعداً لها.
- في يوم الأربعاء 26 شباط 2014 أُعلن عن إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس المخلوع، محملة إياه مسؤولية سقوط عشرات القتلى في أعمال العنف بكييف. في المساء من اليوم نفسه، أُعلن في أوكرانيا عن تشكيل حكومة جديدة ترأسها المعارض أرسيني ياتسنيوك.
- في 27 شباط 2014 تبين أن الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش موجود في روسيا الاتحادية منذ ليل 22–23 شباط 2014، بعدما تم إجلاؤه بعملية نوعية قامت بها وحدات عسكرية روسية خاصة. وجّه يانوكوفيتش رسالة جديدة للشعب الأوكراني من منفاه في مدينة روستوف على الدون في الجنوب الروسي، أكد فيها أنه مازال رئيساً شرعياً للبلاد، وطلب من موسكو حمايته من المتطرفين الذين استولوا على السلطة في أوكرانيا.

- في 1 آذار 2014 بدأت احتجاجات حاشدة مؤيدة لروسيا الاتحادية في عدد من مدن جنوب شرق أوكرانيا، حيث تتكلم أغلبية السكان اللغة الروسية. طرد المحتجون نشطاء ميدان الاستقلال من إداراتهم المحلية وأعلنوا عن عدم اعترافهم بالسلطات الجديدة.

التطورات في شبه جزيرة القرم

- في يوم الأحد 23 شباط 2014 تجمع الآلاف من سكان مدينة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم التي يتكلم معظم سكانها اللغة الروسية، في مظاهرة حاشدة قرروا خلالها إقالة عمدة المدينة وتعيين عمدة جديد هو رجل أعمال يحمل الجنسية الروسية. وبذلك بدأ في القرم تنامي الحركة الرافضة لسياسة السلطات الجديدة في كييف.
- في 27 شباط 2014 سيطر أنصار ما أُطلق عليه "لجان الدفاع عن الناطقين باللغة الروسية في القرم"، على مقر البرلمان في سيمفيروبول، إلا أنهم لم يمنعوا النواب من عقد الاجتماع، إذ قرر البرلمان تعيين رئيس جديد للحكومة يمثل حزب "الوحدة الروسية" المؤيد لروسيا الاتحادية، وأعلنوا إجراء استفتاء محلي بشأن توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ذات الحكم الذاتي.
- في 28 شباط 2014 سيطرت لجان الدفاع في القرم على مطارين في سيفاستوبول وسيمفيروبول. بدوره أكد رئيس وزراء القرم سيرغي أكسيونوف الذي رفضت كييف الاعتراف به، أن وضع المؤسسات والقوات الأمنية في القرم تحت السيطرة. وفي خطوة بالغة الدلالة، دعا برلمان القرم لاستفتاء حول مصير شبه الجزيرة في 16 آذار 2014.

من ناحية أخرى، طلب مجلس الدوما (النواب) الروسي من الرئيس فلاديمير بوتين الاستجابة لطلب رئيس وزراء القرم الذي دعا روسيا الاتحادية إلى المساهمة في ضمان الأمن والاستقرار في جمهوريته. بدوره طلب الرئيس فلاديمير بوتين من المجلس الاتحادي الروسي (الشيوخ) السماح له بنشر قوات روسية في أوكرانيا،

وذلك نظراً لوجود خطر يهدد حياة المواطنين الروس والناطقين باللغة الروسية، ووافق المجلس على طلب الرئيس. وفي اتصال هاتفي مع الرئيس الأوكراني المؤقت والمعين من قبل البرلمان ألكسندر تورتشينوف، أوضح رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين، أن موسكو ستلجأ إلى خيار نشر القوات في حال استخدمت كييف القوة ضد السكان المدنيين في جنوب شرق البلاد. بدورها أعلنت السلطات الأوكرانية التعبئة العامة ودعت الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي إلى منع ما وصفته بـ "العدوان الروسي".

منذ يوم السبت 1 آذار 2014، على الأقل، لم يعد ثمة شك في أن القوات الروسية تنشط في شبه جزيرة القرم، وأن هذه القوات، معزّزة بدعم من أهالي شبه الجزيرة الروس، الذين يمثلون أغلبية السكان، سيطرت على المطارات الرئيسية. تحركت هذه القوات حتى قبل أن يصدر البرلمان الروسي والمجلس الفيدرالي لروسيا الاتحادية تفويضاً للرئيس بوتين باستخدام القوة في أوكرانيا، "إن تطلّبت الأوضاع ذلك".

- في 2 آذار 2014 واصلت سلطات شبه جزيرة القرم توسيع قبضتها على جميع جوانب الحياة في شبه الجزيرة، إذ وضع رئيس وزراء القرم الجديد سيرغي أكسيونوف جميع الأجهزة الأمنية والقوات المنتشرة في الجمهورية تحت تصرفه. أما رئيس البحرية الأوكرانية الذي عينته السلطات الجديدة في كييف قبل يوم فقط، فأعلن انشقاقه وأداء يمين الولاء لشعب القرم، بينما نقلت وسائل الإعلام الروسية أنباء عن انشقاقات جماعية في القوات الأوكرانية في القرم والانضمام إلى القوات الموالية للقيادة الجديدة. كما بدأ مسلحون ملثمون بحراسة مبنى برلمان القرم في سيمفيروبول.

الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأميركية والسندان الروسي

فوجئ الرئيس فلاديمير بوتين بالتسارع الكبير في الحدث الأوكراني، بعد أن اعتقد في 17 كانون الأول 2013 أنه نجح بالفعل، بالدعم المالي الهائل الذي قدمه للرئيس الأوكراني السابق، في إيقاف عجلة الشراكة الأوكرانية مع الاتحاد

الأوروبـــي. حتى بعد أن تصاعدت وتيرة التصعيد السياســـي، وقبلــت روســيا الاتحادية على مضض بتوقيع الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش اتفاق التسوية مع ممثلي المعارضة بوساطة أوروبية، في 21 شباط 2014، لم يتوقع الرئيس الروسي أن يرفض المعارضون الأوكرانيون تنفيذ بنود الاتفاق، وأن يدفعوا باتجاه إطاحة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وإدارته؛ ولا توقع هروبه من المواجهة بالطريقة التي هرب بهـــا من عاصمته. يرى الرئيس الروسي أن الأزمة الأوكرانية هذه المرة أكثـــر جديـــة، وأصعب على الاحتواء، وأن روسيا الاتحادية تواجه وضعاً لم تتصوره مـــن قبـــل: خسارة أوكرانيا لصالح الغرب.

اعتبرت روسيا الاتحادية أنّ الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، المحســـوب عليهـــا والذي فرّ إلى أراضيها بعد عزله من قبل البرلمان، تعرّض لخديعة غربيـــة لتحجـــيم نفوذها في أوكرانيا، وذلك عندما لم يلتزم الغرب بالاتفاق الذي جـــرى بوســـاطة وفد أوروبـــي (ألمانيا، فرنسا، بولندا) في 21 شباط 2014 بين الحكومة والمعارضة، والذي تضمّن مساراً دستورياً وقانونياً لانتقال السلطة وإنهاء الـــرئيس المخلـــوع فيكتور يانوكوفيتش فترة رئاسته الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية في كـــانون الأول 2014 وإقرار الدستور الجديد.

في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء 4 آذار 2014، قال الرئيس الروسي فلاديمـــير بوتين إنه لا يرى في الوقت الراهن ضرورة لإرسال قوات روسية إلى شبه جزيـــرة القرم، إلا أنه أكد أن بلاده تحتفظ بحقها في استخدام كل الوسائل الممكنة للـــدفاع عن المواطنين الأوكرانيين في حالة تمدد انتشار الفوضى إلى المناطق الشـــرقية مـــن البلاد. لكنه رفض الاعتراف بالحكام الجدد في كييف، قائلاً إن أوكرانيا شـــهدت انقلاباً حقيقياً واستيلاء مسلحاً على السلطة. ونفى الرئيس الروســـي أن تكـــون روسيا الاتحادية قد انتهكت القانون الدولي أو خالفت التزاماتها في ما يخص الوضع في شبه جزيرة القرم، قائلاً إن التشكيلات التي حاصرت الوحـــدات العســـكرية الأوكرانية في القرم ليست روسية بل هي قوات الدفاع الذاتي للقرم.

مساء الثلاثاء 4 آذار 2014 التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافـــروف المفوضة الأوروبية العليا للسياسة الخارجية والأمنية كاثرين آشتون وأكد لها ضرورة

تنفيذ اتفاقية تسوية الأزمة الأوكرانية الموقعة في 21 شباط 2014. وأوضح أن الجانب الروسي يصرّ على تنفيذ ما جاء في الاتفاقية بشأن إجراء إصلاح دستوري وتشكيل حكومة ائتلافية، بالإضافة إلى ضرورة إشراك جميع القوى السياسية في البلاد في عملية التسوية.

وقال وزير الخارجية الروسي إن التغلب على كل الأزمات الداخلية يجب أن يتم عبر الحوار بين كل القوى السياسية. واتهم السلطات الجديدة في كييف بالسعي لاستخدام ثمار نصرها للقيام بهجوم على حقوق الإنسان والحريات الرئيسية في البلاد.

يوم الاثنين 3 آذار 2014، أدانت الدول الغربية وفي طليعتها واشنطن ما اعتبرته عدواناً ضد أوكرانيا وطالبت موسكو بإعادة قواتها في شبه جزيرة القرم إلى قاعدة أسطول البحر الأسود الروسي المرابط هناك، وقررت تعليق التحضيرات لقمة مجموعة "الثمانية الكبار" التي كان من المقرر أن تستضيفها روسيا الاتحادية في حزيران 2014. كما أعلن البنتاغون عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية رداً على الوضع في شبه جزيرة القرم. بدوره أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أن واشنطن تدرس سبل الضغط على روسيا الاتحادية بسبب الأزمة الأوكرانية.

من جهته أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه الطارئ مساء يوم الاثنين، عن تأييده لجهود كييف الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع في أوكرانيا وإجراء إصلاحات. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في ختام الاجتماع إن دول الاتحاد الأوروبي مستعدة لفرض "عقوبات دقيقة" ضد روسيا الاتحادية "في حال لم توقف تصعيد التوتر في القرم". كما زار وزير الخارجية الأميركي جون كيري كييف في اليوم التالي، حيث وجه من هناك اتهامات جديدة إلى موسكو بشن اعتداء على أوكرانيا. وكان الهدف من زيارة الوزير كيري هو طرح حزمة من المساعدات لأوكرانيا بقيمة مليار دولار، تتألف من قروض وخدمات استشارية في مجالات الطاقة والاقتصاد وتطوير المجتمع المدني.

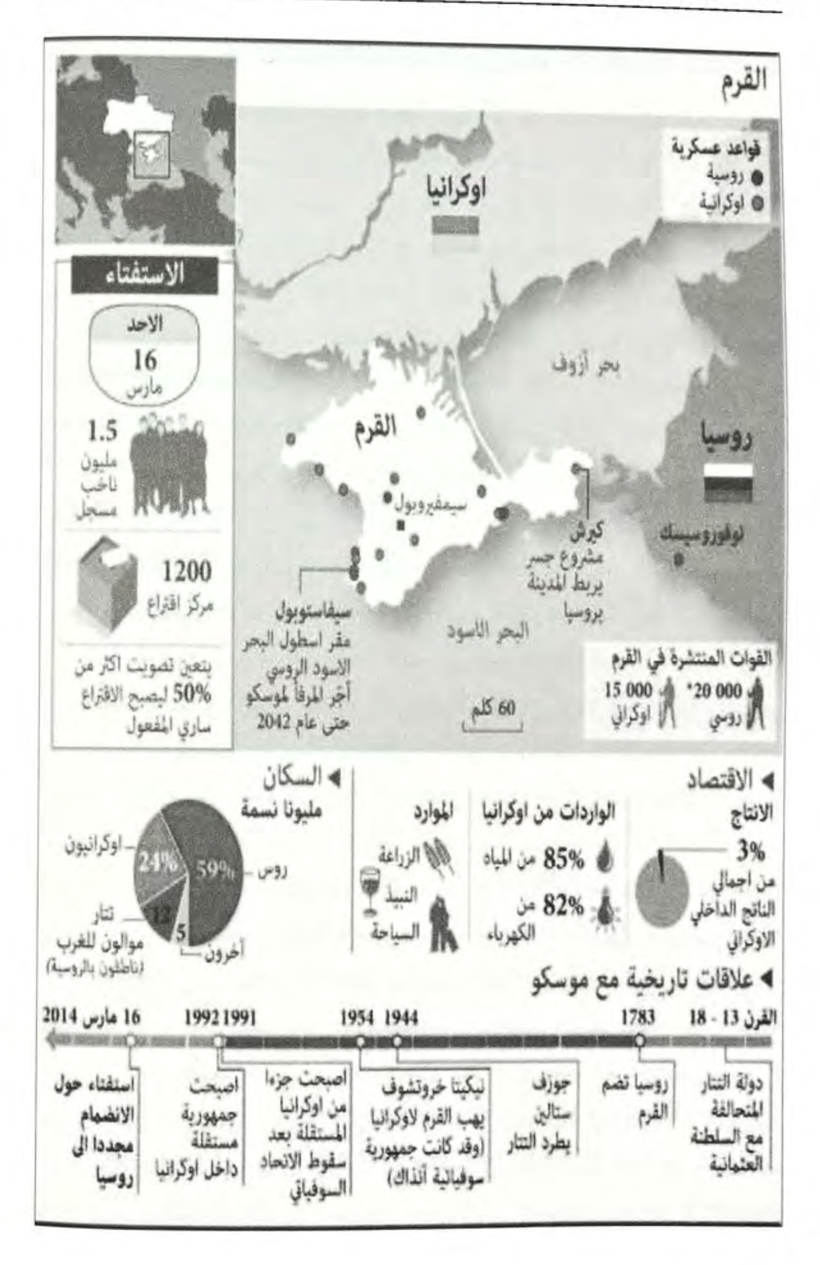
في يوم الأربعاء 5 آذار 2014 أعلن الاتحاد الأوروبي عن خططه لتقديم حزمة مساعدات لأوكرانيا بقيمة 11 مليار دولار حتى عام 2020، بينما بدأ فريق صندوق النقد الدولي في كييف محادثات حول شروط إقراض السلطات الأوكرانية الجديدة.

برلمان القرم يصوت لصالح الانضمام إلى روسيا الاتحادية

- في 6 آذار 2014، صوت برلمان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي لصالح انضمام الجمهورية إلى روسيا الاتحادية وحدد 16 آذار2014 موعداً لإجراء استفتاء شعبي حول بقاء القرم في قوام أوكرانيا أو الانضمام لروسيا الاتحادية. كما بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مساء 6 آذار 2014، الوضع في أوكرانيا مع نظيره الأميركي باراك أوباما، مؤكداً أنه لا يجوز لموسكو وواشنطن التضحية بعلاقاقمما بسبب قضايا دولية معينة وإن كانت مهمة للغاية.
- في يوم الثلاثاء 11 آذار 2014، صدّق المجلس الأعلى لجمهورية القرم ذات الحكم الذاتي على بيان حول استقلال القرم عن أوكرانيا وسعيها للانضمام إلى روسيا الاتحادية.

أعلن الرئيس الأوكراني المعين من قبل البرلمان ألكسندر تورتشينوف أن الجيش الأوكراني لن يتدخل في جمهورية القرم، مضيفاً أنه لا يجوز إبقاء الحدود الشرقية للبلاد بلا حماية. في نفس الوقت الذي أكد فيه الرئيس الأميركي لرئيس الوزراء الأوكراني المعين من قبل البرلمان أرسيني ياتسينيوك، خلال لقائهما في واشنطن استعداد الولايات المتحدة الأميركية لتقديم الدعم في الوقت المناسب، لتأمين السيادة لأوكرانيا وسلامة أراضيها.

- في يوم 14 آذار 2014، استخدمت روسيا الاتحادية حق الفيتو أثناء تصويت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار أميركي يدعو إلى عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء في شبه جزيرة القرم. وأكدت الخارجية الروسية أن هذا المشروع هدفه الحقيقي هو خلق "خلفية كاذبة للاستفتاء"، وليس اهتمام واشنطن بمصالح الشعب الأوكراني.
- في مساء 16 آذار 2014 أعلنت اللجنة الانتخابية في القرم أن نتائج فرز جميع الأصوات في استفتاء القرم تشير إلى أن 77,96 بالمئة من المشاركين في التصويت أيدوا انضمام الجمهورية إلى جمهورية روسيا الاتحادية.


القرم
قواعد عسكرية
روسية
اوكرانية
اوكرانيا
بحر آزوف
القرم
روسيا
سيمفيروبول
كيرش
مشروع جسر يربط المدينة بروسيا
نوفوروسيسك
سيفاستوبول
مقر اسطول البحر الاسود الروسي أجّر المرفأ لموسكو حتى عام 2042
البحر الاسود
60 كلم
القوات المنتشرة في القرم
*20 000 روسي
15 000 اوكراني
الاستفتاء
الاحد 16 مارس
1.5 مليون ناخب مسجل
1200 مركز اقتراع
يتعين تصويت اكثر من 50% ليصبح الاقتراع ساري المفعول
الاقتصاد
الانتاج
3% من اجمالي الناتج الداخلي الاوكراني
الواردات من اوكرانيا
85% من المياه
82% من الكهرباء
الموارد
الزراعة
النبيذ
السياحة
السكان
مليونا نسمة
روس 59%
اوكرانيون 24%
تتار 12
آخرون 5
موالون للغرب (ناطقون بالروسية)
علاقات تاريخية مع موسكو
القرن 13 - 18
دولة التتار المتحالفة مع السلطنة العثمانية
1783
روسيا تضم القرم
1944
جوزف ستالين يطرد التتار
1954
نيكيتا خروتشوف يهب القرم لاوكرانيا (وقد كانت جمهورية سوفياتية آنذاك)
1991
اصبحت جزءا من اوكرانيا المستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي
1992
اصبحت جمهورية مستقلة داخل اوكرانيا
16 مارس 2014
استفتاء حول الانضمام مجددا الى روسيا

وأفاد ميخائيل ماليشيف رئيس لجنة برلمان القرم المشرفة على الاستفتاء أن نسبة الحضور بلغت 71,82 بالمئة، مؤكداً نجاح الاستفتاء وعدم ورود أي شكاوى تتعلق بتنظيم التصويت إلى اللجنة.

بعد أن أعلنت اللجنة نجاح الاستفتاء، أصدر الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض جاي كارني بياناً قال فيه إن واشنطن لا تعترف بشرعية الاستفتاء في القرم. كما أدلى كل من وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ووزيرة الخارجية الإيطالية فيديريكا موغيريني بتصريحات مماثلة.

بدوره اتصل الرئيس الأميركي باراك أوباما بنظيره الروسي فلاديمير بوتين لبحث التطورات في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، إذ أكد أن واشنطن لن تعترف أبداً بنتائج استفتاء القرم. بدوره أكد الرئيس فلاديمير بوتين بأن إجراء الاستفتاء يتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي.

- صباح الاثنين 17 آذار 2014 توجه برلمان القرم إلى موسكو بطلب الموافقة على انضمام الجمهورية إلى روسيا الاتحادية، كما أعلن عن تأميم جميع ممتلكات الدولة الأوكرانية في أراضي الجمهورية وإيقاف مفعول القوانين والقرارات التي اتخذها البرلمان الأوكراني في الفترة الماضية.

حين يشرح هنري كيسنجر أزمة أوكرانيا(1)

نشر وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر بتاريخ 6 آذار 2014 مقالاً حول الأزمة السياسية في أوكرانيا في صفحة الرأي في جريدة "الواشنطن بوست" بعنوان "كيف تنتهي الأزمة الأوكرانية".

---

(1) كتب هنري كيسنجر: إن النقاش العام حول أوكرانيا يتمحور حول المواجهة، من دون أن يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية تدرك إلى أين يتجه الأمر، مذكراً أنه شهد في حياته المهنية أربع حروب بدأت بحماس كبير ودعم شعبي، "ثلاث" تم الانسحاب منها بصورة أحادية وتالياً فإن المهم في الحروب هو كيف تنتهي، لا كيف تبدأ.
وإذ اعتبر أن المسألة الأوكرانية تُطرح على أنها صراع بين الشرق والغرب، فإن على كييف أن تكون جسراً بين الاثنين، ذلك أنه على روسيا الاتحادية القبول بأن محاولة جعل أوكرانيا دولة تدور في فلكها سيكون إعادة لتاريخ من الصراع مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وعلى الغرب أن يفهم أن أوكرانيا لن تكون يوماً مجرد بلد جار لروسيا الاتحادية، فقد كانت جزءاً منها على مدى قرون. كما أن معركة بولتافا عام 1709 التي تُعد من رموز الحرية الروسية، خيضت على الأرض الأوكرانية. ورأى كيسنجر أن على الاتحاد الأوروبي الإقرار أن إجراءاته البيروقراطية والأخطاء في التفاوض مع أوكرانيا حولت المسار التفاوضي إلى أزمة، ذلك أن "السياسة الخارجية هي فن تحديد الأولويات".
في نظر هنري كيسنجر أن العامل الحاسم في هذه الأزمة هو الأوكرانيون أنفسهم، فهم ينتمون إلى بلد بتاريخ معقّد، الجزء الغربي منه ضُم إلى الاتحاد السوفياتي عام 1939، بينما صار القرم و60 في المئة من سكانه من الروس، جزءاً من أوكرانيا عام 1954 في عهد نيكيتا خروتشوف الأوكراني المولد. أضف إلى ذلك، أن غرب أوكرانيا كاثوليكي بمعظمه بينما الشرق أرثوذكسي بغالبيته. الغرب يتحدث بالأوكرانية والشرق يتحدث بالروسية. وأي محاولة من أي جناح أوكراني للهيمنة على الآخر ستقود إلى حرب أهلية أو إلى انفصال.
اعتبر هنري كيسنجر أن الغرب وروسيا الاتحادية تجاهلا كل تلك الحقائق. وعلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إدراك أن الخيار العسكري يؤدي إلى حرب باردة جديدة، وعلى الولايات المتحدة التوقف عن اعتبار أن على روسيا الاتحادية الخضوع لقواعدها، مع الإقرار بأن فهم التاريخ الروسي ليس نقطة قوة لصانعي السياسة الأميركيين. عرض هنري كيسنجر تصوره لما يتوجب على الجميع فعله لحل الأزمة الأوكرانية:
أولاً، أن يكون لأوكرانيا الحق في أن تختار بحرية صلاتها الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك مع أوروبا.
ثانياً، ليس عليها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.
ثالثاً، أن تتمكن من اختيار الحكم الذي يجسد إرادة مواطنيها، من دون معاداة روسيا.
رابعاً، إن ضم روسيا للقرم يخالف قواعد النظام العالمي القائم، وعلى أوكرانيا تعزيز الحكم الذاتي في القرم.

القرم يعود إلى الوطن

في 21 شباط 2014، ارتكبت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي خطأً كبيراً في تحريضها على "الانقلاب الأوكراني" وإسقاط الاتفاقية الموقعة بضمانة الاتحاد الأوروبي للحل السياسي، فأعادت العالم إلى أجواء الحرب الباردة ووضعته على مفترق سياسي وعسكري خطير. منذ أن طلب الرئيس فلاديمير بوتين من المجلس الاتحادي الروسي السماح بإرسال قوات عسكرية روسية إلى أوكرانيا، استفاقت الدول الغربية على وقع "الكارثة الاستراتيجية" القادمة.

في إحدى وجوهها، تمثل الأزمة الأوكرانية حالة غير مسبوقة في تاريخ أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث تستخدم دولة القوة وسلاح الانتماء القومي لضم أراضي دولة أخرى. ومن جهة أخرى، تواجه روسيا الاتحادية للمرة الأولى في التاريخ الحديث احتمال أن ترى النفوذ الغربي على حدودها الغربية والجنوبية معاً. لم تكن موسكو بعيدة عن الصواب عندما قدرت منذ نهاية التسعينيات أن مشكلتها الكبرى هي في "الخارج القريب"، وليست أي قضية أخرى في العالم. إن محاولات روسيا الاتحادية تأمين جوارها السوفياتي السابق، حيث ووجهت بتقدم استراتيجي غربي حثيث، حُملت في أغلب الأحيان على موجة تحول ديمقراطي وأحلام الانضواء في مجتمع الرفاه الأوروبي.

قدمت الأزمة الأوكرانية تحدياً جديداً للأمن القومي الروسي وتهديداً حقيقياً في محاصرة نفوذه الاستراتيجي في جواره القريب. واستكمالاً لبناء الحائط الأطلسي العازل، من استونيا إلى تركيا، لم يكن يتبقى لروسيا الاتحادية سوى نافذتين في الحائط المحكم على حدودها الغربية الأوروبية وهما روسيا البيضاء وأوكرانيا.

توضح نظرة واحدة إلى الخارطة الأوروبية حجم التهديد الحقيقي لأمن روسيا الاتحادية؛ ففي جوار البحر الأسود، تقدم الغرب إلى بلغاريا ورومانيا وضمهما إلى حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى وجود تركيا أصلاً ضمن هذا الحلف؛ بمعنى أن روسيا الاتحادية، حتى بسيطرتها على شبه جزيرة القرم، ستواجه لاحقاً في البحر الأسود جواراً كل دوله من أعضاء حلف شمال الأطلسي. وفي الشمال الغربي

للقارة الأوروبية، تقدم الغرب في عملية احتواء استراتيجية غير مسبوقة، ليضم دول البلطيق السوفياتية السابقة الثلاث (استونيا، لاتفيا وليتوانيا)، إضافة إلى بولندا.

تشكل شبه جزيرة القرم بالنسبة إلى روسيا الاتحادية بوابة مهمة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وتؤمن لها الاتصال بالقاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس في سورية. فالأسطول الروسي في قاعدة سيفاستوبول يضم 300 سفينة حربية ويعمل في القاعدة 26 ألف عسكري روسي. ولهذا فإن شبه جزيرة القرم تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة إلى روسيا الاتحادية.

أدرك الرئيس فلاديمير بوتين مبكراً أن هذه الانتفاضة سوف يستغلها الغرب مرة أخرى مثلما حدث في العام 2004 لإعادة فتح مسألة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وتولي السلطة حكومات معادية لروسيا الاتحادية وموالية للغرب. وهو ما جعله يعلن من اليوم الأول أن ما حدث هو انقلاب على الشرعية، ويعلن استعداده للدفاع عن الشرعية القانونية والدفاع عن المواطنين ذوي الأصول الروسية. وقام الرئيس فلاديمير بوتين باتخاذ خطوات وقائية واستباقية لمنع الغرب من استغلال الأزمة السياسية الداخلية في أوكرانيا لفرض أوضاع جديدة على روسيا الاتحادية، من شأنها الإضرار بمصالحها وأمنها القومي.

يُعتبر قيام الرئيس فلاديمير بوتين بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية خطوة مماثلة تماماً لما قام به في جورجيا في العام 2008، وهو يريد من ورائها الإبقاء على أوكرانيا دولة عازلة محايدة، خارج سيطرة الأوروبيين والأميركيين لأنه يدرك أن محاولات ضم أوكرانيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إلى عضوية حلف شمال الأطلسي الكاملة بالتبعية، ستكون نتيجتها أن روسيا الاتحادية هي الخاسرة، لأن أوكرانيا تعتبر واحدة من المصالح الوطنية الجوهرية وقضية أمن قومي لروسيا الاتحادية التي لا يمكنها التسامح معها.

قدمت الأزمة الأوكرانية الفرصة للرئيس فلاديمير بوتين للمضي في استراتيجيته الهادفة إلى فصل شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا مستنداً في المرحلة الأولى، كما جاء في رسالته إلى المجلس الاتحادي الروسي، إلى الحق في "حماية مصالح روسيا الاتحادية" وحماية حياة ملايين المواطنين الروس "المهددة من قبل العصابات المجرمة والمغالية في



تشرح هذه الخريطة الخطوات المتخذة من قبل القوات العسكرية الروسية وكيفية تمكنها من إحكام قبضتها على المواقع العسكرية في شبه جزيرة القرم تمهيداً لضمها إلى أراضي روسيا الاتحادية.

التطرف" في كييف. لم تكن موسكو بحاجة لترسل قواتها العسكرية الضاربة إلى سيمفروبول عاصمة جزيرة القرم، كما فعلت في أوسيتيا وأبخازيا، على اعتبار أن الاتفاق المبرم مع كييف حول وجود أسطولها في البحر الأسود يوفر لها الإمكانيات العسكرية اللازمة.

إن ما تشير إليه الأزمة الأوكرانية هو أن تصاعد الروح القومية الروسية سيصبح الأساس الذي ترتكز عليه سياسة مقاومة هذا التقدم الغربي، وأساس الردود العسكرية الروسية المحدودة، وأساس الطبيعة التحكّمية المحافظة لنظام الحكم الروسي.

تدرك روسيا الاتحادية أن العالم ليس بصدد حرب باردة أخرى؛ والخطوات التي اتخذتها في شمال جورجيا وشبه جزيرة القرم ليست أكثر من ردود محدودة على تحولات كبرى في الجوار، لم تعد قادرة على التحكّم فيها.

إضافة إلى ذلك، كانت موسكو تمتلك عنصرين متكاملين: الأول، الولاء الكامل لبرلمان ولحكومة القرم المحلية وأجهزتها الأمنية والإدارية في سيمفروبول لها والحراك الشعبي للمواطنين من أصل روسي لصالحها، الأمر الذي سيلبي طموحات الكرملين وتطلعاته دون أدنى شك، والثاني تحريك الآلاف من قوات الأمن "المقنعين" الذين لا يكشفون عن انتمائهم لمحاصرة الثكنات العسكرية الأوكرانية وفرض استسلامها لهم بهدف "خنق" أي تحرك موالٍ لحكومة كييف.

كانت ردة الفعل الروسية على الأزمة الأوكرانية محسوبة بشكلٍ جيد. جرى استفتاء سكان القرم في 16 آذار 2014 وهو أمر معروف النتيجة سلفاً. وأنجزت روسيا الاتحادية الخطوات الدستورية المطلوبة. أعلن الرئيس فلاديمير بوتين عن ضم شبه جزيرة القرم وبشكلٍ نهائي في 20 آذار 2014، إلى أراضي روسيا الاتحادية. بذلك، تكون روسيا الاتحادية قد حافظت على مصالحها وفي مقدمتها حفظ قواعد الأسطول في البحر الأسود الروسي في مدينة سيفاستوبول وقواعدها العسكرية البرية والجوية المنتشرة في شبه جزيرة القرم.

أطاحت عملية ضم شبه جزيرة القرم، وبشكل نهائي في 20 آذار 2014 إلى أراضي روسيا الاتحادية، بمذكرة بودابست للضمانات الأمنية، وهي معاهدة دولية

وُقعت في 5 شباط 1994 في بودابست بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وتتعلق بنزع السلاح النووي الأوكراني والضمانات الأمنية لاستقلال أوكرانيا. ووفقاً للمعاهدة، تتنازل أوكرانيا عن ترسانتها النووية لروسيا الاتحادية وتتعهد روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالآتي:

1- احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها على أراضيها.
2- حماية أوكرانيا من العدوان الخارجي وعدم توجيه عدوان عليها.
3- عدم وضع ضغوط اقتصادية على أوكرانيا للتأثير في سياساتها.
4- عدم استخدام أسلحة نووية ضد أوكرانيا.

وطالب البرلمان الأوكراني الدول الموقّعة على المعاهدة بضمان وحدة وأمن أوكرانيا في 28 شباط 2014، فكان الجواب بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية.

يعرف الروس جيداً جميع أنواع العقوبات وغيرها من التدابير الرادعة وقد أدخلوها في حسابات الربح والخسارة، وجربها الغربيون سابقاً في الأزمة الجيورجية حيث أوصلتهم إلى حائط مسدود ولم تفلح في ثني موسكو عن مواقفها. سيتراجع الغرب لاحقاً عن عقوباته وستعود موسكو سريعاً شريكاً دولياً لا بديل عنه. الحال، أن القيمة الاستراتيجية لضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية ومنع محاصرتها والحفاظ على وجود أسطولها في سواحل البحر الأسود تفوق بكثير قيمة الخسائر المترتبة على العقوبات الغربية. ومهما يكن الاتجاه الذي ستأخذه، فالواضح أن الأزمة الأوكرانية، لن تنتهي قبل أن تترك أثرًا بالغًا على روسيا الاتحادية وجوارها الإقليمي والأوروبي.

شرعية انضمام القرم إلى روسيا الاتحادية

كانت الكتلة الغربية، منذ مطلع التسعينيات، هي التي أقرت سياسة تقسيم الدول على أساس قومي، ليس فقط في القرن الأفريقي والعراق والسودان، ولكن أيضاً، وهذا هو الأهم، في يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. أما سجل الولايات

المتحدة الأميركية وحلفائها من الأوروبيين في "التدخل بالقوة" في دول أخرى فهو سجل طويل.

وبرغم العوائق الكبيرة التي وضعها المجتمع الدولي، وحالت دون شرعنة انضمام القرم إلى روسيا الاتحادية، ومحاولات عزل شبه الجزيرة اقتصادياً ومالياً وتجارياً وملاحياً، إلا أن لروسيا الاتحادية وجهة نظر قانونية ثابتة تجاه شبه جزيرة القرم، تتبنى مفردات المجتمع الدولي نفسه، الذي وافق سابقاً على استفتاءات، كاستفتاء شبه جزيرة القرم، في أماكن أخرى من العالم. تُسند روسيا الاتحادية موقفها إلى القانون الدولي. ويمكن استخلاص ست حجج قانونية تراها روسيا الاتحادية متوافقة تماماً مع أداء المجتمع الدولي في تطبيق القانون[1].

أولاً: من المعروف أنه في العام 1945، لم يكن هناك سوى 55 دولة عضو في الأمم المتحدة، أما اليوم فلدينا 193، ومعظم تلك الدول شكلها الحق في تقرير المصير. أحدث مثال على تنفيذ ذلك الحق هو انفصال جنوب السودان والاعتراف به. فذلك الحق يأتي بموازاة المبادئ الأساسية للقانون الدولي المنصوص عليها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، المؤكدة بالمادة الأولى من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، وكذلك العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لا سيما بعد ربط ذلك الحق بمبدأ السلامة الإقليمية والحق في الاستقرار الذاتي. وصولاً إلى «إعلان فيينا في العام 1993». تلحظ روسيا الاتحادية كذلك أنه خلال عقدين من الزمن فشلت أوكرانيا في حفظ ذلك الحق لشعب شبه جزيرة القرم.

ثانياً: شرعية انفصال القرم عن أوكرانيا قبل الاستفتاء الذي مهّد لانضمامها إلى روسيا الاتحادية، برغم مخالفة ذلك للقانون الأوكراني. ومثال على ذلك، مذكرة الولايات المتحدة الأميركية المقدمة إلى محكمة العدل الدولية، في قضية الامتثال للقانون الدولي، لإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. وتنص على أن عملية إعلان الاستقلال، غالباً ما تنتهك بطبيعتها القانون المحلي. ففي حالة

(1) راجع مقالة عماد الدين رائف، «القرم يعود إلى الوطن».. رؤية روسية، جريدة السفير بتاريخ 17 نيسان 2015 على الصفحة رقم 17، قضايا وآراء.

كوسوفو لم يكلف المجتمع الدولي نفسه عناء التحقيق في صحة الإعلان في ضوء دستور صربيا أو الدستور اليوغوسلافي. فلماذا يخوض المجتمع الدولي في دراسة الدستور الأوكراني في ما يتعلّق بشبه جزيرة القرم؟ لماذا يجيز إعلان الاستقلال في كوسوفو كتصرّف خارج عن إطار الحكومة الصربية ولا يجيزه في شبه جزيرة القرم تجاه الحكومة الأوكرانية، والفعل نفسه؟

ثالثاً: احترام إرادة ساكني الإقليم، فبعد سلسلة من المقارنات بين وضعَي شبه جزيرة القرم وكوسوفو، يخلص المحلّلون الروس إلى أن روسيا الاتحادية لم تتدخّل، ولم يكن لديها أي تأثير على الإرادة الحرة لسكان شبه الجزيرة، بل كانت تحترم خيارات الناس في الاستفتاء.

رابعاً: إدراج سوابق قياسية تدحض روسيا الاتحادية عبرها طروحات الغرب، ومنها وضع جزيرة مايوت في جزر القمر ومخاض الاستقلال عن فرنسا بين العامين 1972 و1976 حين أصدرت الأمم المتحدة عدداً من القرارات التي تدين الوجود الفرنسي في الجزيرة، وصولاً إلى استفتاء العام 1999. كذلك حالة جزر الفوكلاند (مالفيناس) والنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

خامساً: ترى روسيا الاتحادية أنها امتثلت تجاه القرم وأوكرانيا، امتثالاً تاماً لنتائج «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» سنة 1975، الذي ينص على مبادئ سلامة الأراضي وحرمة الحدود، وكذلك «لمذكرة بودابست» سنة 1994، و«معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة» بين جمهوريتي روسيا الاتحادية وأوكرانيا في العام 1997. وتعتبر روسيا الاتحادية كذلك أنها التزمت بشكل صارم مع احترام سيادة أوكرانيا، على العكس من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية اللذين تدخلا في الشأن الأوكراني خلال أعمال الشغب في كييف.

سادساً: تعتبر روسيا الاتحادية أن وجود قواتها المسلحة في شبه الجزيرة، وفق اتفاقات بشأن أسطول البحر الأسود، لم يؤثر على شرعية إعلان استقلال شبه جزيرة القرم. فهي لم تنتهك الاتفاق منذ توقيعه. كما وأن عديد القوات الروسية في الواقع لا يؤثر في شرعية الاستفتاء، على عكس ما جرى في كوسوفو، حيث كان ينتشر نحو أربعة عشر ألف جندي من 34 دولة، كجزء من مهمة «حلف شمال الأطلسي».

أزمة الدونباس وتصاعد التوتر في شرق أوكرانيا

في السادس من نيسان 2014، استولى مقاتلون موالون لروسيا الاتحادية على مقر الإدارة الإقليمية لدونيتسك ومقر الاستخبارات في لوغانسك شرق أوكرانيا في بداية تمرد على كييف تحول إلى حرب أودت بحياة أكثر من ستة آلاف شخص. هؤلاء المقاتلون كانوا معارضين للمتظاهرين الذي خرجوا إلى شوارع العاصمة الأوكرانية وأسقطوا حكم الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش، وهم معادون للتقارب مع الاتحاد الأوروبي ومع حلف شمال الأطلسي الذي تطالب به السلطات الجديدة في كييف.

واستكمالاً لسيناريو أزمة شبه جزيرة القرم التي نتج عنها استفتاء القرم 2014 والذي أُعلن على أثره قيام جمهورية القرم التي انضمت إلى روسيا الاتحادية، يأتي استفتاء إقليمي دونيتسك ولوغانسك، ضمن هذا السياق، والذي نتج عنه قيام جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية. واستقلالهما عن أوكرانيا بهدف انضمامهما إلى روسيا الاتحادية في وقت لاحق. وقوبل هذا الاستفتاء بالتنديد الشديد من قبل الحكومة الأوكرانية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

تعاملت روسيا مع المواجهة الداخلية الأوكرانية بين الأقاليم الشرقية الجنوبية والمركز على أنها أزمة داخلية أوكرانية، وليس بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، وبالتالي كانت خطوتها الدعم والمساندة للانفصاليين الذين فرضتهم أمراً واقعاً من خلال الاستفتاء الذي تم في 11 ايار 2014، ثم استخدام السلاح الثاني في عملية المواجهة أي الانتخابات الرئاسية الأوكرانية التي تمت في 25 أيار 2014 بدون مشاركة أي مرشح من مناطق الشرق أو الجنوب الأوكراني والتي انتهت بفوز الميلياردير بترو بوروشينكو. وعشية الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في 24 أيار 2014 وجه الرئيس فلاديمير بوتين خطاباً من سانت بطرسبورغ في المؤتمر الاقتصادي الثامن عشر والذي سيطرت عليه اللغة الهادئة والاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية الأوكرانية والمرونة في التعامل مع إرادة الشعب الأوكراني، وبالتالي كانت محاولة جادة من خلال خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قال بصراحة إنه لا يهمه من هو الرئيس القادم لأوكرانيا بل كيف يمكن تسوية مشكلة الإقليمين الداخلية. وقد فرضت روسيا الاتحادية أمراً واقعاً بعملية الاستفتاء

حيث حاول الرئيس فلاديمير بوتين أن يقول للعالم كله: "إذا اعترفتم بحقنا وبالاستفتاء فنحن نعترف بالانتخابات الرئاسية الأوكرانية".

في 13 نيسان 2013 كانت السلطات الأوكرانية الجديدة قد أطلقت عمليات عسكرية واسعة لـ "مكافحة الإرهاب"، وجهتها لقتال الانفصاليين الموالين لروسيا الاتحادية في مناطق شرق وجنوب شرق البلاد، الذين أعلنوا (بعد قيام الاستفتاء) انفصال منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وتأسيس الجمهوريتين الشعبيتين فيهما. ويسيطر الانفصاليون حالياً على منطقة متاخمة لروسيا الاتحادية بطول 230 كلم وعرض 160 كلم وهي رقعة تشكل حوالي 5 بالمئة من مساحة أوكرانيا، يقطنها نحو 10 بالمئة من سكان البلاد وتمثل 70 بالمئة من إجمالي الاقتصاد الوطني.

تتركز العمليات الأوكرانية حالياً على منطقتي دونيتسك ولوغانسك اللتين تشكلان معاً إقليم الدونباس، بعد أن خمد الحراك الانفصالي في مناطق عدة أخرى، كخاركوف الشرقية وأوديسا الجنوبية.

وفيما يلي تعريف بأبرز مناطق مدن المواجهات بين القوات الأوكرانية والانفصاليين:

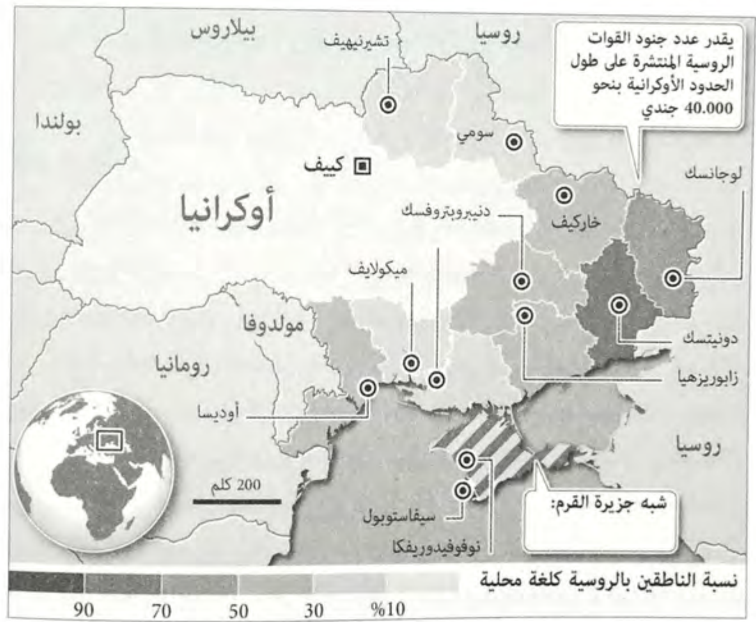
إقليم دونيتسك

هي منطقة في جنوب شرق أوكرانيا، تحدها روسيا الاتحادية من الشرق وبحر آزوف من الجنوب. إلى الشمال منها تقع منطقتا لوغانسك وخاركوف شمالاً، وإلى الغرب منها منطقتا زابوريجيا ودنيبروبيتروفسك.

تبلغ مساحة دونيتسك نحو 26.5 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل نحو 4.4 بالمئة من إجمالي مساحة أوكرانيا، وهي مقسمة إلى 18 منطقة وتضم 52 مدينة و131 بلدة. يبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالى 4.3 ملايين نسمة. ويشكل الأوكرانيون نحو 56.8 بالمئة، والروس 38.2 بالمئة، وتتوزع النسبة الباقية على قوميات أخرى، كالتترية والأرمنية.

اللغة الرئيسية في المنطقة هي الروسية، وينتشر استخدام الأوكرانية في البلدات والقرى البعيدة عن كبريات المدن.





خريطة تظهر مناطق التأثير والنفوذ الروسي ضمن محيط روسيا الاتحادية الجغرافي

ورغم مساحاتها الزراعية الواسعة، تعتبر دونيتسك منطقة صناعية، إذ تشتهر بكثرة مناجم الفحم الحجري ومعامل الحديد والصلب التي يعمل فيها معظم السكان، وفيها 13 منجماً كبيراً للفحم، وعشرات المناجم الصغيرة، وفيها تسعة مصانع لانتاج فحم الكوك، وعشرة مصانع لانتاج القضبان الحديدية وغيرها من منتجات صناعات التعدين. وقد سيطر الانفصاليون في منطقة دونيتسك على كثير من المدن، كسلافيانسك وكراماتورسك وزديرجينسك وكونستانتينوفكا.

إقليم لوغانسك

يقع إقليم لوغانسك في أقصى شرق أوكرانيا، وتحده روسيا الاتحادية من الشرق والشمال والجنوب. تبلغ مساحته نحو 26.6 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل نحو 4.4 بالمئة من إجمالي مساحة أوكرانيا، وهي مقسمة إلى 18 منطقة إدارية وتضم 37 مدينة و109 بلدات. يبلغ عدد سكانها الإجمالي نحو 2.2 مليون نسمة وفق إحصاء عام 2014. يشكل الأوكرانيون نحو 57.9 بالمئة، والروس 39 بالمئة، وتتوزع النسبة الباقية على قوميات أخرى، كالمنتسبين إلى روسيا البيضاء والتتر والأرمن والأذربيجانيين والمولدوفيين.

اللغة الرئيسية المستخدمة في المنطقة هي الروسية، وينتشر استخدام الأوكرانية في البلدات والقرى البعيدة عن كبريات المدن.

منطقة لوغانسك صناعية، فيها كثير من مناجم الفحم ومعامله، كما يعتمد اقتصادها على شبكات وطرقات ونقاط عبور البضائع من روسيا الاتحادية وإليها بسبب الشريط الحدودي الطويل معها. سيطر الانفصاليون في منطقة لوغانسك على أغلبية مدن الإقليم وبلداته.

مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين واتفاق "مينسك - 1"

بعد أشهر من الجهود الدبلوماسية غير المثمرة، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن اقتراح خطة للسلام في أوكرانيا يمكن أن يتم الاتفاق عليها في المفاوضات التي ستجري بين السلطات الأوكرانية والانفصاليين. وتنص الخطة أولاً على «وقف

الهجمات» التي يشنها الجيش الأوكراني والمتمردون الموالون لروسيا الاتحادية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. واقترح الرئيس فلاديمير بوتين أيضاً، انسحاب القوات المسلحة الأوكرانية إلى مسافة كافية لوقف القصف المدفعي على البلدات الواقعة في منطقة النزاع وإنشاء آلية مراقبة دولية لتطبيق وقف إطلاق النار ووقف استخدام الطيران ضد المدنيين. أما النقاط الثلاث المتبقية، فتنص على تبادل الأسرى «دون شروط مسبقة» وفتح ممرات إنسانية للاجئين وتسليم المساعدات الإنسانية في شرق أوكرانيا وإرسال فرق إلى المنطقة لإعادة إعمار البنى التحتية التي دمرتها المعارك.

اجتمع مندوبون عن السلطات الأوكرانية والانفصاليين الأوكرانيين في مينسك في 4 أيلول 2014، وحضر الاجتماع الرئيس الأوكراني السابق ليونيد كوتشما ممثلاً عن كييف في المحادثات والسفير الروسي إلى أوكرانيا ميخائيل زورابوف وممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هايدي تاليافيني وممثلون عن الانفصاليين: "رئيس وزراء" جمهورية دونيتسك الكسندر زاخارتشنكو وإيغور بلونتسكي ممثل "جمهورية لوغانسك الشعبية". وبعد مفاوضات استمرت سبع ساعات، وقّع ممثل السلطات الأوكرانية والانفصاليون في 5 أيلول 2014 في مينسك على اتفاق ينص على وقف إطلاق النار ويتضمن خطوطاً عريضة لتسوية سياسية للصراع ترتكز على المبادرة التي اقترحها الرئيس فلاديمير بوتين. أعلن الرئيس الأوكراني السابق ليونيد كوتشما ممثل كييف في المحادثات، عن توقيع مذكرة من تسع نقاط تنص على وقف إطلاق النار وسحب المدفعية الثقيلة من الجانبين لمسافة 15 كلم من "خط التماس" بينهما. وأضاف كوتشما: "ستكون فرصة لإقامة منطقة وقف إطلاق نار بعرض 30 كلم على الأقل".

واتفق أطراف النزاع على عدم استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية ومنع المقاتلات الجوية والطائرات بدون طيار من التحليق فوق المنطقة المنزوعة السلاح التي ستكون تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما تنص المذكرة على عدم دخول "كل المجموعات المسلحة والمعدات العسكرية والمقاتلين" و"المرتزقة" إلى هذه المنطقة المنزوعة السلاح.

كما أعلن الرئيس الأوكراني السابق ليونيد كوتشما أن "من المفترض إقامة منطقة آمنة بالكامل"، مضيفاً أن المباحثات لم تشمل الوضع في منطقتي لوغانسك

ودونيتسك الخاضعتين لسيطرة الانفصاليين. عرض الرئيس الأوكراني بترو بوروشينكو على الانفصاليين الحصول على "وضع خاص" لمدة ثلاث سنوات ومنحهم حكماً ذاتياً وإجراء انتخابات محلية في السابع من كانون الأول 2014 وإصدار عفو مشروط عن المسلحين. وأقر البرلمان الأوكراني يوم 16 أيلول 2014 قوانين تتيح تطبيق هذه الاقتراحات.

كانت السلطات الأوكرانية تنتظر جواب الانفصاليين، مع قيام مفاوضات لإقرار هدنة طويلة الأمد بين الطرفين. غير أن رد الانفصاليين جاء بالرفض لما يسمى "بالوضع الخاص" وإعلانهم عن السير قدماً في خطواتهم الانفصالية عن أوكرانيا، فوصلت مفاوضات السلام بشأن مستقبل شرق أوكرانيا إلى طريق مسدود، في حين استمرت الخروقات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 5 أيلول 2014. لكن وقف إطلاق النار الهش لم يستمر طويلاً، وتجددت الاشتباكات العنيفة وخصوصاً حول مطار دونيتسك الذي سيطر عليه الانفصاليون في أواخر كانون الثاني2015 بعد تسعة أشهر من القتال.



خريطة تظهر تصاعد التوتر في شرق أوكرانيا

اتفاق "مينسك - 2" والمخرج السلمي للأزمة الأوكرانية

تم التوقيع على اتفاق "مينسك - 2" الذي خرجت به القمة الرباعية بين رؤساء روسيا الاتحادية وأوكرانيا وفرنسا والمستشارة الألمانية، أو ما يصطلح على تسميته "رباعية النورماندي"، في 12 شباط 2015، وهو جاء تكميلياً لاتفاق "مينسك - 1" الذي تم التوقيع عليه في 19 أيلول 2014 بمبادرة من الرئيس فلاديمير بوتين والذي لم يلتزم به الجانب الأوكراني بإيعاز من الولايات المتحدة الأميركية ورفض الانفصاليين لما يسمى "بالوضع الخاص". ولما كان الواقع يقول بصعوبة التوصل إلى حل لأي قضايا إقليمية أو عالمية دون روسيا الاتحادية، فقد عادت الدوائر الغربية إلى اللجوء مجدداً إلى الرئيس فلاديمير بوتين بحثاً عن حلول ناجعة للموقف الراهن في أوكرانيا.

أصبح كل اللاعبين في الأزمة الأوكرانية، يقفون الآن على مفترق طرق لأن "الوضع خطير جداً، وأصبح تدخل زعيمي فرنسا وألمانيا هو المحاولة الأخيرة لنزع فتيل التصعيد بدلاً من تركه يتأجّج لأن الآتي أعظم"، كما يقول وزير الخارجية الدنماركي مارتن ليدغارد[1].

يحتمل أن يكون الساسة الأوروبيون قد أدركوا، أن واشنطن تستخدم الأحداث في أوكرانيا لجرّ روسيا الاتحادية إلى نزاع عالمي وإضعافها وتفكيكها، في ظل استمرار محاولات الجانب الأميركي لتسعير النزاع داخل البيت الأوروبي ما قد ينذر أيضاً بمزيد من الاستعصاء على مسرح التفاوض الدولي. وقد يؤدي تفاقم الأزمات الدولية، في نهاية الأمر، إلى خروج الوضع عن السيطرة بفعل الغرور الأميركي[2]. خاصة وأنه في نهاية المطاف، وفي حال اشتعال الحرب على

(1) راجع مقالة وسيم إبراهيم، الغرب وروسيا والصراع الأوكراني: "الفرصة الأخيرة"، المنشورة في جريدة السفير بتاريخ 12 شباط 2015.

(2) صرح أليكسي بوشكوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي أن احتمال نشوب حرب في جنوب شرق أوكرانيا لا يزال قائماً، إذ إن واشنطن وكييف تريدان حل الأزمة الأوكرانية بالطرق العسكرية. التصريح موجود على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/780227

مقربة من الحدود الأوروبية فإن الأوروبيين هم الذين سيدفعون الثمن، في ضوء تذكير الرئيس فلاديمير بوتين غير مرة، بأن روسيا الاتحادية دولة نووية ولن تخضع للابتزاز.

قد يكون هذا الوضع بالتحديد، هو ما جعل الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ونظيرته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل يطيران إلى كييف ثم موسكو على وجه السرعة، ينشدان لقاء الرئيس فلاديمير بوتين ووساطته بحثاً عن مخرج من الأزمة الراهنة في أوكرانيا. وتم التوافق بينهم على خطة سلام، هي في الأصل تقوم على محاولة لوضع آليات من أجل تطبيق اتفاق هدنة "مينسك - 1" الذي بقي حبراً على ورق. ثم ليعود رؤساء روسيا الاتحادية وفرنسا والمستشارة الألمانية ويلتقوا بعد أسبوع في مينسك لبحث آفاق التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية مع رئيس أوكرانيا بيترو بوروشينكو، بعيداً عن أي إشارة إلى مسألة "ضم القرم إلى روسيا الاتحادية"، والتي لم يجرِ التطرق إليها في كل المباحثات انطلاقاً من تمسك القيادة الروسية بعدم مناقشة أي قضايا تخص مناطقها وأقاليمها مع أي "جهة أجنبية".

وضع اتفاق "مينسك - 2" خطوطاً عريضة للتسوية يتضمن وقفاً لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة إلى خط 19 أيلول 2014 دون آليات واضحة للتنفيذ على الأرض، أو وسائل مراقبة لوجستية ملموسة على مدى التزام الطرفين المتحاربين. كما أن بقية البنود، التي كُشف عنها، صيغت بطريقة مبهمة قابلة لتفسيرات وتأويلات شتى: إيجاد منطقة عازلة منزوعة السلاح، إقامة حكم ذاتي واسع في مناطق الانفصاليين وبدء حوار حول إجراء انتخابات محلية في إقليمي دونيتسك ولوغانسك وإقرار الوضع الخاص لمناطق الدونباس.

تكمن معضلة الاتفاق في مساحة "الغموض البناء" التي تُركت فيه، والتي لم يكن مستطاعاً توقيعه بدونها. ولم تخرج كييف من الاتفاق بمكاسب يمكن أن تعتد بها. وسوّقت الأطراف المشاركة في القمة لاتفاق "مينسك - 2" كحل وسط "بطعم الخسارة" بين الحكومة الأوكرانية والمتمردين عليها في منطقتي "دونيتسك" و"لوغانسك"، اللتين أعلنت فيهما جمهوريتان مستقلتان عن السلطة المركزية من طرف واحد. والمثال الحاضر هنا بقوة، هو تجربتا "أبخازيا" و"أوسيتيا الجنوبية"

اللتان تحوّلتا من مقاطعتين جورجيتين إلى جمهوريتين مستقلتين، باعتراف دولي محدود جداً، لكنهما ما زالتا تعيشان بحكم الأمر الواقع، بدعم روسي غير محدود.

تؤكد المعطيات الروسية والأوروبية الغربية والأميركية في غالبيتها على أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتصر على نظيره الأوكراني بترو بوروشينكو في القمة، بفرض رؤية روسيا الاتحادية لشروط وقف إطلاق النار، واضطرار الرئيس بترو بوروشينكو للموافقة نظراً لتدهور أوضاع القوات الحكومية في أرض المعركة.

في محصلة الأمر، لم يوقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شيئاً عملياً، واقتصر التوقيع بينه وبين الأوروبيين والأوكران على إعلان "دعم" للنص الذي وقّعه المتمردون الانفصاليون الأوكرانيون وموفدو كييف برعاية روسيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تكتيكياً، استطاع الرئيس فلاديمير بوتين بفضل المبادرة الفرنسية – الألمانية في كل الأحوال أن يربح الوقت، بانتظار أن تصبح الحالة الاقتصادية في أوكرانيا على شفا الانهيار. وهو ما سيؤدي عاجلاً أو آجلاً، إلى اندلاع انتفاضة جديدة ضد السلطات الأوكرانية الحالية. بالمقابل دعا قادة البلدان الأربعة إلى مواصلة المحادثات الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وروسيا الاتحادية بشأن الطاقة، للإبقاء على ضخ إمدادات الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية، وهو ما سيساعد على تخفيف الأعباء الاقتصادية عن كييف.

بنود اتفاقية تسوية الأزمة الأوكرانية[1]

تتألف اتفاقية "مينسك – 2"حول الأزمة الأوكرانية من 13 بنداً نستعرضها بالتفاصيل:

1- وقف إطلاق النار في دونيتسك ولوغانسك عند الساعة صفر ليوم 15 شباط 2015 والتقيد بذلك بشكل صارم.

(1) نص الاتفاق موجود ضمن مقالة بعنوان: بعد مخاض عسير. "رباعية النورماندي" تعلن ولادة اتفاق لتسوية الأزمة الأوكرانية على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/773804

2- سحب الجانبين لجميع الأسلحة الثقيلة مسافة متساوية بهدف إقامة منطقة أمنية عرضها 50 كلم بالنسبة للمدافع عيار 100 ملم وأكثر، و70 كلم لراجمات الصواريخ، و140 كلم لراجمات الصواريخ من نوع "تورنادو – أس" و"أوروغان" و"سميرتش"، وذلك من خط الفصل الحالي بالنسبة إلى القوات الأوكرانية ومن خط الفصل الذي حدد في أيلول 2015 بالنسبة إلى قوات دونباس.

3- تأمين مراقبة فاعلة لسير تنفيذ وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من جهة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من اليوم الأول للانسحاب.

4- إطلاق حوار بعد اليوم الأول من الانسحاب، حول شكل إجراء الانتخابات المحلية وفق الدستور الأوكراني وقانون نظام الحكم الذاتي المؤقت في مناطق محددة من مقاطعتي دونيستك ولوغانسك الأوكراني، وكذلك حول النظام المستقبلي لهذه المناطق وفق القانون المذكور.

5- تأمين تنفيذ العفو العام، عبر بدء العمل بقانون منع ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المرتبطين بالأحداث في دونيتسك ولوغانسك.

6- إطلاق سراح كافة الأسرى والموقوفين وتبادلهم وفق مبدأ "الجميع مقابل الجميع" على أن تنتهي هذه العملية خلال خمسة أيام على الأكثر بعد سحب القوات.

7- تأمين وصول المساعدات الإنسانية ونقلها وحفظها وتوزيعها للمحتاجين وفق الأنظمة الدولية.

8- تحديد أشكال الاستئناف الكامل للاتصالات الاجتماعية – الاقتصادية، بما فيها التحويلات الاجتماعية مثل مرتبات التقاعد وغيرها.

9- استعادة الحكومة الأوكرانية سيطرتها الكاملة على حدود الدولة في جميع مناطق النزاع، على أن تبدأ هذه العملية في اليوم الأول من الانتخابات المحلية وتنتهي بعد تسوية سياسية شاملة.



- وقف إطلاق النار يبدأ تمام الساعة 0:01 بالتوقيت المحلي في 15 شباط (فبراير) (GMT 22.01)*

- سحب الأسلحة الثقيلة - ابتداء من 16 شباط على أن يتم خلال أسبوعين - لتوفير منطقة عازلة بمسافة قدرها 50 كيلومتراً للأنظمة المدفعية عيار 100 ملم، ومسافة 70 كيلومتراً لأنظمة الصواريخ المتعددة، و140 كيلومتراً لمنظومات MLRS تورنادو-S وأوراغان وسميرتش وتوتشكا الصاروخية

- الإفراج عن جميع السجناء في اليوم الخامس بعد انسحاب القوات العسكرية كحد أقصى.
العفو عن هؤلاء الذين شاركوا في القتال

- انسحاب جميع القوات الأجنبية والأسلحة من الإقليم الأوكراني الخاضع للمراقبة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
نزع سلاح جميع الجماعات غير القانونية

- تستأنف أوكرانيا الحياة الاجتماعية الكاملة والروابط الاقتصادية مع مناطق المتمردين، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية واستعادة النظام المصرفي

- تستعيد أوكرانيا السيطرة بشكل كامل على الحدود مع روسيا، ولكن فقط بعد حصول مناطق المتمردين على المزيد من الحكم الذاتي ضمن الإصلاح الدستوري بحلول نهاية العام 2015

10- سحب جميع التشكيلات الأجنبية المسلحة والأسلحة الثقيلة والمرتزقة من الأراضي الأوكرانية تحت مراقبة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونزع تسليح كل المجموعات غير القانونية.

11- إجراء إصلاح دستوري في أوكرانيا مع بدء سريان الدستور الجديد حتى نهاية العام 2015 الذي يفترض اللامركزية، بالإضافة إلى سنّ تشريعات دائمة حول الصفة الخاصة لمناطق محددة في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك حتى نهاية العام 2015.

12- استناداً إلى قانون النظام المؤقت للحكم المحلي الذاتي في المناطق المحددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك يتم التباحث والاتفاق على المسائل الخاصة بالانتخابات المحلية مع ممثلي المناطق المحددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية وإجراء انتخابات مع التقيد بمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

13- تكثيف عمل مجموعة الاتصال الثلاثية من خلال إنشاء مجموعات عمل لتنفيذ البنود الخاصة باتفاقية مينسك.

ضرورات فرضت الاتفاق

سبق التوقيع على اتفاق "مينسك - 2" هجمات عسكرية مركّزة شنّها المتمردون على القوات الحكومية، واستطاعوا من خلالها السيطرة على مساحات شاسعة جديدة جنوب شرق أوكرانيا، وإجبار وحدات الجيش على التراجع ومحاصرة القوات الحكومية في مدينة ديبالتسيفي، آخر معاقلها. ناهيك عن وجود عدد كبير من الأسرى من الجيش الأوكراني لدى الانفصاليين الأوكرانيين المدعومين من روسيا الاتحادية، الأمر الذي دفع كييف إلى القبول بوقف إطلاق النار بشروط صعبة فُرضت عليها من جانب موسكو.

ذهب الرئيس الأوكراني إلى القمة وهو يدرك سلفاً أنه خسر مقدماً كثيراً من الأوراق:

- أولاها القوة العسكرية على الأرض،

- ثانيتها الحفاظ على أوكرانيا بحكم مركزي،
- ثالثتها إغلاق الباب أمام انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي في الأفق المنظور، بسبب تحفظ دول محورية في الحلف، مثل ألمانيا وفرنسا، ومعارضة برلين وباريس توجه واشنطن لتزويد الجيش الأوكراني بأسلحة دفاعية.

يُضاف إلى ذلك، على نطاق أوسع، شعور الحكومة الأوكرانية بأنها راهنت على حسابات خاطئة بخصوص إمكانية تسليح جيشها من قِبَل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، وقدرتها على تغطية تكاليف الحرب في ظل انهيار اقتصاد أوكرانيا، لا سيما أن تعويلها على دعم أوروبي وأميركي جاء بنتائج محبطة. كذلك، تفضيل الأوروبيين الانخراط في البحث عن تسوية سياسية تقلل من خسائر كييف قدر الإمكان، وفي الوقت عينه سعيهم إلى عدم تعميق الخلافات مع موسكو، ما يقتضي تخفيض سقف المطالب المقدمة إليها.

بدورها وجدت روسيا الاتحادية في اتفاق "مينسك – 2" فرصة سانحة لتلافي فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الأوروبية عليها، والعمل على تخفيفها وكسرها مستقبلاً، دون أن تقدم أي تنازلات جوهرية لحكومة الرئيس بترو بوروشينكو، أو التراجع عن اعتبار أنها تدافع عن نفسها في موقفها المتصلب من الأزمة الأوكرانية، وما تصفه بخطر تمدد حلف شمال الأطلسي إلى مجالها الحيوي وحدودها.

كما استفادت موسكو من تناقضات طفت على السطح بين بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، برز فيها عدم رغبة أوروبا في فرض عقوبات جديدة على روسيا الاتحادية قد تضر بالبلدان التي ستفرضها. فإسبانيا مثلاً، وبعكس بولندا وبريطانيا، اللتين تؤيدان تأجيج النزاع في منطقة الدونباس وتوريد الأسلحة إلى القوات الأوكرانية، تقف ضد العقوبات، التي كلفت القارة العجوز 21 مليار دولار من الخسائر، وفق وزير الخارجية الإسباني خوسيه غارسيا مارغالو[1].

(1) وسيم إبراهيم، مصدر سابق.

الحصيلة الأولية لنتائج اتفاق "مينسك - 2"

يمكن القول إن ما خرجت به القمة الرباعية هو تسوية مؤقتة، تحتاجها كييف لالتقاط أنفاسها، مثلما تحتاجها موسكو أيضا للتهدئة مع بلدان الاتحاد الأوروبي، التي عبرت من جانبها عن ارتياحها للاتفاق على لسان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بالقول: "نشهد انفراجاً كبيراً لأوروبا"[1]، لكن السؤال الأهم هل تنفّست أوكرانيا الصعداء؟

في محصلة الأمور، استطاعت روسيا الاتحادية تسجيل نقاط كثيرة ومهمة في القمة الرباعية، لم يكن أمام أوكرانيا سوى القبول بها لحاجتها الماسة إلى التقاط أنفاسها، ونتيجة للموقف الأوروبي الضاغط عليها في هذه المرحلة. غير أن الطريق مازال طويلاً قبل تحقيق تسوية شاملة قابلة للحياة، لافتقار اتفاق "مينسك - 2" إلى آليات تنفيذ محددة.

ثمة أوراق أخرى بالغت كييف في تقديرها، مثل إمكانية الدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي. فقد ثبت أن أوكرانيا تحتاج إلى وقت طويل حتى تستوفي شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي ومعاييره من إصلاحات اقتصادية وقانونية وهيكلية، خصوصاً بعد تصريح المفوض لسياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسع يوهانس هان الذي أعلن أن الاتحاد لن يتم توسيعه خلال السنوات العشر القادمة[2].

كما تم تثبيت نص في البيان الصادر عن"رباعية النورماندي"[3] يدعو إلى

---

(1) التصريح موجود على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/773804

(2) راجع أعمال القمة 17 "أوكرانيا - الاتحاد الأوروبي" المنعقدة في مدينة كييف بتاريخ 27 نيسان 2015 والموجودة على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/781235

(3) صرح دميتري بيسكوف، السكرتير الصحفي للرئيس الروسي، بأن الرئيسين فلاديمير بوتين وفرانسوا هولاند خلال لقائهما في يرفان عاصمة أرمينيا بتاريخ 24 نيسان 2015 تطرقا إلى مسألة انضمام واشنطن إلى المباحثات على صيغة "رباعية النورماندي" حول أوكرانيا، لكنهما لم يناقشاها موضوعياً. وكان سبق أن صرح السفير الأميركي لدى موسكو جون تيفت، في مقابلة مع إذاعة "صدى موسكو" بأن الرئيس باراك أوباما يمكن أن ينضم إلى جهود "رباعية النورماندي" الهادفة إلى التسوية في شرق أوكرانيا في حال تلقيه دعوة للمشاركة في نشاطاتها. التصريح موجود على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/781040

إجراء "محادثات ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وروسيا الاتحادية، للوصول إلى اتفاق لحل المسائل التي تثير قلق روسيا الاتحادية، ضمن إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. ونظراً لتنفيذ اتفاقية "إقامة منطقة تجارة حرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي"، فإن هذا الأمر يلبي أحد المطالب الرئيسية لروسيا الاتحادية.

المسألة الجوهرية التي تختفي خلف تفاصيل الاتفاق الذي تكمن فيه الشياطين، أن ما تريده روسيا الاتحادية حالياً هو تحويل أوكرانيا إلى دولة فدرالية، وأن يكون لمناطق الانفصاليين سلطة القرار في السياسية الخارجية. والهدف من ذلك، هو ضمان روسيا الاتحادية منع دخول أوكرانيا للاتحاد الأوروبي والأكثر أهمية هو منع الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وهو الأمر المرفوض غربياً، لأن "حكومة مركزية ليس لديها هذه السلطة هي تقريباً دولة فاشلة".

عقبات ما بعد اتفاقات مينسك

على الرغم من توصل القادة الأوروبيين والرئيسين الروسي والأوكراني إلى الاتفاق في مينسك على فرض وقف إطلاق نار، وإقامة منطقة منزوعة السلاح موسعة في أوكرانيا[1] غير أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حذَّرت من عقبات كبرى لا تزال قائمة في ختام مفاوضات ماراتونية. أين تكمن تلك العقبات التي قد تحول دون إمكانية تحويل وقف إطلاق النار إلى اتفاق سلام شامل أو تحقيق هدنة شاملة بين السلطات الأوكرانية والانفصاليين؟

1- إن سحب الأسلحة الثقيلة إلى حدود 19 أيلول 2014 لا يعني تراجع قوات الجانبين إلى تلك الحدود.
2- لا يضع اتفاق "مينسك – 2"، من وجهة نظر كييف، أسساً واضحة لتسوية شاملة للأزمة الأوكرانية، ويمكن أن تكون مقبولة من كل

(1) بوتين يعلن التوصل إلى تسوية للأزمة الأوكرانية: تحفظ ألماني وتفاؤل فرنسي حول الاتفاق الجديد. التصريح موجود على الرابطين التاليين:
http://arabic.rt.com/news/773804 و
http://mobile.assafir.com/Article/5/401678/SameChannel

الأطراف. فنص الاتفاق، وإن تضمن بنداً يؤكد على احترام سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، إلا أنه أحال ترجمة ذلك إلى مفاوضات تكميلية بين كييف وقادة إقليمي "دونيتسك" و"لوغانسك"، تبحث في إعطاء وضع خاص للإقليمين في ظل تضارب شاسع في المواقف، مع بقاء الحلول معلقة بانتظار بلورتها في مباحثات لاحقة، يتوقع أن تكون شاقة ومعقّدة.

3- عقدة ديبالتسيفي: شكل انسحاب القوات الحكومية المحاصرة في مدينة ديبالتسيفي وسقوطها الكامل بأيدي الانفصاليين تأثيراً كبيراً على مستقبل اتفاق "مينسك - 2"، لما تمثله من موقع مهم وعقدة مواصلات رئيسية بين عاصمتي إقليمي "دونيتسك" و"لوغانسك"، فضلاً عن تهديد الانفصاليين لمدينة ماريوبول الاستراتيجية، وآخر المعاقل الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية.

4- الاتفاق أقرّ الحكم الذاتي للمناطق التي تقع تحت سيطرة الانفصاليين، وهذا ما ترك الباب مفتوحاً لسعيهم إلى توسيع المناطق التي يسيطرون عليها. يقولون إنهم يريدون حكماً على كامل منطقة "دونباس"، التي تضم إقليمي دونيتسك ولوغانسك. وهذا يعني منطقة هي ضعف ما بين أيديهم الآن، وتشكل مساحة عازلة تصل من حدود روسيا الاتحادية إلى مشارف شبه جزيرة القرم. لهذه الأسباب أيضاً، صارت المعارك أكثر شراسة عشية محادثات السلام. هكذا دفع الانفصاليون الأوكرانيون المدعومون من روسيا الاتحادية بنقاط التماس وكسبوا مناطق جديدة في جولات المعارك.

5- ينص اتفاق "مينسك - 2" على بند ذي مغزى يمكن أن يصب مستقبلاً في اتجاه توسيع المناطق التي يسيطرون عليها: أن يتم حل مواضيع أمن الحدود بالتنسيق بين كييف و"لوغانسك" و"دونيتسك"، أي أن الاتفاق لا يعطي للحكومة المركزية مهمة أمن حدود جنوب شرق أوكرانيا مع روسيا الاتحادية.

6- حسم مستقبل المدينتين المذكورتين سيكشف إلى حد بعيد وجهة تقرير مستقبل جمهوريتي "دونيتسك" و"لوغانسك"، وشكل الدولة الأوكرانية، بينما تميل موازين القوى على الأرض إلى فرض حكم ذاتي موسع أقرب إلى الاستقلال الناجز. هذا الأمر متعلق بطبيعة الدولة في أوكرانيا وشكلها على ضوء ما سيؤول إليه الحل الشامل لاحقاً. هل ستكون أوكرانيا دولة مركزية فدرالية أم دولة توجد فيها مناطق بحكم ذاتي موسع، قد تتبنى سياسة خارجية مستقلة وتؤثّر في صناعة القرار السياسي المركزي الأوكراني، إلى إقرار وضع اقتصادي خاص بالإقليمين، واستخدام اللغة الروسية فيهما، كجزء من الحل المفترض.

7- استمرار الدعم الأميركي والروسي المتواصل بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لطرفي النزاع معنوياً وعسكرياً أو من خلال ممارسة الضغوط عليهما في الداخل أو الخارج الأوكراني، وخصوصاً الجانب الروسي، مع محدودية الدعم العسكري الأميركي للجانب الأوكراني على رغم وصول 300 مظلي أميركي إلى أوكرانيا لتدريب الحرس الوطني الأوكراني.

8- عدم قدرة واشنطن أو حلف شمال الأطلسي منح القدرة المستقلة لأوكرانيا على طرد الانفصاليين الأوكرانيين المدعومين من روسيا الاتحادية. كما أن محاولة الإقدام على ذلك، سيتبعها تدخل خارجي من الجانبين، في ظل انقسام الداخل الأوكراني وضعف قدرته على التوحد.

9- السيطرة التامة للانفصاليين الأوكرانيين المدعومين من روسيا الاتحادية على الحدود بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية، في شرق أوكرانيا خصوصاً، والتي يقول الغرب إنها معبر لتمرير السلاح إليهم.

أمام هذه الوقائع، أثارت تصريحات الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو الشكوك تجاه احتمالات عدم الالتزام بتطبيق بنود "مينسك – 2" حين بادر فور عودته من مينسك بعد توقيعه على تلك الاتفاقات، بالقول إن الاتفاق يلقى المقاومة سياسياً من جانب مجلس الرادا، واقتصادياً من جانب الحكومة، وعسكرياً من جانب القوات المسلحة.

على إن ما توالى من أحداث خلال الأيام التي تلت التوقيع، تبين بشكل واضح إن هناك في واشنطن من يبدو أكثر حرصاً على إثارة القلاقل في المناطق المجاورة للحدود الروسية، إدراكاً من جانبه أن نجاح تنفيذ اتفاق "مينسك - 2" يعني عملياً أن أوروبا في سبيلها إلى التخلي عن كثير من الضغوط الأميركية، بما يعني فعلياً العودة إلى التقارب مع روسيا الاتحادية. يدفع هذا الأمر أيضاً، بكثير من المخاوف من احتمالات عدم الالتزام بالاتفاق الذي كان ولا يزال هناك من يقول إن نجاح تطبيقه، يمكن أن يكون مقدمة لأحداث أخرى قد تساهم في تحديد أهم الملامح السياسية لمستقبل المنطقة في الفترة القريبة المقبلة.

لعل هذا الأمر تحديداً، هو ما دفع روسيا الاتحادية إلى الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي بهدف الدعوة لـ "التطبيق الكامل" لاتفاق وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. وكانت روسيا الاتحادية قدمت مشروع القرار بشأن الوضع في أوكرانيا إلى مجلس الأمن يوم 13 شباط 2015، بعد يوم من قمة "رباعية نورماندي" في مينسك بشأن أوكرانيا، حيث شكلت الغاية الأساسية من تبني القرار في اعتماد المجلس للاتفاق على تهدئة الوضع في شرق أوكرانيا وإطلاق عملية التسوية السياسية. تبنّى مجلس الأمن الدولي الثلاثاء 17 شباط 2015 بالإجماع[1] مشروع القرار الروسي بشأن الوضع في أوكرانيا، مع الدعوة إلى وقف فوري للعمليات القتالية في جنوب شرق البلاد. ونص القرار على وجوب أن ينفذ طرفا النزاع الأوكراني بنود اتفاق مينسك الخاص بتسويته بصورة كاملة، كما يشير النص إلى ضرورة مراعاة سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، بالإضافة إلى التأكيد على عدم وجود بديل لحل الأزمة في أوكرانيا إلا بطرق سلمية.

رؤية استشرافية لمستقبل الصراع في أوكرانيا

في الظاهر، كانت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي ما أطلق شرارة الانتفاضة الأوكرانية الثانية في أقل من عشر سنوات. لكن الحقيقة أن هذه العلاقة

(1) نص القرار موجود على الرابط التالي:
http://arabic.sputniknews.com/world/20150217/1013493509.html

ليست سوى تجسيد رمزي لكل الإشكاليات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، التي تعيشها أوكرانيا منذ بروزها كدولة مستقلة قبل أقل من خمسة وعشرين عاماً.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الأزمة الأوكرانية هي نتاج لصدام بين نظامين أحدهما أحادي القطبية، والآخر متعدّد الأقطاب، فما تشهده وما شهدته أوكرانيا من اضطرابات ليس وليد أزمة سياسية داخلية فحسب، كما أنه ليس بمعزل عن سياق دولي عام.

دون الدخول إلى تفاصيل تاريخ الأزمات السياسية الحديثة التي عانت منها أوكرانيا بعد إعلان استقلالها في العام 1990 عن الاتحاد السوفياتي السابق، يمكن التأكيد على أنها دخلت خلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين، أي خلال فترة لم تتجاوز عقداً من الزمن (2004–2014) فقط في ثلاث أزمات جيوسياسية وجيوستراتيجية نتجت عن صراع المواجهة والنفوذ بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا الاتحادية من جهة أخرى. كانت أولاها في العام 2004 أثناء ما أُطلق عليه الثورة البرتقالية، ثم في العام 2010 أثناء انقسام قطبي الثورة البرتقالية فيكتور يوشينكو ويوليا تيموشينكو، ثم في العام 2013 على خلفية تعليقها توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما تلاه من تدخّلات من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية في الشأن الداخلي الأوكراني للتأثير على مستقبل الخارطة السياسية الأوكرانية تجاه مصالحهما الجيوسياسية في منطقة أوراسيا.

إن المتتبّع لتاريخ تلك الأزمات، سالفة الذكر، يجد أنها مترابطة ومتداخلة تداخلاً كبيراً. إلا أن أبرزها والسبب الرئيسي في الحالة الأوكرانية الراهنة، هو تعليقها توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 12 تشرين الثاني2013، ما أدخلها في تظاهرات واحتجاجات من الأطراف المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أدت إلى إطاحة الرئيس الموالي لروسيا الاتحادية فيكتور يانوكوفيتش، وأتت بالرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو الموالي للغرب في 25 أيار 2014، الأمر الذي نتج عنه إتمام اتفاق الشراكة التاريخي مع الاتحاد الأوروبي الذي تم تعليقه قبل ذلك.

في هذا الصراع حقّق الأوروبيون تقدماً معتبراً في أوكرانيا، بعدما وقعوا معها اتفاقية الشراكة الشرقية. في المقابل، هدّدت روسيا بتنفيذ حصار تجاري على كييف، ما أدى إلى تأجيل تطبيق الجانب الاقتصادي من الاتفاقية، وهو الأكبر والأهم، إلى بداية العام 2016. لكن أوكرانيا أصبحت محكومة الآن من قيادة موالية للغرب، في الرئاسة والبرلمان والحكومة. هناك الرئيس بترو بوروشينكو ورئيس الحكومة أرسيني ياتسينوك، ويدعم سياسة الاثنين تحالف يضم ثلثي أعضاء البرلمان البالغ عددهم 450 عضواً. ووجود هذه القيادة هو إشارة حاسمة إلى انطلاق «مسار التقارب» مع الأوروبيين والابتعاد عن دائرة النفوذ الروسية.

من خلال متابعة الأزمة الأوكرانية يترقب العالم سبل حلول هذه الأزمة، فهناك سيناريوهات محتملة لحل الأزمة، فالنموذج الفنلندي كدولة محايدة يمكن أن يكون أحد هذه السيناريوهات، وهو الأقرب إلى التحقيق، أما النموذج اليوغسلافي فيغرق أوكرانيا في الحرب والتقسيم، وتبدأ معها عمليات تقرير المصير، ما سيؤدي إلى تقسيم أوكرانيا حتماً، لأن الأقلية الروسية والأقليات الأخرى ستختار إما الاستقلال وإما الانضمام إلى روسيا الاتحادية، أو الفيديرالية الفضفاضة التي تعطي للأقاليم حق التوقيع والاتفاق مع الدول الأخرى، أو الكونفديرالية، وجميعها في النهاية لن تصب في مصلحة أوكرانيا كدولة وكشعب، وتنعكس ارتداداتها بازدياد حالة عدم الاستقرار في أوروبا وروسيا الاتحادية، بل في العالم بأسره.

من خلال ما سبق ذكره، ونتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على رقعة الشطرنج الأوراسية بوجه عام والأوكرانية بوجه خاص، حيث تعد الأزمة الأوكرانية فتيلاً ملتهباً في حرب تعيد إلى الأجواء الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا الاتحادية من جهة أخرى. ونتيجة استمرار الصراع رغم التدخلات والوساطة الدولية، وعلى رغم استمرار سيطرة الانفصاليين الأوكران الموالين لروسيا الاتحادية على مناطق نفوذ واسع في شرق أوكرانيا، وفي ظل التشنج وانعدام الثقة بين جميع أطراف الأزمة الأوكرانية في الداخل والخارج، فإننا نغلّب طغيان الحلول السلمية في الأزمة الأوكرانية على الحسم العسكري أو التدخل الروسي أو الغربي المباشر، لما

لذلك من انعكاسات خطيرة على العالم بأسره. إن الحلـول السـلمية في الأزمـة الأوكرانية ستكون من خلال تغليب مطالب الانفصاليين الأوكران الموالين لروسيا الاتحادية ومصالحهم بشكل أو بآخر في المناطق الشرقية من أوكرانيا بالحكم الذاتي، إلا أنه وعلى المدى المتوسط فإن أزمات أوكرانيا ستستمر وتتفـاقم، وستسـتمر التدخلات الروسية – الأميركية في شأنها الداخلي.

لا بد هنا من إعادة التذكير، بأنّ هدف روسيا الاتحادية النهائي في أوكرانيا ليس غزوها أو ضمّها، وإنما جعل هذا البلد محايداً. بعبارة أخرى، لا تريد روسيا الاتحاديـة أن تكون أوكرانيا موالية للغرب أو عضواً في الاتحاد الأوروبـي أو في منظمة حلـف شمال الأطلسي، على وجه الخصوص. في الحقيقة، تمثّل الانتفاضة التي شهدتها أوكرانيـا وما تلاها من حكومة أوكرانية موالية للغرب تهديداً كبيراً لمصالح روسيا الاتحادية.

في سياق الرد على هذا التهديد، ضمّت روسيا الاتحادية شبه جزيرة القـرم. لكن، عندما أدركت موسكو أن هذه العملية لم تولّد الضغط الكافي لجلب أوكرانيا إلى التفاوض من أجل تسوية الأزمة الأوكرانية، ركّزت موسكو اهتمامهـا علـى شرق أوكرانيا حيث ساهمت في تأجيج الانتفاضات الموالية لها والمناهضة للحكومة الأوكرانية.

ابتداءً من 25 نيسان 2014، ظهر في شرق أوكرانيا عـدد مـن الميليشـيات المسلّحة التي احتلت المباني الأمنية والإدارية في نحو عشر مدن شـرقية. ومـع أن موسكو نفت رسمياً أيّ مشاركة للقوّات الروسـية في هـذه العمليـات، إلا أن المؤشرات المتوفرة تدل على دعم روسيا الاتحادية لهذه العمليات وعلـى نفوذهـا القوي لدى الميليشيات التي نفّذتها. يُختصر مشهد الميليشيات المسلّحة كالتالي: آلاف المواطنين الروس، يقررون "الاستجابة لنداء الضمير" لنجـدة أبنـاء جلـدتهم في أوكرانيا، لكن يحدث أنهم عسكريون ولديهم أسلحة ثقيلـة، فيمضـون لتنفيـذ "الواجب" بما لديهم. الواضح أن القوة الساحقة، التي يظهرها المتمـردون الآن، لا يمكن أن تكون سقطت من السماء، التي لا تمطر دبابات وراجمات صواريخ.

من جهتها، لم تستطع الحكومة الأوكرانية الوقوف مكتوفة الأيدي في ظـل وجود مجموعات مسلّحة تتحدى سلطتها بشكل علني في شرق البلاد، وتطالـب

أيضاً بتدخل عسكري روسي هناك. لذا، واجه الجيش الأوكراني وقوّات الأمن الأوكرانية هذه المجموعات المسلّحة، لكن بعد تحقيق بعض النجاح الأولي من خلال استعادة الجيش الأوكراني مساحات محدودة من أوكرانيا الشرقية وجد الجيش نفسه عاجزاً عن مواصلة حملته لأن المدنيين الموالين للروس في المنطقة قاوموه وواجهوه. وبدلاً من استهداف هؤلاء المدنيين والمخاطرة بردّ فعل شعبي سلبي عارم أو ارتكاب مجزرة، قرر الجيش الأوكراني الانسحاب تاركاً وراءه بعض دباباته وأعتدته العسكرية.

نتيجة هذه الأحداث أرسلت روسيا الاتحادية رسالة واضحة حول ما تستطيع القيام به في شرق أوكرانيا، بينما أدركت الحكومة والجيش الأوكرانيان القيود الكبيرة التي تواجههما في هذه المنطقة. إن التراجع بالنسبة إلى روسيا الاتحادية صعب جداً، فالقضية الأوكرانية هي قضية لها بُعد قومي وشعبي وجيوسياسي. كما أن حماية الأقليات الروسية هي ورقة سياسية رابحة بالنسبة إلى الرئيس الروسي، ومجلس الدوما والعسكريين، ومن الممكن أن يكون التعامل مع الأزمة الأوكرانية رسالة للدول الأخرى في الفضاء السوفياتي بأن روسيا الاتحادية لن تتهاون في حماية الأقليات الروسية، والجميع يتذكر ما حصل في جورجيا عام 2008.

فرض الفعل الروسي، في رده على الأزمة الأوكرانية، واقعاً جديداً شبيهاً جداً بالواقع الذي فرضته موسكو في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويظهر تطور واقع الأمور، أن أوكرانيا سائرة نحو التقسيم إن لم يرضخ الغرب للمعادلة الجديدة، وإلا فإن مبدأ "سلامة الأراضي" الأوكرانية سيصاب بالضربة القاضية.

تواجه أوكرانيا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية خطر الانفصال القومي إلى قسمين: أحدهما شرق وجنوب غني يدور في الفلك الروسي يلحق بروسيا الاتحادية في كل الأحوال، والآخر غرب وشمال فقير يلتحق بالقرار الأوروبي لكنه غير قادر على الاستمرار اقتصادياً. إن تقسيم أوكرانيا لا يزعج روسيا الاتحادية كثيراً، كون الشرق الصناعي الأوكراني ذا الأغلبية القومية الروسية، لا سبيل له سوى الالتحاق بروسيا الاتحادية وهو المرتبط اقتصادياً بها منذ زمن بعيد. هذا الأمر يريح

روسيا الاتحادية ويزعج الغرب الذي لن يستطيع تحمل أعباء دولة فقيرة يُلقى أمرها على كاهله. لذلك، فإننا لا نرى اللجوء إليه أمراً سهلاً ولكنه يبقى غير مستبعد.

كان يمكن لروسيا الاتحادية أن تعترف بجمهوريتي" دونيتسك ولوغانسك" لو كانت راغبة في تقسيم أوكرانيا، فهي لم تعترف بهما حتى الآن، وليست على عجلة من أمرها لفعل ذلك، عكس ما جرى تماماً مع موضوع شبه جزيرة القرم. ولنتذكر الاعتراف السريع والواضح بجمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عام 2008. كما لا يبدو، حتى الآن على الأقل، أن موسكو ستتحرك للسيطرة على، أو ضم، مقاطعات الشرق والجنوب الشرقي الأوكراني، نظراً لما تمثله مثل هذه الخطوة من تصعيد للأزمة.

في الوقت ذاته فإنها تزود دونيتسك ولوغانسك بقوافل دعم إنسانية، ولا تنكر وسائل الإعلام الروسية وجود مئات، وربما ألوف المتطوعين الروس، الذين يقاتلون في جنوب شرق أوكرانيا، لدعم هاتين "الجمهوريتين".

السيناريو الأمثل لروسيا الاتحادية، كما يبدو لنا، هو الإبقاء على صيغة أوكرانيا موحدة ضمن اتفاقية "مينسك – 2"، التي تمنح إقليمي دونيتسك ولوغانسك صلاحيات حكم ذاتي واسع مع وجود ضمانات تصون حقوقهما داخل كيان الدولة الجارة. في هذه الحالة يمكن أن تقدم روسيا الاتحادية المساعدة لهما في إطار الجهود الدولية التي ستُبذل، في شتى الأحوال، لإعادة إعمار أوكرانيا. إن وجود هاتين المنطقتين ضمن أوكرانيا من شأنه أن يوفر لموسكو ذراعاً للتأثير في السياسة الداخلية الأوكرانية.

لكن من الواضح أن روسيا الاتحادية تسعى إلى حل تقبل به بروكسل وواشنطن. ويرتكز هذا الحل إلى نهائية ضم القرم إلى روسيا الاتحادية إضافة إلى أوكرانيا موحدة بحكم ذاتي موسع للمناطق الجنوبية الشرقية، مع التشديد على ضرورة عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي.

في المقابل، لا تظهر إدارة الرئيس باراك أوباما صراحة وجود نية لديها للدخول في صراع مباشر مع روسيا الاتحادية، وتكتفي بالضغط على موسكو من خلال حلف شمال الأطلسي، لإطالة أمد الأزمة الأوكرانية، في مسعى لمزيد من

توريط روسيا الاتحادية وتخريب علاقاتها مع بروكسل، وربما مع بلدان أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق.

لذا، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تربط اتفاقية "مينسك – 2" نزع أسلحة المجموعات المسلّحة غير الشرعية (التي تُتّهم روسيا الاتحادية برعايتها) بتعزيز الحكم الذاتي لمناطق شرق أوكرانيا. وسواء تم تعزيز الحكم الذاتي لهذه المناطق من خلال الإدارة اللامركزية أو عبر إنشاء نظام فيدرالي، فإن مصلحة روسيا الاتحادية النهائية تكمن في نشوء دولة أوكرانية ضعيفة ومقسّمة لكي تكون عاجزة عن تحقيق التكامل الحقيقي مع الغرب. كما أن مصير أوكرانيا الشرقية عنصر من عناصر خريطة مستقبلية كبيرة وبالغة التعقيد، يستحيل التكهن بكل تفاصيلها الآن. ولكن من حيث المبدأ، تمثّل اتفاقية "مينسك – 2" بداية مثل هذه النتيجة.

لقد أفصحت الأزمة الراهنة في أوكرانيا عن طبيعة المعضلات الجيوسياسية المستجدة في عصر ما بعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كما أوضحت أن المشكلات القائمة يصعب حلها دون مقاربة متكاملة، تلحظ الاعتبارات والخلفيات الجيوسياسية المتباينة.

ترتكز روسيا الاتحادية في مقاربتها للمسألة الأوكرانية إلى حسابات جيوسياسية، تتصل بمستقبل دورها الدولي، ومكانتها كقوة كبرى. وهي تمتلك عدداً كبيراً من أوراق الضغط السياسي والاقتصادي، التي تجعل من تحوّل أوكرانيا قوة مناوئة أمراً لا يُمكن تصوّره، أو على الأقل يصعب استمراره.

قُدّر لأوكرانيا أن تكون منطلق الموجة الجديدة للحرب الباردة الدولية، في حين كان يُعتقد أن الشرق الأوسط هو من سيطلق هذه الموجة. لا أحد على الأرجح يُريد حرباً باردة جديدة، لكن هذه الحرب قد وقعت، والحديث الآن عن كيفية إدارتها، لا عن إثبات وجودها من عدمه.

إن تهديد روسيا الاتحادية بإعادة النظر في اتفاقية "ستارت – 2" هو تطوّر كبير في حسابات السياسة والأمن معاً. والأمر ذاته ينطبق على تعزيز القوات العسكرية الروسية على حدودها الشمالية الغربية، وفي روسيا البيضاء. أما تجميد برامج التعاون العسكري بين الغرب وروسيا الاتحادية، فهو إيذان بنهاية الوفاق في

السياسة الدولية، وقد يكون بداية لفك الارتباط السياسي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

هذا هو تعريف الحرب الباردة، وهذا هو جوهرها. إن أوكرانيا تقدم الآن نموذجاً جديداً من صراعات ما بعد الحرب الباردة، لا يُماثل تلك الحرب التي تدور في الشرق الأوسط، لكنه يشترك معها في كونه معقّداً، وذا امتدادات إقليمية ودولية متشابكة.

أبعاد التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاق التسوية السياسية

"إن روسيا الاتحادية لا ترى فرقاً بين الجماعات السنية والشيعية، ونحن لا نريد التورط في حرب دينية في الصراع السوري".

الرئيس فلاديمير بوتين

ماذا يريد الرئيس فلاديمير بوتين من سورية؟

من المؤكد أن الرئيس الروسي لم يرسل جنوده إلى سورية لإظهار تضامنه فقط مع الرئيس بشار الأسد، ولم ينقلهم جواً إلى قواعد عسكرية في اللاذقية وطرطوس للإبقاء فقط على نظام الحكم في سورية، فهذا أمر مفروغ منه. كما أن الرئيس فلاديمير بوتين ليس قلقاً على خسارة الميناء الوحيد الذي تسيطر عليه روسيا الاتحادية على المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط. لا تزال الأسئلة والتخمينات تغلب على الإجابات القاطعة عن الأهداف الروسية واندفاعتها في المشاركة في الحرب السورية. فهل اعتبرت روسيا الاتحادية أن الانحياز إلى معسكر مذهبي في المنطقة ضد معسكر آخر ذي صفة مذهبية أيضاً، هو الممر اللازم لتثبيت مواقعها على الأرض وتأمين مصالحها على شاطئ البحر المتوسط؟ وهل ترى روسيا الاتحادية أن هذا التدخل وتثبيت الموقع يساعدانها في تخفيف العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب الأزمة الأوكرانية، كما يذهب إلى ذلك بعض المحللين الغربيين؟

في 28 تشرين الأول 2015 في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن الرئيس فلاديمير بوتين وهو يهاجم الاعتداءات «السافرة» التي قام بها الغرب في

المنطقة العربية، بوضوحٍ أنه ماضٍ في خوض المواجهة مع الإرهاب لا في سورية وحدها، وإنما في العراق أيضاً، داعياً الدول الأخرى إلى الانضمام إليه في هذه الحرب مثلما فعل الحلفاء قبل 70 سنة عندما واجهوا سوية «الشر النازي». كما وجه الرئيس فلاديمير بوتين انتقاداً لاذعاً إلى واشنطن والدول التي تدعم المسلحين «المعتدلين» الذين ينتقلون مع كامل أسلحتهم إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» التي تم إعدادها لإسقاط أنظمة غير مرغوب فيها، محذراً من أن عناصر التنظيم ليسوا جهلة و«من السابق لأوانه معرفة من سيستغل من». وحرص الرئيس فلاديمير بوتين على التذكير بالفشل الغربي في ليبيا الذي أوصلها إلى ما آلت إليه من تدهور، متهماً الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً والغرب عموماً أنهم كانوا على خطأ عندما تسبّبوا في إسقاط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وأن النتيجة كانت غرق أوروبا باللاجئين و«المتطرفين الإسلاميين»، ليؤكد هنا أن موسكو ماضية في قرارها دعم الدولة السورية وقواها المسلحة في مواجهة الإرهاب. كذلك واصل الرئيس فلاديمير بوتين الحديث عن «انقلاب» غربي أسقط حليفه، الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش.

لا يزال الرئيس فلاديمير بوتين يذكر جيداً مرارة تجربة الكرملين في أوكرانيا، حين رأى كيف ذهبت الفوضى بترتيبات النفوذ الروسي، عندما سقط فجأة رأس النظام الحليف. لا بد من التأكيد مجدداً بأن شرق أوكرانيا لا يزال يأتي في مقدمة الأولويات السياسات الروسية، وذلك مرده إلى أن تمكّن النفوذ والسيطرة الغربيين من أوكرانيا سيشكل تهديداً مباشراً للجنوب الغربي لروسيا الاتحادية. كما أن روسيا الاتحادية تنظر إلى شرق أوكرانيا باعتباره المخزن الأرثوذكسي الممتاز لمواجهة الزيادة السكانية الكبيرة لأعداد المسلمين السنة داخل الاتحاد الروسي وهو اعتبار مفصلي في الحسابات الروسية الداخلية. وفوق ذلك الاعتبار المهم يعطي وجود الانفصاليين في شرق أوكرانيا روسيا الاتحادية أداة ممتازة لمقارعة الغرب ومواجهة عقوباته الاقتصادية وضغوطه السياسية، عبر تسعير المواجهات في أوكرانيا بحسب الحاجة والضرورة. فتحت روسيا الاتحادية الإمداد العسكري إلى الشرق الأوكراني، لترسم خطاً أحمر لم تسمح بتجاوزه: الانفصاليون الروس صامدون

والصراع العسكري مستمر، أمَّا إطار الحل السياسي (اتفاق مينسك – 2) فمتفق عليه دولياً، ويطالب جميع الفرقاء بتطبيقه. تقريباً مثلما هي حال إطار تفاهم (جنيف – 1) حول سورية!

صباح 30 تشرين الأول 2015 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن بدء العمليات الجوية الروسية، حيث بدأت الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية الفضائية تنفيذ عملية جوية في سورية تتمثل في إلحاق ضربات جوية موجهة تستهدف مواقع إرهابيي تنظيم «داعش» على أراضي الجمهورية العربية السورية. كما أطلع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو كل نظرائه الأعضاء في بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي بماهية الأهداف التي تعكف الطائرات الحربية الروسية على تدميرها في منطقة الشرق الأوسط والتي تستهدف المعدات العسكرية ونقاط الاتصال والعربات إضافة إلى مستودعات الذخيرة وخزانات الوقود التابعة للإرهابيين.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الاتحاد الروسي كان قد فوّض في اليوم نفسه وبالإجماع الرئيس فلاديمير بوتين استخدام القوات المسلحة الروسية خارج أراضي البلاد، حيث أكد سيرغي إيفانوف رئيس ديوان الرئاسة الروسي أن التفويض يسمح باستخدام القوات الجوية فقط.

مما لا شك فيه أن روسيا الاتحادية قد قلبت الموازين السورية والإقليمية بتدخلها العسكري المعلن والمتزايد على الساحل السوري، بعدما جعلت التوازنات الإقليمية السائدة في الشهور الأخيرة هباءً منثوراً. سيغيّر الوجود العسكري الروسي المستجد في سورية مسار الأمور ليس في سورية فحسب ولكن في كل منطقة الشرق الأوسط، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ ووقائع. لقد أغلق الوجود العسكري الروسي في سورية الباب أمام استمرارية استئثار القوى الإقليمية بالصراعات السياسية وإدارتها، بعدما فُتح الباب أمام عودة البعد الدولي لهذه الصراعات.

من الآن فصاعداً، لم تعد الصراعات المحلية في ساحات الصراع في منطقة الشرق الأوسط حكراً على القوى الإقليمية الثلاث: إيران والسعودية وتركيا،

حيث بدأ يترسخ البعد الدولي للصراعات المحلية بصورة أكثر اندفاعاً، وهي نتيجة سياسية عميقة تفيض على حدود الجغرافيا السورية والصراعات فيها وعليها. ربما تكون الخطوة العسكرية الروسية مقدمة لحل سياسي في سورية، لكن ضمن إطار ترسيخ البعد الدولي للصراعات المحلية وإنهاء احتكار القوى الإقليمية لإدارتها.

الأسباب المباشرة للتدخل العسكري الروسي في سورية

كان ملاحظاً أن التدخل العسكري الروسي في سورية قد جاء بعد مُعطيين أساسيين أوّلهما الاتفاق النووي الإيراني وثانيهما زيارات مسؤولين خليجيين رفيعي المستوى إلى موسكو والاتفاق المبدئي على مكافحة الإرهاب. أما الأسباب المباشرة للتدخل العسكري الروسي فمتعدّدة الأهداف ومنها:

1- جاء التدخل العسكري الروسي لمنع سقوط نظام الرئيس بشار الأسد وخصوصاً المؤسسة العسكرية، بعد النجاحات العسكرية الواسعة التي حققتها المعارضة السورية خلال الشهور الأخيرة والتي باتت تهدد جدياً بقاء النظام السوري. وهي نتيجة كانت ستشكل خسارة سياسية كبرى لروسيا الاتحادية بعد كل الدعم والمساندة التي قدمتها للنظام السوري خلال السنوات الماضية. في المقابل يبدو ثمن المخاطرة السياسية مقبولاً لفرض روسيا الاتحادية إرادتها العسكرية في ساحات المواجهة السورية قياساً إلى المكاسب الجيوسياسية التي ستحرزها موسكو بوجودها العسكري الدائم في سورية في ظل تراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط والعالم.

2- إنهاء حالة تفكّك الدولة السورية جغرافياً والعمل على إبقائها موحّدة. في الوقت ذاته الذي بدأ فيه الخبراء الدوليون يستخدمون عبارة «سورية الصغرى» و«سورية المفيدة» للدلالة على أن الدولة السورية النظامية تمتد من الجنوب في الجولان إلى العاصمة دمشق فالحدود اللبنانية – السورية إلى حمص فالساحل السوري على البحر المتوسط. وقد يكون في ذلك تمنّيات دفينة بالتقسيم والشرذمة.

3- التحدي الروسي للنظام الدولي أحادي القطبية، عبر خلق موانع جيوسياسية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأميركية على روسيا الاتحادية في جوارها الجغرافي المباشر وإلى إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها، وخصوصاً التي تشكل أولوية لأمنها القومي. حدث ذلك حين تدخل الجيش الروسي عسكرياً في جورجيا أولاً وأوكرانيا ثانياً والآن جاء دور سورية ثالثاً.

4- إنهاء "حرب الآخرين" على الأرض السورية وتصفية الحسابات السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية بقصف «جبهة النصرة» و«جيش الفتح» و«داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى تحت ستار الحرب على الإرهاب في مجال نفوذها الوحيد في الشرق الأوسط، مع التحصّن والتمكّن من قواعدها العسكرية في اللاذقية وطرطوس على الساحل السوري ما يؤمن لروسيا الاتحادية استمرار إطلالة ممتازة على شرق البحر الأبيض المتوسط وموقعاً مميزاً لا يُبارى في التأثير على موازين القوى في المشرق العربي عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً.

5- الإقرار بالفشل الإيراني وبعجز كل من طهران ودمشق، أولاً عن حسم الصراع عسكرياً، وثانياً عن استدراج مساومة دولية وتسريعها للحصول على صفقة مبكرة تضمن لهما استمرار نظام الرئيس بشار الأسد في سورية والذي لا يزال هدفهما النهائي. لذلك، فإن أي ترتيبات تمسّ تأسيس «حكومة انتقالية» أصبحت تتعلّق أيضاً بالوضع الإقليمي عموماً، لذا سيفضّل الأميركيون التباحث فيها مع الروس لا مع الإيرانيين وحدهم الذين أصبحوا يتحكّمون في القرار السياسي والعسكري في سورية.

6- إغلاق الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية وتركيا والمملكة العربية السعودية أفق الحل السياسي المفضّل روسياً عبر تأسيس «حكومة انتقالية» في سورية يؤدي فيها الرئيس بشار الأسد دوراً مهماً، حيث طالب الجميع برحيل الرئيس بشار الأسد وباستبعاده من أي تسوية

سياسية. من البديهي أن الروس وجدوا أن تفاهمهم مع الأميركيين – على الخطوط العريضة لـ «الحل السياسي» وعلى قيادهم الخطوات الأولى لهذا «الحل» – لا قيمة له إذا لم يكن لهم وجود عسكري وازن على الأرض لحماية «أوراقهم» واستخدامها في الوقت المناسب.

7- توقيع الاتفاق النووي الإيراني وارتياب روسيا الاتحادية من أن الولايات المتحدة الأميركية ربما تكون أقرب إلى تسهيل إسقاط النظام السوري لمعادلة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية. ولعل لقاء الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز والرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض والتصريحات الثنائية بخصوص الأزمة السورية قد قرع أجراس الإنذار مدويةً في دوائر الكرملين. خصوصاً، مع وجود ارتياب دائم لدى دوائر الكرملين بعدم وجود ضمانات واضحة لامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن التورط العسكري المباشر ضد النظام السوري في الفترة المقبلة.

8- الاتفاق الأميركي – التركي في 24 تموز 2015، والذي سُمِح بموجبه للقوات العسكرية الأميركية باستخدام «قاعدة إنجيرليك الجوية» لقصف تنظيم «داعش»، كما تمّ تسريب معلومات بأن الاتفاق يتضمّن إقامة منطقة حظر طيران على أجزاء من سورية الواقعة بمحاذاة الحدود مع تركيا، حيث ستقدم منطقة حظر الطيران الدعم لمنطقة آمنة مقررة على الأرض، يمكن أن تمتد حتى 50 كلم في عمق سورية. هذا الأمر يشكل تطوراً نوعياً لافتاً من قبل الحكومة التركية بعد فترة رفض وتردد طويلة. بدت موسكو غير واثقة من أن استخدام القوات الأميركية لهذه القاعدة سيُخصّص حصرياً لمقاتلة تنظيم «داعش»، وإنما قد يمتد إلى تكرار السابقة الليبية في سورية في استخدامها لقصف الجيش السوري النظامي وانفلاش التنظيمات الإرهابية عبر الحدود. هذه الخشية أدّت دوراً في تسريع القرار الروسي، باعتبار أن دمشق وطهران أبلغتا موسكو أن شمال سورية سيقع في أيدي الأميركيين والأتراك لا محال، أي في أيدي

«الناتو»، من دون أن تتمكّنا من مواجهتهم، وبالتالي إذا كانت روسيا الاتحادية تنوي التدخل فإن هذه هي اللحظة الحاسمة. ومع التدخل العسكري وسيطرة الطيران الروسي على الأجواء السورية، استبعد بشكل نهائي إمكانية إقامة منطقة حظر طيران أو توجيه ضربات جوية أميركية للنظام السوري من قائمة الاحتمالات الممكنة.

9- القرب الروسي الجغرافي من المشرق العربي، والانخراط المعلن لفصائل جهادية متحدرة من الشيشان وداغستان وجمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً بلغ عديدها خمسة آلاف مقاتل في التنظيمات الإرهابية العاملة على الأرض السورية، ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي عند ارتداده إلى الأراضي الروسية.

10- خشية الرئيس فلاديمير بوتين من قدرة تركيا والسعودية وقطر وخصوم النظام السوري مجتمعين على إقناع الرئيس الأميركي بإنهاء حالة الانكفاء والتردد عن التدخل المباشر في الأزمة السورية وباتخاذه سياسة أكثر تشدّداً حيال النظام السوري، خصوصاً مع فشل السياسات الأميركية الواضح حيال سورية منذ العام 2011 حتى الآن.

تكتيكات روسيا السورية

إن قرار الرئيس فلاديمير بوتين في التدخل في الحرب المستعرة في سورية رابح على الجهتين: إذا انتصر الرئيس فلاديمير بوتين في سورية فإنه سيكسب سمعة دولية بوصفه زعيماً عالمياً، وإنه في حال فشله لن يخسر شيئاً، وذلك لأنه سيكون تسبب في مقتل كثير من «الإرهابيين» من أجل الصالح العام العالمي، وأنه إذا فشلت روسيا الاتحادية في سورية فإن اللوم سيقع على الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها لعدم تعاونهم مع الرئيس فلاديمير بوتين. روسيا الاتحادية استطاعت فرض نفوذها وموقعها في مستقبل سورية. وبات بعضهم يكتشف أن الرئيس السوري بشار الأسد الذي كان وزراء خارجية الغرب والشرق لا يكفون عن إعلان حتمية رحيله المسبق، قد بات شريكاً مفروضاً على الأقل لإطلاق التسوية السياسية السورية إذ سيشاركهم طاولات

مؤتمرات الحل السياسي، وسيتعاملون معه لصياغة آليات المرحلة الانتقالية.

بات الجميع يتصرفون على أساس أنه «تم التوصل إلى تفاهم مشترك الآن بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية على أن الرئيس بشار الأسد سيبقى في السلطة الآن، كما سيكون حاضراً في بداية العملية الانتقالية»، علماً أن موسكو تمتنع عن الالتزام، حتى الآن، بحتمية الاستبعاد النهائي للرئيس السوري. لقد سبق لواشنطن أن تحدثت عن أن المباحثات مع روسيا الاتحادية تتقدم حول «خطوات ممكنة» لإطلاق «الانتقال المنظم»، لكن مع لفت الانتباه إلى استمرار الخلاف حول «النتيجة النهائية» المطلوب أن تفرزها تلك العملية.

بات إلغاء اشتراط «الرحيل» المسبق «مفروضاً بحكم التدخل العسكري الروسي». لقد نجحت موسكو في فرض هذا واقعاً سياسياً، كما فرض الروس أنفسهم الآن لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوز مصالحه خلال صياغة أي حل ممكن في سورية وفي منطقة الشرق الأوسط. مما لا شك فيه أن موسكو كررت وتكرر، بشكل ما، «المنطق والسيناريو» ذاته الذي تدخلت عبره في الأزمة الأوكرانية لضمان وزن حلفائها الانفصاليين الروس، علماً أن روسيا الاتحادية اختارت مجدداً تكتيك استخدام القوة العسكرية مباشرة: تتدخل القوات العسكرية الروسية أولاً، ثم يقولون نحن هنا حاضرون لصياغة الحلول السياسية.

لا بد من الاعتراف علناً بأن التدخل الروسي في سورية قد غيّر مجرى الصراع السوري وأن هذا التدخل الروسي، بالتأكيد غيّر قواعد اللعبة السياسية. يقول منطق الأمور إن العمليات العسكرية الجوية الروسية ستتصاعد وتيرتها وتزداد وتستمر خلال الأشهر المقبلة من دون توقف، مع إقفال كل المسارات السياسية، والتفرغ لإجراء تعديلات جوهرية على ميزان القوى في سورية. إن معادلة توزيع السيطرة التي فرضها الأتراك والسعوديون قد انتهت وإن الجيش السوري ومعه قوات النخبة من الحرس الثوري الإيراني قادر على حشد أكثر من 120 ألف مقاتل في أربع فرق من الجيش، في عمليات تتركز على استعادة مدن وبلدات في جبهات حمص وحلب وحماه وإدلب، وتأمين محيط العاصمة دمشق والطرق الاستراتيجية بينها، وصيانة ممرات إمداد الجيش السوري.

من المسلم به أن الجبهات الساخنة التي تهدّد تماسك النظام السوري يمسك بها «الجيش السوري الحر» والفصائل الإسلامية، من «أحرار الشام» إلى «جيش الإسلام» وغيرهما من ألوية و«جيوش». والانتكاسات الأخيرة التي أُصيب بها النظام السوري كانت على هذه الجبهات، فضلاً عن مدينة تدمر التي استولى عليها تنظيم «داعش». وأي تحرك روسي لاستعادة بعض ما فقده النظام يعني أن تشمل «الحرب على الإرهاب» حكماً كل هذه الفصائل «المعتدلة» و«غير المعتدلة». في ضوء هذا الواقع ربما هدف التدخل الروسي إلى إرغام المعارضة على القبول ببقاء الرئيس بشار الأسد، على الأقل القبول بتقاسم السلطة معه، كل في أرضه. علماً أن الرئيس بشار الأسد سيزداد تشدّداً بعد الدعم الروسي. وهو أعلن أخيراً أن لا تسوية سياسية قبل دحر الإرهاب.

يتوقع الروس أن يسيطر الجيش السوري وحلفاؤه على مناطق جديدة خلال الشهرين المقبلين، بعد انتهاء اختبار التنسيق بين البر السوري والجو الروسي في العمليات التي بدأت على نطاق «محدود» في ريف حماه الشمالي. إذ سيعمل الجيش السوري على بدء هجومه البري الأول في هذه المنطقة تحديداً، بتغطية جوية روسية كثيفة، على أن تتقدم القوات العسكرية في المعارك، وتتجه قواته شمالاً للسيطرة على كامل الريف الجنوبي لإدلب، ودعم الجناح الشرقي لقوات الجيش السوري في سهل الغاب، وتسهيل التقدم لاحقاً نحو جسر الشغور لاستعادتها. وقبل ذلك العمل على تأمين العاصمة دمشق ويجب التفرغ لذلك وإعطائه الأولوية دون أدنى شك.

على رغم التقدم الحاصل في اجتماعات فيينا، إلا أنه حتى الآن لا مسار تفاوضي ممكن الآن على صعيد الأزمة السورية. ويسعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى تحقيق انتصار عسكري؛ فالجيش السوري، الذي هو المؤسسة الوحيدة التي يعتمد عليها النظام بل وأجهزة الدولة السورية كلها، تتم إعادة تسليحه وتدريبه لهجوم عسكري خطير على تنظيم «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى، هجوم يكون له صدى رمزي لا على مستوى الشرق الأوسط فقط، بل على مستوى العالم.

المعركة مستمرة حتى تغيير ميزان القوى على الأرض ما سيفرض على كل الفرقاء في نهاية الصراع على سورية، الأخذ بوجهة النظر الروسية والجلوس على طاولة الحوار بشروط روسيا الاتحادية. والأهم من كل ذلك، من سيود الحديث حول سورية، عليه أولاً أن يتحدث مع روسيا الاتحادية كما هو واضح حتى الآن وكما هو المسار المنطقي للأمور!

في مسار موازٍ بين التصعيد العسكري الروسي وعمليات المعارضة السورية المسلحة لا بديل عن التسوية السياسية والتركيز على «الحل السياسي» باعتباره «الهدف المشترك» من أجل التأسيس لحالة سلام انتقالية في سورية، عبر دعم وتفعيل عمل «مجموعة العمل السورية» المقترحة من المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، التي ستناقش عناوين العملية الانتقالية بين ممثلين للنظام والمعارضة. عندها سيكون على الرئيس بشار الأسد تقديم تنازلات حقيقية من أجل الحل السياسي وإلا فإن المخاطر ستكون كبيرة جداً، ليس فقط من وجهة النظر السياسية، بل أيضاً وأساساً من وجهة النظر العسكرية.

ما بعد التدخل في سورية: التمدّد العسكري الروسي نحو العراق

أعطت بداية الضربات الجوية الروسية في سورية أملاً جديداً للقوات العسكرية الموالية للحكومة العراقية في معركتها ضد مجموعة من الفصائل الإرهابية، بما في ذلك تنظيم «داعش». التصريحات التي صدرت من بغداد وموسكو تشير إلى أن روسيا الاتحادية على أتمّ الاستعداد لتوسيع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل العراق، إذا طُلِب ذلك بشكل رسمي من قبل بغداد. هذا الأمر ترافق مع إعلان قيادة العمليات المشتركة بالعراق، والتي تضم الجيش العراقي والشرطة، فضلاً عما يعرف بمليشيات "الحشد الشعبي"، في بيان رسمي عن وجود تعاون أمني واستخباراتي مع روسيا الاتحادية وإيران وسورية في العاصمة بغداد للقضاء على تنظيم «داعش». وقال البيان إنّ «العراق شكل خلال الأشهر الماضية لجاناً عدة، للتعاون في المجالين الأمني والاستخباراتي مع دول أعربت عن استعدادها للتعاون مع العراق في محاربة الإرهاب، وتخشى من تمدّد عصابات (داعش) الإرهابية».

الإعلان عن إنشاء التحالف الرباعي الروسي - العراقي - الإيراني - السوري يشكل بداية اتفاق وتوافق استخباراتي مفيد، ولكنه لم يصل إلى حد التحالف العسكري. هو تحالف قائم بين وزارات دفاع هذه الدول، من خلال رئاسات الأركان، مع وجود ضابط استخبارات واحد لكل دولة يربط بين هذه الوزارات، وأن هذا «التحالف» له مقر رئيسي في بغداد، ومكاتب أخرى في روسيا الاتحادية وسورية وإيران، والهدف منه تبادل المعلومات الاستخباراتية.

كما أن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد كشف عن مساعٍ تبذلها الحكومة العراقية للاستعانة بالطيران الروسي لتوجيه ضربات ضد «داعش» على الأراضي العراقية، لكنه أكد وجود إجماع رسمي على رفض وجود قوات برية أجنبية على الأراضي العراقية، سواء كانت روسية أو أميركية. يأتي هذا الموضوع، بعدما عجز التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية عن تحقيق أي تقدم ينفي حاجة العراق إلى التمدد العسكري الروسي بالرغم من أن حجم التحالف الدولي، لم يتناسب فعله القليل مع حجمه الكبير، والذي يصل إلى ثلاث وستين دولة. وأوضحت المعلومات الأمنية أن العراق قد يستفيد من الحالة التنافسية بين المحاور الدولية، وأن أي جهد للقضاء على تنظيم «داعش» الإرهابي مرحب به من قبل الجميع.

إن طبيعة دور التحالف الروسي - العراقي - الإيراني - السوري في تنسيق الهجمات الروسية على سورية وتوجيهها وسط غياب تحرك أميركي واضح، كما أن الضربات الصاروخية التي تشنها موسكو مع شركائها في مركز التنسيق ببغداد هي رسالة موجهة إلى الغرب أكثر منها إلى سورية. لا بد من الإشارة، إلى أن التنسيق الاستخباراتي والدعم الروسي العسكري للعراق بدأ بالفعل منذ نحو عامين بالسلاح والذخيرة. لكنه اليوم، تحول إلى تنسيق استخباراتي أمني فاعل، بالتزامن مع الجسر الجوي الروسي فوق العراق المتجه نحو دمشق وعبر عبور الصواريخ الروسية الأجواء العراقية في طريقها لضرب مواقع في سورية.

والجدير بالإشارة هنا، إلى أن روسيا الاتحادية قررت أن تُدار كل العمليات العسكرية من وزارة الدفاع الروسية في موسكو بالتنسيق مع الغرفة الأمنية المشتركة الموجودة في بغداد، وأن يتم الربط المباشر بين غرف العمليات الموزعة بواسطة

الأقمار الصناعية العسكرية الروسية. القوات العسكرية الروسية المرابطة في سورية تتلقى تنفيذ أوامر عملياتها العسكرية من غرفة العمليات المشتركة في بغداد بواسطة «نظام غلوناس». ويعتبر نظام غلوناس نظاماً للملاحة بالأقمار الاصطناعية وتحديد للمواقع مبنياً على الراديو، ويدار بواسطة قوات الفضاء الروسية لحساب الحكومة الروسية، حيث أن أجهزة استقبال نظام «نظام غلوناس» قادرة على تأمين دقة ميليمترية في إصابة الأهداف المحددة.

في الواقع، فإن القوات العسكرية الروسية من قواعدها في مطار حميميم العسكري في اللاذقية ومن القطع البحرية المنتشرة في بحر قزوين، لديها مِلْء القدرة على ضرب مجموعة من أهداف «داعش» في العراق على الرغم من كونها بحاجة لنشر مزيد من الطائرات الحربية للقيام بذلك بشكل فاعل.

إن توسيع هذه العمليات إلى العراق من شأنه، مع ذلك، أن يضع القوات العسكرية الروسية في نفس أرض المعركة مع القوات الأميركية. وقد تهدف روسيا الاتحادية من عملياتها في سورية ومن تدخلها المحتمل في العراق الضغط على الموقف الأميركي وإجبار واشنطن على الدخول في مفاوضات تنسيق وتفاهم للوجود العسكري الروسي على مستوى عال. هذا الأمر يضع بغداد، وكذلك إيران، أبرز اللاعبين الناشطين في المسرح العراقي، في موقع صعب. لدى بغداد في النهاية قرار مصيري عليها أن تتخذه: إما رفض مساعدات موسكو والاستمرار في الاعتماد على الدعم العسكري الأميركي وإما الترحيب بالقوات العسكرية الروسية في استخدام أراضيها مع خطر إزعاج حليفها الغربي.

بالمعنى الدقيق للكلمة، تقع الأهداف العسكرية المحتملة في العراق بالفعل، ضمن مدى القطع البحرية الروسية في بحر قزوين ومقاتلات السوخوي – 24 والسوخوي – 34 البعيدة المدى المتمركزة في قاعدة مطار حميميم العسكري في اللاذقية بسورية. وعلى الرغم من أن هذه الطائرات سوف تحتاج إلى وقت أطول من أجل تنفيذ عمليات جوية في العراق مقارنة بالوضع في سورية، فإن إعادة تخصيص الموارد لتوجيه ضربات لمسافات طويلة في العراق سوف يبطئ من الوتيرة المعتدلة نسبياً للعمليات في سورية.

كما أن منصات صواريخ "كاليبر" البحرية التي استخدمتها روسيا الاتحادية بالفعل في سورية يمكنها أن تكون مفيدة أيضاً في العراق. وقد أطلقت السفن الروسية 26 من صواريخ "كاليبر" من بحر قزوين مستهدفة أهدافاً سورية بعد أن مرت بالفضائين الإيراني والعراقي. هذه الضربات لا تزال تثبت أن القوات البحرية الروسية لديها القدرة على ضرب أهداف في العراق.

معركة الأجواء المزدحمة

إن القواعد العسكرية الروسية الحالية في سورية والقاذفات بعيدة المدى في الجنوب الروسي المتاخم للحدود التركية بإمكانها تنفيذ عمليات جوية ضد الأهداف الإرهابية في العراق. إلى الآن، تظهر روسيا الاتحادية بالفعل أنها قادرة على ضرب أهداف في جميع أنحاء الأراضي السورية والعراقية إذا لزم الأمر. ويمكن للطائرات والقاذفات الروسية بعيدة المدى المنتشرة في القواعد الجوية في الجنوب الروسي أن تطير جنوباً لضرب أهداف في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من أن موسكو قد امتنعت حتى الآن عن استخدامها في سورية. كما أنه يمكن توجيه ضربات أكثر كثافة وفاعلية وأكثر وفرة باستخدام قواعد عسكرية في العراق نفسه. وثمة بديل أكثر فعالية لطيران القاذفات الروسية بعيدة المدى، وهو إقامة قواعد جوية عسكرية روسية في العراق. ويوجد كثير من المدارج العسكرية غير المستخدمة المتاحة للروس على الأراضي العراقية.

لقد أظهرت التجربة الأخيرة في سورية أن القوات العسكرية الروسية قادرة تماماً على إنشاء قاعدة جوية فاعلة في حوالى شهر. ويشمل هذا استجلاب الروس كل المعدات اللازمة لتشغيل القاعدة الجوية ونشر أنظمة الدعم اللوجيستي وتوفير قوة الحماية. وقد تم توسيع مطار اللاذقية ليصبح أكبر قاعدة جويّة في الشرق الأوسط قادرة على استيعاب سبعة آلاف عنصر وتوسيع مدارج الإقلاع بعرض 100 متر قادرة على إقلاع ثماني طائرات دفعة واحدة، ما يعني أن كل الطائرات تستطيع الإقلاع من هذا المدرج خلال ثلاث دقائق وتكون خلال 35 ثانية على ارتفاع شاهق يبلغ 50 ألف قدم وهو أعلى ما يمكن أن تصل إليه طائرة في منطقة

الشرق الأوسط. كما تم إرسال منظومة الدفاع الجوي أس – 400 ترايمف القادرة على حماية المجال الجوي للقاعدة الجوية وعلى رصد وتدمير الأهداف المعادية من على بعد 400 كلم وتشمل تلك الأهداف الطائرات والصواريخ البالستية وصواريخ كروز، وبإمكان منظومة الدفاع الجوي متابعة 20 هدفاً في وقت واحد وإطلاق الصواريخ على أربعة منها دفعة واحدة. كما تم إحضار 1000 عنصر كوموندس روسي لحماية القاعدة العسكرية الجوية. كل ذلك تم خلال شهر واحد.

ومع أن هذا الخيار اللوجيستي يرفع التكلفة ويفرض بالفعل عبئاً كبيراً على الميزانية العسكرية الروسية، إلا أن الكرملين لن يتردد طويلاً في الاستثمار في عمليات أمنية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن نشر القاذفات الجوية الروسية في العراق سوف يجعل الروس قريبين جداً من مواقع العمليات الأميركية ما سيفرض على روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية التنسيق والتعاون تعاوناً وثيقاً.

قد لا يشكل الوجود الآني للقوات العسكرية الأميركية في العراق عامل ردع لروسيا الاتحادية عن إرسال قوات برية خاصة بها. ومن المؤكد أنه بدون قوات عسكرية على الأرض تعمل جنباً إلى جنب مع القوات العراقية، ستواجه روسيا الاتحادية صعوبات تكتيكية كبيرة في التنسيق مع الجيش العراقي والتي يمكن أن تجعل غاراتها الجوية أقل فعالية.

في سورية حالياً، تعمل القوات البرية الروسية المحدودة المنتشرة بين الوحدات العسكرية الموالية للحكومة بمثابة قنوات اتصال بين الجيش السوري والطائرات الروسية، كما تعمل في توفير المعلومات الاستخباراتية. وفي العراق، فإن هذا التفاعل مع قوات الأمن العراقية لن يكون صعباً للغاية، ووضع القوات الروسية على أرض الواقع في المسرح حيث القوات الأميركية موجودة بالفعل يمكن أن يخلق الصراع والنزاع العسكري المسلح.

وإلى جانب التكاليف التي لا تُعد ولا تُحصى والتي ستكون في مواجهة روسيا الاتحادية في حال قررت توسيع مجال عملياتها إلى العراق، فإن العراق نفسه عليه أن يقرر في نهاية المطاف إذا كان التماس المساعدة من موسكو هو أمر جدير بتوتير

علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية التي كرّست جهودها في العراق أكثر بكثير من سورية. وكي يخاطر بفقدان هذا الدعم، فإن العراق لا بد أن يرى فوائد هائلة للتدخل العسكري الروسي.

أبلغت القيادة العسكرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية مسؤولين عراقيين كباراً اعتراضها على غرفة التنسيق الاستخباراتي للتحالف الرباعي و«إقامتها في بغداد»، مشيرة إلى أن «واشنطن ترى أن التحالف الرباعي يهدف لإضعاف قيادة الولايات المتحدة الأميركية في العراق وتقوية كل من نفوذ إيران وروسيا الاتحادية فيه». وأوضحت القيادة العسكرية للتحالف الدولي أن «الولايات المتحدة الأميركية اعترضت على غرفة التنسيق للتحالف الرباعي وقررت اتخاذ سلسلة إجراءات عقابية من بينها تقليص تعاونها مع العراق، وربما سيصل إلى حد تعطيل مساعداتها المعلوماتية وتجميد مساعداتها الجوية في المعارك العسكرية القادمة، خصوصاً وأن القيادة العسكرية للتحالف الدولي تعتقد أن قواعد البيانات والمعلومات التي زودتها للعراق قد ذهبت بالكامل إلى كل من إيران وروسيا الاتحادية»، مؤكدة أن «قوات البشمركة الكردية قد اتخذت قراراً بعدم الانضمام إلى التحالف الرباعي الجديد».

في النهاية، قد يقرر العراق أن تهديد «داعش» يبرر الاستعانة بموسكو على الرغم من إدراك رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي بأن زج العراق في سياسة المحاور بمنطقة الشرق الأوسط من خلال الانخراط في حلف رباعي تقوده روسيا الاتحادية يحمل تبعات خطيرة، خاصة في وقت حساس تعول فيه القوات العراقية على دعم الولايات المتحدة الأميركية لاستعادة المدن الخاضعة لسيطرة «داعش» منذ أشهر والاعتماد على السلاح الأميركي المتطور لمواجهة التنظيمات الإرهابية.

تحولات الدور التركي بعد التدخّل العسكري الروسي في سورية

تعتبر تركيا أكبر الخاسرين من التدخل العسكري الروسي بحكم جوارها الجغرافي لسورية وتأثيرها الكبير المتنامي والفاعل في الشمال السوري، فمن شأن هذا التدخل أن يتجاوز بتداعياته مسألة الحرب على «داعش» إلى التأثير سلباً على

وضع المعارضة السورية ككل، خصوصاً تلك المدعومة من تركيا في الشمال السوري.

عندما ذهب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى موسكو في 23 أيلول 2015 لحضور افتتاح المسجد الجامع الكبير في موسكو، حاول الرئيس فلاديمير بوتين عبثاً إقناعه بضرورة الانضمام إلى التحالف الروسي لمحاربة الإرهاب، وبأن التعاون مع النظام في سورية يحقق بنتيجته حتمية إنهاء الإرهاب. عندما أنهى الرئيس رجب طيب أردوغان مباحثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين خرج من جامع موسكو، ليعلن أن تركيا تقبل بأن يكون للرئيس بشار الأسد دور في المرحلة الانتقالية في حل سياسي للأزمة السورية. وكان ذلك مفاجأة تركية كاملة.

لكن بعد ذلك تبين، أن موقف الرئيس رجب طيب أردوغان كان مجاملة لروسيا الاتحادية في دارها. فبعد أيام قليلة، كان رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو، يخطب من على منبر الأمم المتحدة في نيويورك، قائلاً إن الحل السياسي في سورية مع بقاء نظام الرئيس بشار الأسد غير ممكن، داعياً إلى تشكيل تحالف دولي لإسقاط النظام السوري. وأكثر من ذلك، كرّر أحمد داود أوغلو أن تنظيم «داعش» ليس سوى رد فعل على الفراغ السياسي القائم في سورية.

بعد التدخل العسكري الروسي في سورية تواجه تركيا امتحاناً قاسياً وصعباً في سياستها السورية والإقليمية. لم تكن تركيا تتوقع مطلقاً التدخل العسكري الروسي في سورية بهذه الحدة والاندفاع. وبين ليلة وضحاها استفاقت تركيا لتجد أن روسيا الاتحادية باتت جاراً على حدود تركيا الجنوبية. أي أن تركيا باتت بين فكي الكماشة الروسية. هذه سابقة لم تعهدها تركيا حتى في زمن السلطنة العثمانية.

النتيجة المباشرة لهذا التطور الروسي النوعي أصاب أولاً تركيا، ثم القوى التي تدعمها إقليمياً وداخل سورية. لن تتغير موازين القوى داخل سورية بسرعة البرق، لكن الخطوة الروسية بحد ذاتها أعطت نتائج أولية كبيرة جداً وخصوصاً ببعدها التركي. لقد جاء التدخل الروسي في لحظة لا يمكن فيها أن يتهم أحد موسكو بأن خطوتها غير شرعية أو غير مقبولة.

تشكل روسيا دولة عظمى ليس في محيطها الجغرافي القريب فحسب، بل أيضاً في محيطها الاستراتيجي الأبعد، وبالتالي لا تستطيع تركيا التغاضي عن هذه الحقيقة. في المقابل تشكل تركيا بالنسبة إلى روسيا دولة مهمة، فهي صلة الوصل بين آسيا وأوروبا براً وبحراً، وعضو في حلف شمال الأطلسي ولها تأثير كبير في محيطها الإقليمي. هذه الجغرافيا السياسية فرضت على البلدين التعاون، بعدما ظلا طوال عقود في حالة عداء في زمن الثنائية القطبية وأيام الحرب الباردة. بين البلدين مصالح مهمة، وقد انعكس هذا الأمر بشكل جلي في الجانب الاقتصادي الذي يشكل حجر الزاوية في متانة العلاقات بين الجانبين على الرغم من وجود خلافات سياسية حول سورية وأرمينيا والبوسفور.

دخلت العلاقات الروسية - التركية للمرة الأولى في توازنات جديدة، إذ إن التدخل العسكري الروسي في سورية يختلف استراتيجياً عن كل ما عداه، كونه يضع روسيا الاتحادية على الحدود الجنوبية لتركيا، ويحولها لاعباً رئيسياً يسعى إلى تغيير قواعد الصراع العسكري داخل الحدود السورية، وما يستتبع ذلك من آثار سلبية قد تصيب عمق الأمن القومي التركي. هذا الأمر جعل الرئيس رجب طيب أردوغان يهدد بأن روسيا الاتحادية ستخسر كثيراً في حال خسرت علاقتها بتركيا، ويتساءل عن سر الاهتمام الروسي الكبير بسورية رغم أنه لا حدود مشتركة لها معها. ويعني تلميح الرئيس رجب طيب أردوغان أن الصراع السياسي المستجد قد يؤدي إلى إمكانية وقف العمل بمبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة والذي شكل ركيزة في العلاقات الثنائية بين البلدين، خصوصاً في السنوات الأخيرة.

وخير دليل على ذلك، أن الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه، في عزّ زمن العقوبات الغربية على روسيا الاتحادية لم يشارك فيها بعد أحداث أوكرانيا، على رغم إدانته ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية. وغلّب الرئيس رجب طيب أردوغان المصالح الاقتصادية التركية على العوامل السياسية. هل هذا يعني أن الرد التركي على الخطوة الروسية في سورية سيكون مشابهاً للرد على الخطوة الروسية في أوكرانيا؟ الجواب الغالب هو بنعم، إذ إن تركيا تستورد 60 بالمئة من حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية و41 بالمئة من إنتاج الطاقة الكهربائية في

تركيا يأتي من الغاز الطبيعي، وتستورد تركيا 10 بالمئة من حاجتها النفطية من روسيا الاتحادية.

إذاً، يسود الاعتقاد بأن قول الرئيس رجب طيب أردوغان إن روسيا الاتحادية ستخسر كثيراً هو تصريح ليس له ترجمة على أرض الواقع. فتركيا لها عشرات الآلاف من العمال والموظفين في الشركات التركية العاملة في روسيا الاتحادية. وهناك استثمارات تركية في روسيا الاتحادية تفوق بقيمتها 52 مليار دولار ضمن مشاريع يبلغ عددها 1516 مشروعاً. وتعتبر روسيا الاتحادية سابع بلد لجهة التصدير التركي للمنتجات الغذائية والنسيج التركي، حيث تبلغ قيمتها 6 مليارات دولار مقابل 21 مليار واردات من روسيا الاتحادية. وهناك ثمانية ملايين من الروس قصدوا تركيا كسائحين في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2015، وروسيا الاتحادية تأتي الثانية من حيث الترتيب بعد ألمانيا لجهة عدد السياح الذين يقصدون تركيا.

كما أنه ليس من مصلحة أنقرة أن تعيد شدّ الخناق عليها بتأزيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع موسكو، خصوصاً في وقت تتسم فيه العلاقات التركية بارتفاع منسوب التوتر مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا حول كثير من القضايا العالقة، ومنها قضايا هجرة اللاجئين والأكراد وأولويات الصراع في المنطقة والعلاقات مع إسرائيل. إن خسارة تركيا لروسيا الاتحادية تعني ارتماءها الكامل في الحضن الغربي، وهو ما يتعارض مع المواقف السياسية التي يرفعها الرئيس رجب طيب أردوغان ومن خلفه حزب العدالة والتنمية التركي.

في محصلة الأمور، تبدو تركيا حتى الآن عاجزة عن التصرف حيال هذا التطور الكبير على صعيد تغيير قواعد اللعبة الميدانية في سورية، فلا تسمح إمكاناتها مع حلفائها الإقليميين بمواجهة القوة العسكرية الروسية بشكل مباشر. وقد جاء التدخل العسكري الروسي، كما قال الرئيس فلاديمير بوتين، بناء على طلب الرئيس السوري بشار الأسد. وبالتالي، باتت تركيا تواجه في سورية دولة عظمى اسمها روسيا الاتحادية. لم تعد الحرب مجرد ألعوبة، أصبحت حسابات وتوازنات. ويظهر العجز التركي بشكل أساسي في أمور أربعة:

1- إقامة المنطقة العازلة بين جرابلس وعفرين وفوقها منطقة حظر الطيران، باتت طيَّ التاريخ حيث بات الطيران الحربي الروسي هو المسيطر في الأجواء السورية. هذه المنطقة العازلة، التي طالما دعت إليها تركيا وطالبت بإنشائها، تتطلب أولاً حظراً جوياً لا سبيل إلى تحقيقه من دون تدخل مباشر من حلف شمال الأطلسي. وهو أمر كان وما زال مرفوضاً من قبل الأميركي والأوروبي، فكيف الحال الآن بعد الوجود العسكري الروسي والخشية من حدوث اشتباك بين الجانبين من شأنه أن يفجر نزاعاً عسكرياً غير مرغوب فيه.
وقد أظهر الروس حزماً شديداً حيال التفكير في إقامة مثل هذه المنطقة في معرض ردهم على تصريحات رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك التي أعلن فيها عقب لقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في بروكسيل في الرابع من تشرين الأول 2015، بأن الاتحاد الأوروبي مستعد لمناقشة كل الموضوعات مع تركيا بما فيها المنطقة العازلة.

2- خرق منظومة قواعد الاشتباك التي وضعتها أنقرة من طرف واحد بعد إسقاط سورية لطائرة حربية تركية فوق خليج الإسكندرون قبل سنتين. كانت أنقرة تعتبر أي طائرة سورية تحلق على عمق خمسة كيلومترات داخل الأراضي السورية نفسها هدفاً لها. أما الآن فالطائرات الروسية لا تكتفي بالتحليق فوق تلك الكيلومترات الخمسة بل انتهكت أكثر من مرة المجال الجوي التركي ورداً على ذلك، تجرأت أنقرة على إسقاط طائرة روسية من طراز سوخوي -24 على مسافة كيلومتر واحد داخل الأراضي السورية. فهل سيتم الحفاظ على قواعد الإشتباك التركية، أم أن هذه القواعد قد إنتهت وحلت محلها قواعد إشتباك جديدة مضادة رسمتها روسيا الاتحادية. تخشى القيادة التركية أن يفضي خرق منظومة قواعد الإشتباك التي وضعتها إلى تكرار حوادث مشابهة محتملة، مما قد يؤدي إلى حدوث تطورات عسكرية دراماتيكية لا تحمد عقباها.

3- كيفية تقديم تركيا الدعم العسكري والبشري للفصائل المسلحة المدعومة من قبلها بعد توجيه موسكو تحذيراً شديد اللهجة إلى أنقرة من أن الطيران الروسي سيقصف كل المراكز التي يمر عبرها المقاتلون الأجانب في حال سمحت الحكومة التركية لمقاتلين بعبور الحدود نحو سوريا. تخشى القيادة التركية أن يؤدي دعمها المباشر للفصائل المسلحة إلى تكرار التصادم الجوي بين الجانبين والذي بدت تباشيره مع إنتهاك الطائرات الحربية الروسية المجال الجوي التركي وإسقاط سلاح الجو التركي لطائرة روسية فوق الأراضي السورية.

4- جاء التدخل الروسي ليسقط أو يضعف واحداً من الأهداف الكبيرة لتركيا، وهو إضعاف أكراد سورية ومن خلفهم أكراد تركيا وخصوصاً «حزب العمال الكردستاني». إن واحداً من أكبر الرابحين من التدخل الروسي هم وحدات الحماية الكردية. كما أن تركيا ترفض رفضاً قاطعاً التعاطي مع الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي طلب المشاركة في العمليات العسكرية الروسية وأصبح بذلك حليفاً للولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية على السواء. كما أن نشوء حزام كردي في سورية على امتداد الحدود التركية - السورية يترافق مع عودة «حزب العمال الكردستاني» إلى انتفاضة لا تزال مستمرة، وهو يرفع الآن شعار الحكم الذاتي الذي بدأ يطبقه على أرض الواقع.

من الصعوبة الآن التكهن بما ستؤول إليه الأمور في سورية، في ظل انكفاء أميركي قد يكون مقصوداً، وتردّد أوروبي يعبر عن تغيير في الأولويات، وحدود قوة الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة السورية. من الواضح حتى الآن أن التدخل العسكري الروسي أربك الجميع وفي مقدمتهم تركيا، وجعل فرص تحركهم قليلة أو شبه معدومة على الأقل في المرحلة الحالية.

يقوم التوجه التركي الحالي على زيادة الدعم العسكري للمعارضة السورية المسلحة ومحاولة تجاوز الفيتو الأميركي الذي يمنع تزويد المعارضة بأسلحة متطورة أولاً، والعمل على تشكيل جبهة عسكرية تضم جميع الفصائل السورية المسلحة

ثانياً، لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سورية.

إن إمكانية نجاح مثل هذه الجبهة الموحدة مرهونة بعدم إفلات زمام المبادرة من يد أنقرة وحلفائها في حال حقق النظام السوري وحلفاؤه مزيداً من التقدم في انتظار تغيير الوقائع الميدانية على الأرض. خاصة وأنه بات في إمكان بعض القوى التي كانت تتحسّب لرد الفعل التركي أن تتقدّم ميدانياً، كما حصل مع قوات الحماية الكردية في حلب وبعض المناطق الأخرى، ومنها القريب لتركيا، وصولاً إلى طاولة مفاوضات تحول دون تغيير الموازين لغير مصلحة روسيا الاتحادية وسورية وإيران.

هل هذا ما يفكر به الرئيس فلاديمير بوتين؟

فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، ذاك العقل الداهية، الذي يضجّ العالم بخطوته السورية المباغتة، بماذا يفكر؟ الجميع مشغولون بالتحليل والتفسير. وقليل جداً من الأشخاص يعرفون بماذا يفكر الرئيس الروسي.

ربما يفيد الإصغاء إلى ما يفكر به الرئيس فلاديمير بوتين بصوت عال. حينما سُئل عن رؤيته لبلده كقوة عظمى، قال إنّ لا أوهام لديه. القوى العظمى تُبنى، برأيه، على ثلاث ركائز: القوى العسكرية، الإرث الثقافي، والاقتصاد. وقد أقرّ بالحاجة للعمل على جبهة الاقتصاد، وقال لا داعي للجدل حول عظمة الإرث الثقافي لبلاده، لكنَّه شدَّد على تفوّق الترسانة العسكرية لروسيا الاتحادية. إذاً لا داعي للتفكير طويلاً.

الواقع أن روسيا التاريخية منذ أيام بطرس الأكبر تجد صعوبة في التصالح مع الغرب، أي أنها ترفض سيطرة أميركا وأوروبا عليها، ليس بمعنى القوة أو الحرب فقط، بل بالمفاهيم الثقافية وطرائق الحكم والإدارة والعمل السياسي. يؤمن الرئيس فلاديمير بوتين بأن لروسيا الأوراسية دوراً خاصاً مميزاً ومختلفاً في الشرق والغرب. والدعاية التي يروّج لها الإعلام الروسي اليوم هي استعادة للإعلام السوفياتي: الغرب هو العدو. تحفّز الروس اليوم روح قومية صاعدة، ويقفون خلف زعيمهم على الرغم من كل ما يُقال عن المعارضة، وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية مستفحلة بفعل العقوبات الاقتصادية الغربية وتدني أسعار النفط عالمياً.

لم يستعرض الرئيس فلاديمير بوتين قوته العسكرية في سورية عبثاً، لمعرفته المسبقة أن في الاستعراض، إذا ما فشل، إنهاكاً خطيراً للقدرات العسكرية وضرب لمعنويات الجيش الروسي. ويشكّل نموذج المدرسة العسكرية التي انبثق منها الرئيس فلاديمير بوتين النموذج المتمرّس في العسكر والاستخبارات، وليس نموذج المتسرعين في اتخاذ القرارات المصيرية الحساسة، لكنه في الوقت عينه الأجرأ في اتخاذها. لا يذكر التاريخ أن المتغيّرات الكبرى حصلت بالتوافق السياسي أو بالتراضي، بل كانت الحروب هي المفتاح لكل المتغيّرات. لذا يُقال إن التاريخ لا يعترف إلا بالأقوياء. فروسيا الاتحادية القوة العظمى، لم تتدخل عسكرياً في سورية لتخرج مهزومة.

وخير دليل على ذلك، «ذهول وصدمة» واشنطن والدول الحليفة لها عند إطلاق روسيا الاتحادية لصواريخ "كاليبر" المجنّحة من بحر قزوين، عابرة نحو 1500 كلم فوق الأراضي الإيرانية والعراقية لتصيب أهدافاً لـ "داعش" في سورية بدقة متناهية، إذ اعتبر خبراء عسكريون أميركيون استعمال هذه الصواريخ بمنزلة رسالة روسية تتضمن مؤشرات لإدخال أسلحة «استراتيجية» أخرى على خط المعارك السورية المقبلة. كما أن متابعة أجهزة الاستخبارات الأميركية لنوعية المقاتلات والأسلحة الروسية التي دفعت بها موسكو إلى الميدان السوري وبينها قنابل ذكية ذات فاعلية هائلة في خرق التحصينات والأنفاق الدفاعية لمقاتلي «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى، دفعت بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إلى اعتبار أن ضخامة الحشد العسكري الروسي في سورية، لا يهدف إلى دعم دمشق بأسلحة نوعية لمقارعة المعارضة المسلحة، إنما الهدف هو الحسم العسكري الشامل في هذا البلد، بعد أربع سنوات ونيّف على انطلاق الحرب السورية.

الحشد العسكري الروسي وعملياته، لهما صلة ضعيفة بما يمكن فعله ضدّ «داعش» وأخواتها. ويتدرّج الأمر ضمن لائحة أهداف، سياسية، تكتيكية، واستراتيجية، تصل حدّ التقدير من أن يقيم الروس على الساحل السوري منطقة نفوذ، محصّنة عسكرياً، ستكون الثالثة لهم في العالم.

إن أنجع طريقة للتخمين حول ما يفكر به الكرملين، معرفة ما هي الأدوات التي تضعها موسكو في مسرح الحدث العسكري، ومنها استنتاج نطاق الفعل الممكن بهذه

الأدوات. الحديث هنا يدور حصراً عن المجال العسكري، عبر استعراض للقدرات العسكرية التي أنزلتها روسيا الاتحادية عبر جسرها الجوي إلى سورية.

يقول أحد أهمّ جنرالات الحلف الأطلسي الجنرال الأميركي فيليب بريدلوف: «نرى استقدام بعض أجزاء الدفاع الجوي المتطور جداً، نرى بعض الطائرات المقاتلة المتطورة جداً، قدرات جو - جو غير اعتيادية. هذه القدرات المتطوّرة من الدفاع الجوّي الروسي ليست حول داعش، إنّها حول شيء آخر». هذا تحضير لقيام أول «قبة دفاع جوي» يقوم الروس بإنشائها في شرق المتوسط وتحديداً في سورية. تعمل هذه القبة على تحصين منطقة جغرافية، ولقد أتمّت موسكو إنشاء «القبّة الدفاعيَّة» وتشغيلها في موقعين، بحسب رصد حلف شمال الأطلسي. الأول والأكبر في كالينينغراد، الجيب الروسي المنفصل جغرافياً على بحر البلطيق، بين ليتوانيا وبولندا. وقبة التحصين هناك تشمل مضادات سفن ومضادات طيران، ويعتبرها حلف شمال الأطلسي «مشكلة متنامية» لحركة قواته. القبة الثانية «طوَّرتها» روسيا الاتحادية على البحر الأسود، في شبه جزيرة القرم بعد ضمّها، حيث «نطاق تغطية صواريخ كاليبر يغطي كامل البحر الأسود، وصواريخ منظومة الدفاع الجوي تغطي 40 إلى 50 بالمئة منه».

منذ البداية، تعرف روسيا الاتحادية وتدرك تماماً، أن أي مفاوضات للحل النهائي في سورية معرّضة للفشل لأن ذلك يتطلب موافقة جميع الفصائل المتحاربة ومن ورائها القوى الإقليمية الداعمة لها، وهو أمر غير مؤكد الحدوث. تحتاج موسكو إلى مناطق اهتمام مشترك مع واشنطن لخوض حوار معها حول جوارها الجغرافي من موقع المفاوض الند والمقايض.

في المقابل، تحتاج واشنطن إلى روسيا الاتحادية وإيران والقوات الموالية للنظام للوصول إلى حل سياسي تفاوضي في سورية. وبناء عليه، كلما اعتمدت واشنطن على موسكو لتسهيل الحل التفاوضي، تقدمت روسيا الاتحادية أكثر نحو تغليب منطقها الجيوسياسي، وسارعت إلى امتلاك أوراق مقايضة ممتازة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية والغرب وتدخلاته في الحديقة الخلفية للاتحاد الروسي. لذلك، فإن التدخل العسكري الروسي المستجد في سورية، بهذا الاتساع، يوفر الأرضية المناسبة

للتفاوض حول سورية مع واشنطن، ويمكّن موسكو من حفظ وجود عسكري مستدام في منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي في حال فشل المفاوضات مع واشنطن على الملف السوري وعبره إلى باقي الملفات المهمة لروسيا الاتحادية.

لا أحد يتوقع أن يجازف الرئيس فلاديمير بوتين في الذهاب بعيداً. لا تغيب عن باله تجربة أفغانستان، ومن المبكر توقع حدود التدخل في سورية. الثابت حتى الآن، أن الولايات المتحدة الأميركية لم تبدِ معارضة، بل سارعت إلى التنسيق. وقد ينتقل هذا من التكتيك العسكري، كما قالت، إلى حوار سياسي ما دام أنها هي الأخرى لا تمانع في «رحيل مؤجل» للرئيس بشار الأسد، ولا تريد سقوط النظام خوفاً من فراغ سياسي ومن دون تأكيد ضمان «اليوم التالي». وإذا كانت موسكو ستساعد التحالف الدولي على أهدافه الرئيسة في محاربة «داعش» فقد لا تجد الولايات المتحدة الأميركية غضاضة في مجاراتها في إنجاز التسوية السياسية. إن سيد الكرملين قادر على انتظار نضوج ظروف التسوية السياسية للأزمة السورية مع الأميركيين والأوروبيين، ما داموا قد سكتوا من قبل عن جورجيا وأوكرانيا.

على المدى المنظور، منعت الخطوة الروسية سقوط الرئيس بشار الأسد ونظامه الآن، أما على المدى المتوسط فإن الحضور الروسي على الساحل السوري يعزّز المركز التفاوضي لموسكو حيال واشنطن في ملفات المقايضة المختلفة، ضمن مفاوضات الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو المنطق الأساسي الذي تعتمده موسكو في مقارعة النفوذ الأميركي في جوارها الجغرافي المباشر.

وفي النهاية، مع استمرار غياب آفاق الحلول والتسويات السياسية وتصاعد التوتر الروسي – الأميركي عالمياً وانعكاساته السلبية على بؤر الصراع المختلفة بينهما، يرسخ الوجود العسكري الروسي على الساحل السوري مبدأ يفغيني بريماكوف الشهير صاحب مقولة إن روسيا الاتحادية «لا يمكنها إلا أن تكون في الشرق الأوسط، ولا أريد أن يتكوّن انطباع لدى أيّ كان بأنها تنوي الذهاب من هناك». قد يكون هذا ما يريد تأكيده الرئيس فلاديمير بوتين من خلال انخراطه العميق في الأزمة السورية. فهل هذا ما يفكر به الرئيس فلاديمير بوتين؟

نتائج الصدام الجيوسياسي وأبعاده بين الأوراسية والأطلسية

رؤيتي هي أن روسيا الاتحادية صاحبة مسؤولية تاريخية في عالم غير مستقر حيث يزداد العالم تناقضاً واضطراباً. في هذه الظروف، تتعاظم مسؤولية روسيا الاتحادية التاريخية.
نحن لا نسعى إلى اكتساب لقب القوة العظمى وليس لدينا أي طموحات لبسط الهيمنة الدولية أو الإقليمية، لا نهاجم مصالح أحد ولا نفرض على أحد وصايتنا ولا نعطي دروساً لأحد.
نريد لروسيا الاتحادية أن تكون دولة رائدة تدافع عن القانون الدولي وتعمل على ضمان احترام السيادة الوطنية والاستقلال والأصالة القومية للشعوب.
لقد عملنا فعلاً بحزم وتفكير واتزان، من دون أن نعرّض مصالحنا والاستقرار العالمي للخطر. من وجهة نظري، هكذا يجب أن تتصرف الدولة الناضجة والمسؤولة. مع ذلك، يجب أن لا تساور أحداً الأوهامُ في إمكانية تحقيق تفوق عسكري على روسيا الاتحادية، هذا شيء لن نقبل به أبداً.

الرئيس فلاديمير بوتين

كانت نقطة الصدام الجيوسياسية الأولى بين الأوراسية والأطلسية في جورجيا في 16 آب 2008. حقّقت الحرب الجورجية وقائع جديدة في المنطقة والعالم كان لها تأثير مباشر في تأكيد صدقية العقيدة العسكرية الروسية التي صاغها الرئيس فلاديمير بوتين ابتداء من العام 2000. بعد انقشاع غبار المعارك العسكرية التي جرت فوق أرض جورجيا بين القوات الروسية من جانب والقوات الجورجية من جانب آخر، بدأت

تنكشف حقائق مهمة أبرزها أن الميدان الحقيقي للصراع لم يكن أرض جورجيا وحدها، بل كان بالتحديد ميدان المصالح الخاصة بروسيا الاتحادية من جانب في مواجهة مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأطماع حلفائها الغربيين من جانب آخر.

نقطة الصدام الجيوسياسية الثانية كانت في سورية بداية عام 2011 والتي تقدم الرئيس فلاديمير بوتين فيها على الرئيس باراك أوباما بفضل صمود حلفاء روسيا ضمن المنظومة الممتدة من لبنان مروراً بسورية والعراق وإيران حتى محور شنغهاي. نقطة الصدام الثانية انتهت بانتصارات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط على حساب التردّد والتراجع الأميركي، خاصة في ملفات الكيميائي السوري والنووي الإيراني وانسحاب القوات الدولية من أفغانستان والتقارب المصري الروسي الأخير. في هذه الحالات، يبدو الدور والتدخل العسكري الروسي المباشر أساسيين ولا يمكن الاستغناء عنهما.

أتى الانقلاب الذي نفّذته الولايات المتحدة الأميركية في أوكرانيا، ليجعل من الأزمة الأوكرانية نقطة الصدام الجيوسياسية الثالثة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. من الواضح أن أحداً لا يريد حرباً مع روسيا الاتحادية من أجل أوكرانيا، لا حرباً كلاسيكية ولا حرباً نووية. الولايات المتحدة الأميركية في ظل الرئيس باراك أوباما أقل الدول رغبة في اندلاع حرب خطرة طرفها إحدى الدولتين العظميين في العالم.

الآن، سوف ترضخ الولايات المتحدة الأميركية ومعها الاتحاد الأوروبي للأمر الواقع، وسيسير تطور الأحداث نحو تسوية عالمية شاملة أو "يالطا جديدة" تعيد رسم الخطوط الحمر الإقليمية والدولية وتقاسم النفوذ والمصالح الدولية بين العمالقة الكبار وفق موازين القوى الجديدة التي حقّقها الرئيس فلاديمير بوتين. ولإنجاز هذا الأمر سيرُغم أعداء روسيا الاتحادية على التراجع مرة أخرى أمام قوتها وتقديم مزيد من التنازلات الدولية لها.

انتصارات استراتيجية مهمة حققتها العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، تُضاف إلى مكاسب استراتيجية لروسيا الاتحادية فرضت نفسها بعد ذلك كركائز، حيث جاءت هذه المكاسب على الشكل التالي:

1- استعادة روسيا عناصر القوة والقدرة على المبادرة التي فقدتها في مطلع تسعينيات القرن الماضي. لم تعد روسيا الاتحادية تلك الدولة المتراجعة قواها عسكرياً واقتصادياً والملزمة القبول بما تعرضه عليها الولايات المتحدة الأميركية المنتصرة في الحرب الباردة.

2- عودة روسيا بشكل كامل إلى الساحة العالمية ساعية للحصول على دور قيادي مع التأكيد على حقها في الحصول على مقعد على طاولة مناقشة القرارات ذات الأهمية الدولية الكبرى كافة، مع فرض احترامها كلاعب عالمي لا غنى عنه.

3- أعادت حرب القوقاز وضم شبه جزيرة القرم ثقة الروس في أنفسهم وأمنهم وقدراتهم، مؤكدة على دائرة المجال الحيوي لروسيا الاتحادية حالياً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وأنها تمتلك عناصر القوة لحماية هذا المجال.

4- عودة روسيا الاتحادية كلاعب دولي فاعل في خريطة الجغرافية السياسية العالمية ليس من منظور قومي تقليدي أو أيديولوجي كما كان في عهد الاتحاد السوفياتي السابق، وإنما انطلاقاً من رؤية واقعية لمصالحها الحيوية، وحضور قوي في الفضاء الأوراسي، محددة لخصومها الخطوط الحمر التي عليهم عدم تجاوزها، وإذا ما حدث العكس فإنها لن تتردّد في استخدام القوة لاستعادة حقها، وأنها لن تسمح لأحد أن يلعب على حدودها وفي حديقتها الخلفية في آسيا الوسطى.

5- أدّت روسيا الاتحادية دوراً رئيسياً في منع الهجوم الأميركي على سورية، في الوقت الذي منعت أشكالاً أخرى من التدخل العسكري من قِبَل الأمم المتحدة، مثل إنشاء منطقة حظر جوي فوق سورية. اتخذت روسيا الاتحادية المبادرة وساعدت الولايات المتحدة الأميركية في اقتراح اتفاق تخليص سورية من مخزونات ترسانتها من الأسلحة الكيميائية. ولولا اعتبار روسيا الاتحادية سورية جزءاً من دائرة مجالها الحيوي في الفضاء الأوراسي لما كنا نتحدث اليوم عن التدخل العسكري الروسي في سورية وعن الدور الروسي في الشرق الأوسط.

6- كسر الهيمنة الأميركية الأحادية وانتهاء عهد القطب الواحد. لقد أظهرت الأحداث أن الحصن الأميركي المتقدم في القوقاز وفي الشرق الأوسط قد سقط. وليس باستطاعة الولايات المتحدة الأميركية ولا غيرها مواجهة روسيا الاتحادية في دائرة المجال الحيوي الروسي وهو ما يعني ضمنياً أن عهد القطب الواحد قد انتهى وأن نظاماً دولياً جديداً يفرز بقيادة روسيا الاتحادية، وأن الرادع الأميركي فقد بريقه. لم تعد الولايات المتحدة الأميركية قادرة وحدها على التفرّد بشؤون العالم عموماً وشؤون منطقة "المحيط المباشر" لروسيا الاتحادية خصوصاً.

7- قلق أوروبا من تصاعد قوة روسيا الاتحادية الموجودة على حدودها، لذلك لن تجرؤ الدول الأوروبية على تحدي روسيا الاتحادية. الحرب على جورجيا وضم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ومن ثم فرض ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية أيقظ مخاوف أوروبية حقيقية من أن تستخدم روسيا سلاح النفط والغاز للتأثير على محيطها الإقليمي. أي عمل روسي ضد أوكرانيا حالياً أو لاحقاً (الدولة الاستراتيجية بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الروسية) سيشكل كارثة حقيقية لكثير من الدول الأوروبية، خصوصاً في ظل عدم اتفاق الاتحاد الأوروبي على مقاربة موحدة لكيفية مساعدة أوكرانيا اقتصادياً وإتمام عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

8- بروز دور روسي فاعل في التوصل إلى حلول في الملف النووي الإيراني، سواء من حيث بناء مفاعلات نووية جديدة في إيران أو من حيث فرض روسيا الاتحادية المفاوضات على حل المشكلة النووية الإيرانية في إطار عمليات تخصيب اليورانيوم الإيراني تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، أو في ما يتعلق بمنع فرض عقوبات من مجلس الأمن على إيران والتوصل إلى اتفاق ضمن مجموعة 5 + 1 لحل نهائي برفع العقوبات الدولية عن طهران.

9- انتهاء الوجود الأميركي في كل من العراق وأفغانستان. أدت التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط إلى سرعة سحب القوات الأميركية من العراق، وتركيز الجهود على سحب القوات الأميركية من أفغانستان وباكستان حيث يعمل تنظيم القاعدة الإرهابي وحركة طالبان من المناطق الحدودية للبلدين للسيطرة على أنظمة الحكم فيهما. وتجري الآن عمليات نقل إمدادات قوات حلف شمال الأطلسي العاملة في أفغانستان وباكستان عبر روسيا الاتحادية والعمل على تحديد خطة انسحاب هذه القوات عبر الأراضي الروسية بعد أن قطعت حركة طالبان طرق الإمداد من ميناء كراتشي الباكستاني.

10- القدرة الروسية الفائقة على حشد حلفائها. جاء التحرك الروسي في حشد التأييد السياسي من دول الجوار في المقام الأول ثم من دول منظمة شنغهاي للتعاون، وذلك استعداداً للدخول في مواجهة سياسية ودبلوماسية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وضمان وقوف دول الجوار في الجنوب الروسي (جمهوريات آسيا الوسطى) إلى جانب روسيا الاتحادية. هذا فضلاً عن تأمين مخزون لروسيا الاتحادية من المواد الغذائية التي تعد روسيا البيضاء ودول آسيا الوسطى من أبرز المنتجين لها.

11- تعزيز التحالف الروسي مع الصين. يمكن لروسيا الاتحادية الاعتماد على الصين في أي مواجهة مقبلة مع الغرب وخصوصاً وقوف بكين إلى جانب موسكو في منع صدور أي قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على روسيا الاتحادية. الصين أصبحت مصدراً مهماً للتكنولوجيا المتقدمة في شرق آسيا، ولا تستطيع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية أن تحجّم أنشطتها في تقديم المساعدات التقنية لروسيا الاتحادية مستقبلاً إذا ما احتاجت إليها.

إن عودة روسيا الاتحادية إلى ساحة الصراع الدولي، أحدثت تطوراً وتغييراً كبيراً في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي. أول هذه التطورات هو عودة السياسة الروسية الواقعية، غير المدفوعة ببعد عقائدي، لتتصدر المشهد الدولي مرة أخرى بعد عقود من الانزواء والتجاهل للشؤون الدولية. وثانيها هو طغيان أهمية الصراعات الجغرافية - السياسية على الصراعات الجغرافية - الاقتصادية في تحديد المصير لمستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي الجديد.

يتحدث الكتاب بشكل مفصّل وموضوعي وموثّق عن مرحلة سقوط الاتحاد السوفياتي وما بعده، وملابسات وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، وتشكّل مبادئ «البوتينية السياسية» عبر النظرية الأوراسية، وعودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي والتوجّه الروسي نحو آسيا الوسطى كتكريس للتحول نحو أوراسيا. كما يتناول الكتاب بناء العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، ومحاولة رسم ملامح النظام العالمي الجديد، والتكتلات الإقليمية والتحالفات الدولية، وكذلك نتائج الصراع وأبعاد الصدام الجيوسياسي بين الأوراسية والأطلسية في جورجيا وأوكرانيا وسورية.

كما يستعرض الكتاب مرحلة صعود الرئيس فلاديمير بوتين إلى موقع صانع القرار في روسيا الاتحادية منذ توليه الحكم في العام 2000، وطريقة إدراكه ورؤيته للصراع في منطقة أوراسيا. وانطلاقاً من كون المنطقة الأوراسية جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والمصالح الوطنية الروسية المركزية التي لا يمكن التهاون فيها، يفسر الكتاب الأبعاد الاستراتيجية لمواقف روسيا الاتحادية في أزمات مثل الحرب في الشيشان، وتوسع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية والدرع الصاروخية الأميركية، والصراع في جورجيا، والبرنامج النووي الإيراني، وصولاً إلى الأزمة الأوكرانية الأخيرة والتدخل العسكري الروسي في سورية.